

# الكافي في النجوى

تأليف  
الإمام جلال الدين أبي عمر عثمان بن عمر والمعروف بابن الحاجب النجوى المالكي  
(٥٧٠هـ - ٦٤٦هـ)

شرح  
الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النجوى  
(٦٨٦هـ)

شرح وتحقيق  
الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم

الجزء الثالث

عالم الكتب

## اللغة العربية - النحو

ابن الحاجب النحوي المالكي 570 هـ - 646 هـ

الكافية في النحو / تأليف جلال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو ( المعروف بابن  
الحاجب النحوي المالكي ) ؛ شرح رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ؛ تحقيق  
عبد العال سالم مكرم - القاهرة : عالم الكتب ، 2000 م .

7 مج ؛ 24 سم

يشتمل على ارجاعات بيبليوجرافية .

تدمك : ٣ - ٢٣٢ - ٢٣٢ - ٩٧٧

(ج ١ / ج ٧)

415,1

## الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م



الإدارة : ١٦ شارع جواد حسنى - القاهرة ت : ٣٩٢٤٦٣٦ فاكس : ٣٩٣٩٠٣٧

المكتبة : ٢٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة ت : ٣٩٥٩٥٣٤ - ٣٩٣٦٤٠١

**E.mail: alamalkotob 59 @ hotmail. Com**

## [التوابع]

## [تعريف التوابع]

(ص): «التوابع: كل ثان أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة».

(ش): قوله: «كل ثان»، يشمل التوابع، وخبر المبتدأ، وكل ما أصله خبر المبتدأ، كخبري «كان» و «إن»، وأخواتهما، ويشمل الحال، وثاني مفعولي «أعطيت».

قوله: «بإعراب سابقه»، أي: مع إعراب سابقه، يخرج الكل إلا خبر المبتدأ، وثاني مفعولي: ظننت، وأعطيت، والحال عن المنصوب، نحو: ضربت زيداً مجرداً، والتمييز عن المنصوب نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾<sup>(١)</sup>.

قوله: «من جهة واحدة»، قال المصنف: يخرج هذه الأشياء، لأن ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ، وارتفاع الخبر من جهة أخرى، وهي كونه خبر المبتدأ.

وكذا انتصاب المفعولين الأول<sup>(٢)</sup> من جهة كونه أولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما، وانتصاب الأول في: ضربت زيداً قائماً من جهة كونه مفعولاً به، وانتصاب الثاني من جهة كونه حالاً/.

٢٩٩

كذا في: «وفجّرنا الأرض عيونا» انتصاب الأول، من جهة كونه مفعولاً به والثاني من جهة كونه تمييزاً.

وفيه نظر<sup>(٣)</sup>، لأن ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة، وهي كونهما عمدتي

(١) القمر / ١٢.

(٢) في ط وب ٢ / ٢٧٠: «انتصاب» أول المفعولين من جهة كون أولهما.

(٣) علق السيد الشريف في هامش ط على قوله: «وفيه نظر» فقال: «لأن ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة، العامل فيهما كما هو المشهور هو الابتداء، أعنى التجريد عن العوامل اللفظية - للإسناد، وهذا المعنى من حيث إنه يقتضى مسنداً إليه صار عاملاً في المبتدأ.

ومن حيث إنه يقتضى مسنداً صار مائلاً في الخبر، فليس ارتفاعهما بالعامل المذكور من جهة واحدة. وكذلك نحو: «ضربت زيداً مجرداً من حيث أنه يقتضى محلاً يقع عليه، وهيشة له في حال وقوعه عليه عمل في معموليه، فليس الجهة واحدة، وقس على ذلك ما عداه.

الكلام، كما تقرر فى أول الكتاب، وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة، وهى كونها فضلات .

وإن قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من: الأول والثانى فلنا أن نقول: ارتفاع «زيد» فى: جاءنى زيد الظريف من جهة كونه فاعلاً، وارتفاع الظريف، من جهة كونه صفته، وكذا باقى التوابع.

ثم نقول: الأخبار المتعددة لمبتدأ، نحو: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُدُ﴾<sup>(١)</sup> الآية.

وكذا المسندات فى نحو: علمت زيداً عالماً عاقلاً ظريفاً. وكذا الأحوال المتعددة نحو: ﴿فَتَقَعْدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾<sup>(٢)</sup>. وكذلك المستثنى بعد المستثنى، نحو: جاءنى القوم إلا زيداً إلا عمراً لا تتغير أسماؤها، ولا جهات إعرابها، فينبغى أن تدخل فى حدّ التوابع.

ولو قال: كل ثان أعرب بإعراب سابقه لأجله، أى إعراب الثانى لأجل إعراب الأول، لم يرد عليه ما ذكرنا.

وقوله: «كل ثان» فيه نظر أيضاً، لأن المطلوب فى الحدّ، بيان ماهية الشئ، لا قصد حصر جميع مفرداته.

ويدخل فى قوله «ثان»: النعت الثانى فما فوقه، وكذا التأكيد المكرر، وعطف النسق المكرر، لأن كلاً منها: ثان للمتبوع كالتابع الأول.

وأما الكلام فى عوامل التوابع ففيه تفصيل.

أما الصفة والتوكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة أقوال:

قال سيويه: العامل فيها هو العامل فى المتبوع.

وقال الأخفش: العامل فيها معنى، كما فى المبتدأ أو الخبر، وهو كونها تابعة.

(١) البروج / ١٤. فى ب فقط ٢٧٨ / ٢ ضم الآية رقم ١٥ إلى ما قبلها.

(٢) الإسراء / ٢٢.



وقال بعضهم: إن العامل في الثاني مقدر من جنس الأول.

ومذهب سيبويه أولى: لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مه تابعه، فإن المجيء في جاءني زيد الظريف، ليس في قصده منسوباً إلى زيد مطلقاً، بل إلى زيد المقيد بقيد الظرافة. وكذا في: جاءني العالم زيد، وجاءني زيد نفسه؛ فلماً انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معاً كمفرد منسوب إليه، وكان الثاني هو الأول في المعنى كان الأولى<sup>(١)</sup> انسحاب عمل المنسوب عليهما معاً تطبيقاً للفظ بالمعنى.

أما إذا قلت: جاءني غلام زيد: فالمنسوب إليه وإن كان الغلام مع زيد إلا أن الثاني ليس هو الأول<sup>(٢)</sup> معنى، فلم يعمل العامل فيهما معاً.

وجعله معنويًا، كما ذهب إليه الأخفش خلاف الظاهر، إذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة للفظي كالشاذ النادر، فلا يحمل عليه المتنازع فيه.

وتقدير العامل خلاف الأصل أيضاً، فلا يُصار إلى الأمر الخفي، إذا أمكن العمل / بالظاهر الجلي.

وأما البديل، فالأخفش والرماني والفراسي وأكثر المتأخرين على أن العامل فيه مقدر من جنس الأول استدلالاً بالقياس والسماع.

أما السماع فنحو قوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لَبِئْسَ لَبِئْتِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>، وغير ذلك من الآي والأشعار.

وأما القياس فلكونه مستقلاً ومقصوداً بالذكر، ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفاً وتنكيراً.

والجواب عن الأول: أن «لبيوتهم»، الجار والمجرور، بدل من الجار والمجرور، والعامل، وهو «لجعلنا» غير مكرر، وكذا في غيره.

(١) في ط: «الأول» مكان: «الأولى» تحريف.

(٢) في ط: «الأولى» مكان: الأول، تحريف.

(٣) الزخرف/ ٣٣.

فإن قيل: لو لم يكن المجرور وحده بدلاً من المجرور، لم يسم هذا بدل الاشتمال، لأن الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور، بل البيت مشتمل على الكافر.

وكذا في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾<sup>(١)</sup>: مَنْ آمَنَ، بعض الذين استضعفوا.

قلنا: لما لم يحصل من اللام فائدة إلا التأكيد جاز لهم أن يجعلوه كالعدم، ويسمونه بدل الاشتمال، نظراً إلى المجرور؛ ولا يكرر في اللفظ في البديل من العوامل إلا حرف الجر، لكونه [كالجر من المجرور وكبعض حروفه]<sup>(٢)</sup>.

والجواب عن القياس أن استقلال الثاني وكونه مقصوداً يؤذنان<sup>(٣)</sup> بأن العامل هو الأول، لا مقدراً آخر، لأن المتبوع إذاً كالساقط فكأن العامل لم يعمل في الأول ولم يباشره، بل عمل في الثاني.

ومذهب سيويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف: أن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه، إذ المتبوع في حكم الطرح فكأن عامل الأول باشر الثاني.

هذا، وستعرف في باب عطف البيان: أنه في الحقيقة هو البديل، فحكمه فيما ذكرنا حكم البديل.

وأما عطف النسق، ففيه ثلاثة أقوال: قال سيويه: العامل في المعطوف هو الأول بواسطة الحرف.

وقال الفارسي في «الإيضاح الشعري» وابن جني في «سر الصناعة»: إن العامل في الثاني مقدراً من جنس الأول، لقولك: يا زيد وعمرو.

(١) الأعراف/ ٧٥.

(٢) في ب فقط: «كبعض المجرور».

وفي ط: «كبعض حروف الجر» وما بين المعقوفين من المخطوطات.

(٣) في ب فقط ٢/ ٢٨٠ "يؤذن بأن" صوابه من ط والنسخ المخطوطة.

وأقول: لادليل فيه، إذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطف عليه، مع عدم المانع من البناء، كما كان في: يا زيد والحارث أعنى اللام. وإنما كان اللام مانعاً، لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضى للبناء، فلما ارتفع المانع صار كأن حرف النداء باشر التابع، لا أن تُقدر له حرفاً آخر<sup>(١)</sup>. واستدل أيضاً بقولهم: قيام زيد وعمرو، وقال: العَرَض الواحد لا يقوم بمحلّين. والجواب: أن القيام ههنا ليس بَعَرَض واحد، بل هو مصدر [في الأصل]<sup>(٢)</sup> والمصدر يصلح للقليل والكثير، بلفظة الواحد<sup>(٣)</sup>، والمراد ههنا: القيامان بقرينة قوله: وعمرو.

وكذا لا حجة له في قيام زيد وعمرو، إذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير، ولو كان العامل مقدراً لوجب تعدّد الغلام في: جاءني غلام زيد وعمرو وهو متحد، ولكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم: كل شاة بدرهم، وكل سخلتها بدرهم، والمراد: هما معاً بدرهم.

وأيضاً، لم يجز: يا زيد والحارث، ولم يجز: ما زيد قائماً ولا عمرو قاعداً، و: ليس زيد ولا<sup>(٤)</sup> عمرو ذاهبين، إذ لا يجوز تقدير «ما» و «ليس» بعد «لا». وأيضاً لم يجز: زيد ضربت عمراً وأخاه، إذ يبقى خبر المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة.

وقال بعضهم: العامل حرف العطف بالنيابة؛ وهو بعيد لعدم لزومه لأحد القبيلين، كما هو حق العامل.

وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال: العامل في الثاني غير الأول، وامتناعه عند من قال: العامل فيهما هو الأول.

هذا وإنما قدّم المصنف النعت على سائر التوابع لكون استعماله / أكثر<sup>(٥)</sup>

(١) في ب فقط: «لا أنه يقدر له حرف آخر».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢٨/٢.

(٣) في ب فقط ٢٨١/٢: «بلفظ» مكان «بلفظة».

(٤) في ب فقط ٢٨١/٢: «ليس زيد وعمرو ذاهبين».

(٥) في ب فقط: «لكونه أكثر استعمالاً».

## [النعت]

## [تعريف النعت]

(ص): «النعتُ تابعٌ يدلُّ على معنىٍّ فى متبوعه مطلقاً».

(ش): قال فى شرح المفصل: الصفة تطلق باعتبارين: عام وخاص.

والمراد بالعام: كل لفظ فيه معنى الوصفية، جرى تابعاً أو، لا، فدخل فيه خبر المبتدأ والحال فى نحو: زيد قائم، وجاءنى زيد راكباً، إذ يقال لهما وصفان.

ونعنى بالخاص: ما فيه معنى الوصفية إذا جرى تابعاً نحو: جاءنى رجل ضارب. قال: حدّ العام: ما دلَّ على ذات باعتبار معنى هو المقصود.

وينتقض حده<sup>(١)</sup> بأسماء الآلة، والمكان والزمان، إذ: المقتل مثلاً دالٌّ على ذات، وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ، على ما فسر.

ثم سأل نفسه وقال: إن أسماء الأجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى، وليست بصفات، فإن «رجلاً» موضوع لذات باعتبار الذكورة والإنسانية.

قال: والجواب: أنا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود، فإن أسماء الأجناس: المقصود بها الذات<sup>(٢)</sup>. والصفات: المقصود بها المعنى لا الذات.

ولقائل أن يمنع فى الموضعين، أى فى الأسماء والصفات؛ ويقول: إن أردت

(١) علق السيد الشريف على قوله: «وينتقض حده» بقوله فى هامش ط. «لا انتقاض بهذه الأسماء، لأن المراد ما دل على ذات ما، أى مبهم لا تعين فيها باعتبار معنى معين. ولما اعتبر فى مفهومه المعنى المعين علم أنه المقصود الأصلى.

ولما اكتفى فى الذات بالإبهام أعلم أنه ليس كذلك.

ونحو «المقتل» اعتبر فيه تعين الذات، لأن معناه: مكان فيه القتل لاشئ فيه القتل».

(٢) فى ب فقط: «هو الذات» بزيادة «هو».

بقولك فى أسماء الأجناس: أن المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى، فلا نسلم، إذ قصد الواضع بوضع «رجل»: ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف.

وإن أردت أن المقصود الذات، سواء كان المعنى أيضاً مقصوداً معها أو، لا فلا ينفك، لأن الصفات أيضاً إذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بدّ فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها.

وكذا إذا ذكرتها مع متبوعاتها، لأن معنى «ضارب»: ذو ضَرْب ولا شك أن معنى «ذو»: ذات، ومعنى «ضَرْب» معنى فى تلك الذات، ولو لم يدل إلا على المعنى، لكانت الصفة هى الحدث، كالضرب والحبس<sup>(١)</sup>.

ثم نقول: قولك فى الصفات: إن المقصود بها المعنى، لا الذات مناقض لقولك فى حدّ الصفة العامة: ما دلّ على ذات باعتبار معنى، وكيف تدل بالوضع على الذات مع أن المقصود بها ليس ذاتاً؟ وهل دلالة اللفظ على شىء إلا مع القصد بذلك اللفظ إلى ذلك الشىء؟.

وإن قال: المراد بالقصد: القصد الأهم، فإن نحو ضارب، وإن دل على الذات، إلا أن المقصود الأهم به: الحدث القائم بالذات المطلقة التى دل عليها هذا اللفظ. فلما منع أن يمنع أن المقصود الأهم من هذا اللفظ بيان المعنى، بل المعنى كان يدل عليه تركيب «ضرب»؛ فلم تُصغ منه هذه الصيغة المختصة إلا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى.

وكذا نحو: المضروب والمحبوس<sup>(٢)</sup> فإنه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب والحبس.

قال: والوصف الخاص: تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقاً.

(١) فى ط وب ٢٨٤/٢: «والحسن» صوابه من المخطوطات.

(٢) كلمة: «والمحبوس» سقطت من ظ.

قال: تابع، يدخل فى «تابع» جميع التوابع، ويخرج منه خبر المبتدأ، والمفعول الثانى لما ذكرنا فى حدّ التابع.

وقولنا: يدل على معنى فى متبوعه يخرج عنه ما سواه.

قلت: يدخل فى البدل فى نحو قولك: أعجبني زيدٌ علّمهُ.

ولو قال: يدلّ على معنى فى متبوعه أو متعلقه لكان أعمّ لدخول نحو: مررت برجل قائم أبوه فيه.

ثم نقول: أمّا خروج البدل وعطف البيان وعطف النسق والتأكيد الذى هو تكرير لفظى أو معنوى فظاهر.

٣٠٢ وأما التأكيد المفيد للإحاطة فداخل فى هذا الحد، إذ «كلهم» فى: جاءنى / القوم كلهم يدل على الشمول الذى فى القوم.

فإن قال: شرط هذا المعنى الذى يدل عليه الوصف: ألا يفهم من المتبوع، والشمول يفهم من القوم وكذا فى: جاءنى الزيدان كلاهما.

فالجواب: أن ذكر هذا الشرط ليس فى حدّك مع أنه يلزم منه ألا يكون: «واحدة» و«اثنين» فى قوله تعالى: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾<sup>(١)</sup>، و: ﴿إِلَهِينِ اثْنَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup> نعتاً.

قوله: «مطلقاً»، قصّد به إخراج الحال فى نحر: قولك: ضربت زيداً مجرداً، فإن «مجرداً» دال على معنى فى زيد، لكن لا مطلقاً، بل مقيداً<sup>(٣)</sup> بحال الضرب.

أقول: قد خرج الحال عن الحدّ بقوله: تابع، بزعمه، لأنه ليس بإعراب سابقه من جهة واحدة.

(١) الحاقة/ ١٣.

(٢) النحل/ ٥١.

(٣) فى ط فقط: «مقيد» مكان: «مقيداً».

هذا، ولا يبعد لو حدّدنا الوصف العام، أى ما وضع من الأسماء وصفًا، سواء استعمل تابعًا، أو، لا، بأن نقول: هو اسم وُضع دالًّا على معنى غير الشمول وصاحبه، صحيح التبعية لكل ما يخصّص صاحبه.

فقولنا: اسم، يخرج الجمل الاسمية والفعلية، وإن صح وقوعها نعتًا تابعًا فى نحو: جاءنى رجل ضرب أبوه، أو: أبوه ضارب.

وقولنا: وُضع يخرج ألفاظ العدد فى نحو: جاءنى رجالٌ ثلاثة، لأن وضعها لمجرد العدد، وكذا سائر المقادير، نحو: عندى زيتٌ رطل.

ويخرج أسماء الأجناس سواء وقعت صفات، نحو: برجل أسد، أو، لا، نحو: زيد أسد؛ فإنها وإن دلّت على معانٍ لكنها ليست كذلك بحسب الوضع.

وكذا يخرج نحو: صوم وعدلٌ فى: «رجلٌ صوم وعدلٌ»، لأنه ليس بالوضع، فلا يدخل فى الصفات العامة؛ بلّى، يدخل فى حدّ الصفة الخاصة، كما يجيىء، فيقال: إن «أسد»، و«صوم» فى: برجل أسد، وبرجل صوم صفة. وكذا نحو: أى رجل لأنه فى الأصل للاستفهام.

وقولنا: على معنى يخرج ألفاظ التوكيد إلّا التى للشمول، فإن نحو «نفسه» لا يدلّ على معنى فى شىء، بل مدلوله نفس متبوعه.

وقولنا: غير الشمول يخرج ألفاظ الشمول فى التوكيد، نحو: كلاهما، وكله، وأجمع ومرادفاته؛ وجاءنى القوم ثلاثتهم عند التميميين، كما مرّ فى الحال، إذ كل ذلك يدلّ على الشمول وصاحبه، أى: جميعها أو جميعهم.

وقولنا: وصاحبه يخرج المصادر ويدخل أسماء الزمان والمكان والآلة.

وقولنا: صحيح التبعية يخرج هذه الأسماء، لأنها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها بل لو جرّت صفات فى بعض المواضع نحو: رجل مثقب، فليس ذلك من حيث الوضع كحمار فى: مررت برجل حمار.

وقولنا: لكل ما يخصّص صاحبه، يخرج أسماء الأجناس فإنها لا يصح أن تتبع بالوضع إلا المبهم فقط دالة على معنى فيه نحو: هذا الرجل وأيّها الرجل، ومع هذا فهي أسماء لا صفات عامة.

وكذا يخرج اسم الإشارة لخصوصه، - كما يجيء - ببعض الموصوفات.

ويدخل في قولنا صحيح التبعية: الحال، وخبر المبتدأ، وغير ذلك في نحو: جاءني زيد ركبًا، وزيد عالم، والعالم زيد، فإنها صفات، وإن لم تتبع شيئًا، لكنه يصح تبعيتها وضعًا.

وتقول في حدّ الوصف الخاص أي التابع: هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول، في متبوعه أو متعلقه مطلقًا، فيدخل فيه التابع في نحو: هذا الرجل، وبرجل أي رجل، وبرجل تيمى، وبرجل حسن وجهه، وبرجل حمار، وغير ذلك، ويخرج البدل في نحو: أعجبني زيد علمه.

### [فائدة النعت]

(ص): «وفائده تخصيص أو توضيح، وقد يكون لمجرد الثناء، أو الذمّ، أو التأكيد نحو: «نفخة واحدة».

(ش): معنى التخصيص في اصطلاحهم: تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات،

وذلك أن «رجل» / في قولك: جاءني رجل صالح، كان بوضع الواضع محتملاً لكل فرد من أفراد هذا النوع، فلما قلت: صالح، قللت الاشتراك والاحتمال.

ومعنى التوضيح عندهم: رفع الاشتراك الحاصل في المعارف، أعلامًا كانت أو لا، نحو: زيد العالم، والرجل الفاضل.

قوله: «وقد يكون لمجرد الثناء...»، لفظة «قد» التي هي للتقليل في المضارع مؤذنة بأن مجيئه لمجرد الثناء أو الذم أو التأكيد: قليل.



وإنما يكون لمجرد الثناد أو الذم إذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطب، سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو: «بسم الله الرحمن الرحيم»، إذ لا شريك له تعالى في اسم «الله»، ونحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو كان ممّا له شريك فيه، نحو: أتاني زيد الفاضل العالم، أو الفاسق الخبيث، إذا عرف المخاطب زيداّ الآتي قبل وصفه وإن كان له شركاء في هذا الاسم.

وإنما يكون الوصف للتأكيد، إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرّحاً بالتضمن<sup>(١)</sup> نحو: ﴿نَفَخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾<sup>(٢)</sup> و: ﴿إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup>.

فإن كان ذلك المعنى المصرّح به في المتبوع، شمولاً، أو إحاطة فالتابع تأكيد، لا صفة، نحو: الرجلان كلاهما والرجال كلهم.

وإن لم يكن، فهو صفة كما في قوله تعالى: ﴿إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾.

وإن كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تأكيد تكرير نحو: الرجل نفسه وزيد زيد.

وقد يجيء لمجرد الترحم نحو: أنا زيد البائس الفقير.

(١) في ب فقط ٢٨٨/٢ «مصرّحاً به بالتضمن» بزيادة به.

(٢) الحاقة/ ١٣.

(٣) النحل/ ٥١.

## [النعته المشتقة وغير المشتقة]

(ص): ولا فرق بين أن يكون مشتقاً وغيره، إذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً مثل: تيمى، وذى مال، أو خصوصاً مثل: مررت برجل أى رجل، ومررت بهذا الرجل، وبزيد هذا.

(ش): قال فى الشرح: <sup>(١)</sup> يعنى أن معنى النعته: أن يكون تابعاً يدل على معنى فى متبوعه، فإذا كانت دلالة كذلك صح وقوعه نعته، ولا فرق بين أن يكون مشتقاً أو غيره، لكن، لما كان الأكثر فى الدلالة على المعنى فى المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق؛ هذا كلامه.

اعلم أن جمهور النحاة شرطوا فى الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو <sup>(٢)</sup> مررت برجل أسد وصفاً.

ولم يستضعف: بزيد أسداً حالاً، فكأنه يشترط فى الوصف، لا الحال الاشتقاق؛ وفى الفرق نظر.

والنحاة يشترطون ذلك فيهما معاً؛ والمصنف لا يشترطه فيهما، ويكتفى بكون الوصف دالاً على معنى فى متبوعه مشتقاً كان أو لا، وبكون الحال: هيئة للفاعل أو المفعول.

قوله: «إذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً»، أى وضع للدلالة على معنى فى متبوعه فى جميع استعمالاته، كالمنسوب، و «ذو» <sup>(٣)</sup> المضاف إلى اسم الجنس، فإن لهما موصوفاً فى جميع المواضع إما ظاهراً أو مقدراً، فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموماً: الوصف العام، وقد حددناه.

(١) الشرح هو شرح ابن الحاجب على كافيته: انظر المدرسة النحوية فى مصر والشام ص ٦٠، ٦١ للمحقق.

(٣) فى ط فقط: و «ذا» مكان و «ذو».

(٢) كلمة: «نحو» سقطت من ب ٢ / ٢٨٩.

ومن الجامد الموضوع كذلك: كل موصول فيه الألف واللام، كالذى، والتى، وفروعهما، و«ذو» الطائفة؛ لأن «الذى قام» بمعنى القائم.

قوله: «أو خصوصاً»، يعنى به أن يوضع للدلالة على معنى فى متبوعه فى بعض استعمالاته، وهى، كاسم الجنس الجامد بالنظر إلى اسم الإشارة [فإنه إذاً موضوع للدلالة على معنى فيه اسم الإشارة]<sup>(١)</sup> نحو: هذا الرجل، كما ذكرنا فى باب النداء.

أما إذا جعلته صفة لغير اسم الإشارة نحو: مررت بزيد الرجل، أى الكامل فى الرجولية فليس الجنس موضوعاً لمعنى فى متبوعه، لأن استعمال الرجل بمعنى الكامل فى الرجولية ليس وضعياً، كما استعمال / أسد، بمعنى شجاع فى قولك: ٣٠٤ مررت برجل أسد ليس وضعياً.

فإن قيل: لم لم يجز أن يوصف بأسماء الأجناس باقياً معناها على ما وضعت له، سائر المبهمات التى هى غير أسماء الإشارة، كما جاز وصفها بها، فيقال: مررت بشخص رجل، وبسبع أسد، كما يقال: بهذا الرجل وبذاك الأسد، فإن شخصاً وسبعاً، مبهمان، كاسم الإشارة؟.

قلت: لتجرد الموصوف فى مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من أسماء الأجناس لو لم تقع صفات، إذ قولك: مررت برجل يفيد الشخصية، وأسد، يفيد السبعية، بخلاف: رجل طويل، ورجل عالم، فإن العلم والطول يكونان فى غير الرجل أيضاً؛ ولهذا يحذف الموصوف فى الأغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله:

رباءُ شماءَ لا يأوي لقلَّتْها إلا السحابُ والأُوبُ والسبيلُ<sup>(٢)</sup> ٣٧١ =

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٢ / ٢٩٠.

(٢) هو الشاهد الثانى والثلاثون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الموصوف قد يحذف فى الأغلب مع قرينة دالة عليه كما فى البيت، والتقدير: هو رجل رباء هضبة شماء، فحذف الموصوف، وأقيم الوصف مقامه فى الموضعين، فإن «رباء» فعّال وهو وصف مبالغة من قولهم: هو رباء لأصحابه بالهمز، رباً يربأ من باب منع: إذا صار ربيعة لهم، أى ديدباناً.

وكالأوراق في الحمام، والأطلس في الذئب، والغبراء والخضراء في الأرض والسماء.

أما قولك: هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضراً معيّناً.

وفى: يا أيها الرجل: للموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذى اللام. ومن الموضوع للدلالة على معنى فى متبوعه خصوصاً على ما قال المصنف: «أى»، واسم الإشارة، فى نحو: مررت برجل أى رجل وبزيد هذا، فأى إنما تقع صفة للنكرة فقط، بشرط قصدك للمدح.

واسم الإشارة يقع وصفاً للعلم، وللمضاف إلى المضمّر، وإلى العلم، وإلى اسم الإشارة، لأن الموصوف أخص، أو مساو. وأما فى غير هذه المواضع فلا يقع صفة.

والذى يَقْوَى عندى، أن «أى رجل» لا يدل بالوضع على معنى فى متبوعه بل هو منقول عن «أى»، الاستفهامية، وذلك أن الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين، وذلك لا يكون إلا عند جهالة المسئول عنه، فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال فى معنى من المعانى والتعجب من<sup>(١)</sup> حاله، والجامع بينهما: أن الكمال البالغ غاية الكمال بحيث يُتَعَجَّب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج إلى السؤال عنه؛ ومن ثم<sup>(٢)</sup>، قال الفراء، فى ما أحسن زيدا: إن «ما» استفهامية، ولهذا المعنى: شرط فى «أى» الواقعة صفة أن تكون صفة للنكرة حتى تضاف إلى النكرة، لأن المضافة إلى المعرفة ليس فيها إبهام كامل، إذ معنى أى الرجلين هو؟

= و«الأوب»: هو النحل حين تؤوب أى ترجع، و«السبل»: المطر المسيل أى النازل وهذا البيت آخر قصيدة عدتها عشرون بيتاً للمتخل الهذلى رثى بها ابنه أئيلة.

من شواهد: ابن الشجرى ٣٣/٢، وابن يعيش ٨٥/٣، وشرح ديوان الهذليين للسكرى ١٢٨٥/٣ واللسان: «أوب».

(١) فى ط فقط «فى» مكان «من».

(٢) فى ط فقط: «ئمة» مكان: «ثم».

مَنْ هو من هذين الرجلين؟. وكذا: أى الرجال، بخلاف: أى رجل هو؟ فمعناه: أى فرد هو من أفراد هذا الجنس، كما مرّ فى باب الإضافة.

وإذا جاءت بعد المعرفة فانصبها على الحال نحو: هذا زيد أى رجل؛ وتجاوز المخالفة بين الموصوف والمضاف إليه لفظاً، إذا توافقا معنى، نحو: مررت بجارية أيما أمة، وأيتما أمة.

وأما اسم الإشارة فإنما يقع وصفاً للعلم، والمضاف إلى المضمّر، وإلى العلم وإلى اسم الإشارة، لأن الموصوف أخص أو مساو، وأما فى غير هذه المواضع فلا يقع صفة، فذا عدّ من الموضوع للدلالة على المعنى خصوصاً.

وجميع ما ذكر من الجوامد، قياسىّ، عموماً كان كالمنسوب، وذو، والموصول ذى اللام، وذو، الطائية؛ أو خصوصاً كأى التابع للنكرة، واسم الجنس التابع لاسم الإشارة، واسم الإشارة التابع لما ذكرنا.

### [الجوامد الواقعة صفة]

وقد بقى من الجوامد الواقعة صفة أشياء لم يذكرها المصنف، وهى على ضربين: قياسىّ وسماعىّ.

فمن القياسىّ: كلّ، وجدّ، وحقّ، تابعة للجنس، مضافة إلى مثل متبوعها لفظاً ومعنى، نحو: أنت الرجل كلّ الرجل، وجدّ الرجل وحقّ الرجل؛ هذا هو الأغلب الأحسن.

ويجوز على ضعف: أنت المرء كل الرجل وجدّ الرجل / وحقّ الرجل.

٣٠٥

ولاتباع غير الجنس، فلا يقال: أنت زيد كل الرجل.. وذلك لأن الوصف بهذه الألفاظ الثلاثة كالتأكيد اللفظى، فلهذا لم يحسن<sup>(١)</sup> أنت المرء كل الرجل، وليس فى زيد<sup>(٢)</sup> معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل.

(١) فى ط فقط: «يجز» مكان «يحسن».

(٢) وفى ب فقط ٢/٢٩٢: «وليس فى لفظ زيد» بزيادة كلمة: «لفظ».

ويوصف بها النكرات أيضاً فيقال: أنت رجل كل رجل، وحق رجل، وجدّ رجل.

ومعنى كل الرجل: أنه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال. ومعنى جدّ الرجل أى كأنّ ما سواك هزل، وحق الرجل، أى من سواك باطل، وهى من باب جرد قطيفة<sup>(١)</sup>.

ويقال أيضاً فى الذم: أنت اللئيم جدّ اللئيم وحقّ اللئيم، وأنت لئيم جدّ لئيم، وحق لئيم.

ومنه قولك: ما شئت من كذا مقصوداً على نكرة، نحو قولك: جاءنى رجل ماشئت من رجل، و«ما» إما نكرة موصوفة بالجملة بعدها، أو موصولة، وهى خبر مبتدأ محذوف على الحالين، والجملة صفة للنكرة؛ أى: هو الذى شئته، أو شئ<sup>(٢)</sup>، ويجوز أن تكون موصوفة بالجملة بعدها وهى صفة للنكرة قبلها.

وإنما استعمل «ما» دون «من»، لأن «ما» للمبهم أمره وإن كان من أولى العلم، كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى: ﴿إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِ مُحَرَّرٍ﴾<sup>(٤)</sup>، وما نحن فيه موضع الإبهام.

وفى معنى قولك: رجل ما شئت من رجل: عندى رجل شرعك<sup>(٥)</sup> من رجل ورجلان حسبك من رجلين، ورجال نهيك أو نهاك أو كفيك<sup>(٦)</sup> من رجال، ورجل همك من رجل، وهذلك من رجل، كما ذكرنا فى باب الإضافة.

والجار والمجرور فى جميع ذلك يفيد أن المذكور هو المخصوص بالمدح من بين

(١) أى إضافة الصفة إلى الموصوف.

(٢) فى ب ٢/ ٢٩٣: «أوهوشى» بزيادة: «هو».

(٣) الشعراء/ ٢٣.

(٤) آل عمران/ ٣٥.

(٥) فى القاموس: مررت برجل شرعك من رجل، أى حسبك، يستوى فيه الواحد والجميع.

(٦) فى القاموس: «كفى»: «وكفيك من رجل» مثلثة الكاف حسبك.

أقسام هذا الجنس إذا صُنِّفُوا رجلاً رجلاً، ورجلين رجلين، ورجالاً رجالاً، كما قلنا في: أفضل رجل، وأفضل رجلين، وأفضل رجال.

ويجىء مثل ذلك بعد كثير<sup>(١)</sup> مما يقصد به المدح والتعجب، نحو: يالك من ليل، والله درّ زيد من رجل، وقاتله الله من شاعر، وقال عزّ من قائل، والمعنى في الجميع واحد، أى: هو الممدوح والمتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس إذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم.

وقولهم: همك من رجل، مصدر بمعنى المفعول، أى: مهمومك أى مقصودك، أو من همّه أى أذابه أى يذيك وصف محاسنه كقولهم: هذك<sup>(٢)</sup>، أى يثقل عليك عدد مناقبه، من هدّته المصيبة، أى: أوهنته وكسرتة.

ومن المقيس أيضاً أن تكرر الموصوف وتضيفه إلى نحو: صدق، وسوء نحو: عندي رجلٌ رجلٌ صدق، وحمارٌ حمارٌ سوء.

والمراد بالصدق فى مثل هذا المقام: الجودة، لا الصدق فى الحديث، وذلك لأن الصدق فى الحديث مستحسن جيّد عندهم، حتى صاروا يستعملونه فى مطلق الجودة، فيقال ثوبٌ صدقٌ، وخلٌ صادق الحموضة.

كما أن الكذب مستهجن عندهم بحيث إذا قصدوا الإغراء بشيء قالوا: كذب عليك، قال عمرو بن معد يكرب، لمن شكّا إليه المعص: كذب عليك العسل أى العسلان<sup>(٤)</sup> بمعنى: عليك به والزمه.

(١) فى ط فقط: «كثيراً» تحريف.

(٢) فى القاموس: «هدك» «هدك من رجل، وتكسر الدّال، أى حسبك من رجل، الواحد والجمع والأنثى سواء. ويقال: مررت بامرأة هذّتك من امرأة، وبرجلين هذّاك، وبرجال هذّوك، وبامرأتين هذّاتك وينساء هذّتك. وفى ب: «هذك من رجل» بزيادة الجار والمجرور.

(٣) فى ب فقط ٢/٢٩٤: «المغص» بالغين، تحريف، صوابه من ط.

والنسخ المخطوطة، والفائق فى غريب الحديث ٣/٢٥٠، وانظر الهامش، والمعص: التواء فى عصب الرجل.

(٤) يقال: عسل الذئب أو الفرس يعسل عسلاً وعسلانا: اضطرب فى عدوه، وهز رأسه.

ويجوز أن يريد بالعسل: العسل المعروف وقال:

وَذِيَانِيَّةٍ أَوْصَتْ بِنِيهَا      بِأَنْ كَذَبَ الْقِرَاطِفُ وَالْقُرُوفُ<sup>(١)</sup> = ٣٧٢

أى عليكم بهما.

والإضافة فى نحو: رجلٌ صدق، و﴿دَائِرَةُ السَّوِّءِ﴾<sup>(٢)</sup>، للملابسة وهم كثيراً ما يضيفون الموصوف إلى مصدر الصفة، نحو: خَبَرُ السَّوِّءِ، أى الخبر السيئ، فمعنى رجلٌ صدق: رجل صادق أى جيد، فكأنك قلت: عندى رجلٌ رجلٌ صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثانى صفته صار رجل، مع صفته صفةً للأول، كما مرَّ فى باب «لا» التبرئة فى نحو: لا ماءً ماءً بارداً، ويجوز أن يكون الثانى / بدلاً من<sup>(٣)</sup> الأول، كما قيل فى قوله تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ ٣٠٦

(١) هو الشاهد الثالث والثلاثون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الكذب مستهجن عندهم؛ بحيث إذا قصدوا الإغراء بشيء قالوا: كذب عليك، أى عليكم بهما فاغتنموهما.

وفى الفائق فى غريب الحديث للزمخشري تناول الزمخشري هذه الكلمة بقوله: ومنه حديث عمر رضى الله عنه: «كذب عليكم الحج - كذب عليكم العمرة كذب عليكم الجهاد. ثلاثة أسفار كذب عليكم.

وهذه كلمة مشككة - قد اضطربت فيها الأقاويل حتى قال بعض أهل اللغة: أظنها من الكلام الذى درج ودرج أهله ومن كان يعلمه.

وفى المسائل القصرية: قال أبو بكر: فى قول من نصب الحج، فقال: كذب عليك الحج إنه كلامان كانه قال: كذب يعنى رجلاً ذم إليه الحج، ثم هيّج المخاطب على الحج، فقال: عليك الحج.

هذا وعندى قول هو القول، وهو أنها كلمة جرت مجرى المثل فى كلامهم ولذلك لم تُصَرَّف ولزمت طريقة واحدة فى كونها فعلاً ما ضيماً معلقاً بالمخاطب ليس إلا، وهى فى معنى الأمر.

والمراد بالكذب: الترغيب والحث. انظر الفائق فى غريب الحديث للزمخشري ٢٥١/٣ - ٢٥٣

فقد تناول هذه الصيغة بالتفصيل والتحليل. و«القرائط»: جمع قَرَطَف كجعفر، وهو القطيفة أى كساء مُخْمَل. والقرووف: جمع قَرَف بفتح فسكون وهو وعاء من جلد يدبغ بالقرفة بالكسر وهى قشور الرمان، ويجعل فيه الخَلْع، وبطبخ. بتوابل، فيفرغ فيه، والخَلْع: لحم يطبخ بالتوابل ثم يجعل فى القرف، ويزود به فى الأسفار. والشاهد من قصيدة المعرّ البارقي.

من شواهد: ابن الشجرى ٢٦٠/١، وسمط اللالى ٤٨٤/١، واللسان: كذب.

(٢) الفتح/٦. (٣) فى ظ: «بدلاً مع الأول» بوضع مع مكان «من».



خَاطِئَةً ﴿١﴾، إِلَّا أَنْ وَجوب تطابقهما تعريفاً وتنكيراً يرجح كونه صفة.

ومن القياسى: الوصف بالمقادير نحو عند رجال ثلاثة، قال عليه الصلاة والسلام: «الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة» (٢).

وتقول: عندى برّ قفيزان، وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع، وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك.

والسماعى على ضربين: إما شائع كثير، وهو الوصف بالمصدر، والأغلب أن يكون بمعنى الفاعل نحو: رجل صَوْمٌ، وعدل؛ وقد يكون بمعنى المفعول، نحو: رجل رضى أى مرضى.

قال بعضهم: هو على حذف المضاف أى: ذو صَوْمٍ، وذو رضى.

والأولى أن يقال: أطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كأنهما من كثرة الفعل تجسماً منه.

وإما غير شائع، وهو ضُروب:

أحدها: جنس مشهور بمعنى من المعانى يوصف به جنس آخر كقولك: برجل (٣) أسد.

قال المبرد: هو بتقدير «مثل» أى مثل أسد، ويقوى تأويله قولهم: مررت برجل أسد شدة أى يشابه الأسد شدة، فانتصاب «شدة» على التمييز نسبة «مثل» إلى

(١) العلق / ١٥ - ١٦.

(٢) رواه الزمخشري فى الفائق ٢ / ٤٨: «تجدون الناس كالإبل المائة ليست فيها راحلة».

الأزهري: الراحلة: البعير الذى يرتحله الرجل جملأً كان أو ناقة، يريد أن المرضى المنتجب فى عزة وجوده كالنجب التى لا توجد فى كثير من الإبل والكاف مفعول ثان، لأن وجد بمعنى علم يتعدى إلى مفعولين، «ولست» مع ما فى حيزها فى محل النصب على الحال، كأنه قيل: كالإبل المائة غير موجودة راحلة، أو هى جملة مستأنقة، وهذا وجه أوضح معنى.

(٣) أى مررت برجل أسد.

ضمير المذكور كما فى قولك: الكوز ممتلئ ماءً على ما ذكرنا فى الحال فى قولهم: هو زهيرٌ شعراً.

وقد يقال: برجل الأسد شدةً، وهو بدل عند سيبويه.

ويجوز عند الخليل. أن يكون صفة بتأويل: مثل الأسد، كما ذكرنا فى قولهم: له صوتٌ صوتٌ حمار.

ويقولون: مررت برجل نار حُمرةً، أى مثل نار حُمرةً.

ويجوز أن يكون: أسد شدةً، ونارٌ حُمرةً، بمعنى كامل شدةً، وكامل حُمرةً، فلا يكون بتقدير حذف<sup>(١)</sup> المضاف، بل يكون كقولهم: أنت الرجل علمًا، كما ذكرنا فى باب الحال.

والمنصوب فى هذا الوجه أيضاً تمييز عن نسبة «الكامل» إلى ضمير<sup>(٢)</sup> المذكور.

وقال غير المبرد: بل بتأويل الجوهر<sup>(٣)</sup> فى مثل هذا بما يليق به من الأوصاف فمعنى: برجل أسد، أى جرىء، وبرجل حمار أى بليد، ولا معنى للتمييز فى نحو: برجل أسد شدةً على هذا التأويل، قال الشاعر:

٣٧٣ = ليل يقول الناس من ظلماته      سواءً صحيحاتُ العيون وعُورها<sup>(٤)</sup>  
كأن لنا منه بيوتاً حصينةً      مسوحاً أعاليها وساجاً كسورها

(١) فى ب ٢/٢٩٦: «بتقدير المضاف» بإسقاط كلمة: «حذف».

(٢) فى ظ: «إلى الضمير المذكور» بإضافة «أل» إلى الضمير.

(٣) الجوهر: ضدّ العَرَض، والمراد به الذات أو العين.

(٤) هو الشاهد الرابع والثلاثون بعد الثلاثمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن «مسوحاً» و«ساجاً» نعتان لقوله: «بيوتاً»

وصحّ النعت بهما مع أن كلا منهما اسم جوهر، أى جسم، لتأويلهما بالمشتق فالأول يؤول بـ «سوداً» والثانى بـ «كثيفاً».

والشاهد للأعشى، ديوانه/ ١٧١ برواية: يقول القوم مكان: «يقول الناس من قصيدة مطلعها.

ألا حىّ ميّا إذا أجد بكورهاها      وعرضُ بقول: هل يُفادى أسيرها =

أى: سوداً أعاليتها، وكثيفاً ستورها.

**وثانيها:** جنس بوصف به ذلك الجنس، فيكرر اللفظ بمعنى الكامل، نحو: مررت برجل رجل، أى كامل فى الرجولية، ورأيت أسداً أسداً، أى: كاملاً.

**وثالثها:** جنس مصنوع منه الشيء، يوصف به ذلك الشيء، نحو: هذا خاتم حديد.

قال سيويه: يستكره نحو: خاتم طين، وصفة خبز، وخاتم حديد، وباب ساج فى الشعر أيضاً.

قال السيرافى: إذا قلت: مررت بسرج خز صفته، وبصحيفة طين خاتمها، وبرجل فضة حلية سيفه، ودار ساج بابها، وأردت حقيقة هذه الأشياء، لم يجز فيها غير الرفع، فيكون كقولك مررت بدابة أسد أبوها، وأنت تريد بالأسد: السبع بعينه، لأن هذه جواهر، فلا يجوز أن يُنعت بها.

وأن أردت المماثلة والحمل على المعنى جاز؛ هذا كلامه.

قلت، وما ذكره خلاف الظاهر، لأن معنى: فضة حلية سيفه: أنها فضة حقيقية، وكذا فى: طين خاتمها، لكنه جُوز على قبح الوصف بالجواهر، على المعنى، بتأويل معمول من طين، ومعمول من فضة.

= ونسبه الحصرى فى زهر الآداب / ٧٥١ إلى محكان السّعدى.

وفى البيان والتبيين ١٨٦/٣ نسب إلى مضر بن ربيع وكذلك فى الخزانة.

من شواهد: زهر الآداب / ٧٥١، والأضداد لابن الأنبارى / ٤٣ والبيان والتبيين ١٨٦/٣، وحماسة ابن الشجرى / ٢٠٤ وتفسير القرطبى ١٨٤/١.

ومطلع القصيدة فى حماسة ابن الشجرى:

ويوم من الشعرى كأنه ظباءه كواكب مقصور عليها ستورها.

ونقد البغدادى فى الخزانة «رواية ستورها» مكان كسورها.

وذكر البغدادى أن جميع نسخ شراح الرضى «ستورها» بدل: «كسورها»، والظاهر أنه تحريف من الكتاب. ورواية الديوان: «كسورها» كما ذكر البغدادى.

وقريب منه قولهم: مررت بقاع عرفج<sup>(١)</sup> كله، أى: كائن من عرفج؛ ومررت  
بقوم عرب أجمعون، أى: كائنين عرباً أجمعون.

٣٠٧ وإن أريد التشابه كان / معنى بسرج خزَّ صُفَّتَه، أى بسرج لِيْن صفتَه كالخزّ،  
وليس بخزّ؛ وكذا: فضة حلية سيفه، أى مشرقة وإن لم تكن فضة؛ وأمّا: طين  
خاتمها فالتشبيه فيه بعيد.

ومن غير الشائع قوله: مررت برجل أبى عشرة، وأخ لك وأب لك.

### [وصف النكرة بالجملة]

(ص): «وتوصف النكرة بالجملة الخبرية، ويلزم الضمير».

(ش): اعلم أن الجملة ليست لا نكرة<sup>(٢)</sup> ولا معرفة، لأن التعريف والتنكير من  
عوارض الذات إذ التعريف: جعل الذات مشاراً بها إلى خارج إشارة وضعية  
والتنكير: ألاّ يشار بها إلى خارج فى الوضع - كما يجىء فى باب المعرفة والنكرة.  
وإذا لم تكن الجملة ذاتاً فكيف يعرض<sup>(٣)</sup> لها التعريف والتنكير؟ فيخص<sup>(٤)</sup>  
قولهم: النعت يوافق المنعوت فى التعريف والتنكير بالنعت المفرد.

فإن قيل: فإذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة، فلمَ جاز نعت النكرة بها دون  
المعرفة؟

قلت: لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول فى، قام رجل  
ذهب أبوه أو: أبوه ذاهب: قام رجل ذاهب أبوه، وكذا تقول فى، مررت برجل أبوه  
زيد: إنه بمعنى: كائن أبوه زيدا.

(١) فى القاموس: العرفج: شجر سهلى، واحده بهاء.

(٢) فى ب فقط ٢/٢٩٨: «ليست نكرة» بسقوط «لا».

(٣) فى ظ: «فكيف يعرضان» بالثنية، وسقوط كلمتى التعريف والتنكير.

(٤) فى ب فقط ٢/٢٩٨: «فيخصص».

وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الإعراب،  
كخبر المبتدأ، والحال، والصفة، والمضاف إليه.

ولا نقول: إن الأصل. في هذه المواضع هو المفرد، كما يقول بعضهم، وإن  
الجملة إنما كان لها محل لكونها فيها فرعاً<sup>(١)</sup> للمفرد، لأن ذلك دعوى بلا برهان،  
بل يكفى في كون الجملة ذات محل: وقوعها موقعاً يصح وقوع للمفرد هناك،  
كما في المواضع المذكورة.

وقال بعضهم: الجملة نكرة، لأنها حكم؛ والأحكام نكرات؛ إشارة إلى أن الحكم  
بشيء على شيء يجب أن يكون مجهولاً عند المخاطب، إذ لو كان معلوماً لوقع  
الكلام لغواً نحو: السماء فوقنا والأرض تحتنا.

وليس بشيء، لأن معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولاً، بل معناه في  
اصطلاحهم: ما ذكرنا<sup>(٢)</sup> الآن، أعني كون الذات غير مشار بها إلى خارج إشارة  
وضعية.

ولو سلمنا أيضاً أن كون الشيء مجهولاً وكونه نكرة بمعنى واحد، قلنا: إن  
ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين، بل:  
المجهول انتساب<sup>(٣)</sup> ما تضمنته الخبر والصفة مضافاً إلى المحكوم عليه، كعلم زيد  
في جاءني زيد العالم، وزيد هو العالم؛ وكذا زيدة المتكلم هي المجهولة في: أنا  
زيد، فلا يلزم من تنكير المضمون تنكير المتضمن الذي هو نفس الخبر والصفة.

(١) في ط: «لها محل فيها لكونها فيها» بزيادة «فيها الأولى» وفي ب ٢/٢٩٨، لكونها فرع، بسقوط:  
«فيها» ورفع فرع، تحريف.

(٢) في ب فقط ٢/٢٩٩: «ما ذكرت» بدل: «ما ذكرنا».

(٣) في ظ بعد قوله: «بل المجهول» انتساب» زيادة في ظ وهي: «العلم إلى زيد ولو وجب تنكيرهما لم  
يجز: جاءني زيد العالم، وأنا زيد، وجوازه مقطوع به».

ولو لزم ذلك لزم تنكير كل خبر وكل نعت لأنهما حكمان، فكان يلزم بطلان نحو: جاءني زيد العالم، و: أنا زيد، وجواز هذا مقطوع به.

وإنما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة كونها خبرية، لأنك إنما تجيء بالصفة والصلة، لتعرف المخاطب بالوصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة، فلا يجوز إذاً إلا أن تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم عند المخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة، وهذه هي الجملة<sup>(١)</sup> الخبرية، لأن غير الخبرية إما إنشائية نحو: بعث، وطلّقت، وأنت حرّ، ونحوها أو<sup>(٢)</sup> طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمنى والعرض، ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما إلا بعد ذكرهما.

ولمّا لم يكن خبر المبتدأ معرفاً للمبتدأ ولا مخصّصاً له جاز كونه إنشائية - كما مرّ في بابه.

ويتبيّن بهذا وجوب كون الجملة - إذا كانت صفة أو صلة - معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول.

وقد يوصف بالجملة معرف / بلام لا تشير بها إلى واحد بعينه، كقوله: ٣٠٨

\* ولقد أمرُّ على اللّيم يسبني<sup>(٣)</sup> \* = ٣٧٤

لأن تعريفه لفظي - على ما يجيء في باب المعارف - ولا تقدّر على إدخال الألف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظاً في التعريف.

(١) في ب فقط ٢/٢٩٩ سقطت كلمة: الجملة.

(٢) في ب فقط ٢/٢٩٩ «وإما» بدل: «أو».

(٣) تمامه:

\* فمضيت ثمّ قلتُ لايعنيني \*

هو الشاهد الخامس والخمسون في الخزّانة، وقد تقدم الحديث عنه رقم ٥٨.

وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد في نحو: ما يَحْسُنُ بالرجل مثلك أن يفعل ذلك، وما يَحْسُنُ بالرجل خيرٌ منك أن يفعل ذلك: إن «مثلك» وخير منك، نعتان، على نية الألف واللام.

وإنما جرَّأهم على ذلك اجتماع شيئين، كون التعريف في الموصوف لفظياً لا معنى تحته، فلا يجوز في العَلَم: ما يحسن بعبد الله مثلك؛ وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقاً للموصوف بإدخال اللام عليه، فلا يجوز: ما يحسن بالرجل شبيه بك، لأن تقدّر على ادخال الألف واللام نحو: بالرجل الشبيه بك.

ولا يكون ذلك في كل جملة، بل في الجملة المصدرة بالمضارع، فلا تقول: بالرجل قال، ولا بالرجل أبوه قائم، وذلك لأن اللام في الوصف مقدرة لتطابق الموصوف تقديرًا، وإنما تقدّر اللام في الاسم، أو في المضارع للاسم، نحو: يقول، ويفوه، ونحوه.

وقال ابن مالك: خير منك ومثلك بدل لاصفة.

قوله: «ويلزم الضمير»، إنما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول وصلته، والموصوف وصفته<sup>(١)</sup>، فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة<sup>(٢)</sup>، فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص أو تعرف.

فلو قلت: مررت برجل قام عمرو لم يكن الرجل متصفاً بقيام عمرو بوجه فلا يتخصص به، فإذا قلت: قام عمرو في داره صار الرجل متصفاً بقيام عمرو في داره.

وقد يحذف الضمير كما مرّ في خبر المتبداً.

(١) في ب فقط: «بين الموصوف وصفته والموصول وصلته» وهذا الترتيب ليس في ط والمخطوطات.

(٢) في ب فقط: «الصفة والصلة»، وهذا الترتيب ليس في ط والنسخ المخطوطة.

وقد تقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف، هو النعت فى الحقيقة كقوله:

جاءوا بمذق، هل رأيت الذئب قط<sup>(١)</sup> = ٣٧٥

أى بمذق مقول عنده هذا القول؛ كما تقع حالاً نحو: لقيت زيدا ضرباً أو اقتله، أى مقولاً فى حقه هذا القول.

ومفعولاً ثانياً فى باب ظن، نحو: «وجدت الناس: أخبر ثقله»<sup>(٢)</sup>.



(١) هو الشاهد الشاهد السادس والتسعون فى الخزانة، وقد تقدم ذكره رقم ١٠٢.

(٢) هذا مثل ذكره مع الهوامع ١٧٤/٥. وعلق عليه صاحب الدرر ١١/٦: وظاهره أنه شعر، وليس كذلك إنما هو مثل، وفى الميدانى: وجدتُ الناسُ بالرفع على وجه الحكاية للجملة.

ومن نصب الناس نصبه بالأمر أى أخبر الناس ثقل، وجعل وجدت بمعنى عرفت هذا المثل. والهاء فى ثقله» للسكت. بعد حذف العائد اعنى أن أصله أخبر الناس ثقلهم، ثم حذف الهاء والميم، ثم ادخل هاء الوقف، وهذا المثل منسوب إلى أبى الدرداء رضى الله عنه، يضرب فى ذم الناس وسوء معاشرتهم.



## [النعت الحقيقي والسبب]

(ص): «ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو: مررت» برجل حسن غلامه، فالأول يتبعه في الإعراب، والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث والثاني يتبعه في الخمسة الأول؛ وفي البواقي كالفعل».

(ش): قوله «بحال الموصوف» الجار والمجرور في محل الرفع نائب فاعل «يوصف»، أى يجعل حال الموصوف أى هيئته: وصفاً له، وهو الكثير كما فى: رجل قائم، ومضرب وحسن.

وقد يجعل حال متعلق الشئ وصفاً لذلك الشئ لتتزيله منزلة حاله نحو:.. برجل مصرى حماره فى حصول الفائدة بذلك.

وهذا السببى إن كان منوطاً فهو يجرى على الأول رفعاً ونصباً وجرّاً بلا خلاف فيه بينهم، نحو: مررت برجل ضارب أبوه<sup>(١)</sup> زيداً، وضارب أباه زيداً.

ولا يكون إذا اسما الفاعل والمفعول الناصبان للمفعول به ماضيين، لما تقدم من أنهما لا ينصبان مفعولاً به بمعنى الماضى.

وإن كان مضافاً فلا يخلو من أن يكون صفة مشبهة أو غيرها.

والصفة يجب إضافتها إلى فاعلها إن أضيفت، نحو: برجل حسن الوجه، إذ لا مفعول لها.

وغير الصفة، إما أن يكون ماضياً أو غيره، فالماضى اللازم مضاف إلى الفاعل نحو: برجل قائم الغلام، ولا يتعرف لإضافته إلى معموله.

ولا يجوز إضافة الماضى المتعدى إلى الفاعل، لأنك إن أضفته إلى الفاعل، بلا

(١) فى النسخ المخطوطة: «أخوه» وفى ط، وب ٣٠٢/٢: «أبوه»

ذكر المفعول به، نحو: برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول<sup>(١)</sup>، فلا يُعلم أن اسم الفاعل سببيّ.

وإن ذكرت المفعول به لم يجز أيضاً، لأن اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولاً به/ وإن أضفته إلى المفعول به، فلا بدّ من ذكر الفاعل بعده مرفوعاً، نحو: يزيد ضارب عمرو غلامه أمس، ويزيد ضارب غلامه عمرو<sup>(٢)</sup>، إذ لو لم تذكر<sup>(٣)</sup> لكان اسم الفاعل غير سببيّ، ويتعرف بالإضافة، لأنه مضاف إلى غير معموله.

وإن لم يكن السببيّ ماضياً جاز عند سبويه، أن يُنعت به مطلقاً كما في المنون، سواء كان حالاً أو مستقبلاً، نحو: برجل ضارب غلامه زيد الآن أو غداً، وسواء كان علاجاً، وهو ما كان محسوساً يُرى، كالقاتل والضارب، أو غير علاج كالعالم والعارف والمخالط والملازم.

وقال يونس: لا يخلو من أن يكون حالاً أو مستقبلاً، فالحال يجب نصبه على الحال، وإن كان عن نكرة، سواء كان علاجاً، أو لا نحو: مررت برجل ضاربه عمرو، ويزيد مخالطه داء؛

وألزم سبويه: تجويز نصبه على الحال مع كونه معرفة، لأن المانع عنده من إجرائه على الأول بالإضافة، فينبغي أن يجوز: يزيد الضارب الرجل غلامه، بنصب الضارب على الحال.

وأما نصبه في نحو<sup>(٤)</sup> يزيد المخالطه داء<sup>(٥)</sup> فربّما لا يلزمه لارتكابه أنه ليس

(١) في ب ٣٠٢/٢ «بالمعقول» بالعين والقاف خطأ مطبعي.

(٢) في ب فقط ٣٠٢/٢: يزيد ضارب غلامه عمرو أمس، بزيادة «أمس».

(٣) في ب فقط ٣٠٢/٢: لو لم تذكر الفاعل لكان «بزيادة» الفاعل.

(٤) كلمة «نحو» سقطت من ب ٣٠٤/٢.

(٥) في ط فقط: «مخالطه» بدون «أل» صوابه من النسخ المخطوطة.

بمضاف إلى الضمير، وكلامنا في المضاف، بل نقول: الضمير في محل النصب<sup>(١)</sup> على أنه مفعول كما مر في باب الإضافة من مذهب<sup>(٢)</sup> بعضهم.

والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجاً كان أو، لا، على أن يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو: مررت برجل ضاربهُ عمروً.

وسيؤويه يوافقه في جواز النصب في الأول والرفع في الثاني، ويخالفه في وجوبهما مستشهداً بقول ابن ميادة:

وَنَظَرْنَ مِنْ خَلَلِ السُّتُورِ بِأَعْيُنٍ مَرْضَى مَخَالَطِهَا السَّقَامَ صِحَاحٌ<sup>(٣)</sup> ٣٧٦=

واسم الفاعل ههنا للإطلاق، وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الإضافة قال: والرواية: مَخَالَطِهَا بِالْجَرِّ؛ وأنشد غيره:

حَمِينَ الْعَرَاقِبِ الْعَصَا وَتَرَكْنَهُ بِهِ نَفْسٌ عَالٍ مَخَالَطُهُ بُهْرٌ<sup>(٤)</sup> ٣٧٧=

(١) في فقط ٣٠٤/٢: «نصب» بدون «أل».

(٢) في ب فقط: «على» مكان «من».

(٣) هو الشاهد الخامس والثلاثون بعد الثلاثمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «مخالطها» بالجر صفة لأعين.

قال سيويه: سمعنا العرب تنشد هذا البيت جرّاً، ومراده الرد على يونس في زعمه أن الوصف إذا كان للاستقبال يجب رفعه على الابتداء، ولا يجوز اتباعه لما قبله، فلو كان كما زعم لرفع الوصف، فدل رواية الجر على جواز ما زعمه.

والشاهد من قصيدة لابن ميادة، وقبلة:

وَارْتَشَنَ حِينَ أُرْدُنَ يَرْمِينَا نَبْلًا بَلَا رِيشَ وَلَا بَقْدَاحَ

أشار الشاعر في البيت الشاهد إلى انهن مصونات لا ينظرن إلا عن وراء حجاب، والعيون المرضى: التي في طرفها فتور، وجعل ذلك الفتور والضعف الذي في نظرها بمنزلة السقام فيها، وهي صحاح في أنفسها لا علة فيها.

من شواهد: سيويه ٢٢٧/١.

(٤) هو الشاهد السادس والثلاثون بعد الثلاثمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «مخالطه» بالرفع صفة لـ «نفس» و «بهر» فاعله، والإضافة لفظية، والتنوين مقدّر لنية الانفصال كالشاهد السابق.

والشاهد للأخطل، ديوانه / ٤٢٢ من قصيدة مطلعها:

برفع مخالطه؛ وليونس أن يحمل رفعه على الابتداء.

وقال عيسى بن عمر: إن كان علاجاً وجب رفعه على الابتداء حالاً كان ومستقبلاً.

وأما غير العلاج فإن كان حالاً وجب نصبه على الحال، وإن كان مستقبلاً وجب إتياعه للأول<sup>(١)</sup> وسيبويه بنازعه في الوجوب لا في الجواز.

والزمهما سيبويه بما لا محيص لهما<sup>(٢)</sup> عنه؛ وذلك أنه قال: المضاف إضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند النحاة.

والمنون سببياً كان أو غيره يجوز جريه على الأول، علاجاً كان أو، لا، حالاً كان أو مستقبلاً.

وكذا ينبغي أن يكون المضاف المنون تقديرًا؛ ولا سبب في الإضافة عارض لإيجاب الرفع [أو النصب]<sup>(٣)</sup> فإيجاب أحدهما بلا موجب: تحكم.

هذا كله إذا أردت إعمال اسم الفاعل عمل الفعل.

أما إذا لم ترد ذلك وجعلته اسمًا فليس فيه إلا الرفع على كل حال، نحو: مررت برجل ملازمه رجل، أي صاحب ملازمته رجل؛ جعلت «ملازمه» بمنزلة مالم يؤخذ من الفعل، كما تجعل: صاحبه كذلك.

= عفاذير لي من أميمة فالحضر وأقفر إلا أن يلّم بها سقر

قال البغدادي: وقوله: «حمين العراقيب» جواب إذا في بيت قبله وهو:

إذا أتزر الحادي الكميش وقومت سوالفها الركبأن والحلق الصفر

و«الكميش»: السريع الماضي، و«السوالف» من الإبل والحيل: ما تقدم من العنق، و«الصفر»: النحاس.

و«البهر» في الشاهد: تتابع النفس من التعب. يعني أنهم سرن سيراً شديداً ففتن الحادي، فحمين عراقيبهم من ضربه بالعصا فأخذه البهر لشدة عدوه خلفهم.

من شواهد: سيبويه ٢٢٧/١.

(١) في ط فقط: «للأولى».

(٢) كلمة: «لهما» سقطت من ب. صوابه من ط والنسخ المخطوطة.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٣٠٥/٢.

فعلى هذا نقول فى المتن والمجموع: برجل ملازمه الزيدان، وملازموه بنو فلان.

ومما يقع سبباً قياساً من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة: الاسم<sup>(١)</sup> المنسوب، نحو: برجل مصرى حماره، لكونه بمعنى منسوب، فيعمل عمله.

ومما جاء من ذلك سماعياً على قبح «سواء»، نحو: مررت برجل سواء هو والعدم، وسواء أبوه وأمه.

والفصيح المشهور: رفع سواء على الابتداء والخبر؛ فعلى هذا يقبح كون: «أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ» في محل الرفع بأنه فاعل سواء، فى قوله تعالى: ﴿سَاءَ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>؛ على أن يكون «سواء» وحده مرفوعاً على أنه ٣١٠ خبر «إن»<sup>(٣)</sup>؛ بل الوجه ارتفاعه وما بعده على الابتداء والخبر.

وقد جاء: مررت برجل سواء درهمه، أى تام، فيطلب فاعلاً واحداً، بخلاف الأول، لأنه بمعنى «مستو»، فهو من اثنين فصاعداً.

ومن السماعى القبيح قولك: برجل حسبك فضله ومررت برجل رجل أبوه. وكذا المقادير نحو: برجل عشرة غلمان، وبِحِيَّة<sup>(٤)</sup> ذراع طولها.

وكذا الجنس المصنوع منه الشيء نحو: بسرج خز صفته، وبكتاب طين خاتمه [وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعانى نحو: مررت برجل أسد غلامه، أى جرى<sup>(٥)</sup>] وكذا قولك: برجل مثلك<sup>(٦)</sup> أبوه، وبرجل أبى عشرة أبوه.

(١) فى ط فقط: «والاسم» بالواو، تحريف.

(٢) البقرة / ٦.

(٣) فى ب ٣٠٥ / ٢: «أَنْ» بفتح الهمزة، تحريف، بقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَاءَ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ فى الآية نفسها... إلخ

(٤) فى ب فقط ٣٠٦ / ٢ «بجبة» بالجيم والباء والأولى ما فى ط والمخطوطات.

(٥) ما بين معقوفين سقط من ب ٣٠٦ / ٢ صوابه من ط والمخطوطات.

(٦) فى ب فقط: «مثله» ٣٠٦ / ٢.

وهذه كلها من الجوامد التي تقع صفات على القياس كما تقدم ذكرها؛

### [النعته الحقيقية]

قوله «فالأول يتبعه..»، أى الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف فى أربعة أشياء من جملة العشرة<sup>(١)</sup> الأشياء المذكورة.

أحد تلك الأربعة: واحد من الثلاثة التى هى الإفراد والتثنية والجمع.

وأما برمة<sup>(٢)</sup> أعشار وأكسار، وثوب أسمال، ونطفة أمشاج، فلأن البرمة مجتمعة من الأكسار والأعشار، وهى قطعها، والثوب مؤلف من قطع، كل واحد منها سمل أى خلق، والنطفة مركبة من أشياء كل واحد<sup>(٣)</sup> منها مشيج؛ فلما كان مجموع الأجزاء<sup>(٤)</sup>: ذلك الشئ المركب منها جاز وصفه بها.

وجرأهم على ذلك كون «أفعال» جمع قلة فحكمه حكم الواحد، قال الله تعالى: ﴿نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾<sup>(٥)</sup> والضمير للأنعام.

وقال سيويه: أفعال: واحد لا جمع<sup>(٦)</sup>.

وجاء: قميص شراذم، ولحم خراذيل<sup>(٧)</sup>.

وثانيها: واحد من التعريف والتنكير.

(١) علق على قوله: «من جملة العشرة» السيد الشريف فى هامش ط بقوله: «ينبغي أن يجعل بدلا»

أو عطف بيان للعشرة، لامضافاً إليها العشرة، لأنه استضعف ذلك كما مر.

(٢) فى هامش ط: «البرمة»: القدر، والجمع: يرام «بالكسر.

(٣) كلمة: «واحد» سقطت من ب ٣٠٦/٢

(٤) فى ب فقط ٣٠٦/٢: «مجموع تلك الأجزاء» بزيادة «تلك».

(٥) النحل/ ٦٦.

(٦) فى هامش ط: «شراذم»: جمع شرذمة، وهى الطائفة من الناس والقطعة من الشئ وثواب شراذم أى مقطع.

(٧) فى هامش ط: «خرذلت اللحم بالدال: قطعته صفاراً.

والخرذل معروف، والواحد: خردلة.

وأجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم استشهاده بقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالًا﴾<sup>(١)</sup>؛ والجمهور على أنه بدل، أو نعت مقطوع رفعا أو نصباً - كما يجيء في موضعه.

وأجاز الأخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة، قال: الأوليان صفة لآخران يقومان مقامهما<sup>(٢)</sup>، والأولى أنه بدل، أو خبر مبتدأ محذوف.

وثالثها: واحد من التذكير والتأنيث.

ورابعها: واحد من أنواع الإعراب التي هي الرفع والنصب والجرح.

وإنما تبعه في هذه العشرة، لكونه إياه في المعنى.

### [النعته السببية]

قوله: «والثاني يتبعه في الخمسة الأول»، أي: الوصف<sup>(٣)</sup> بحال المتعلق يتبع الموصوف في اثنين من جملة الخمسة الأول، أعنى: واحد من ثلاثة أنواع الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير.

قوله: «وفي البواقي كالفعل»، أي: هذا السببي في الخمسة البواقي، أي الأفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث كالفعل، أي ينظر إلى فاعله، فإن كان الفاعل مفرداً أو مثنى أو مجموعاً أفرد السببي كما يفرد الفعل.

وإن كان الفاعل مذكراً أو مؤنثاً طابقه السببي كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث، أو يذكر إذا كان الفاعل غير حقيقي التأنيث أو حقيقياً مفصلاً كالفعل.

ولو نظرت حقَّ النظر لوجدت الأول، وهو الوصف بحال الموصوف أيضاً في

(١) الهمزة/ ١، ٢.

(٢) من الآية القرآنية: ﴿فَإِنْ عَثَرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَأَخْرَأَ يَقْرَمَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَيَانِ﴾ [المائدة/ ١٠٧].

(٣) في ب فقط ٣٠٧/٢: «النعته» مكان: «الوصف».

الخمسة البواقي منظوراً إلى فاعله وكائناً كالفعل، لأن فاعله حيثئذ الضمير المستكن فيه، الراجع إلى موصوفه.

والفعل إذا أُسند إلى الضمير، يلحقه الألف في التثنية، والواو في جمع المذكر العاقل، والنون في جمع المؤنث، ويؤنث في الواحد المؤنث، فلذلك قلت: ..  
برجل ضارب وبرجلين ضاربين، وبرجال ضاربين، وبامرأة ضاربة، وبامرأتين ضاربتين، وبنسوة/ ضاربات، كما تقول في الفعل: يضرب، ويضربان ويضربون، ٣١١  
وتضرب وتضربان ويضربن.

### [ضعف إلحاق علامة التثنية والجمع في الفعل المسند إلى ظاهر المثنى والمجموع]

(ص): «ومن ثم<sup>(١)</sup>: حسن: قام رجل قاعد غلमानه، وضعف: «قاعدون، ويجوز: قعود غلمانه».

(ش): أي ومن جهة أن السببي في هذه الخمسة كالفعل، حسن: قاعد غلمانه، كما حسن: تقعد غلمانه.

وحسن أيضاً: قاعدة غلمانه، لأن الفاعل مؤنث غير حقيقي، كما حسن: تقعد غلمانه، وضعف: جاءني رجل قاعدون غلمانه، لأنه بمنزلة: يقعدون غلمانه.

ولحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند إلى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجيء في آخر الكتاب، ولكن ضعف: قاعدون غلمانه أقل من ضعف: يقعدون غلمانه، لأن الألف والواو، في الفعل فاعل في الأغلب الأكثر، وتجريدهما علامتين للتثنية، والجمع ضعيف - كما يجيء بخلاف الألف والواو في مثنى الاسم ومجموعه فإنهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع - كما مضى في أول الكتاب، ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتي النصب والجر، نحو:

(١) ط: «ثمة» مكان: «ثم».



رَأَيْتَ قَاعِدَيْنِ وَقَاعِدَيْنِ؛ بَلْ هُمَا فِي الْمَشْتَقِ، مِثْلُهُمَا فِي غَيْرِ الْمَشْتَقِ الَّذِي لَا فَاعِلَ لَهُ نَحْوُ: الزَّيْدَانِ وَالزَّيْدُونَ.

وإنما جاز: قام رجل قعود غلمانه، وإن كان «قعود أيضاً»<sup>(١)</sup> جمعاً كقاعدون لأنك إذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظاً عن موازنة الفعل ومناسبته، لأن الفعل لا يكسر، فلم يكن في: قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان في: قاعدون غلمانه، لمشابهته ليقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر، إلا أن تخرج الواو عن الاسمية إلى الحرفية، أو تجعل المظهر بدلاً من المضممر، أو تجعل الفعل خبراً مقدماً على المبتدأ، فعلى هذا يضعف: مررت برجل قاعدَيْن أبواه، لأنه كيقعدان أبواه، بل الوجه برجل<sup>(٢)</sup> قاعد أبواه، أو برجل قاعدان أبواه.

### [المضممر لا يوصف ولا يوصف به]

(ص): «والمضممر لا يوصف ولا يوصف به».

(ش): اعلم أن المضممر لا يوصف ولا يوصف به، أمّا أنه لا يوصف، فلأن المتكلم والمخاطب منه أعرف المعارف، والأصل في وصف المعارف، أن يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل للحاصل.

وأمّا الوصف المفيد للمدح أو الذم، فلم يستعمل فيه، لأنه امتنع فيه ما هو الأصل في وصف المعارف.

ولم يوصف الغائب، إمّا لأن مفسره في الأغلب لفظي، فصار بسببه واضحاً غير محتاج إلى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الأغلب، وإمّا لحمله على المتكلم والمخاطب لأنه من جنسهما.

وأمّا أنه لا يوصف به، فلما يجيء من أن الموصوف في المعارف ينبغى أن يكون أخصّ أو مساوياً، ولا أخصّ من المضممر، ولا مساوياً له حتى يقع صفة له.

(١) «أيضاً» سقطت من ب فقط ٣٠٩/٢.

(٢) «برجل» سقطت من ب فقط ٣٠٩/٢.

وقول بعضهم: لم يقع صفة لأنه لا يدل على معنى فيه نظر، اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره، فلو رجع إلى دال على معنى كاسم الفاعل، والمفعول<sup>(١)</sup>، والصفة المشبهة، لدل أيضاً عليه كقولك: زيد كريم وأنت هو.

وأجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾<sup>(٢)</sup>، وقولك: مررت به المسكين، والجمهور يحملون مثله على البدل.

ولم يذكر المصنف أنه لا يوصف بالضمير، لأنه يتبين ذلك من قوله بعد: والموصوف أخص أو مساو، فإنه لا شيء أخص من المضمير ولا مساو له.

### [الموصوف أخص أو مساو]

(ص): «والموصوف أخص أو مساو، ومن ثم، لم يوصف ذو اللام إلا بمثله أو بالمضاف إلى مثله.

(ش): ينبغي أولاً أن نعرف<sup>(٣)</sup> أنه ليس مرادهم بهذا أنه ينبغي أن يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الأفراد: أقل مما يطلق عليه / لفظ الصفة أو مساوياً له، فإن هذا لا يطرد، في المعارف ولا في النكرات.

أمّا في المعارف، فأنت تقول: جاءني الرجل العاقل، وهذا الرجل، ولقيت الشيء العجيب.

وأمّا في النكرات فأنت تقول: رأيت شيئاً أبيض، وهذا ذات قديمة، أو واجبة الوجود.

بل مرادهم أن المعارف الخمس أعنى المضمرات والأعلام والمبهمات وذو اللام<sup>(٤)</sup>، والمضاف إلى أحدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به

(١) في ب فقط ٣١٠/٢: «واسم المفعول» بزيادة: «اسم».

(٢) آل عمران/٦.

(٣) في ب فقط ٣١١/٢: «ينبغي أن نعرف أولاً»

(٤) في ط: «وذو اللام» بالرفع، تحريف.

منها إلا أن يكون الموصوف أخصّ، أى أعرف من صفته، أو مثلها فى التعريف؛ فقولك: الرجل العاقل، الثانى فيه وإن كان أخصّ من الأول من جهة مدلول اللفظ، إلا أنهما من جهة التعريف «الطارىء على مدلوليهما»<sup>(١)</sup> الوضعيين متساويان.

وفى قولك: هذا الرجل، لفظ «هذا» أعمّ من الرجل من حيث إنه يصح أن يُشار به بوضع واحد إلى أىّ مشار إليه كان؛ لكن التعريف الإشارى أقوى من تعريف ذى اللام - كما يجىء.

فعلى هذا، يختص قولهم: الموصوف أخصّ أو مساو بالمعرفة، فينبغى أن تعرف مراتب المعارف فى كون بعضها أقوى من بعض، حتى تبنى عليه الأمر فى قولهم: الموصوف أخصّ أو مساو.

فالمنقول عن سيويه، وعليه جمهور النحاة، أن أعرفها المضمورات، ثم الأعلام، ثم اسم الإشارة، ثم المعرف باللام والموصولات.

وكون المتكلم [والمخاطب]<sup>(٢)</sup> أعرف المعارف ظاهر.

وأما الغائب فلأن احتياجه إلى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد.

وإنما كان العلم أخصّ وأعرف من اسم الإشارة، لأن مدلول العلم ذات معيّنة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل، بخلاف اسم الإشارة فإن مدلوله عند الواضع<sup>(٣)</sup>: أى ذات معيّنة كانت فى<sup>(٤)</sup> تعيينها إلى المستعمل، بأن يقترن به الإشارة الحسية فكثيراً ما يقع اللبس فى المشار إليه إشارة حسية، فلذلك كان أكثر أسماء الإشارة موصوفاً فى كلامهم.

(١) ط: «على مدليهما» بدل: «على مدلوليهما» تحريف واضح.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٣١٢/٢.

(٣) فى ب ٣١٢/٢: «الوضع» مكان: «الواضع».

(٤) كلمة «فى» سقطت من ط وب ٣١٢/٢.

ولذا لم يُفصل بين اسم الإشارة ووصفه لشدة احتياجه إليه.

وإنما كان اسم الإشارة أخصَّ وأعرف من المعرِّف باللام، لأن المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب<sup>(١)</sup> معاً، ومدلول ذى اللام، بالقلب<sup>(٢)</sup> دون العين، فما اجتمع فيه معرفة بالعين والقلب<sup>(٣)</sup> أخص مما يُعرف بأحدهما.

ولضعف تعرُّف ذى اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾<sup>(٤)</sup> كما يجيء في باب المعرفة والنكرة.

والموصول كذى اللام وأما المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه سواء، لأنه يكتسب التعريف منه<sup>(٥)</sup>. هذا عند سيويه.

وأما عند المبرد فإن تعريف المضاف أنقص من تعريف المضاف إليه، لأنه يكتسى منه<sup>(٦)</sup>، ولذا يوصف المضاف إلى المضمَر، ولا يوصف المضمَر، فعنده، نحو «الظريف» في قولك: رأيت غلام<sup>(٧)</sup> الرجل الظريف، بدل لا صفة، وعند سيويه، هو صفة لغلام.

ومذهب الكوفيين أن الأعراف العَلَم، ثم المضمَر، ثم المبهَم، ثم ذو اللام. ولعلمهم نظروا إلى أن العلم حين وضع<sup>(٨)</sup> لم يقصد به إلا مدلول واحد معيَّن بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله، وإن اتفق مشاركة<sup>(٩)</sup> فبوضع ثان، بخلاف سائر المعارف - كما يجيء في باب المعارف.

(١) في فقط: «بالقلب والعين» على التقديم والتأخير. ٣١٢/٢.

(٢) في ب فقط: ومدلول ذى اللام يعرف بالقلب» بزيادة «يعرف» ٣١٢/٢.

(٣) في ب فقط: «بالقلب والعين» على التقديم والتأخير.

(٤) يوسف / ١٤.

(٥) في ب فقط ٣١٣/٢: يكتسب منه التعريف.

(٦) في ب فقط / ٢١٣: «يكتسى التعريف منه» بزيادة: «التعريف».

(٧) كلمة: «غلام» سقطت من ب ٣١٣/٢.

(٨) في ط وب ٣١٣/٢: «من حين وضع» بزيادة «من».

(٩) في ب فقط / ٣١٣: «مشاركته».

وعند ابن كيسان: الأول المضمّر، ثم العَلَم ثم اسم الإشارة، ثم ذو اللام ثم (١) الموصول.

وعند ابن السراج: أعرفها اسم الإشارة لأن تعريفه بالعين والقلب، ثم المضمّر ثم العَلَم ثم ذو اللام.

وقال ابن مالك، أعرفها ضمير المتكلم، ثم العَلَم الخاص، أى الذى لم يتفق له مشارك، وضمير المخاطب، وجعلهما/ فى درجة (٢)، ثم ضمير الغائب السالم من إيهام (٣) أى الذى لا يشتبه مفسره، ثم المشار به والمنادى، ثم الموصول وذو الأداة؛ والمضاف بحسب المضاف إليه.

٣١٣

أقول: المشهور: الذى عليه الجمهور.

فإذا تقرر ذلك، فإن وجدت الأخص فى مذهب، تابعاً لغير الأخص، فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لاصفة، فاسم الإشارة فى قولك: يزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره، وعليه فقس.

وإنما لم يجز أن يكون النعت أخص من المنعوت، لأن الحكمة تقتضى أن يبدأ المتكلم بما هو أخص، فإن اكتفى به المخاطب فذاك، ولم يحتج إلى نعت، وإلاّ زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة.

فإذا ثبت ذلك رجعنا إلى التفصيل، وبنينا على مذهب سيبويه فى ترتيب المعارف، إذ هو أولى وأشهر، فنقول:

المضمّر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدّم.

(١) «ثم» سقطت من ب ٣١٣/٢، وفى ب: «والموصول» بالواو.

(٢) فى ب فقط: «درجة واحدة» بزيادة كلمة: «واحدة».

(٣) فى ب فقط ٣١٢/٢: الإيهام «بزيادة «أل»».

والعلم لا يوصف به لأنه لم يوضع إلا للذات المعينة، لا لمعنى فى ذات، ولذلك، إذا نقل إلى العلمية عن الجنسية، اسمٌ دال على معنىً انمحق ذلك المعنى بالتسمية نحو أحمر، وأشقر، إذا سميت بهما.

ولا يقع من الموصولات وصفاً إلا ما فى أوله اللام، نحو.. الذى والذى، واللاتى، وبابها، لمشابهته لفظاً للصفة المشبهة فى كونه على ثلاثة أحرف فصاعداً<sup>(١)</sup>، بخلاف من وما.

وأما «أى» الموصول فلم يقع وصفاً لأن الأغلب فيه: الشرط والاستفهام، ووقوعه موصولاً قليل فروعى ذلك الأكثر.

وإنما يوصف بذو الطائية وإن كانت على حرفين كما فى قوله.

قولاً لهذا المرء ذو جاء ساعياً هلم فإن المشرفى الفرائض<sup>(٢)</sup> = ٣٧٨

لمشابهته لذو، الموصول للوصف بأسماء الأجناس نحو: رجل ذو مال.

وأما وقوع الموصول موصوفاً، فلم أعف له مثلاً قطعياً؛ بللى، قال الزجاج: إن

(١) فى هامش ط: ذكر أنه فى نسخة: «على ثلاثة أحرف فصاعداً» بزيادة «أحرف».

(٢) هو الشاهد السابع والثلاثون بعد الثلاثمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن «ذو» الطائية إنما وقعت وصفاً وإن كانت على حرفين لمشابهتها لذو الموصوعة للوصف بأسماء الأجناس

وذكر البغدادى أن الشاهد أول أبيات ثلاثة لقوال الطائى.

والمراد بالساعى: الوالى على صدقة الزكاة.

والمشرفى: هو السيف، نسب إلى المشارف، وهى قرى كانت السيوف تصنع فيها.

و «الفرائض»: جمع فريضة، وهى الأسنان التى تصلح أن تؤخذ فى الصدقات. يقال: أفرضت الماشية: أى وجبت فيها الفريضة.

وذلك إذا بلغت نصاباً.

يقول: أبلغا الذى جاء لأخذ الصدقات تعال، فإن لك عندنا السيف بدلاً من الفرائض.

من شواهد: الإنصاف ١/ ٣٨٣، والأشمونى ١/ ١٥٧، وفى شرح المرزوقى للحماسة ٦٤٠.

وفى ب ٢/ ٣١٤ = «فقولا» بزيادة الفاء.

«الموفون»<sup>(١)</sup> صفة لمن آمن - كما يجىء - والظاهر أنه مستغن بالصلة عن الصفة.  
فالعَلَم ينعت بالمبهمين<sup>(٢)</sup> وذى اللام وبالمضاف إلى العَلَم، وإلى أحد المبهمين وإلى ذى اللام.  
ولا ينعت بالمضاف إلى المضمَر لأنه أعرف من العَلَم إذ اعتبار المضاف فى التعريف بالمضاف إليه.

وأما اسم الإشارة فلا يوصف إلا بذى اللام والموصول - لما يجىء - وكان القياس أن يوصف بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف إلى أحد هذه الثلاثة.

وذو اللام لا يوصف إلا بمثله أو بالمضاف إلى مثله أو بالموصول، لأنه مثله، على ما بينا.

ورغم بعضهم: أنه يوصف بجميع المضافات، فأجاز: بالرجل صاحبك، وصاحب زيد، قال: والمنع منه تعسف.  
وعلى مذهب سيويه، لو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة.

فإن جعلنا المضاف موصوفاً قلنا: المضاف إلى المضمَر ينعت<sup>(٣)</sup> بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف إلى المضمَر وإلى العلم، وإلى كل واحد من المبهمين وإلى ذى اللام.

[وأما المضاف إلى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام]  
وبالمضاف إلى المضمَر وبالمضاف إلى العلم وإلى كل من المبهمين وإلى ذى اللام<sup>(٤)</sup>] وأما المضاف إلى اسم الإشارة، فينعت بكل من المبهمين وبذى اللام،

(١) (جزء من الآية الكريمة) البقرة / ١٧٧: «لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوَى الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا»

(٢) المراد بالمبهمين: أسماء الإشارة والموصولات المقرونة باللام.

(٣) فى ب فقط ٣١٥ / ٢: «يوصف» يدل: «ينعت».

(٤) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٣١٥ / ٢، وفى هامش ط سجل النص الساقط، بأنه فى نسخة أخرى.

وبالمضاف [إلى أحد هذه الثلاثة وأما المضاف إلى ذى اللام فينعت بذى اللام وبالمضاف إليه] (١)، وكذا المضاف إلى الموصول، ينعت بهما؛ هذا كله على مذهب سيويه الذى عليه الجمهور.

ولك، بعد أن عرفت مذهب غيره، أن تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم، وإن جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم، فهو بدل عنده لا وصف، على ما مر.

وقد تبين مما ذكرنا، معنى قوله: «ومن ثم لم يوصف ذو اللام إلا بمثله، أو بالمضاف إلى مثله»؛ ويوصف بالموصول أيضاً كقوله:

\* لهذا المرء ذو جاء ساعياً\* (٢)

= ٣٧٩

[وصف اسم الإشارة بذى اللام]

(ص): «وإنما التزم وصف باب «هذا» بذى اللام، للإبهام ومن ثم ضعف:

٣١٤ مررت/ بهذا الأبيض [وحسن هذا العالم] (٣).

(ش): كأنه سئل ف قيل: كان الواجب بناءً على قولك: إن الموصوف أخصّ أو مساو أن يوصف اسم الإشارة بكل واحد من المبهمين، وبذى اللام، وبالمضاف إلى أحد هذه الثلاثة. و«هذا» لا يوصف إلا بذى اللام والموصول نحو: بهذا الرجل، وبهذا الذى قال كذا، وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية.

فأجاب بقوله: للإبهام، أى: اسم الإشارة مبهم الذات، وإنما تتعين الذات المشار إليها به؛ إما بالإشارة الحسية، أو بالصفة، فلما قصد تعيينه بالصفة، لم يمكن

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٣١٥/٢.

(٢) جزء من الشاهد السابق.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٣١٦/٢ صوابه من ط والمخطوطات.



تعيينه بمبهم آخر مثله، لأن المبهمة مثله لا يرفع الإبهام، فلم يبق إلا الموصول أو ذو (١) اللام، أو المضاف إلى أحدهما، وتعريف المضاف بالمضاف إليه.

والأليق بالحكمة أن يرفع إبهام المبهمة بما هو متعين في نفسه كذى اللام، لا بالشيء الذى يكتسب التعريف من معرف غيره، ثم يكتسب المبهمة منه تعريفه المستعار، فاقصر على ذى اللام، لتعيينه في نفسه، وحمل الموصول عليه، لأنه مع صلته بمعنى ذى اللام، فالذى ضرب بمعنى الضارب؛ وأيضاً، الموصول، الذى يقع صفة: ذو لام، وإن كانت زائدة، إلا «ذو الطائية»؛

وقد ذكرنا طرفاً من حال المبهمة الموصوف بذى اللام فى باب المنادى فليرجع إليه.

وقد ذكرنا هناك أن بعضهم يقول: إن ذا اللام عطف بيان لاسم الإشارة.

قوله: «ومن ثمَّ ضَعُفَ»، أى من جهة أن المراد من وصف المبهمة تبين حقيقة الذات المشار إليها ضَعُفَ: بهذا الأبيض، لأن الأبيض عامٌّ، لا يخص نوعاً دون آخر، كالإنسان والفرس والبقر، وغيرها، بخلاف: هذا العالم، فإن «العالم» مختص بنوع من الحيوان فكأنك قلت: بهذا الرجل العالم.

### [بعض أحكام النعت التى أغفلها المصنف]

ولا بأس أن نذكر بعض ما أغفله المصنف من أحكام النعت وهى أقسام:

أحدها: جمع الأوصاف مع تفرق الموصوفات:

اعلم أنه إذا كان العامل واحداً، وله معمولان متفقان فى الإعراب بسبب عطف أحدهما على الآخر فإن اتفقا تعريفاً وتنكيراً جاز أفراد كل واحد منهما بوصف، وجاز جمعهما فى وصف واحد.

فالأول نحو: زيد الظريف وعمرو الظريف، والثانى نحو: جاءنى زيد

(١) فى ب فقط ٣١٦/٢ «وذو اللام» بالواو وليس بأو.

وعمر و الظريفان، ورأيت رجلاً وامرأة ظريفيْن، وإذا جمعتهما في النعت غلّبت التذكير على التأنيث كما رأيت، والعقل على غيره نحو: مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين، وكذا في خبر المبتدأ، والحال ونحوهما، نحو: الزيدان والحُمُرُ مقبلون، وجاءني زيد وهند والحمار مسرعين.

وإن اختلفا تعريفاً وتنكيراً لم يمكن جمعهما في وصف واحد فلا تقول: هذه ناقة وفصيلها الراتعان، ولا راتعان، لا متناع تخالف النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً، فإما أن تفرد كل واحد منهما بنعت، أو تجمعهما في نعت مقطوع نحو: جاءني رجلٌ وزيدُ الظريفيْن.

وإن اتفقا إعراباً لا بسبب العطف، نحو: أعطيت زيداً أباه فلا يجوز جمعهما في وصف واحد، بل تفرد كلاهما بوصف، أو تجمعهما في نعت مقطوع، لأن التابع في حكم المتبوع إعراباً، فلا يكون اسم واحد مفعولاً أولً وثانياً.

فإن كان العامل واحداً، ومعمولاه مختلفي الإعراب، فإن اختلفا معنى أيضاً لم يجز جمعهما في وصف واحد، فإما أن تفرد كلاهما بوصف، أو تجمعهما في نعت مقطوع.

فإن أفردت فالأولى أن يكون نعت كل واحد إلى جنبه نحو: لقي زيدُ الظريفُ عمرًا الظريفَ.

ويجوز جمعهما نحو: لقي زيدُ عمرًا الظريفَ الظريفُ، نعت الثاني بجنبه/

٣١٥

ونعت الأول بعد نعت الثاني، لأنه إذا كان لابد من الفصل بين النعت ومنعوته، ففصل أحدهما من صاحبه أولى من فصلهما معاً كما مضى مثله في الحال.

وكذا حالهما عند البصريين إذا اتفقا معنى نحو: ضاربُ زيدُ عمرًا.

وأجاز هشام وثعلب جمعهما في نعت نظراً إلى المعنى، إذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى، إلا أن هشاماً يغلب مراعاة جانب الفاعل، لأنه

معتمد الكلام فيرفع الوصف، نحو: ضارب زيدٌ عمرًا الظريفان. وثعلب يسوي بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى.

وإن لم يكن العامل واحدًا فإمّا أن يكون العمل واحدًا، أو، لا؛ وفي الأول: إن كان العامل مكرراً للتوكيد جاز جمعهما في وصف نحو: قام زيد وقام عمرو الظريفان لم يكن مكرراً للتأكيد، فإن كان العاملان من نوع واحد، أي كانا رافعين أو ناصبين، كانا اسمين جارّين، أو مبتدأين أو خبرين، وكان أحدهما معطوفاً على الآخر، والمعمولان مشتركان في اسم واحد كأن يكونا فاعلين أو مفعولين أو خبرين أو مبتدأين؛ جاز، عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف، إذا اتفقا تعريفاً وتنكيراً، نحو: قام زيد وقعد عمرو الظريفان، وضربت زيداً وأكرمت بكرًا الطويلين، وجاءني غلام زيد وأبو عمرو الظرفين، وأخوك زيد وأبوك عمرو الظريفان، سواء كان «الظريفان» صفة للمبتدأين أو للخبرين.

والمبرد والزجاج، وكثير من المتأخرين، يابون جواز ذلك إلا إذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة، نحو: جلس أخوك وقعد أبوك الكريمان،

والمبرد يمنع نحو: هذا رجل وتلك (١) امرأة منطلقان لاختلاف اسمي الإشارة قريباً وبعداً خلافاً لسيبويه، فإن جعل خبريهما كفاعلي الفعلين المختلفين، فإن لم يُعطف أحدهما على الآخر، أو لم يشترك المعمولان في اسم خاص، أو لم يتفقا تعريفاً وتنكيراً لم يجز جمعهما في وصف، فلا تقول: هذه جارية أخوى ابنين لفلان كرام، على أن «كرام» وصف لأخوى ولابنين (٢) معاً، بل تقول: كراماً على القطع وكذا تقطع نحو: هذا فرس أخوى ابنك العقلاء الحكماء، وذلك لأن أحدهما ليس معطوفاً على الآخر.

(١) في ط: «وذاك» بدل: «وتلك».

(٢) في ب فقط ٣١٩/٢: «وابنين» بدل: «ولا بنين».

وكذا لا تقول: هذا رجل وفى الدار آخر كريمان، لأن الممولين لم يشتركا فى اسم خاص، لأن أحدهما مبتدأ، والآخر خبر.

وكذا لا تقول: جاءنى زيد وذهب رجل كريمان؛ بل تقطع، لاختلاف الممولين تعريفاً وتنكيراً.

وذهب بعض المتأخرين إلى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقاً، لأن العامل فى النعت والمنعوت شىء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين.

وإن لم يكن العاملان من نوع واحد نحو: ضربت زيدا وإن عمراً قائم، ونحو هذا لغلام زيد، فالجمهور منعوا جمعهما فى وصف<sup>(١)</sup>.

وأجازه بعضهم، نحو: لغلام<sup>(٢)</sup> زيد الظرفين.

وإن اختلف العاملان والعمل معاً فالجمهور على إيجاب قطع النعت المشترك فيه، إلا الكسائي فإنه أجاز جمعهما فى وصف عند تقارب المعنى نحو: ضربت زيدا، والمهان عمرو والظرفان، لأن زيدا وعمراً مهانان معاً.

واعلم أنه لا يجوز نحو: من عبد الله<sup>(٣)</sup> وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع؟ لأنك لا تُثنى إلا على من أثبتته وعلمته، ولا يجوز أن تخلط من تعلم بمن لا تعلم، فتجعلهما بمنزلة واحدة.

**وثانيها:** تفريق الصفات مع جمع الموصوفات.

أعلم أن الموصوف إذا كان مجموعاً متغاير الصفات، فإما أن تجيء /  
بالصفات على وفق عدده، أو أقل، ففي الأول، يجوز الإتيان والقطع إلى الرفع

(١) فى ب فقط ٢ / ٣٢٠: «وصف واحد» بزيادة «واحد».

(٢) فى ب فقط ٢ / ٣٢٠: «بغلام» بالباء.

(٣) فى ب ٢ / ٣٢٠: «عمرو» مكان: «عبد الله».

على أنه خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر، تقول: مررت بثلاثة رجال: شاعر، وكاتب<sup>(١)</sup>، وبزاز؛ وإذا رفعت فالتقدير: بعضهم شاعر، وبعضهم كاتبٌ وبعضهم بزاز، أو: هم شاعر وكاتب وبزاز، أو: منهم شاعر، ومنهم كاتب ومنهم بزاز.

ولو تخالفا تعريفاً وتنكيراً، فقطع الوصف إلى الرفع فقط أولى إن لم يكن هناك للحال معنى نحو: بالرجلين قصير وطويل، ويجوز قطعه إلى النصب أيضاً، على الحال إن كان لها معنى، نحو: بالرجلين ضاحكاً وباكياً.

ولا يمتنع في الوجهين الإتيان على البدل.

ويجوز القطع إلى الرفع في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله:

فلا تجعلني ضيفي ضيفاً مقرباً وآخر معزول عن البيت جانباً<sup>(٢)</sup> = ٣٨٠

أي منهما ضيف مقرب، ومنهما آخر معزول؛ وقوله:

فأصبح في حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف اليدين ومزعف<sup>(٣)</sup> = ٣٨١

(١) في ب ٢ / ٣٢٠: «وكانت» يدل: «وكاتب» خطأ مطبعي.

(٢) هو الشاهد الثامن والثلاثون بعد الثلاثمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز القطع إلى الرفع في خبر نواسخ المبتدأ، فإن «جعل» هنا بمعنى صبر، وضيفي المفعول الأول.

و«ضيف مقرب» وآخر، بتقدير: وضيف آخر كانا في الأصل منصوبين على أنهما مفعول ثان لجعل، وفُرقَ بينهما بالعطف لأجل وصف كل منهما بصفة تغاير صفة الآخر، فقطعاً من المفعولية إلى المبتدأ، فيكون الخبر محذوفاً أي منهما ضيف مقرب، ومنهما ضيف آخر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب على أنها المفعول الثاني لجعل.

والبيت للعجير السلولى خاطب به امرأته يقول لها: سوى بين ضيفي في التقريب والإكرام، ولا تكرمي بعضاً، وتهيني بعضاً.

من شواهد: سيبويه ١ / ٢٢٢.

(٣) هو الشاهد التاسع والثلاثون بعد الثلاثمائة في الخزانة.

واستشهد به على ما تقدم في البيت الذي قبله من أنه يجوز القطع في خبر النواسخ فإن أصبح من أخوات كان، وشريدهم اسمها، وطلق وما بعده كان في الأصل منصوباً على أنه خبر أصبح، فقطع عن الخيرية، ورفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف، أي منهم طليق، ومنهم مكتوف إلخ.

أى منهم طليق... وقوله: مزعف، أى أزعه الموت أى قاربَه.  
وفى الثانى، أى فيما كانت الصفات فيه أقلّ: الرفع لاغير على القطع نحو:  
رأيت ثلاثة رجال: كاتب وشاعر.

وقد أجاز بعضهم وصف البعض دون البعض محتجاً بقوله:

٣٨٢ = كأنَّ حمولهم لمّا استقلت ثلاثة أكلبٍ متطاردان<sup>(٣)</sup>

وأما إن كان الموصوف متحدّاً والصفات متعددة، نحو: مررت برجل شاعر  
كاتب بزاز، فالأولى الإتيان.

ويجوز القطع على تقدير: هو شاعر.

.. ولا يجوز تقدير: منهم كاتب ولا بعضهم كاتب.

وثالثها: قطع الصفة رفعاً أو نصباً.

أعلم أن جواز القطع مشروط بالأى يكون النعت للتأكيد نحو: أمس الدابر،  
و﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>، لأنه يكون قطعاً للشئ عما هو متّصل به معنى، لأن

= و«الشريد»: واحد يؤدى معنى الجمع، ومعناه: الطريد. والطلاق الذى أطلق عنه إيساره،  
وهو القدر والمزعف أى المقتول مكانه

والشاهد للفرزدق من قصيدة طويلة عدتها مائة وخمسة عشر بيتاً ديوانه ٢٩/٢، ومطلع قصيدته.

عزفت بأعشاش وماكدت تعزف وأنكرت من حدراء ماكنت تعرف

من شواهد سيبويه ٢٢٢/١.

(١) هو الشاهد الأربعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن بعضهم أجاز وصف البعض دون بعض و«الحمول» فى الشاهد: هى الإبل التى  
عليها الهوداج. و«استقل القوم»: ارتحلوا و«المطاردة»: أن يحمل بعضهم على بعض فى الحرب.  
وعلق البغدادى على هذا الشاهد بقوله:

لم أر هذا البيت إلا فى كتاب: «المعاينة للأخفش»، وهو على طريقة أبيات المعانى، ونصه: قال  
بعضهم: إن هذا شعر وضع على الخطأ ليعلم الذى يسأل عنه كيف فهم من يسأله؟.

(٢) الحاقه/١٣.

الموصوف في مثل ذلك، نصُّ في معنى الصفة دالٌّ عليه، فلهذا لم يقطع التأكيد في نحو<sup>(١)</sup> جاءني القوم أجمعون أكتعون.

والشرط الآخر أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم، لأنه إن لم يعلم فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت لبيّنه ويميّزه، ولا قطع مع الحاجة؛ وكذا<sup>(٢)</sup> إذا وصفت الموصوف<sup>(٣)</sup> بوصف لا يعرفه المخاطب، لكن ذلك الوصف يستلزم وصفاً آخر فلَكَ القطع في ذلك الثاني اللازم نحو: مررت بالرجل العالم المبجل، فإن العلم في الأغلب مستلزم للتبجيل.

ومع الشرطين جاز القطع وإن كان نعتاً أول، كقوله تعالى: ﴿وَأَمْرَئُهُ حَمَالَةٌ الْحَطَبِ﴾<sup>(٤)</sup>، وقولك: الحمد لله الحميد.

وشرط الزجّاجي في القطع تكرّر<sup>(٥)</sup> النعت؛ والآية ردٌّ عليه.

فنقول: إن كان النعت المراد قطعه معرفة، وجب ألا يكون المنعوت اسم الإشارة لما ذكرنا أن اسم الإشارة محتاج إلى نعته ليتبين ذاته<sup>(٦)</sup>.

وإن كان نكرة، فالشرط سبقه بنعت آخر مبين، وألا يكون النعت الثاني أيضاً لمجرد التخصيص، لأنه إذا احتاجت النكرة إلى ألف نعت لتخصيصها<sup>(٧)</sup> لم يجز القطع، إذ لا قطع مع الحاجة.

والأعرف مجيء نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل، إذ

(١) كلمة: «نحو» سقطت من ب ٣٢٢/٢.

(٢) في ب فقط ٣٢٢/٢: «وكذلك» بدل: «وكذا».

(٣) كلمة: «الموصوف» سقطت من ب ٣٢٢/٢.

(٤) المسد/٤.

(٥) في ب فقط ٣٢٢/٢: «تكرار» بدل «تكرّر».

(٦) في ب فقط ٣٢٢/٢: «لتبيين».

(٧) في المخطوطات: إذا احتاجت النكرة لتخصيصها إلى ألف نعت.

ظاهر النكرة محتاج إلى الوصف، فأكد القطع بحرف هو نص في القطع، أعنى الواو، قال:

ويأوى إلى نسوة عطل ٣٨٣ وشعثا مراضيع مثل السعالى (١)

ويجوز فى المعرفة، أيضاً، القطع مع الواو، كقول الخرنق:

لا ييعدن قومي الذين هم ٣٨٤ سم العداة وآفة الجزر (٢)

النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الأزر

والواو فى النعت المقطوع اعتراضية / نصبته أو رفعتة

٣١٧

ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنوعات تعريفاً وتنكيراً كقول تعالى: ﴿وَيَلَّ

لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾ (٣).

وإذا كثرت نعوت شىء معلوم أتبع، أو قطعت، أو أتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الإتياع، إذ الإتياع بعد القطع قبيح.

والأكثر فى كل نعت مقطوع أن يكون مدحاً أو ذمّاً أو ترحمّاً، نحو: الحمد لله

(١) هذا الشاهد هو الشاهد الثالث والخمسون بعد المائة، وقد تقدم ذكره رقم ١٦٢.

واستشهد به على أن الأعراف مجيء النكرة المقطوعة بالواو.

(٢) هو الشاهد الحادى والأربعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز قطع نعت المعرفة بالواو، كما يجوز قطع نعت النكرة بها.

فقوله: «والطيبون» نعت - مقطوع بالواو من قومى للمدح والتعظيم بجعله خبر مبتدأ محذوف أى هم الطيبون.

وإنما حكم بالقطع مع أنه مرفوع كالمنوعات وهو قومى لقطع النازلين قبله بجعله منصوباً بفعل محذوف تقديره: أعنى أو أمدح أو نحوهما والبيتان من قصيدة لخرنق بنت هفان رث بها زوجها بشرين عمرو، ديوانها / ٤٣.

من شواهد سيويه ١٠٤ / ١، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٨٨، والمحتسب ١٩٨ / ٢ وابن الشجرى ٣٤٥ / ١، والعينى ٦٠٢ / ٣، ٧٢ / ٤، والهمع والدرر رقم ١٥٣٩، والأشباه والنظائر رقم ٦٤٩، والتصريح ٢١٦ / ٢، والأشمونى ٦٨ / ٣، ٢١٤.

(٣) الهمزة / ١، ٢.



الحميدُ، ومررت بزيد الفاسقُ، وبعمرو المسكين، وقد يكون تشنيعاً، نحو: ... بزيد الغاصبُ حقِّي.

وقد ذكرنا في النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات<sup>(١)</sup>؛ ويونس، أوجب الإتيان في الترحم، إمّا على النّعت فيما أمكن، وإمّا على البدل فيما لم يمكن نحو: رأيته البائس ومررت به المسكين».

والخليل أجاز قطعه رفعاً ونصباً، كما في المدح والذم.

ولو لم يتضمن النعت شيئاً من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد البرّاز، أو صاحب الثياب، إلا بعد بل، ولكن، فإنه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع، قصدت المعاني المذكورة، أو، لا؛ وسواء كان المعطوف عليه نعتاً، أو، لا؛ لأنهما حرفان للاضراب والاستدراك، فهما مؤذنان بالقطع، تقول: مررت برجل قائم، بل قاعدٌ، وفي غير النعت: ما زيد قائماً بل قاعدٌ، ولكن قاعد.

وربما قطع النعت الأول بالواو فقط<sup>(٢)</sup> والاتباع باق بحاله، إذا طال ذيل المنعوت، كما قال الزجاج في: «ولكن البرّ من آمن» إلى قوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ بَعْدَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>: إن «المؤمن» صفة «من آمن».

وهذا الذي ذكرناه من شروط النعت المقطوع إنما يعتبر إذا جاز الإتيان على النعت أيضاً، فأما إذا لم يجز، كما في الأمثلة المذكورة في القسم الأول، أي في جمع الأوصاف مع تفرق الموصوفات، فلا.

**ورابعها: حذف الموصوف.**

أعلم أن الموصوف يحذف كثيراً، إن علم، ولم يوصف بظرف أو جملة،

(١) في المخطوطات: «المرفوعات والمنصوبات».

(٢) كلمة «فقط» سقطت من ط وب ٣٢٤/٢.

(٣) البقرة/ ١٧٧.

كقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عَيْنٌ﴾<sup>(١)</sup>؛ فإن وُصف بأحدهما جاز كثيراً أيضاً بالشرط المذكور بعد، لكن لا كالأول في الكثرة لأن القائم مقام الشيء ينبغي أن يكون مثله، والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف، وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الأصح.

وإنما يكثر حذف موصوفهما بشرط أن يكون الموصوف بعض ما قبله المجرور بمن أو في، قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾<sup>(٣)</sup>، أى: ما من ملائكتنا إلا ملك له مقام معلوم، وقال الشاعر:

وما الدهرُ إلا تارتان فمِنْهُمَا أموتُ وأُخْرِي أُبتَغِي العيشَ أَكْدَحُ<sup>(٤)</sup>

أى: منهما تارة أموت فيها... وحكى سيبويه: ما منهم مات إلا رأيته في حال كذا.

وقال:

وَكَلِمَتُهَا ثَنِيْنٌ كَالْمَاءِ مِنْهُمَا وَأُخْرَى عَلَى لَوْحٍ أَحْرَ من الجَمْرِ<sup>(٥)</sup>

(١) الصافات/٤٨

(٢) الأعراف/١٦٨، وفي ب فقط ٣٢٥/٢: «ومنادون ذلك» وليست في ط أو المخطوطات.

(٣) الصافات/١٦٤.

(٤) هو الشاهد الثاني والأربعون بعد الثلاثمائة في الخزانة، واستشهد على أن الموصوف محذوف

والشاهد لتميم بن مقبل يصف فيها القحط. ديوانه/٢٤.

ومطلع قصيدته.

سل الديار من جنبى جبراً فواهب إلى ما رأى هَضْبَ القلبِ المَضِيحُ

و«جبراً» و«واهب»: جبلان في ديار بني سليم، والمَضِيحُ؛ ماء لبنى البكاء.

من شواهد: سيبويه ٣٧٦/١، والحيوان ٤٨/٣، والمحتسب ١٢/١.

وحماسة البحتري/١٢٣، والهمع والدرر رقم ١٥٤٢، وتفسير القرطبي/١٩/٢٦٩ واللسان:

كدح.

(٥) هو الشاهد الثالث والأربعون بعد الثلاثمائة في الخزانة.

واستشهد به على ما تقدم قبله، أعنى أن الموصوف محذوف إذا كان بعضاً من مجرور بـ «من» سواء

تقدم المجرور كما مضى أو تأخر كما هنا ولهذا كرر الشاهد، فإن التقدير: كلمتها كلمتين منهما

=

كلمة كالماء، وكلمة أخرى أحر من الجمر.

وقال:

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا، لَمْ تَيْثَمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمٍ<sup>(١)</sup> ٣٨٧=  
فإن لم يكن كذا لم تقع الجملة والظرف مقامه إلا في الشعر، قال:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَا عِ الشَّيَا مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي<sup>(٢)</sup> ٣٨٨=  
وقال:

مَالِكٌ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ وَغَيْرُ كَبْدَاءٍ شَدِيدَةِ الْوَتَرِ ٣٨٩=  
ترمي بكفى كان من أرمى البشر<sup>(٣)</sup>

= والشاهد نسبه الجاحظ والقالى والحريرى إلى أبى العميثل عبدالله بن خويلد ومعنى العميثل: الأسد الضخم، والسيد الكريم.  
من شواهد البيان والتبيين ١/ ٢٨٠، وأمالى القالى ١/ ٩٨ حيث ذكر البيت اللذين بعده.  
وفى أمالى القالى: ذكر اسم عبدالله بن خالد، وهذا تحريف كما فى هامش البيان والتبيين.  
(١) هو الشاهد الرابع والأربعون بعد الثلاثمائة فى الخزنة.  
واستشهد به على أن جملة «يفضلها» صفة لموصوف محذوف هو بعض المجرور بـ «فى»، يريد: ما فى قومها أحد يفضلها.  
والشاهد رجز لحكيم بن مُعَيَّة الرُبْعَى، ونسبه ابن يعيش للأسود الجُمَانَى، وهذه النسبة عن ابن يعيش.  
من شواهد: سيبويه ١/ ٣٧٥، والخصائص ٢/ ٣٧٠، وابن يعيش ٣/ ٥٩، ٦١، وتفسير القرطبي ٥/ ٢٤٣، والعينى ٤/ ٧١، والتصريح ٢/ ١١٨، والهمع والدرر رقم ١٥٤٣، والأشمونى ٣/ ٧٠.  
(٢) هو الشاهد الثامن والثلاثون فى الخزنة، وقد تقدم ذكره رقم ٤١.  
واستشهد به على أنه الاسم الموصوف بالجملة لا يحذف بدون: «من» أو «فى» إلا فى الشعر كما هنا، فإن أصله: أنا ابن رجل جلا، فـ «جلا»: فعل ماضى بمعنى كشف الأمور.  
(٣) هو الشاهد الخامس والأربعون بعد الثلاثمائة فى الخزنة.  
واستشهد به على أن جملة كان مع ضميره المستتر - صفة لموصوف محذوف ضرورة، أى بكفى رجل أو إنسان كان.

والأول بكفى رام للقرينة.  
وهذا الشاهد لم يعرف له قائل.  
من شواهد: المقتضب ٢/ ١٣٩، ومجالس نعلب ٢/ ٢٤٥ والخصائص ٢/ ٣٦٧، وشواهد الكشف/ ٨٤. وتفسير الكشف ٢/ ٦١٦، والمقرب ١/ ٢٢٧، وابن يعيش ٣/ ٥٩، ٦٢ والمغنى =

وقال:

كأنك من جمالِ بنى أقيش      يُقَعِّعُ خَلْفَ رَجْلَيْهِ بَشَنَ<sup>(١)</sup> = ٣٩٠  
وإنما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله، فيكون كأنه مذكور.

ثم اعلم أنه إن صلح النعت لمباشرة العامل إياه جاز تقديمه وإبدال المنعوت منه، نحو: مررت بظريف رجل، قال:

والمؤمن العائداتِ الطيرِ يمسحُها      ركباً مَكَّةَ بين الغيلِ والسندِ<sup>(٢)</sup> = ٣٩١

= رقم ٢٩٠، والهمع والدرر رقم ١٥٤٥، والتصريح ١١٩/٢ والأشمونى ٧١/٣.  
وفى الدرر: الكبداء: القوس الواسعة المقبض.  
و«جادت»: أى أحسنت.

وفى الخصائص روى بفتح الميم من «مَنْ» أى بكفى من هو أرمى البشر ف«كان» على هذا زائدة.  
وقوله: بكفى متعلق بمحذوف على أنه حال، وهو مشئى كَفَ، وحذفت النون للإضافة، وفى ط والمخطوطات برواية.  
كانت بكفى كان من أرمى البشر.

(١) هو الشاهد السادس والأربعون بعد الثلاثمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن حذف الموصوف هنا بدون أن يكون بعضاً من مجرور بـ «من» أو «فى» لضرورة الشعر.

والتقديره كأنك جمل من جمال بنى أقيش، وهذا مثال لقيام الظروف مقام الموصوف لضرورة الشعر، والبيتان السابقان لقيام الجملة مقامه كذلك. قال البغدادي: «بنى أقيش» حى من «عُكُن» وجمالهم ضعاف تنفر من كل شيء تراه.

و«يقعقع» بالبناء للمفعول. والقعقعة: تحريك الشيء اليابس الصلب. و«الشن»: القربة البالية، وجمعها: شنان، وتقعقعها يكون بوضع الحصى فيها وتحريكها، فيسمع منها صوت، وهذا مما يزيدنا نفوراً.

والشاهد للنابعة الذبياني، ديوانه/ ٢٥٢ من قصيدة مطلعها:

غشيت منازل بعريتات      فأعلى الجزع للحى المين

وفى هامش الديوان: عريتات: اسم واد مخضب و«الجزع»: متعطف الوادى و«المين»: المقيم.  
من شواهد: سيبويه ٣٧٥/١، والمقتضب ١٣٦/٢، وابن يعيش ٦١/١، ٥٩/٣٠، ٦٠، والعينى ٦٧/٤، والأشمونى ٧١/٣.

(٢) هو الشاهد السابع والأربعون بعد الثلاثمائة فى الخزنة.

وقريب منه قوله تعالى: ﴿وَعَرَّايِبُ سُودٌ﴾<sup>(١)</sup>، لأنَّ حقَّ «غريب» أن يتبع «سود» لكونه/ تأكيداً له، نحو: أحمر قانيء.

٣١٨

وإن لم يصلح لمباشرة العامل إياه لم يقدم إلا ضرورة، والنية به التأخير، كما تقول في: إن رجلاً ضربك في الدار: إنَّ ضَرْبَكَ رجلاً<sup>(٢)</sup>.

وإذا وصفت النكرة بمفرد وظرف أو جملة قدم المفرد، وأخر أحد الباقيين في الأغلب، كقوله تعالى: ﴿وَهَذَا ذِكْرُ مُبَارَكٍ أَنْزَلْنَاهُ﴾<sup>(٣)</sup>، وليس ذلك بواجب خلافاً لبعضهم، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ﴾<sup>(٥)</sup>، وقال الشاعر:

\* ولیل آقاسیه بطیء الكواكب \*<sup>(٦)</sup>

٣٩٢ =

= واستشهد به على أن «العائذات» كان في الأصل نعتاً للطير، فلما تقدم وكان صالحاً لمباشرة العامل أعرب بمقتضى العامل، وصار المنعوت بدلاً منه فالطير بدل من العائذات، وهو منصوب إن كان العائذات منصوباً بالكسرة على أنه مفعول به للمؤمن، ومجرور إن كان العائذات مجروراً بإضافة المؤمن إليه.

والشاهد للنابعة الذيباني، ديوانه/ ٨٦، وقبله..

فلا لعمُر الذي مسَّحتُ كَعْبَتَهُ وما هُرِّيق على الأنصاب من جَسَدٍ

ويعده:

ما قلت من سيء مما أتيت به إذا فلا رفعت سوطي إلى يدي

و«الغيل»: ماء يخرج من جبل أبي قبيس. انظر هامش الديوان.

من شواهد: ابن يعيش ١١/٣، وتفسير القرطبي ٤٦/١٨.

(١) فاطر/ ٢٧.

(٢) في ب فقط ٣/٣٢٧: «إنَّ ضَرْبَكَ رجلاً في الدار» بزيادة «في الدار».

(٣) الأنبياء/ ٥٠.

(٤) الأنعام/ ٩٢.

(٥) المائدة/ ٥٤.

(٦) هو الشاهد السابع والثلاثون بعد المائة في الخزانة، وقد تقدم ذكره رقم ١٥٠.

واستشهد به على أنه يجوز أن توصف النكرة بالجملة قبل وصفها المفرد إذا اجتمعا فإن ليلاً قد وصف بجملة آقاسيه قبل وصفه بقوله: بطيء.

=

وربما نُوتِ الصفة ولم تذكر للعلم بها، قال:

٣٩٣ = أَلَا أَيُّهَا الطَّيْرُ الْمُرَبَّةُ بِالضُّحَى عَلَى خَالِدٍ لَقَدْ وَقَعَتْ عَلَى لَحْمٍ<sup>(١)</sup>  
أى: لحم أى لحم.

وإذا ولى النعت «لا» و «إما» وجب تكريره كما ذكرنا فى الحال، قال تعالى:  
﴿لَا فَاِرِضْ وَلَا يَكْرَهُ﴾<sup>(٢)</sup>. وتقول: لقيت رجلاً إما عالماً وإما جاهلاً.

وقد يوصف المضاف إليه لفظاً والنعت للمضاف إذا لم يُلبس؛ ويقال له: الجرُّ  
بالجوار، وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه، فجعل ما هو نعت  
الأول معنى نعت الثانى لفظاً كما يضاف لفظاً المضاف إليه إلى ما ينبغى أن  
يضاف إليه المضاف، نحو: هذا جحرٌ ضبىٌّ، وهذا حبٌّ رمانى، والذى لك: هو  
الجحر والحبُّ، لا الضبُّ، ولا الرمان.

والخليل يشترط فى الجرِّ بالجوار: توافق المضاف والمضاف إليه أفراداً وتثنية

= والشاهد عجز بيت هو مطلع قصيدة النابغة الذبياني المشهورة وفى ب ٢/ ٣٢٧ أضاف الصدر  
إلى العجز، وليس فى الأصل

(١) هو الشاهد الثامن والأربعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه الصفة، ربما تنوى ولم تذكر للعلم بها كما هنا فإن التقدير: على لحم أى لحم.  
والشاهد منسوب إلى خراش الهذلى برواية الصدر:

\* لعمر أبى الطير المرَّبة بالضحى \*

وانظر شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٢٦ وقد ورد ضمن ستة أبيات، وقبله:

تذكرت شجواً ضافنى بعد هَجْعَةٍ عَلَى خَالِدٍ فَالْعَيْنُ دَائِمَةُ السَّجَمِ

وبعده:

كُلِيهِ وَرَبِّى لَا تَجِيئَنِ مِثْلَهُ غَدَاةٌ أَصَابَتْهُ الْمَنِيَّةُ بِالرَّدَمِ

و«الشجوة»: الحزن، و«السَّجَمُ»: الصَّيْبُ، والرَّدَمُ: موضع و«المرَّبة» فى الشاهد: اسم فاعل، صفة الطير  
من أربَّ بالمكان: إذا قام به.

(٢) البقرة/ ٦٨.

وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً، فلا يجيز، إلا: هذان جحراً ضبّ خربان، ولا يجيز: خربين خلافاً لسيبويه.

واستشهد سيبويه بقوله:

فَيَاكُمْ وَحَيَّةَ بطنٍ وادٍ هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بَسِيٌّ<sup>(١)</sup> = ٣٩٤

بجر هموز.

وقال بعض البصريين<sup>(٢)</sup> إن التقدير: هذا جحر ضبّ خرب جُحره، فحذف المضاف إلى الضمير، فاستتر الضمير المرفوع في «خرب» لكونه مرفوعاً، لقيامه مقام المضاف المرفوع، فيكون أصل قوله: هموز الناب: هموز ناب حيّته، ثم حذف المضاف أي حية، فبقى: هموز نابه، ثم لما أضيف هموز إلى الناب استتر الضمير فيه كما في حسن الوجه.

(١) هو الشاهد التاسع والأربعون بعد الثلاثمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن سبويه استدل به على جر الجوار رداً على الخليل في زعمه أنه لا يجوز إلا إذا اتفق المضاف والمضاف إليه في أمور ذكرها الشارح المحقق، منها اتفاقهما في التذكير والتأنيث، وهذا البيت يرد عليه، فإن «هموز» نعت الحية المنصوبة، وجرّ لجاورته لأحد المجرورين، وهو بطن أوواد. والشاهد للحطية، ديوانه/ ١٣٩، من قصيدة يمدح بها بنى عدى بن فزارة مطلعها:

عرفت منازلًا من آل هند عفت بين المؤبل والشوى

والمؤبل: الإبل، والشوى: الشاء.

قال البغدادى فى قوله: «فَيَاكُمْ وَحَيَّةَ» إلخ: يَأْكُمْ مُحَذَّرٌ، و«حِيَّةٌ» مُحَذَّرٌ مِنْهُ، أَيْ أَبْعَدُوا أَنْفُسَكُمْ وَاحْذَرُوا الْحَيَّةَ.

وأراد الحطية بالحية نفسه.

و«السَّىء»: المثل، أى لاتستون معه، بل هو أشرف منكم.

من شواهد: الخصائص ٣/ ٢٢٠، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٣٤٢، وابن يعيش ٢/ ٨٥، واللسان:

«سواء»، والحماسة بشرح المازوقى/ ٤١٧.

(٢) فى ب فقط ٢/ ٣٢٨: بعض النحويين.

وفى قوله:

\* كبير أناس في بجاد مزمل \* (١)

= ٣٩٥

بجرّ «مزمل» لمجاورته لأناس تقديرًا لا لبجاد، وذلك لأن الجار والمجرور متعلق بمزمل، والتقدير: كبير أناس مزمل في بجاد (٢).

★ ★ ★

(١) هو الشاهد الخمسون بعد الثلاثمائة في الخزانة وهو لامرئ القيس من معلقته.

واستشهد به على أن قوله: «مزمل» انجر لمجاورته لـ «أناس» تقديرًا لا لـ «بجاد» لتأخره عن مزمل في الرتبة، فالمجاورة على مسمين ملاصقة حقيقية كما في البيت السابق، وملاصقة تقديرية كما في هذا الباب وصدر الشاهد:

\* كأن ثبيراً في عرائن وبله \*

والعرائن: الأوائل. والوبل: مصدر وبلت السماء وبلاً.. إذا أتت بالوابل، وهو ما عظم من المطر. والبجاد: كساء مخطط، و«المزمل» الملفوف وهذا الشاهد سقط من ط وب ٣٢٨/٢.

من شواهد: الخصائص ١/١٩٢، ٣/٢٢١، والمحتسب ٢/١٣٥، وابن الشجرى ١/٩٠، والمغنى رقم ٩٠٨، ١١٦٢، والأشباه والنظائر رقم/١٠.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٣٢٨/٢.



## [عطف النسق]

### [تعريف عطف النسق]

(ص): «العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، وستأتى نحو: قام زيد وعمرؤ».

(ش): قوله: «مقصود بالنسبة» يخرج الوصف وعطف البيان والتأكيد على ما قال، لأن المقصود فى هذه الثلاثة هو المتبوع، وذلك لأنك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه، وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر أشهر اسميه.

ولاشك أنك إذا بيّنت شيئاً بشىء فالمقصود [وعمدة الكلام]<sup>(١)</sup>، هو المبين والبيان فرعه.

وكذا إنما تجيء بالتأكيد: إما لبيان أن المنسوب إليه مقدّم هو المنسوب إليه فى الحقيقة لا غيره لم يقع غلط، ولا مجاز فى نسبة الفعل إليه، وإما لبيان أن المذكور [بلفظ العموم]<sup>(٢)</sup> باق على عمومه غير خاص.

ويعنى بالنسبة: نسبة الفعل إليه، فاعلاً كان أو مفعولاً [أو مشبها لهما]<sup>(٣)</sup> [أو غيرها]<sup>(٤)</sup>، ونسبه الاسم إليه إذا كان مضافاً.

وقوله: «مع متبوعه» يخرج البدل لأنه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه فى بابه، ونذكر أن عطف البيان هو البدل.

ويخرج بقوله: مع متبوعه، العطف بلا وبل<sup>(٥)</sup>، ولكن، وأم، وإمّا، وأو، لأن المقصود بالنسبة معها: أحد الأمرين: من المعطوف والمعطوف عليه.

(١) ما بين معقوفين سقط من ط، وب ٣٣١/٢.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٣٣١/٢.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٣٣١/٢.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ب ٣٣١/٢.

(٥) كلمة: «وبل» سقطت من ب فقط ٣٣٢/٢.

قوله: «يتوسط بينه» إلى آخره، ليس من تمام الحدّ، بل هو شرط عطف النسق، ذكره بعد تمام حدّه قال: ولم أستغن في الحدّ بقولي العطف<sup>(١)</sup> تابع يتوسط بينه ٣١٩. وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، لأن الصفات يعطف بعضها/ على بعض كقوله:

٣٩٦ = إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتبية في المزدحم<sup>(٢)</sup>

وقوله:

٣٩٧ = يا لهف زياة للحارث الـ صابح فالغانم فالآيب<sup>(٣)</sup>

ويجوز أن يعترض على حدّه بمثل هذه الأوصاف، فإنه يطلق عليها أنها معطوفة، إلا أن يدعى أنها في صورة العطف، وليست بمعطوفة، وإطلاقهم العطف عليها مجاز.

(١) كلمة: «العطف» سقطت من ب فقط ٣٣٢/٢.

(٢) هو الشاهد الخامس والسبعون في الخزانة سبق ذكره في باب المبتدأ والخبر رقم ٧٨.

واستشهد به على أن الصفات يعطف بعضها على بعض كما هنا.

(٣) هو الشاهد الحادي والخمسون بعد الثلاثمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن الصفة يعطف بعضها على بعض، فإن الغانم معطوف على الصابح، والآيب معطوف على الغانم.

وأشار بالبيتين إلى أن عطف الصفات يجوز بالواو إن قصد الجمع وبالفاء إن قصد التعقيب.

وفي الدرر وجمع الهوامع: قال الخطيب التبريزي في شرح الحماسة: لما كانت هذه الصفات مترامية حسن إدخال فاء العطف، لأن الصابح قبل الغانم والغانم قبل الآيب.

و«زياة»: أم الشاعر صاحب البيت، والحارث هو الحارث بن همام بن مرة والبيت من أبيات ثلاثة لابن زياة، واسمه سلمة بن ذهل.

من شواهد: ابن الشجري ٢/٢١، والمغني رقم ٢٩٦، والهمع والدرر رقم ١٥٤٠ والحماسة بشرح المرزوقي ١/١٤٧.

## العطف على الضمير المرفوع المتصل

### وعلى الضمير المجرور

(ص): «وإذا عطف على المرفوع المتصل، أُكِّدَ بمنفصل، مثل: ضربت أنا وزيد إلا أن يقع فصل فيجوز تركه مثل: ضربت اليوم وزيد.

وإذا عطف على المضمرة المجرور أعيد الخافض مثل: «مررت بك وبزيد».

(ش): إنما أُكِّدَ بالمنفصل في الأول، لأن المتصل المرفوع كالجُزء مما اتصل به لفظاً من حيث إنه متصل لا يجوز انفصاله، كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل، ومعنى من حيث إنه فاعل، والفاعل كالجُزء من الفعل، فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة، فأُكِّدَ أولاً بمنفصل لأنه يظهر بذلك<sup>(١)</sup> أن ذلك المتصل، منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتصل بتأكيده<sup>(٢)</sup>، فيحصل له نوع استقلال.

ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد الظاهر، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم إذاً أن يكون هذا المعطوف أيضاً تأكيداً للمتصل، وهو محال.

فإن كان الضمير منفصلاً نحو: ما ضرب<sup>(٣)</sup> إلا أنت وزيد، لم يكن كالجُزء لفظاً، وكذا إن كان متصلاً منصوباً، نحو: ضربتك وزيداً، لم يكن كالجُزء معنىً. ويجوز تأكيد المتصل المرفوع، لا لغرض العطف، نحو: ضربت أنت، وضربت أنا.

قوله: «إلا أن يقع فصل فيجوز تركه»، سواء كان الفصل قبل حرف العطف، كقوله:

(١) في ط وب ٣٣٣/٢: «لأنه بذلك يظهر أن ذلك».

(٢) في ب فقط ٣٣٣/٢: «مما اتصل به بتأكيده» بزيادة «به».

(٣) في ب فقط ٣٣٣/٢: ما ضربت «مكان» «ما ضرب».

٣٩٨ = فَلَسْتُ بِنَازِلٍ إِلَّا أَلَمْتُ بِرَحْلِي أَوْ خَيَالَتُهَا الْكَذُوبُ<sup>(١)</sup>

أو بعده كقوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾<sup>(٢)</sup>، فإن المعطوف هو آبائنا، و«لا» زائدة لتأكيد النفي.

ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل، كقوله تعالى: ﴿فَكُبِّبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، و: ﴿مَا عَبْدَنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا﴾<sup>(٤)</sup>. وقد لا يؤكد والأمران متساويان، فلذا قال: ويجوز تركه، وإنما جاز الترك لأن طول الكلام قد يغنى عما هو الواجب، فيحذف طلباً للاختصار، نحو قولك: حضر القاضي امرأة، و:

٣٩٩ = \* الحافظ — عورة \*<sup>(٥)</sup>

بالنصب، فكيف لا يغنى عما ليس بواجب بل هو الأولى؛ وذلك أن مذهب البصريين أن التأكيد بالمنفصل هو الأولى<sup>(٦)</sup>.

(١) هو الشاهد الثاني والخمسون بعد الثلاثمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن قوله: «خيالتها» معطوف على الضمير المستتر. في «المت»، وجاز مع عدم تأكيد المستتر بمفصل لوجود الفصل قبل حرف العطف، وهو قوله: برحلي. ذكر البغدادى في الخزانة أن هذا الشاهد أول أبيات ثلاثة مذكورة في الحماسة، ولم أر من نسبها إلى قائلها.

ورأيت الصّغاني نسبها في مادة «الخيال» من «العباب» إلى رجل من بني يَحْتَر بن عتود. من شواهد الهمع والدرر رقم ١٦٥٨، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣١٠/١.

(٢) الأنعام/١٤٨.

(٣) الشعراء/٩٤.

(٤) النحل/٣٥.

(٥) هو الشاهد الثامن والتسعون بعد المائتين في الخزانة.

واستشهد به على أن أصله: الحافظون عورة العشيرة، فحذف النون طلباً للاختصار لأن الصلة قد طالت، و«عورة» منصوب به، وروى أيضاً بجرّها بالإضافة. وهذا جزء من بيت، وهو: الحافظو عورة العشيرة لا يأتهم من ورائنا وكف

و«الوكف» العيب والإثم، وتقدم ذكر الشاهد رقم ٣٢٨.

وفى ب فقط ٣٣٤/٢: «الحافظو عورة العشيرة» بزيادة «العشيرة» وليست فى الأصل.

(٦) فى ب فقط ٣٣٤/٢: «أولى» بدون أل.

ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل، لكن على قبح، لا أنهم حظروه أصلاً بحيث لا يجوز أن يرتكب.

وأما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تأكيد ولا فصل من غير استقباح. قوله: «وإذا عطف على المضمير المجرور أعيد الخافض»، إنما لزم ذلك، لأن اتصال الضمير المجرور بجارّه أشدّ من اتصال الفاعل المتصل، لأن الفاعل إن لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله، والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميراً أو ظاهراً، فكره العطف عليه، إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة، فمن ثمّ يجز إذا عطف المضمّر على المجرور إلا بإعادة الجارّ أيضاً، نحو: مررت بزید وبك، والمال بين زيد وبينك، وليس للمجرور ضمير منفصل - كما يجيء في المضمرات - حتى يؤكد به أولاً ثم يعطف عليه، كما عمل في المرفوع المتصل، فلم يبق إلا إعادة العامل الأول، سواء كان اسماً، نحو: المال بيني وبين زيد، أو حرفاً نحو: مررت بك وبزيد.

ولأيعاد العامل الاسميّ إلا إذا لم يشكّ أنه لم يجلب إلا لهذا الغرض، وأنه لا معنى في / قولنا: بينك وبين زيد، إذ لا يمكن أن يكون هناك بينان: بين بالنسبة ٣٢٠ إلى زيد وحده، وبين آخر بالنسبة إلى المخاطب وحده، لأن البيئية أمر يقتضي طرفين، فعرفنا<sup>(١)</sup> أن تكرير الثاني لهذا الغرض فقط؛ فإن ألبس نحو: جاءني غلامك وغلام زيد، وأنت تريد غلاماً واحداً مشتركاً بينهما لم يجز، بلّى يجوز لو<sup>(٢)</sup> قامت قرينة دالة على المقصود.

فإن قلت: فما تقول بعد إعادة الخافض؟ أتقول: الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور أم تقول: المجرور عطف على المجرور؟.

(١) في ب فقط: ٣٣٥/٢: «فعلنا» مكان: «فعرنا».

(٢) في ب فقط: ٣٣٥/٢: «إذا» بدل «لو».

قلت: النظر المستقيم يقتضى أن القول بالثانى أولى، وذلك لأن القول به فى نحو: المال بينى وبينك متعين، إذ لا معنى للمضاف الثانى كما مر، فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى.

وفى نحو: مررت بك وبزيد، وإن أمكن أن يكون للباء الثانية فيه معنى، إذ لا تقتضى الباء الأولى من حيث المعنى اسمين ينجرّان بها، كما اقتضى معنى «بين» ذلك، إذ يمكن أن يكون استؤنف معنى الجار والمجرور، فيكون بسبب الاستئناف للباء الثانية معنى، ولم<sup>(١)</sup> يمكن ذلك فى «بين» الثانية إلا أننا لما عرفنا أن الباء الثانية مجتلبة لمثل الغرض الذى اجتلبت له «بين» الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور ب عطفاً على المجرور ههنا، كما فى مسألة «بين».

فإذا تقرّر هذا فلنا أن نقول: المعطوف مجرور مع تكرر العامل بما كان مجروراً به قبل تكرره، أعنى العامل الأول، لأن وجود الثانى لأمر لفظى، وهو من حيث المعنى كالعدم، كما قال سيويه فى نحو: لا أبأ لزيد: إن جرّ بالإضافة، لا باللام الظاهرة.

والأولى أن نحيل جرّه على العامل المتكرر، إذ ليس بأقل من الحروف الزائدة، نحو: كفى بزيد، فإنها لا تلغى مع زيادتها.

وهذا الذى ذكرنا أعنى لزوم إعادة الجار فى حال السعة والاختيار: مذهب البصريين، ويجوز عندهم تركها اضطراراً، كقوله:

٤٠٠ = فالיום قرّبت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب<sup>(٢)</sup>

(١) فى ب فقط ٣٣٥ / ٢: «ولا يمكن» بدل «ولم يمكن».

(٢) هو الشاهد الثالث والخمسون بعد الثلاثمائة فى الخزائن.

واستشهد به على أن حرف الجر قد يترك ضرورة عند البصريين أى ما بك، وبالأيام عجب. وذكر البغدادى أن قائله مجهول.

من شواهد الكشف ٤٦٢ / ١، وفى مشاهد الإنصاف «هامشه» قيل: إنه للأعشى، وقيل: لعمر بن معد يكرب. وقيل: لخفاف بن ندبة وقيل: لعباس بن مرداس. وقد بحث عنه فى دواوين هؤلاء الشعراء فلم أجده.

وأجاز الكوفيون ترك الإعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار، ولا دليل فيها، إذ الضرورة حاملة عليه، ولا خلاف معها؛ وبقوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>(١)</sup>، بالجرّ في قراءة حمزة<sup>(٢)</sup>.

وأجيب بأن الباد مقدرة، والجرّ بها؛ وهو ضعيف، لأن حرف الجر لا يعمل مقدراً في الاختيار إلا في نحو: الله لأفعلن.

وأيضاً لو ظهر الجارّ فالعمل للأول - كما ذكرنا -.

ولا يجوز أن تكون الواو للقسم لأنه إذاً يكون<sup>(٣)</sup> قَسَمَ السؤال، لأن قبله: «واتقوا الله الذي تساءلون به» وقَسَمَ السؤال لا يكون إلا مع الباء كما يجيء. والظاهر أن حمزة جَوَّزَ ذلك بناءً على مذهب الكوفيين لأنه كوفي، ولا نسلم تواتر القراءات السبع.

وذهب الجرمي وحده، إلى جواز العطف على المجرور بالمتصل بلا إعادة الجارّ، بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع، نحو: مررت بك أنت وزيد، قياساً على العطف على الضمير المتصل المرفوع؛ وليس بشيء لأنه لم يُسمع ذلك، مع أن تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس، وإعادة الجارّ أقرب وأخف.

فإن قيل: كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو: جاءوني كلّهم، والإبدال منه، نحو: أعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل.

= وانظر الكامل للمبرد ٤٧٩/٢، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس مخطوط ورقم/٢١٦ ومفاتيح الغيب ١/١٣١، والحجة لابن خالويه/٩٤، وسيبويه ٣٩٢/١ والإنصاف/٤٦٤، وابن يعيش ٧٨/٣، ٧٩، وتفسير القرطبي ٣/٥، والبخر ١٥٨/٣، والهمع والدرر رقم ٤٠٤، والأشمونى ٣/٤١٥. (١) النساء/١.

(٢) ويشارك حمزة في هذه القراءة المطوّعي - وإبراهيم النخعي، وقتادة، والأعمش. وهناك قراءة ثانية: «والأرحام» بالرفع، وقرأ بها عبدالله بن يزيد وقراءة ثالثة: «وبالأرحام» بالياء، وقرأ بها عبدالله بن مسعود. انظر معجم القراءات القرآنية رقم ١٣٥٨.

(٣) في ب فقط ٣٣٦/٢، «يكون إذاً».

وجاز أيضاً [تأكيد الضمير المجرور فى نحو: مررت بك نفسك، والإبدال منه نحو] (١). أعجبتُ بك جمالك من غير إعادة الجار؛ ولم يجز العطف فى الأول إلا بعد التأكيد بالمنفصل، وفى الثانى إلا مع إعادة الجار؟ (٢)

٣٢١ فالجواب: أن التأكيد والبدل ليسا بأجنيبين / منفصلين عن متبوعهما، لا لفظاً ولا معنى، أما معنى فلأن البدل فى الأغلب: إمّا «كل» المتبوع أو بعضه أو متعلقه، والغلط قليل نادر؛ والتأكيد عين المؤكد.

وأما اللفظ فلأنه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما فى عطف النسق فلم يُنكر جرّى ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله، لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله، ومتصل به؛ وأما عطف النسق فممنفصل عن متبوعه لفظاً بحرف العطف ومعنى من حيث إن المعطوف فى الأغلب غير المعطوف عليه، فأُنكر جرّى ما هو مستقل وكالأجنى من متبوعه، على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع.

فإن قلت: فهلاً طردوا الحكم على هذا الوجه فى جميع التواكيد، إذ كلها متصلة بمتبوعاتها كما قلت، ولم أفردوا النفس والعين بتأكيد متبوعهما الذى هو مرفوع متصل، أولاً بالمنفصل قبل التأكيد؟

قلت: ذلك لعلّة أخرى، وذلك لأن النفس والعين كثيراً ما يَليان العامل ويقعان غير تأكيد، نحو: طابت نفس فلان، ولقيتُ عينه، فلو لم تؤكّد معهما أولاً بالمنفصل، لالتبس الفاعل إذا كان غائباً أو غائبة بالتأكيد نحو: زيد جاءنى نفسه، وهند جاءتنى نفسها، ثم طُرد الحكم فى البواقى، مع أن ضمائرهما بارزة، نحو: ضربتنى أنت نفسك، وإن لم يلتبس.

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٣/ ٣٣٧.

(٢) فى ب ٢/ ٣٣٧: «إعادة الجار» يفتح الراء، تحريف ظاهر.



وأما «كل» و«أجمع» فلا يلتبسان بالفاعل في نحو: الكتاب قُرِئَ كله، لأن «كلاً» لا يلي العوامل الظاهرة أصلاً، فلاتقول: جاءني كلُّكم، ولا قُلت كلُّكم، ولا مررت بكلُّكم، بل قد استعمل مبتدأ لا غير، إما لأن العامل منوًى كما هو مذهب الجمهور أو لأنه مرتبته التأخر<sup>(١)</sup> أعنى خبر المبتدأ كما اخترنا في أول الكتاب.

هذا، وقد علل المصنف اختصاص النفس والعين بتقدم تأكيد مؤكدهما بالمنفصل بأنهم كرهوا أن يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل، قال: لأن النفس [من الظواهر]<sup>(٢)</sup> يستعمل غير تأكيد، ولفظ «كل» لا يستعمل إلا تأكيداً.

وهذه العلة تبطل عليه في قولهم: مررت بك نفسك، فالأولى ما قدمناه.

### [المعطوف في حكم المعطوف عليه]

(ص): قوله: «والمعطوف في حكم المعطوف عليه. ومن ثمة لم يجز في: ما زيد بقائم أو قائماً ولا ذاهب عمرو إلا الرفع.

وإنما جاز: الذي يطير فيغضب زيد الذباب، لأنها فاء السببية».

(ش): لا يريدون بقولهم: إن المعطوف في حكم المعطوف عليه: أن كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقاً يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس، وعطف المعرب على المبنى وبالعكس، وعطف المفرد على المثنى أو المجموع وبالعكس، بل المراد به أن كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله، لا بالنظر إلى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما إذا لزم الضمير<sup>(٣)</sup> في المعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله لكونه [جمله حالاً منه أو خبراً عنه أو صلة له لزم

(١) في ط: «التأخر» بالميم، تحريف.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط.

(٣) كلمة: «الضمير» سقطت من ط.

مثله في المعطوف والمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله كونه جملة ذات ضمير<sup>(١)</sup> عائد إليه، لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف.

وكما إذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور «رب» أو المجرور بـ «كم» وجب كون المعطوف كذلك، فلذا ضَعُف:

\* الواهبُ المائة الهجانِ وعَبْدُها<sup>(٢)</sup> \* = ٤٠١

وتقول في «رُبَّ شاةٍ وسَخَلَتْها»: إن المعطوف نكرة - كما يجيء في باب المضمّرات.

[وكان<sup>(٣)</sup> يجب على الأصل المتقدم أن لا يجوز نحو قوله:

\* عَلَفْتُها تَبْنًا وماءً بارِداً<sup>(٤)</sup> \* = ٤٠٢

وقوله:

\* متقلداً سَيْفاً ورمحاً<sup>(٥)</sup> \* = ٤٠٣

(١) ما بين معقوفين سقط من ط، صوابه من المخطوطات.

(٢) هو الشاهد الرابع والتسعون بعد المائتين في الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٣٣٠.

واستشهد به على أن عطف: قوله: «وعبدها بالجرّ على المائة ضعيف. ووجه الضعف أن اسم الفاعل المقرون بـ «أل» المضاف يلزم أن يكون المضاف إليه معرفاً بها أيضاً لمشايبته للحسن الوجه، فإذا عطف على المضاف إليه شيء لزم أيضاً أن يكون معرفاً بها، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه وإنما جاز عطف «عبدها» مع خلوه من «أل» على المائة. لكونه مضافاً إلى ضمير المعرف بـ «أل»، والتقدير: وعبد المائة، ولكونه تابعاً والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في متبوعه.

(٣) ما بين معقوفين من قوله: «وكان يجب».. إلى قوله: «وحاملاً رمحاً. سقط من «ظ».

(٤) هو الشاهد الحادى والثمانون بعد المائة في الخزانة وقد سبق ذكره رقم ١٩٣.

واستشهد به على أن التقدير: وسقيتها ماء.

(٥) ليس من الشواهد المرقمة في الخزانة، وإنما ذكر تبعاً لشواهد أخرى في الخزانة المحققة ٢/ ٢٣١،

١٤٢/٩، ١٤٢/٣ وانفردت نسخة ط بذكر هذا الشاهد والشاهد الذي قبله في هذا الموضع ولعلّ

النسخة التي في حوزة البغدادى خلت من هذين الشاهدين ولذلك لم يذكرهما، وهذان الشاهدان

سقطا من النسخ المخطوطة التي في حوزتى.

أما الشاهد السابق فقد علق عليه البغدادى ورقمه الحادى والثمانون بعد المائة. فقال:

=

لكنه إنما جاز، لأن المنصوب بعد العاطف هاهنا معمول لعامل مقدّر معطوف على العامل الأول، حذف اعتماداً على فهم المراد، أى علقتهائاً تبنّاً وسقيها ماء بارداً، ومتقلداً سبفاً وحاملاً رُمحاً].

٣٢٢ وكذا وجب / بناء على الأصل المتقدم أن لا يجوز: بازيد والحارث لوجوب تجرّد المعطوف عليه من<sup>(١)</sup> اللام بالنظر إلى «يا» لكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام فى المعطوف جاز، كما فى: يا أيها الرجل.

وإن وجب للمعطوف عليه حكمٌ بالنظر إلى نفسه وإلى غيره معاً وجب مثله للمعطوف، إن كان فى نفسه مثل المعطوف عليه، فلذا وجب بناء المعطوف فى: يازيد وعمرؤ، لأنّ ضمّ المنادى بالنظر إلى حرف النداء وإلى كونه مفرداً معرفة. وكان يجب بناء المعطوف على هذا الأصل فى: لا رجل وامرأة، كما فى النداء، لكن العلة قد تقدمت فى المنصوب بلاء التبرئة.

وإن لم يكن حال المعطوف فى نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب فى المعطوف عليه، فلذا لم يضمّ المعطوف فى: يا زيد وعبد الله، لأنّ ضمّ المنادى ليس لحرف النداء فقط، بل لذلك ولكونه مفرداً معرفة كما قلنا.

وكذا لم ينصب المعطوف فى: لا رجل ولا زيد عندي، لأن نصب اسم «لا»

= أما هذا الشاهد: فصدرة:

\* ياليت زوجك قد غدا \*

والشاهد فيه نصب «رمحاً» بعامل محذوف وهو: «حاملاً» لأنّ الرمح لا يتقلد. وفى هامش القرطبى ١/ ١٩١ نسب إلى عبد الله بن الزبيرى، وقد بحث عنه فى شعر عبد الله بن الزبيرى فلم أجده.

من شواهد الطبرى ١/ ٨٨، والحجة لأنّ خالويه بتحقيقى / ٦٧، والمقتضب ٢/ ٥١، والخصائص ٢/ ٤٣١، وابن السجرى ٢/ ٣٢١، وابن بعبش، ٢/ ٥٠ وأما لى المرتضى ١/ ٥٤، ٢/ ٢١٠، والأشباه والنظائر رقم / ١٥٠، والقرطبى ١/ ١٩١.

(١) فى ط: «عن» بدل «من».

بالنظر إلى «لا» وإلى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له، لا بالنظر إلى «لا» وحدها، فنقول.

يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو: زيد أحمر ورجل شجاع، وذلك لأن الضمير في المشتق الواقع خبراً لم يجب لكونه خبراً فقط، إذ خبر المبتدأ يتجرد أيضاً عن الضمير إذا كان جامداً، بل بالنظر إلى نفسه أيضاً وهو كونه مشتقاً، إذ الخبر المشتق لا بد من ضمير فيه أو في معموله.

فالمقصود: أن المعطوف يجب أن يكون بحيث لو حُذِفَ المعطوف عليه جاز قيامه مقامه.

قوله: «ومن ثمة لم يَجْزُ فَي: ما زيدُ بقائم أو قائماً، ولا ذاهب عمرو إلاَّ الرفع»، وذلك لأنه لما وجب لقولك: بقائم، أو: قائماً الضمير لكونه خبراً مع كونه مشتقاً، فوجب<sup>(١)</sup>، أن يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه، وهو قولك: ذاهب عمرو، لأن الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر إلى كونه<sup>(٢)</sup> خبراً وكونه مشتقاً، والمعطوف مشتق مثله، ولا ضمير في: ذاهب عمرو، بالجر، ولا في: ذاهباً عمرو.

فإن قلت: يجوز<sup>(٣)</sup>: ولا ذاهباً عمرو، على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر.

قلت: ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الإعراب، لأن الاسم في الأول مقدم على الخبر، فجاز عمل «ما» فيهما، بخلاف الثاني، فصار في عطف الجملة على الجملة، مثل: لا غلام رجل، ولا زيدٌ عندي في عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع في «ذاهب» على عطف الاسم والخبر

(١) في ب فقط ٣٤١/٢: «وجب» بدون فاء.

(٢) في ب فقط ٣٤١/٢: «والى كونه» بزيادة «إلى».

(٣) في ط وب ٣٤١/٢: «فجوز» بالفاء.

على الاسم والخبر، إذ لا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر، لما تقدم من عدم الضمير.

وقد ذكرنا وجوه هذه المسألة مستوفاة قبل فليرجع إليه.

وإنما جاز مررت برجل قائم أبواه لا قاعدَيْن، وإن لم يكن في «قاعدَيْن»، ضمير راجع إلى الموصوف حملاً على المعنى، لأن المعنى: لا قاعد أبواه. فهو في حكم ما يثبت فيه الضمير، وذلك لأن الضمير المستكن المثنى في «قاعدَيْن» راجع إلى المضاف مع المضاف إليه، أعني «أبواه»، والمضاف إليه ضمير راجع إلى الموصوف.

وكذا قولك: برجل حسنة جاريته لا قبيحة جاريته.

قوله: «وإنما جاز:» الذي يطير فيغضب زيد الذباب» جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: إنك إذا أخبرت عن الذباب في قولك: يطير الذباب فيغضب زيد، تقول: الذي يطير فيغضب زيد الذباب، فقولك: يغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة، فوجب أن يكون فيه ضمير، كما / في المعطوف عليه، وهو حال ٣٢٣ منه، فوجب ألا يجوز، وقد جاز بالاتفاق.

وأجاب بأن هذه الفاء للسببية لا للعطف المجرد، وكلامنا في المعطوف؛ هذا الذي قاله المصنف.

والذي يقوى عندي: أن الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ، والصفة، والصلة إذا عطف عليها جملة أخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الأولى متراحياً، أو، لا، أو بغير ذلك جاز تجرد إحدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في أختها التي هي قريتها وكجزئها، سواء كان مضمون الأولى سبباً لمضمون الثانية، كما في مسألة الذباب، أو، لا، كما تقول مخبراً، عن زيد في: جاءني زيد فغربت الشمس: الذي جاء فغربت

(١) في ب فقط ٣٤٢/٢: «للعطف المجرد» بزيادة كلمة: «المجرد».

الشمس: زيد؛ لأن المعنى: الذى يعقب مجيئه غروب الشمس: زيد، وتقول مخبراً عن الشمس: التى جاء زيد فغربت: الشمس؛ وليس مجيء زيد سبباً للغروب<sup>(١)</sup>.

وكذا يجوز مع «ثم» إذ مضمون معطوفها بعد مضمون الأولى وإن كان متراخياً، تقول: الذى جاء ثم غربت الشمس: زيد، إذ المعنى: الذى تراخى عن مجيئه غروب الشمس: زيد، وكذا: التى جاء زيد ثم غربت: الشمس.

وكذا تقول فى خبر المبتدأ: زيد قام فغربت الشمس، وزيد غربت الشمس فقام؛ لامنع من جميع هذا، وهذا كما تعطف على الضمير الرابط فى الجملة التى يلزمها الضمير، اسماً ظاهراً نحو: زيد ضربته وعمراً، أو تعطف ضميراً على بعض أجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو: زيد ضربته عمراً وأباه.

وإنما جاز ذلك لأن فى أجزاء الجملة المذكورة ضميراً، لأن ذلك المفرد المعطوف صار من جملة أجزائها بسبب العطف، إذ لا يستقل المفرد، فلما لم تستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم، وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت كأحد أجزائها، فاكتفى بالضمير فى إحداهما.

وأما إن لم يكن للجملة المعطوفة<sup>(٢)</sup> تعلق معنوى بالمعطوف عليها نحو: الذى قام وقعدت هند: زيد، لم يجز إلا أن يتعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول: الذى قام وقعدت هند فى تلك الحال: زيد، والذى تزول الجبال ولا يزول: أنا، والذى تقوم القيامة ولا ينتبه. أنت، لأن الاقتران معلوم من قرينة الحال.

وإذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز، لأن الواو لمطلق الجمع، لا دلالة فيه<sup>(٣)</sup> على الاقتران وغيره، كما كان فى الفاء وثم، تعلق معنوى بين المضمونين.

(١) فى ب فقط ٣٤٢/٢: «لغروب الشمس».

(٢) كلمة: «المعطوفة» سقطت من ب ٣٤٣/٢ صوابه من ط والمخطوطات.

(٣) فى ب فقط ٣٤٣/٢ «فيها».

هذا، وقولك: هند لقيت زيداً وإياها جائز اتفاقاً، وفي المسألة إذا ذكرت مقام الواو: الفاء أو ثم أو «أو» خلاف:

فلا يجيزها قوم: لأن الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء وثم أو، فيحتاج إلى تقدير فعل آخر للمعطوف، فتبقى الجملة الأولى بلا ضمير عائد على المبتدأ، بخلاف الواو، فإنها للجمع فلا تحتاج إلى تقدير فعل.

وليس بشيء؛ لأن العامل ليس بمقدر في المعطوف، كما تبين في حدّ التوابع؛ ولو سلمنا أيضاً جازت على ما ذكرنا، لأن للجملة الثانية مع الفاء وثم أو تعلقاً معنوياً بالأولى.

وأما إن صرحت بالفعل في الثاني مع الواو، نحو: زيد أكرمت عمراً وأكرمت أباه، فإن قصدت بالتكرير التأكيد جازت المسألة، وإن قصدت الاستئناف امتنعت الأولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير.

### [حكم العطف على عاملين مختلفين]

(ص): «وإذا عطف على عاملين لم يجز، خلافاً للفراء، إلا في نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو خلافاً لسيبويه».

(ش): معنى قولهم: العطف على عاملين: أن تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع، أو متفقين كالمنصوبين<sup>(١)</sup>، على معمولي عاملين مختلفين نحو: إن زيداً ضَرَبَ عمراً؛ وبكراً خالدًا، وهذا عطف متفقى الاعراب على معمولي عاملين مختلفين / وقولك إن زيداً ضَرَبَ غلامه، ٣٢٤ وبكراً أخوه، عطف مختلفى الإعراب؛ ولا يعطف المعمولان على عاملين، بل على معموليهما، فهذا القول منهم على حذف المضاف.

(١) في ط وب ٣٤٤/٢: «كالمنصوبين أو المرفوعين» بزيادة: «أو المرفوعين».

وأما عطف المعمولين، متفقين كانا أو مختلفين على معمولي عامل<sup>(١)</sup> فلا بأس به، نحو: ضرب زيد عمراً، وبكر خالدًا؛ وظننت زيداً قائماً وعمراً قاعداً؛ أعلم زيدٌ عمراً بكرًا فاضلاً، وبشر خالدًا محمداً كريماً، وذلك لأن حرف العطف كالعامل، ولا يقوى أن يكون حرف واحد كالعاملين<sup>(٢)</sup>، ويجوز أن يكون كعامل<sup>(٣)</sup> يعمل عملين أو ثلاثة، أو أكثر.

واعلم أن الأخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقاً، إلا إذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور، نحو: دخل زيد إلى عمرو، وبكر خالد، فهذا لا يجوز إجماعاً. منهم من جَوَّزَ العطف على عاملين ومنهم<sup>(٤)</sup> من لم يجوِّز. أما عند من جَوَّزَ للفصل إجماعاً، بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور. وأما عند من لم يجوِّزَ فهذا، وللعطف على عاملين.

وليس الأمر كما زعم المصنف من قوله: يجيزه بعض الكوفيين مطلقاً<sup>(٥)</sup> فإن كلهم أطبقوا على المنع [إذا فصل بين العاطف والمجرور، وذلك لأن حرف العطف كالعامل في المجرور لدلالته عليه فلماً لا يفصل بين الجار والمجرور لم يصل بين مثل الجار والمجرور]<sup>(٦)</sup>.

فإن وكى المجرور في المسألة المذكورة حرف العطف نحو: في الدار زيد<sup>(٧)</sup> والحجرة عمرو [وزيد في الدار والقصر عمرو]<sup>(٨)</sup> أجازة الأخفش، على ما نقل عنه الجزولي وغيره؛ لأن المانع عنده إنما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز؛ كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور، وقد زال

(١) في ب فقط: ٣٤٤/٢: «عامل واحد» بزيادة «واحد».

(٢) في ب فقط ٣٤٤/٢: ولا يقوى حرف واحد أن يكون كالعاملين.

(٣) في ب فقط ٣٤٤/٢: «كعامل واحد» بزيادة «واحد».

(٤) في ط وب ٣٤٤/٢: «إجماعاً، منهم من جَوَّزَ العطف على عاملين ومن لم يجوز واخترت عبارة المخطوطات لأنها أوضح.

(٥) كلمة: «مطلقاً» سقطت من ب ٣٤٥/٢.

(٦) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٣٤٥/٢ صوابه من المخطوطات.

(٧) في ط وب ٣٤٥/٢: «زيد في الدار والحجرة عمرو». (٨) ما بين معقوفين سقط من ط وب.



المانع بإيلاء المجرور للعاطف، فلهذا جَوَّزَ الأخفش: ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو. ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقاً، وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين، فنحو قولهم: مررت إلى الغزو بجيش، والحج ركب<sup>(١)</sup>، لا يجوز إجماعاً، أى الاسمين أوليتَ حرفَ العطف، إذ الآخر يبقى مفصلاً بينه وبين العاطف [الذى هو كالجار<sup>(٢)</sup>]، ولا يجوز ذلك؛ سواء كان الفاصل ظرفاً نحو: مررت اليوم بزيد وأمس عمرو، أو غيره، بل يجب أن تقول: وأمس بعمرو.

وأما الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب، فمختلف فيه، منع منه الكسائى والفرّاء وأبو على فى السّعة، وذلك إذا لم يكن الفاصل معطوفاً، بل يكون معمولاً من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع، أو المنصوب الذى بعده نحو: ضرب زيد، وعمراً بكرٌ وجاءنى زيد واليوم عمرو، وقد فصل الشاعر بالظرف، قال:

أَتَعْرِفُ أَمْ لَا رَسَمَ دَارَ مُعْطَلَا      مِنْ الْعَامِ يَغْشَاهُ وَمِنْ عَامٍ أَوَّلَا<sup>(٣)</sup> = ٤٠٤  
قَطَارٌ وَتَارَاتٍ خَرِيقٌ كَأَنَّهَا      مُضِلَّةٌ بُوٌّ فِي رَعِيلٍ تَعَجَّلَا

(١) فى ب فقط ٣٤٥/٢: «بركب».

(٢) ما بين معقوين سقط من ك.

(٣) هو الشاهد الرابع والخمسون بعد الثلاثمائة فى الخزّانة.

واستشهد به على أن الشاعر قد فصل بالظرف وهو تارات بين العاطف وهو الواو، وبين المعطوف وهو خريق، والأصل: قطارٌ وخريقٌ تارات وذكر البغدادى، أن هذين البيتين للقحيف العقيلي مذكورة فى أواخر نوادر زيد ولم أرها إلا فيها.

و«قطار» فاعل: «يغشاه»، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب على الحال من رسم. و«قطار» جمع قطر وهو المطر. و«تارات منصوب على الظرف ليغشى». و«خريق» معطوف على قطار، فصل بينه وبين الواو العاطفة للظرف. و«الخريق»: الريح الباردة الشديدة الهبوب. و«مضلة» بمعنى فقدته وأضعفته، وهى صفة موصوف محذوف. و«البو»: ولد الناقة، يحشى إذا مات، فتعطف عليه الناقة فتدر. والرعيّل: الجماعة من الخيل.

شبه الريح العاصفة فى رسم الدار بناقة أضاعت ولدًا فى جمع خيل اسرع ومضى، فهى والهة تريد اللحاق به، فتسرع بأشد ما يمكنها.

من شواهد: النوادر (٥٣٣).

فإن كان الفاصل، أيضاً معطوفاً على مثله، لم يُخْتَلَفْ في جوازه في المرفوع والمنصوب، وفي عدم جوازه في المجرور، نحو: جاءني أمس عمرو، واليوم زيد، وضرب زيدٌ عمرًا وبكرٌ خالدًا.

ولا يجوز: مررت اليوم بزيد وأمس عمرو، كما لا يجوز: مررت بزيد وأمس خالد.

قال أبو علي: إنما قُبِحَ الفصل بين العاطف، والمرفوع أو المنصوب بما ليس بمعطوف، لأن العاطف كالنائب عن العامل، فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه، كما يفصل<sup>(١)</sup> بين العامل ومعموله.

وأجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله<sup>(٢)</sup>.

ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو: قام زيد ثم/ والله عمرو إذا لم يكن المعطوف جملة، فلا تقول: ثم والله قعد عمرو، لأنه تكون الجملة إذا جواباً للقسم فيلزمها حرف الجواب، فلا يكون ما بعد القسم عطفًا على ما قبله، بل الجملة القسمية، إذا معطوفة على ما قبلها.

ويجوز الفصل بالشرط أيضاً نحو: أكرم زيداً ثم إن أكرمتني عمرًا، وبالظن نحو: خرج محمد أو أظن عمرو بشرط ألا يكون العاطف الفاء أو الواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفيهما، ولا «أم» لأن «أم» العاطفة أي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الأغلب - كما يجيء في حروف العطف.

ولنرجع إلى العطف على عاملين فنقول:

الأخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين إلا ما كان فيه الفصل<sup>(٣)</sup> بين العاطف والمجرور لا غير، كما ذكرنا.

(١) في ظ: «كما لا يفصل» بزيادة «لا».

(٢) في ب فقط ٣٤٦/٢: بين الجار والمجرور.

(٣) في ب فقط: «إلا ما كان فيه الفصل» بزيادة: «كان».

وسيبيويه يمنعه مطلقاً، والفراء، كما نسب إليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الأخفش، وهما أى سيبويه والفراء، يضمران الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين، وفيها مجرور، نحو: قولهم: ما كل سوداء ثمرة، ولا بيضاء شحمة<sup>(١)</sup>، أى: ولا كل بيضاء، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ﴾<sup>(٢)</sup> أى: وللذين.

واعتذر ابن السراج لهما في قوله تعالى: ﴿وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾<sup>(٣)</sup> إلى قوله: ﴿آيَاتٍ﴾ و﴿آيَاتٍ﴾ على القراءتين<sup>(٤)</sup>، بأن «آيات» أعيدت تأكيداً للأولى<sup>(٥)</sup> لما طال الكلام وليس بمعطوف.

فمذهب المتقدمين: الجواز مطلقاً، كما هو مذهب الأخفش، أو المنع مطلقاً إلا بإضمام الجار، كما هو مذهب سيبويه والفراء.

وأما المتأخرون، فإن الأعلام الشتمرى منع نحو: زيد في الدار والحجرة عمرو، مع تقديم المجرور إلى جانب العاطف<sup>(٦)</sup>، قال: لأنه ليس يستوى آخر الكلام وأوله، قال: فإذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو: في الدار زيد

(١) انظر قصة المثل في «مجمع الأمثال» ٢/ ٢٨١، وهو مثل يضرب في موضع التهمة.

(٢) يونس / ٢٧.

(٣) الجاثية/ ٥.

(٤) قراءة الرفع هي قراءة حفص في المصحف الذي بين أيدينا وقراءة الجر هي قراءة حمزة، والكسائي، ويعقوب، والأعمش، والجحدري.

وانظر مصادر هذه القراءة في: «الإتحاف» ٣٨٩، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٢٣ والإملاء للعكبري ٢/ ١٢٤، والتبيان للطوسي ٩/ ٢٤٢، والتيسير للدانسي ١٩٨ والحجة لأبى زرة / ٦٥٨، والسبعة لابن مجاهد/ ٥٩٤، وغيث النفع / ٣٥٠ والنشر ٢/ ٣٧١.

(٥) علق السيد الشريف على قوله: «توكيداً للأولى» فقال في هامش ط ما نصه:

«قوله: لآيات» فالنصب على لفظها، والرفع على محلها، ففي النصب يكون العامل إنَّ، وفي الرفع العامل هو الابتداء العامل في محل الآيات.

وعلى التقديرين.. الآية من صورة العطف على عاملين.

(٦) ط فقط «العطف» بدل العاطف.

والحجرة عمرو جاز لاستواء آخر الكلام<sup>(١)</sup> ، وأوله فى تقديم الخبرين<sup>(٢)</sup> على المخبر عنهما.

قلت: يلزمه تجويز مثل قولنا: زيد خرج غلامه وعمرو أخوه، و: إن زيدا خرج غلامه، وبكراً أخوه، لاستواء أول الكلام وآخره وهو لا يجيزه.

والمصنف جوز بالقيد الذى ذكره الأعلام أيضاً، وهو أن يتقدم المجرور فى المعطوف عليه، ويتأخر المنصوب أو المرفوع، ثم يأتى المعطوف على ذلك الترتيب نحو: فى الدار زيد والحجرة عمرو، أو إن فى الدار زيدا والحجرة عمراً، لكن لا لليلة التى ذكرها الأعلام، بل قال: لأن الذى ثبت فى كلامهم ووُجد بالاستقراء من العطف على عاملين، هو المضبوط بالضابط المذكور، فوجب أن يقتصر عليه، ولا يقاس عليه غيره، إذ العطف على عاملين مختلفين مطلقاً خلاف الأصل.

فإن اطرء فى صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها، فلم يلزم المصنف ما لزم الأعلام من تجويز الصورتين المذكورتين، لكن يبقى الإشكال عليه فى علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها.

وإذا كان العطف على عاملين ومخالفاً للأصل فهلاً اعتذر بإضمام الخافض كما فعل سيبويه والفراء، حتى لا يكون تحكماً.

قوله: «خلاقاً للفراء» يعنى أن الفراء يجيزه مطلقاً، وفى هذه الإحالة نظر على ما قلنا.

قوله: «إلا فى نحو: فى الدار زيد والحجرة عمرو» أى يجوز مطلقاً، ويقاس عليه إذا كان بالضابط المذكور.

قوله: «خلاقاً لسيبويه»، أى: لا يجوز عنده مطلقاً، وإن كان بالضابط المذكور.

(١) علق السيد الشريف على قوله: «لاستواء آخر الكلام وأوله» بقوله: «بذلك يظهر بطلان ما ذكر من أن أحدهما يكون مجروراً، وإلا لكان المعمولان لعامل واحد!».

(٢) فى ب فقط ٣٤٧/٢: «الخبر» مكان «الخبرين».

## [بقية أحكام العطف]

ولنذكر بقية أحكام العطف .

فمنها : أنه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة ، كما إذا قيل : مَنْ الذى اشترك هو وزيد؟ فقلت : اشترك عمرو / أى : اشترك عمرو وزيد ، قال الله ٣٢٦ تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلٌ ﴾ (١) الآية [أى : لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح ومن أنفق من بعده] (٢) .

وكذا «أم» مع معطوفها كقولك لمن قال : أنا أصلى ليلاً ونهاراً : أفى الليل تُصلى أكثر ؟ يعنى أم فى النهار .

وقد تحذف الواو من دون المعطوف ، قال أبو على فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ ﴾ (٣) أى : وقلت ، وحكى أبو زيد : أكلت سمكاً لبناً تمرّاً .

وقد تحذف «أو» كما تقول لمن قال : أكل اللبن والسمك : كل سمكاً لبناً أى : أو لبناً ، وذلك لقيام القرينة على أن المراد أحدهما .

وقد يحذف المعطوف عليه بعد «بلى» وأخواتها ، تقول لمن قال : ما قام زيد : بلى وعمرو ، أى بلى قام زيد وعمرو (٤) ، لأنها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذى هو المصدق المثبت كما يجىء فى بابها .

وكذا تقول : بلى فزيد ، وبلى ثم زيد ، وبلى أو زيد ، وبلى لا زيد ، لأن «بلى» للإيجاب بعد النفى فيكون التقدير : بلى قام زيد لا عمرو .

وتقول لمن قال ، ما قام بكر : نعم ، لكن زيد ، أى : نعم ما قام بكر لكن زيد أى لكن قام زيد ، لأن «نعم» مقررة لما سبقها نفياً كان أو إثباتاً ، ولكن ، للإثبات بعد النفى فى عطف المفرد ، كما يجىء فى حروف العطف .

(١) الحديد / ١٠ .

(٢) ما بين معقوفين سقط من المخطوطات ، وهو فى ط وب ، وفى ب : «لا يستوى من أنفق» ٣٤٨ / ٢ بسقوط : «منكم» .

(٣) التوبة / ٩٢ .

(٤) فى ب فقط ٣٤٩ / ٢ : «بلى قام عمرو ولا زيد» .

وتقول لمن قال: ما مات الناس<sup>(١)</sup>: بلى حتى الأنبياء.

وتقول لمن قال: ما قام زيد: بلى، بل عمرو، أو نعم، بل عمرو، أى: بلى قام زيد بل عمرو، ونعم، ما قام زيد بل عمرو.

ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف التصديق إذا كان العاطف «أم» و«إمّا» وذلك لأن «أم» المتصلة وهى العاطفة تقتضى سبق الهمزة، و«إمّا»، تقتضى سبق «إمّا» أخرى - كما يجىء، فى حروف العطف.

وقد يحذف المعطوف عليه بأم، قال الله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾<sup>(٢)</sup> أى: الكافر خير، أم من هو قانت؟

ويجوز تقديم المعطوف بالواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، فى ضرورة الشعر على المعطوف عليه، نحو: ضربت وعمراً، أو فعمرأً أو، ثم عمرأً، أو أو عمرأً أو لا عمرأً زيداً<sup>(٣)</sup> بشرط: ألا يتقدم المعطوف على العامل، فلا يجوز: وزيد قام عمرو، ولا: مررت وزيد بعمرو، وذلك لأن العامل يعمل فى المعطوف بواسطة العاطف فهو كالألة للعمل، ومرتبة الآلة، بعد المستعمل لها.

ولاستبشاع كون التابع مقدماً على متبوعه، وعلى متبوع متبوعه أى العامل فى المتبوع<sup>(٤)</sup> [فمن ثمة لم يتقدم على معطوف عليه التزم إضمار عامله]<sup>(٥)</sup> فلا يقال: والأسد إياك، لأنه يكون، إذن، متقدماً على العامل.

وكذا، لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصاله بعامله، فلا يقال: وزيدٌ ضربت أنت، بالعطف على التاء.

(١) فى ط فقط: «مات الناس» حتى الأنبياء. وعلق السيد الشريف فى هامش ط بقوله.

قوله: «مات الناس حتى الأنبياء» الظاهر أن لفظة «بلى» وقعت موقع نعم سهواً من القلم لما يجىء

من أن استعمال «بلى» فى الإيجاب شاذ أو نقول لعله: ما مات الناس.

(٢) الزمر / ٩ (٣) «زيدٌ» مفعول: «ضربت» السابق.

(٤) فى ب فقط ٣٥٠ / ٢ «فى متبوعه» وبعده سقط من ب ما بين المعقوفين.

(٥) ما بين معقوفين سقط من ب ٣٥٠ / ٢.

ولم يتقدم على المعطوف عليه إذا كان مبتدأ مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ، أو، لا، فلا يجوز: إنَّ وعمراً<sup>(١)</sup> زيداً قائمان، وما زيد<sup>(٢)</sup> عمرو قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف .

وكذا لا تقول: أمَّا وعمرو زيد فمنطلقان، والذي وأبوه زيد ضاربان أنا، وهل وزيد عمرو قائمان، وكيف وعمرو زيد قائمان، لأنه يتقدم على العامل أيضاً، وهو إمَّا الابتداء، أو الخبر، على المذهبين.

فإذا تقدم الخبر نحو: قائمان وزيد وعمرو، وكيف وزيد وعمرو، جاز اضطراراً، لتأخره عن العامل على المذهبين.

ويشترط أيضاً في تقديم المعطوف اضطراراً، ألا يكون المعطوف عليه مقروناً بإلاً، أو معناها، فلا تقول: ما جاءني زيدٌ إلا عمرو، وإنما<sup>(٣)</sup> جاءني وزيد عمرو، وذلك لما تقدم في باب الفاعل، أن ما بعد «إلا» في حيز غير حيز ما قبلها، لتخالفهما نفيًا وإثباتًا، كما مرَّ / في باب الفاعل، فلا يقع قبلها المعطوف الذي ٣٢٧ هو في حيز ما بعدها .

ومنها أن كل ضمير راجع إلى المعطوف بالواو أو «حتى» مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقاً نحو: زيد وعمرو جاءاني، ومات الناس حتى الأنبياء وفنوا، والضمير للمعطوف والمعطوف عليه.

وأما قوله: تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا﴾<sup>(٤)</sup> فالمعنى: ولا ينفقون الكنوز، لدلالة يكنزون على الكنوز.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾<sup>(٥)</sup> أى يرضوا أحدهما، لأن

(١) في ط: «وعمر» بالرفع.

(٢) في ب فقط ٣٥٠/٢: «وما وزيد بزيادة الواو في «زيد».

(٣) في ب فقط ٣٥١/٢: ولا إنما جاني بزيادة «ولا» .

(٤) التوبة / ٣٤

(٥) التوبة / ٦٢

إرضاء أحدهما إرضاء الآخر<sup>(١)</sup> [وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً  
انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾<sup>(٢)</sup> أى إلى الرؤية]<sup>(٣)</sup>

ويجوز: زيد وعمرو قام، على حذف الخبر من الأول اكتفاء بخبر الثانى.  
وكذا يجوز: زيد قام وعمرو على حذف الخبر من الثانى اكتفاء بخبر الأول،  
أى: وعمرو كذلك.

وفى الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفاً على المبتدأ، إذ لو كان كذلك لقلت:  
قاما.

وأما الفاء وثم فإن كان الضمير فى الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه،  
ففى مطابقته لهما خلاف.

قال: بعضهم: يجب حذف الخبر من أحدهما، إما من الأول نحو: زيد فعمر  
قام، وزيد ثم عمرو قام، أى: زيد قام فعمر قام.  
وإما من الثانى نحو: زيد قام فعمر، أى فعمر قام، أو: فعمر كذلك.

قالوا: ولا تجوز المطابقة، لأن تفاوتهما فى الترتيب يمنع اشتراكهما فى  
الإضمار<sup>(٤)</sup>.

وأجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو: زيد ثم عمرو قاما، إذ الاشتراك  
فى الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء، ثم، إذ قد يقال: قام  
الرجلان مع ترتيب قيامهما والإضمار والإظهار فى هذا سواء، فقاما، وقام  
الرجلان، مثلاً فى احتمال اجتماع القيامين، وترتيبهما.

وإن لم يكن الضمير فى الخبر المذكور، وجبت المطابقة اتفاقاً، نحو: جاءنى زيد  
فعمر، فقلت لهما: وجاءنى زيد ثم بكر، وهما صديقاي.

وأما «لا»، و«لكن»، و«بل»، و«أم»، و«أو»، و«إمّا»، فمطابقة الضمير

(١) فى ب فقط ٣٥١ / ٢: «للآخر» بدل: الآخر.

(٢) الجمعة / ١١

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٣٥١ / ٢، صوابه من المخطوطات.

(٤) فى ظ: «فى الضمير».



معها، وتركها موكولان إلى قصدك، فإن قصدت أحدهما، وذلك واجب في الإخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه مبتدأين<sup>(١)</sup> : وجب إفراد الضمير، نحو: زيد لا عمرو جاءني، وزيد بل عمرو قام، وزيد أو عمرو أذاك. وكذا تقول: زيد أو هند جاءني، ولا تقول جاءتنى، إذ المعنى: أحدهما جاءني، والغلبة للتذكير.

وتقول في غير الخبر: جاءني إما زيد وإما عمرو فأكرمته، وأزيداً ضربت أم عمراً فأوجعته، و: ما جاءني زيد لكن عمرو فأكرمته.

وإن قصدت بالضمير كليهما، وجبت المطابقة، نحو: زيد لا عمرو جاءني مع أنى دعوتهما، و: زيد أو عمرو جاءني وقد جئتهما وأكرمتهما.

وتقول في «أو» التي للإباحة: جالس الحسن أو ابن سيرين وباحثه ويجوز: وباحثهما. وكذا تقول: هذا إما جوهر أو عَرَض، أو: وإما عَرَض، ثم تقول: وهما مُحدثان، قال الله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أُولَىٰ بِهِمَا﴾<sup>(٢)</sup>. وليس «أو» بمعنى الواو كما قاله بعضهم، بل نقول: جواب الشرط محذوف، والمعنى: إن يكن غنياً أو فقيراً فلا تأس<sup>(٣)</sup> فإن الله أولى بالغنى والفقير معاً. وإنما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾<sup>(٤)</sup> بإفراد الضمير مع أن الانفضاض إليهما كان معاً<sup>(٥)</sup>، لأن الضمير راجع إلى الرؤية المدلول عليها بقوله: رأوا.

ولا يستنكر عود ضمير الاثنين إلى المعطوف بأو، مع المعطوف عليه، وإن كان المراد أحدهما، لأنه لما استعمل «أو» كثيراً في الإباحة فجاز الجمع بين الأمرين نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين صار كالواو، ولهذا جاز قوله:

(٢) النساء / ١٣٥.

(١) «مبتدأين» سقطت من ظ.

(٣) في ط وب ٣٥٢/٢، «فلا بأس» بالباء والأوضح بالناء كما في المخطوطات.

(٤) الجمعة / ١١

(٥) في ب فقط ٣٥٣/٢: «كان إليهما معاً».

وكان سَيَّانٌ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ<sup>(١)</sup>

٣٢٨

فقال/ مع سيان، أَوْ يَسْرَحُوهُ، والحق: ويسرحوه.

وتقول: أزيداً ضربت أم عمرًا، أَوْ أَوْ عمرًا<sup>(٢)</sup>، وهما مستحقان للضرب.

و: ما جاءني زيد لكن عمرو، أَوْ : بل عمرو ، وقد دعوتهما.

ومنها: أنه يعطف الفعل على الاسم، وبالعكس إذا كان في الاسم معنى الفعل قال الله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾<sup>(٣)</sup>، على قراءة

(١) هو الشاهد الخامس والخمسون بعد الثلاثمائة في الخزانة .

واستشد به على أن «أَوْ» هنا بمعنى الواو.

وإنما احتيج إلى جعل أَوْ «بمعنى» الواو، لأن سواء وسَيَّان يطلبان شيئين فلو جعلت «أَوْ» لأحد الشيئين لكان المعنى سَيَّان أحدهما، وهذا كلام مستحيل.

وفى ط: «أَلَّا يَسْرَحُوا» بالخاء، تحريف، وفى ط: «السَّرْح» مكان «السُّوح» وفى ط وب والنسخ المخطوطة: «غَنَمًا» بالغين، وفى الخزانة «نَعْمًا» بالنون والعين. وسرحت الإبل سَرَحًا من باب نفع وسروحًا: رعت بنفسها.

«والتَّعَم»: المال الراعى، وهو جمع لا واحد له من لفظه، وأكثر ما يقع على الإبل، وقال أبو عبيد: النَّعَم: الجمال فقط، وتؤنث وتذكر وجمعه: نُعَمَان كَحَمَل وَحُمَلَان، وأنعام أيضًا.

قال البغدادى: وجميع النحويين رَوَوْا هذا البيت كذا، وقد رأيتُه ملفَّقًا من بيتين فى قصيدة لأبى ذؤيب الهذلى، وهما:

وقال راعبهمُ سَيَّانُ سِيرَكُمُ وَأَنْ تَقِيمُوا بِهِ وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ  
وكان مثلين أَلَّا يَسْرَحُوا نَعْمًا حيث استرادت مواشيهم وتَسْرِيحُ

وعلى هذا لا شاهد فيه.

ومعنى اغْبَرَّتِ السُّوح: أى اغْبَرَّتِ ساحات ما حولهم من الجذب.

وقال ابن الشجرى فى أماليه: وصف سنة ذات جذب، فَرَعَى الغنم وترك رعيها سواء.

والشاهد لأبى ذؤيب من قصيدة مطلعها:

نام الخلى وبْتُ اللَّيْلَ مُشْتَجِرًا كَأَنَّ عَيْنِي فِيهَا الصَّبَابُ مَذْبُوحُ

والمُشْتَجِر: الواضع خده على يده لا ينام. يقول: إن عيني من البكاء كأَنَّ الصَّبَابُ: وهو شَجَر بالطائف - شق فى عيني، ومذبوب: مشقوق، انظر: شرح أشعار الهذليين ١٢٠-١٢٢.

من شواهد: الخصائص ٣٤٨/١، وأمالي ابن الشجرى ٦١/١، ٣١٥/٢، وابن يعيش ٨٦/٢،

٩١/٨.

(٢) «أَوْ عمرًا» سقط من ب ٣٥٣/٢ وفى ط: «أم عمرًا أَوْ عمرًا».

(٣) الأنعام/٩٦.

عاصم، أَيْ فَلَقَ الْإِصْبَاحَ، وكذا قوله تعالى: ﴿صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾<sup>(١)</sup>، أَيْ : يصففن ويقبضن، قال:

بات يَغْشِيهَا بَعْضُ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِرِ<sup>(٢)</sup>  
أَيْ ويجوز .

ولا يجوز: مررت برجل طويل ويضرب، على العطف، إذ ليس الاسم بتقدير الفعل.

ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس، خلافاً لبعضهم، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾<sup>(٣)</sup> ونحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ﴾<sup>(٤)</sup> و﴿أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَثِيرُ سَحَابًا﴾<sup>(٥)</sup>

وكذا يجوز: لم يقعد زيد، ولا يقعد زيد غداً، وبالعكس.

وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس، إذا تجانسا بالتأويل، نحو: زيد أبوه كريم، وعالم إخوته، لكن عطف الجملة على المفرد أولى من العكس، لكونها فرعاً عليه في كونها ذات محل من الإعراب، فالأولى كونها تابعة له في الإعراب،

(١) الملك / ١٩

(٢) هو الشاهد السادس والخمسون بعد الثلاثمائة في الخزانة .

واستشهد ه على أن: «جائر» معطوف على «يقصد» لكونه بمعنى الفعل . أَيْ يقصد ويجوز .

و«يغشيها» من الغشاء كالغطاء وزناً ومعنى أَيْ يشملها ويعمها .

وضمير المؤنث للإبل، وهو في وصف كريم بادر بعقر إبله لضيوفه و«باتر» بمعنى قاطع، و«يقصد»: أَيْ توسط، ولم يجاوز الحد .

وأسوق: جمع قلة لساق و«جائر» من جار في حكمه إذا ظلم .

و«يغشيها»: أَيْ يطعمها العشاء بالفتح وهو الطعام الذي يؤكل وقت العشاء بالكسر وفي رواية يغشيها بالغين المعجمة من الغشاء كالغطاء بالكسر وزناً ومعنى .

والشاهد: رجز مجهول القائل .

من شواهد: ابن الشجري ١٦٧/٢، والعيني ١٧٤/٤، والأشموني ١٢٠/٣، وحاشية الصبان

١٢٠/٣، وتفسير القرطبي ٢١٨/١٨ .

وفي حاشية الصبان برواية: «يغشيها» والضمير للمرأة لأنه في وصف رجل يعاقب امرأته بالعصب الباتر أَيْ السيف القاطع .

(٥) فاطر / ٩ .

(٤) الحج / ٢٥ .

(٣) الأعراف / ١٧٠ .

فنحو: مررت برجل شريف<sup>(١)</sup> وأبوه كريم أولى من نحو: برجل أبوه كريم وشريف، ولا سيما إذا كانت الجملة والمفرد صفتين، لأن تطابق الصفة والموصوف أكثر من تطابق المبتدأ والخبر، والحال وصاحبها، ألا ترى أن الأولين يتطابقان تعريفاً وتنكيراً، دون البواقى، فقولك: جئتكَ أخاف، وراجياً، وهند أبوها كريم وشريفة، ليس فى القبح نحو: برجل أبوه كريم وشريف.

ويجوز عطف الأسمية على الفعلية، وبالعكس، قال ابن جنى: وذلك بالواو، دون الفاء وأخواتها، لأصالة الواو فى العطف.

واعلم أنه تجوز المخالفة فى الإعراب، إذا عرف المراد نحو: مررت بزيد وعمرو، أى: وعمرو كذلك، ولقيت زيدا وعمرو، أى: وعمرو كذلك، قال:

٤٠٧ = وعَضُ زَمَانٍ يَا ابْنَ مِرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفًا<sup>(٢)</sup>

المسحت: المذهب، والمجلف: المأخوذ الجوانب الذى بقيت منه بقية، فقوله: مجلف حمل<sup>(٣)</sup> على المعنى، إذ معنى لم يدع إلا مسحاً: لم يبق من جوره إلا مسحاً.

ويجوز أن يكون المعنى: أو هو مجلف، و «أو» منقطعة، أى: بل هو مجلف كما يجيء فى حروف العطف - أو يكون «مجلّف» مصدراً عطف على «عض»، كما فى قوله تعالى: ﴿وَمَزَقْنَاهُمْ كُلٌّ مِّمَّزَقٍ﴾<sup>(٤)</sup>.

### ★ ★ ★

(١) فى المخطوطات «ظريف» بدل «شريف».

(٢) هو الشاهد السابع والخمسون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه تجوز المخالفة فى الإعراب إذا عرف المراد كما هنا، فإن قوله: «مجلّف» معطوف على قوله: «مسحتا» وهما متخالفان نصباً ورفعاً.

والشاهد للفرزدق، ديوانه ٢/٢٦ من قصيدة مطلعها:

عَرَفْتُ بِأَعْشَاشٍ وَمَا كَدْتُ تَعْرِفُ وَأَنْكَرْتُ مِنْ حَذَرَاءٍ مَا كُنْتُ تَعْرِفُ

ورواية الشاهد فى الديوان «أو مجرف» بدل: «أو مجلف» وفى هامش الديوان: «المجرف» المستأصل.

من شواهد: الجمل للزجاجى / ٢٠٤، والخصائص ٩١/١، والمحاسب ١٨٠/١، ٣٦٥/٢، والإنصاف / ١٨٨، وابن يعيش ٣١/١، ١٠٣/١٠.

وتفسير القرطبى ٢١٥/١١، والموشح / ١٦٥-١٦٦، وانظر الحلقة المفقودة للمحقق / ١٠٩، وما بعدها.

(٤) سبأ / ١٩.

(٣) فى ب فقط ٣٥٥/٢: «حملاً» بدل: «حمل».

## [تعريف التأكيد]

(ص): «التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول».

(ش): قوله: «يقرر». معنى (١) التقرير ههنا: أن يكون مفهوم التأكيد ومؤداه ثابتاً في المتبوع، ويكون لفظ المتبوع يدلّ عليه صريحاً، كما كان معنى «نفسه» ثابتاً في «زيد» في (٢) قولك: جاءني زيد نفسه، إذ يفهم من زيد: نفس زيد.

وكذا كان معنى الإحاطة الذي في «كلهم» مفهوماً من القوم في: جاءني القوم كلهم، إذ لا بدّ أن يكون القوم إشارة إلى جماعة معيّنة، فيكون حقيقة في مجموعهم.

ثم إن التأكيد يقرر ذلك الأمر والمعنى (٣) أي يجعله مستقراً متحققاً بحيث لا يُظنُّ به غيره، فربّ لفظ دالٌّ وضعاً على معنى حقيقة فيه ظنّ المتكلم بالسامع أنه لم يحمله على مدلوله، إمّا لغفله، أو لظنه بالتكلم الغلط، أو لظنه به التجوُّز.

فالغرض الذي وُضع له التأكيد: أحدث ثلاثة أشياء:

أحدها: أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه.

وثانيها: أن يدفع ظنه بالتكلم الغلط.

فإذا قصد المتكلم أحد هذين / الأمرين، فلا بدّ أن يكرّر اللفظ الذي ظنّ غفلة ٣٢٩ السامع عنه، أو ظنّ أن السامع ظنّ به الغلط فيه، تكريراً لفظياً، نحو: ضرب زيد زيداً، أو ضرب ضرب زيد.

(١) كلمة «معنى» سقطت من ب ٣٥٧/٢.

(٢) «زيد في» سقط من ب ٣٥٧/٢.

(٣) كلمة: «والمعنى» سقطت من ط و ب ٣٥٧/٢.

ولا ينجع هنا التكرير المعنوى، وذلك<sup>(١)</sup> لأنك لو قلت: ضرب زيد نفسه، فربما ظن بك أنك أردت ضرب عمرو، فقلت: نفسه بناء على أن المذكور عمرو» وكذا إن ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد، فقولك: نفسه لا ينفعك.

وربما يُكرر غير المنسوب، والمنسوب إليه لظنك غفلة السامع عنه، أو لدفع ظنه بك الغلط، وذلك إما فى الحرف، نحو: إنَّ إنَّ زيداً قائم، أو فى الجملة نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا \* إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾<sup>(٢)</sup>.

ولا يدخل هذا النوع من التأكيد فى حدّ المصنّف، لأنه يقرر أمر المتبوع ولكن لا فى النسبة ولا فى الشمول<sup>(٣)</sup>، ولا يضره ذلك لأنه فى حد التأكيد الاسمى.

والغرض الثالث: أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوّزاً، وهو ثلاثة أنواع:

أحدها: أن يظن به تجوّزاً فى ذكر المنسوب، فربما تنسب الفعل إلى الشيء مجازاً وأنت تريد المبالغة، لا أن عين ذلك الفعل منسوب إليه، كما تقول: قُتل زيد، وأنت تريد: ضُرب ضرباً شديداً، أو تقول: هذا باطل، وأنت تريد: غير كامل، فيجب أيضاً تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك فى كونه حقيقة، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيهَا، فَنَكَاحَهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ».

والثانى: أن يظن السامع<sup>(٤)</sup> تجوّزاً فى ذكر المنسوب إليه المعين، فربما نسب الفعل إلى الشيء، والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب إليه، كما تقول: قطع الأمير اللص، أى قطع غلامه بأمره، فيجب، إذًا، إما تكرير لفظ المنسوب إليه، نحو:

(١) «وذلك» سقطت من ط، وب ٣٥٧/٢

(٢) الشرح ٦، ٥.

(٣) «ولا فى» سقط من ب ٣٥٨/٢.

(٤) فى ب فقط: يظن السامع به تجوّزاً بزيادة «به».

ضرب زيد زيد، أى ضرب هو، لا من يقوم مقامه، أو تكريره معنىً، وذلك بالنفس والعين، ومتصرفاتهما لا غير.

والثالث : أن يظن السامع به تجوُّزاً ، لا فى أصل النسبة، بل فى نسبة الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه، مع أنه يريد النسبة إلى بعضها، لأن العمومات المتخصصة كثيرة، فيدفع هذا الوهم بذكر «كله» ، و: «أجمع» وأخواته، و: «كلاهما» ، وثلاثتهم وأربعتهم ، ونحوها.

فهذا هو الغرض من جميع ألفاظ التأكيد.

قوله: «أمر المتبوع» أى ما يتعلّق به من نسبة الفعل المذكور إليه، أو كونها شاملة عامة له، فالتكرير لفظاً أو معنى يقرّر ما يتعلّق بالمتبوع من اتّصافه بكونه منسوباً إليه الفعل ، وألفاظ الشمول تقرّر ما يتعلّق بالمتبوع، من اتّصافه بكون ما نسب إليه عامّاً لأجزائه شاملاً.

وقوله : «فى النسبة أو الشمول»<sup>(١)</sup> ، بيان للأمر المراد به صفة المتبوع وشأنه، كما يقال: شأنك فى العلوّ أعظم من أن يوصف، وأمرى فى الفقر ظاهر، أى : فى باب العلوّ، وباب الفقر.

فالمعنى يقرر أمر المتبوع فى باب كونه منسوباً إليه، وفى باب كون النسبة شاملة عامة لأفراده.

فعلى هذا يخرج عن حدّ التأكيد، نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾<sup>(٢)</sup> إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴿<sup>(٣)</sup> فَإِنْ «اثْنَيْنِ» و«واحد»، وإن قرراً وحقّاً أمر متبوعهما، وهو الاثنيتية والوحدة ، لكن لم يكن ذلك الأمر من باب كون المتبوع

(١) علق السيد الشريف فى هامش ط بقوله : «قوله فى النسبة أو الشمول بيان للأمر» : أطلق النسبة ليتناول كونه منسوباً إليه فتأمل.

(٢) فى ب ٣٥٩ / ٢ : «اثنين» مكان : «اثنين» تحريف.

(٣) النحل / ٥١.

منسوباً إليه الاتخاذ الذى فى قوله تعالى : ﴿لَا تَتَّخِذُوا﴾ ، ولا من باب شمول الاتخاذ للآلهين.

وكذا فى قوله تعالى : ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾<sup>(١)</sup> فلفظ «واحدة» لم تقرر كون «نفخة» منسوباً إليها قوله : «نُفْخ» ولا كون النفخ شاملاً لآحاد النفخة، إذ لا آحاد لها.

وقد أورد المصنف الاعتراض<sup>(٢)</sup> على نفسه بنفخة واحدة، فقال: إن لفظة «واحدة» تقرر الوحدة التى فى «نفخة» فيجب أن تكون تأكيداً.

وأجاب بأن «نفخة» وإن دلت على الوحدة لكن دلالة<sup>(٣)</sup> تضمن لا مطابقة، لأن مدلولها بالمطابقة : نفخٌ موصوفٌ بالوحدة، فمجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمناً لا مطابقة.

ولقائل أن يقول: المدلول أعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول لمتبوع<sup>(٤)</sup>، هو أمر المتبوع<sup>(٥)</sup> وشأنه، سواء كان ذلك مطابقة أو تضمناً أو التزاماً.

أيضاً: أجمعون، فى قولك: جاءنى الرجال أجمعون، يقرر مدلول القوم<sup>(٦)</sup> تضمناً لا مطابقة، لأن كونهم مجتمعين فى المجيء بحيث لم يخرج منه أحد منهم: مدلول أصل الكلمة أعنى كونهم رجالاً مجتمعين، وهو مركّب من الرجال ومن اجتماعهم.

#### (١) الحاقّة ١٣

(٢) علق السيد الشريف فى هامش ط بقوله: «قال المصنف فى الجواب تقرير أمر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع، لكن «واحدة» لا تدل على معنى النفخة، إذ لا دلة فيها على النفخ أصلاً وأيضاً إن «واحدة» لا تقرر معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض بأن «واحدة» تدل على معنى الوحدة التى هى مدلولة للنفخة. وأجاب بأن الوحدة مستفادة من النفخة ضمناً لا قصداً.

(٣) فى ط وب ٣٦٠/٢: لكن ذلك دلالة بزيادة: «ذلك».

(٤) فى ب فقط ٣٦٠/٢: للمتبوع بزيادة لام الجرّ.

(٥) فى ب فقط ٣٦٠/٢: «أمر ذلك المتبوع» بزيادة: «ذلك».

(٦) فى ب فقط ٣٦٠/٢: «الرجال» بدل: «القوم».



وكذا جاءنى الرجلان كلاهما، لفظة «كلا» موضوعة للاثنيّنة التى هى مدلول «الرجلان» ضمناً، وهو مع ذلك تأكيد.

فإن قلت: بل معنى «كلاهما» فى: جاءنى الزيدان كلاهما: كلا الزيدين وكلا الزيدين: هما الزيدان، فمفهوم التأكيد مفهوم المؤكد مطابقة.

[وكذا معنى: «أجمعون»: أجمعهم على ما هو مذهب الخليل، ومعنى: أجمع القوم: معنى القوم مطابقة]<sup>(١)</sup>.

قلت: هذا وهم، لأن التأكيد هو: كلا المضاف، ومعناه: الاثنان، لا «هما» الذى هو المضاف إليه الذى مدلوله مدلول الزيدين فمعنى: كلا الزيدين: اثناهما، إلا أنه لم يستعمل لفظ «اثناهما»، والاثنان، مدلول لفظ الزيدين تضمناً لا مطابقة.

واعلم أنهم إذا أرادوا الوحدة، والاثنيّنة والاجتماع، لا باعتبار نسبة الفعل، لم يضيفوا الألفاظ الدالة على هذه المعانى، نحو: جاءنى رجل واحد، ورجلان اثنان ورجال جماعة، ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول: رجال ثلاثة أو أربعة أو خمسة، وعلى هذا القياس.

أما إذا أرادوا الوحدة والاثنيّنة والاجتماع باعتبار نسبة الفعل أضافوا الألفاظ الدالة على هذه المعانى، إلا لفظ «جميع» فإن الأغلب فيه - كما يجىء - قطعه عن الإضافة مع قصدك اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل.

وهذه الألفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب:

فبعضها: لم يجىء إلا منصوباً على الحال وهو «وحده» فقط، تقول: جاءنى زيد وحده، أى لم يشاركه أحد فى المجىء.

وبعضها: لم يجىء إلا تابعاً على أنه تأكيد، وهو «كلا» ومعناه: اثنان - كما

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٣٦٠/٢.

ذكرنا- إلا أن «اثنان» لم يستعمل مضافاً فى المشهور الفصيح، استغناءً بكلاً، ويستعمل العوام نحو<sup>(١)</sup> بالزידين اثنيهما.

وأجمعون ومتصرفاته مثل «كلا» لا تجيء إلا تابعة مضافة فى التقدير، على رأى الخليل، وربما نصبت «جمعاء» و«جُمع» حالين، كجاءتنى القبيلة جمعاء والقبائل جُمع، وهو قليل.

وقد يضاف أجمع<sup>(٢)</sup>، إضافة ظاهرة، فيؤكد به لكن بياء زائدة، نحو: جاءنى القوم بأجمعهم، ولا يقال: جاءنى القوم أجمعهم، بخلاف: «عينه» فإنه يؤكد بها مع الباء وبدونها، نحو: رأيتُه عينه وبعينه.

وأما جميع، فهو بمعنى «أجمعين»، ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه:

إمّا مقطوعاً عن الإضافة، حالاً كقوله تعالى: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعاً﴾<sup>(٣)</sup>، أى بهم أجمعين، وليس بمعنى مجتمعين فى حال المجيء، وإن أردت ذلك المعنى فقل: يأتينى بهم معاً، بل معناه أنه لا يتخلف منهم أحد، اجتمعوا فى الإتيان أو افترقوا، كأجمعين، من حيث المعنى سواء.

وإمّا مضافاً غير تأكيد تليه العوامل<sup>(٤)</sup> نحو: مررت بجميع القوم، ورأيت جميعهم.

وإمّا مضافاً تأكيداً، وهو أقل الثلاثة، نحو: جاءنى القوم جميعهم.

وبعضها يستعمل مرة تابعاً على التأكيد/، ومرة حالاً، وذلك من الثلاثة ٣٣١  
فما فوقها - كما مر فى باب الحال - نحو: جاءنى القوم ثلاثتهم، وجاءونى ثلاثتهم.

(١) كلمة: «نحو» سقطت من ب فقط ٣٦١/٢

(٢) فى ب فقط ٣٦١/٢: «وقد يضاف أجمعين» مكان: «أجمع» تحريف.

(٣) يوسف / ٨٣.

(٤) فى ب فقط ٣٦١/٢ «تالياً للعوامل».

ولا يؤكد بثلاثة وأخواتها إلا بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التأكيد، وإلا لم يكن تأكيداً، بخلاف الوصف في نحو: جاءني رجال ثلاثة. فتبين بهذا أنك تقول في الوصف: واحد واثنان، وجماعة لغير معين العدد، وثلاثة وأربعة فصاعداً لمعين العدد، وتقول في التأكيد أو الحال وهما بمعنى واحد ههنا: وحده، وكلاهما، وأجمعون وأخواته لغير معين العدد، وثلاثتهم وأربعتهم فما فوق ذلك لمعين العدد.

فإذا قصدت بها<sup>(١)</sup> الوصف، لم يكن في هذه الألفاظ نظر إلى نسبة الفعل إلى متبوعاتها.

وإذا قصدت بها التأكيد أو الحال فلا بد من النظر إلى متبوعاتها أو صاحبها. [بمعنى أنه شمل ذلك الفعل جميع أفراد المتبوع والصاحب]<sup>(٢)</sup>.

فعلمنا أنه لا فرق بين هذه الألفاظ: توكيد وصفات، إلا بالنظر إلى شمول النسبة، فلا تخرج هذه الألفاظ صفات عن حد التأكيد، إلا بقوله: أو الشمول، وإلا، فمعناها تأكيداً، وصفةً، سواء.

قال المصنف: يدخل عطف البيان في قولنا: يقرر أمر المتبوع<sup>(٣)</sup>، ويخرج بقولنا: في النسبة أو الشمول.

أقول: إن كان معنى التقرير ما ذكرت، وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الأول

(١) كلمة: «بها» سقطت من ط وب ٣٦٢/٢.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب فقط ٣٦٢/٢، صوابه من ط والنسخ المخطوطة.

(٣) علق السيد الشريف في هامش ط بقوله: «أخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد بقوله: يقرر أمر المتبوع. أما البدل والعطف فظاهر خروجهما به. وأما الصفة فلأن وصفها لتدل على معنى في متبوعها. إفادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع.

وأما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه، فهو يقرر أمر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة والشمول، هذا حاصل ما ذكره.

ودلّ عليه، فليس جميع ما هو عطف البيان مدلولاً عليه بلفظ المتبوع، ويخرج بقولنا في النسبة أو الشمول.

أقول : إن كان معنى التقرير ما ذكرت ، وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الأول ودلّ عليه، فليس جميع ما هو عطف البيان مدلولاً عليه بلفظ المتبوع ، نحو: جاءنى العالم زيد، والفاضل عمرو، إذ لا دلالة للعالم على زيد، بل<sup>(١)</sup> ، ربما دلّ بعض متبوعاته عليه<sup>(٢)</sup>، وذلك مع قلة الاشتراك نحو:

= ٤٠٨ \* أقسم بالله أبو حفص عمر\*<sup>(٣)</sup>

إذا فرضنا أنه ليس هناك من سُمي بأبي حفص إلا اثنان أو ثلاثة .

وإن كان المراد بالتقرير : التوضيح، فالوصف داخل فيه<sup>(٤)</sup> أيضاً.

وإن كان شيئاً آخر فليس بواضح، وينبغي صيانة الحدود عن مثل هذه المحتملات.

(١) في ب فقط ٣٦٢/٢: «بلى» والصواب «بل» كما في ط والمخطوطات.

(٢) في هامش ط بعد قوله : «دلّ بعض متبوعاته عليه» علق السيد الشريف بأنه في نسخة عبارة : «لكن لا يعينه».

(٣) هو الشاهد الثامن والخمسون بعد الثلاثمائة في الخزنة.

واستشهد به على أنه ربما دلّ على عطف البيان بعض متبوعاته مع قلة الاشتراك كأبي حفص وهو المتبوع يدل على عطف البيان. وهو عمر كما بيّنه الشارح المحقق. وهو رجز قاله أعرابي لعمر بن الخطاب رضى الله عنه. وبعده:

ما إن بها من نقب ولا دبر

اغفر له اللهم إن كان فجر

وفي الخزنة: «النقباء» من نقب البعير: إذا رُقَّ خفُّه.

والدبراء: من دبر ظهر الدابة : إذا جرح من الرحل والقتب.

من شواهد: المخصص ١١٣/١، وابن يعيش ٧١/٣، وشذور الذهب ٥٦١/١ والعيني ٣٩٢/١،

١١٥/٤، وتفسير القرطبي ٩٣/١٩، والتصريح ١٢١/١، ١٣١، والأشمونى ١٢٩/١، واللسان:

«فجر».

(٤) كلمة: «فيه» سقطت من ب ٣٦٣/٢.

## [قسما التوكيد]

(ص): «وهو لفظي ومعنوي»، فاللفظي: تكرير للفظ الأول، مثل: جاءني زيد زيد ويجري في الألفاظ كلها.

والمعنوي: بألفاظ محفوظة، وهي: نفسه، وعينه، وكلاهما، وكله، وأجمع، وأكثع. وأبتع وأبضع.

فالأولان يعمان باختلاف صيغهما وضميرهما. تقول: نفسه، نفسها، أنفسهما :، أنفسهم، أنفسهن. والثاني: للمثنى، كلاهما كلتاها. والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في: كله، وكلها، وكلهم، وكلهن، والصيغ في البواقي: أجمع، جمعاء، أجمعون، جمع».

(ش): اعلم أن التأكيد، إما لتقرير شمول النسبة، وهو بأن يكرر من حيث المعنى، ما فهم من المتبوع تضمناً<sup>(١)</sup>، وذلك، بكلا، وكل، وأجمع، وثلاثتهم وأربعتهم، ونحو ذلك.

وإما لتقرير أصل النسبة، وهو إما بتكرير لفظ الأول، أو بتكرير ما دلَّ عليه المتبوع مطابقة، وذلك بلفظي<sup>(٢)</sup> النفس والعين، وما يتصرف منهما.

والتكرير اللفظي يجري في الألفاظ كلها، أسماء كانت، أو أفعالاً، أو حروفاً، مفردة كانت أو جملاً، أو غير ذلك.

والمكرر إما مستقل أو غير مستقل.

والمستقل: ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه.

وغير المستقل: ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل، وكل حرف إلا ما يؤدي<sup>(٣)</sup> معنى الجملة، وتحذف معه في الغالب، وهي: لا، ونعم، وبلى، فإن جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها.

(١) في ب ٢/ ٣٦٣ «تضمناً لا مطابقة» بزيادة: لا مطابقة.

(٢) كلمة: «بلفظي» سقطت من ب فقط ٢/ ٣٦٣. (٣) في ط و ب ٢/ ٣٦٣: إلا التي تؤدي.

فغير المستقل إن كان على حرف واحد كواو العطف وفائه، ولام الابتداء، أو كان مما يجب اتصاله بأول نوع من الكلم، كحروف الجر لأنها لا تنفك عن مجرور بعدها، أو بآخر نوع منها، كالضمائر المتصلة، فإنه لا يكرّر وحده إلا في ضرورة الشعر، نحو قوله :

٤٠٩ = فلا والله لا يُلْفَى لِمَا بِي      ولا لِلِّمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً<sup>(١)</sup>  
وقوله:

٣٣٢  
٤١٠ = وصَالِيَاتٍ / كَكَمَا يُؤْتَفَيْنُ<sup>(٢)</sup>

والكاف واللام على حرف واحد مع وجود اتصالهما بمجرور، بل يكرر مع عماده نحو: مررت بِكَ بِكَ، وإنك إنك، وضربت ضريت.

وإن كان العماد في الأول معمولاً ظاهراً، فالمختار: عمَد الثاني بضميره، لا بظاهره، كقولك: زيد قائم في الدار فيها.

وإن لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال، جاز تكريره وحده، نحو: إن إن زيدا قائم.

والأحسن الفصل بينهما نحو: إن في الدار إن زيدا قائم، [وإن عمَد الأول بمعمول ظاهر اختير في عمَد الثاني بضميره نحو: إن زيدا إنه قائم]<sup>(٣)</sup> وليت بكرة ليته قائم، ويجوز عمده بظاهر. أيضاً.

وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجهاً آخر غير تكرير العماد وهو أن تكرره<sup>(٤)</sup> منفصلاً، فتقول في المرفوع: ضربت أنت، وهو من باب تكرير

(١) هو الشاهد الرابع والثلاثون بعد المائة في الخزانة، وتقدم ذكره رقم ١٤١ واستشهد به على أنه ضرورة حيث أكد اللام الأولى باللام الثانية بدون ذكر مجرور الأولى، والقياس: لما لم ي.

(٢) هو الشاهد الخامس والثلاثون بعد المائة في الخزانة، وتقدم ذكره رقم ١٤٢ واستشهد به على ما استشهد به في الشاهد السابق.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٢ / ٣٦٤ صوابه من ط والمخطوطات.

(٤) في ط: «تكره» تحريف واضح.

اللفظ، وإن كان الثانى مخالفاً للأول لفظاً، إذ الضرورة داعية إلى المخالفة، لأنه لا يجوز تكريره متصلاً بلا عماد، لئلا يصير المتصل غير متصل.

وتقول فى المجرور: مررت بك أنت ومرت به هو، لأنه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به، فاستعير له المرفوع.

وأما المنصوب المتصل فأصله: ألا يؤكد إلا بالمنصوب المنفصل، إذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال: رأيتك إياك، ورأيت به إياه، لكنهم كما أجازوا تأكيداً بالمنصوب المنفصل أجازوا تأكيداً بالمرفوع المنفصل، نحو: رأيتك أنت ورأيت به هو، فالمرفوع المنفصل يقع تأكيداً لفظياً لأى متصل كان، مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وإنما كان كذا دون المنصوب المنفصل، لقوته وأصالته، إذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور، فتصرف فيه أكثر.

ومن ثم لم يقع الفصل إلا بصيغة المرفوع المنفصل، كما يجىء فى باب الضمائر، ولولا هذا النظر، لكان القياس أن يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل، لما بين الجر والنصب من الأخوة، كما مر فى باب المثنى وجمعى التصحيح، وباب ما لا يتصرف.

وقال النحاة: إن المنفصل فى نحو: ضربتك أنت: تأكيد، وفى: ضربتك إياك بدل، وهذا عجيب، فإن المعنيين واحد، وهو تكرير الأول، بمعناه فيجب أن يكون كلاهما تأكيداً لاتحاد المعنيين، والفرق بين البدل والتأكيد معنوى كما يظهر فى حد كل منهما.

وقال الزمخشري فى: مررت بك بك: إن الثانى بدل، وهذا أعجب<sup>(١)</sup> من الأول، إذ هو صريح التكرير<sup>(٢)</sup> لفظاً ومعنى، فهو تأكيد لا بدّل، وهذا مثل قوله فى باب المنادى: إن الثانى فى: يا زيد زيد: بدل، وجميع ذلك تأكيد لفظى، بلى

(١) فى ط فقط: «هذا عجيب من الأول» صوابه من النسخ المخطوطة.

(٢) فى ب فقط ٣٦٦/٢: «صريح فى التكرير» بزيادة «فى».

يمكن في بدل البعض والاشتمال<sup>(١)</sup>: إبدال الضمير المنصوب من المنصوب، نحو: ثلث<sup>(٢)</sup> الرغيفين أكلتهما إياه، وعلم الزيدين استحسنتهما إياه - كما يجيء في باب البدل.

ولا يجوز إذا تخالف البدل والمبدل منه فلا تقول<sup>(٣)</sup> أكلتهما هو، كما جاز ذلك في التأكيد، لأن المقصود في البدل هو الثاني، فكأنه باشره النصب<sup>(٤)</sup>، فلا يجيء مرفوعاً، ألا ترى أنك تقول في باب النداء: يا زيد أخ، فتجعله كالنداء المستقل<sup>(٥)</sup>.

هذا كله في غير المستقل، وأما المستقل فتكرره بلا فصل، نحو جاءني زيد قال:

٤١١ = فأين إلى أين النجاء ببغلي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس<sup>(٦)</sup>

وقال في الحرف المستقل:

٤١٢ = لا أبوح بحب بشة إنها أخذت على موثقاً وعهودا<sup>(٧)</sup>

(١) في ب فقط ٣٦٦/٢: وبدل الاشتمال «بزيادة «وبدل».

(٢) في ط: «وثلاث الرغيفين» تحريف.

(٣) ف ب فقط ٣٦٦/٢: «فلا يقال».

(٤) في ط وب ٣٦٦/٢: «الناصب».

(٥) في ط: «المقبل» تحريف.

(٦) هو الشاهد التاسع والخمسون بعد الثلاثمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن المستقبل يجوز تكريره بلا فصل.

والظاهر أنه من تكرير المفردات لا الجمل.

وذكر البغدادي أن هذا البيت على شهرته لم يعلم له قائل.

من شواهد: ابن الشجري ٢٤٣/١، والعيني ٣٥٣/٣، والتصريح ٣١٨/١، والأشموني ٩٨/٢.

والهمع والدرر رقم ١٥٢٧

(٧) هو الشاهد الستون بعد الثلاثمائة في الخزانة .. سبق ذكره رقم ٤١٢

استشهد به على ما استشهد به في البيت قبله.

والشاهد من قصيدة لجميل العذري، وليست في ديوانه، تحقيق سيف الدين الكاتب، وأحمد عصام

الكاتب - نشر مكتبة الحياة - بيروت.

من شواهد العيني ١١٤/٤، والتصريح ١٢٩/٢، والهمع والدرر رقم ١٥٦٨ والأشموني ٨٤/٣،

وحاشية يس ١٣٠/٢.



أو مع فصل ، كقوله:

٤١٣=

تَرَاكِبًا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِبًا<sup>(١)</sup>

وقال تعالى: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>

ويحسن التكرير، إذا ذكرت ما يطلب شيئين، أولهما له ذيل، فيكرر المقتضى بعد تمام ذيل الأول، نحو، قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ﴾ بالتاء ﴿الَّذِينَ يَفْرَحُونَ/ ٣٣٣ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ﴾ بالتاء أيضاً ﴿بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾<sup>(٣)</sup> فإنه طال المفعول الأول بصلته.

ثم<sup>(٤)</sup> التأكيد اللفظي على ضربين، لأنك إما أن تعيد لفظ الأول بعينه نحو: جاءني زيد زيد، وجاءني جاءني زيد، أو تقويه بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الأخير، ويسمى إتباعاً، وهو على ثلاثة أضرب:

لأنه إما أن يكون للثاني معنى ظاهر، نحو: هنيئاً مريئاً، وهو سرُّبرٌ، أو لا يكون له معنى أصلاً، بل ضمٌّ إلى الأول لتزيين الكلام لفظاً وتقويته معنى، وإن لم يكن له في حال الإفراد، معنى، نحو قولك: حَسَنَ بَسَنَ فَسَنَ، أو يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو: خبيث نبيث، من نبث الشيء، أي استخرجته.

(١) هو الشاهد الحادي والستون بعد الثلاثمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن المستقل يجوز تكريره للتأكيد مع فاصل كما جاز بدونه وبعده:

أما ترى الموت لدى أوراكها.

والشاهد لطيفيل بن يزيد الحارثي حين أغارت كندة على نعمه، فلحقهم وهو يقول ذلك الرجز .  
من شواهد : سيبويه ١/ ١٢٣، ٢/ ٣٧، والمقتضب ٣/ ٣٦٩، والكمال ٢/ ٥٨٨ نشر مؤسسة الرسالة، والمخصص ١٧/ ٦٣، وابن الشجري ٢/ ١١١، ١٣٥، والإنصاف ٥٣٧، وشرح الشذور/ ١١٨، واللسان: ترك .

(٢) يوسف / ٣٧، وفصلت / ٧.

(٣) آل عمران / ١٨٨.

(٤) «ثم» سقطت من ط.

وقولهم: أكتعون<sup>(١)</sup> أبتعون أبصعون، قيل: من القسم الثانى أى لا معنى لها مفردة، وقيل: من الثالث، مشتقة من: حول كتيع أى تام، ومن تبصع العرق<sup>(٢)</sup> أى سال أو من بصع أى روى ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه<sup>(٣)</sup>.

وعلى الوجهين يمكن أن يحمل ما قال ابن برهان: إن هذه الألفاظ تأكيد لـ «أجمعون» لا للمؤكد الأول، فكأنه جعلها إما من القسم الثانى أو من الثالث، لأنها بالنسبة إلى «أجمعون» كحسن بسن، أو خبيث نيث.

وباب الإتياع بعضه مبنى، كحيض بيض<sup>(٤)</sup>، وحيث بيث<sup>(٥)</sup> - كما يجىء فى المركب.

ويجب أن يراعى تجانس اللفظين فى باب الإتياع بما يمكن فلهذا قلبوا واو «بوص» ياءً، وأصله: حيض بوص.

وقد يكون مع التأكيد اللفظى عاطف نحو: والله ثم والله، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ﴾<sup>(٦)</sup> بعد قوله: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ﴾ بخلاف التأكيد المعنوى فإنه لا يعطف بعض ألفاظه على بعض، ولا يقطع، كما جاز العطف والقطع فى الوصف، فلا يقال: جاءنى القوم كلهم وأجمعون، ولا جاءنى القوم كلهم أجمعين، لأنه إنما جاز العطف فى الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلاً بنفسه مستغنياً عما تقدم عليه، وجاز القطع فيه تنبيهاً على المدح أو الذم أو الترحم الذى فيه، وألفاظ التوكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض، ولا فيها معنى المدح، والذم والترحم فتقطع، فلو عطفت أو قطعت، لكان كعطف الشيء على نفسه، وقطع الشيء عن نفسه.

(١) فى ب فقط ٣٦٧ / ٢ : «وقولهم أجمعون أكتعون» بزيادة أجمعون، صوابه من ط والمخطوطات.

(٢) فى ب فقط ٣٦٧ / ٢ «إذا» مكان «أى».

(٣) فى ط : «مغرزه» تحريف واضح.

(٤) فى هامش ط : وقعوا فى حيض بيض أى فى فتنه تموج بأهلها.

(٥) فى هامش ط تركوا البلاد حيث بيث أى متشرين مسرعين.

(٦) آل عمران / ١٨٨

[وأما جواز العطف في بعض التأكيد اللفظي بالفاء أو ثم فلما : يجيء في حروف العطف]<sup>(١)</sup>.

وقد يفيد بعض الإبدال معنى أَلْفَاظِ الشَّمُولِ فيجرى مجرى التأكيد، وذلك قولهم: ضُرب زيد ظهره وبطنه، أو: يده ورجله، وهو بدل البعض من الكل في الأصل، ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معاً معنى «كله» فيجوز أن يكون ارتفاعهما على البدل، وعلى التأكيد.

وكذا قولهم: مُطَرْنَا سَهْلُنَا وَجَبَلُنَا، وَمُطَرْنَا زَرْعُنَا وَضَرْعُنَا، والمراد بالضرع: المواشى، ومُطَر قَوْمُكَ لَيْلُهُمْ وَنَهَارُهُمْ، هذه الثلاثة في الأصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التأكيد، لأن المعنى: مطرت أماكُنَّا كُلُّهَا، ومطرت أموالنا كُلُّهَا، ومطرت أوقَاتُهُمْ كُلُّهَا، على حذف المضاف من متبوعاتها، فيجوز أن يكون ارتفاعها على التأكيد، ولجريها مجرى «أجمعون» جاز حذف الضمير منها، ولا يطرده ذلك في بدل البعض وبدل الاشتمال، فقل: ضُرب زيد الظهر والبطن، وضُرب عمرو: اليد والرجل، ومُطَرْنَا السَهْلُ وَالْجَبَلُ، ومُطَرْنَا الزَرْعُ وَالضَّرْعُ، ومُطَر قَوْمِكَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وقولنا مطرت أوقَاتُهُمْ، كقولهم: صيد عليه يومان، على إسناد الفعل / المبنى للمفعول<sup>(٢)</sup> إلى الزمان.

٣٣٤

وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوباً، نحو: ضُرب زيد ظهره وبطنه، إما على أنه مفعول ثانٍ أى على ظهره وبطنه، كقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾<sup>(٣)</sup> أى من قومه، أو على الظرف، أى: في ظهره وبطنه، نحو: دخلت البيت، ومشيت الشام، وعلى الوجهين، لا يقاس عليه، فلا يقال: ضُرب زيد اليد والرجل. وتقول: مطرتهم السماء ظهراً وبطناً، نصب على الظرف أو المفعول الثاني، أو البدل.

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٣٦٨/٢

(٢) في ب فقط ٣٦٩/٢: «للمجهول» بدل: «للمفعول».

(٣) الأعراف / ١٥٥.

وكذا تقول: مطرنا السَّهْلَ والجبلَ بالنصب على الظرف شاذًا.

قال الخليل: يقال أيضًا: مطرنا الزرعَ والضرعَ، وانتصابه على أنه ظرف أو مفعول ثانٍ، وتقول: مطر قومك الليلَ والنهارَ، على الظرف.

وهذا جميع ألفاظ التوكيد:

قوله: «فالأولان» يعنى نفسه وعينه. قوله: «يعمَّان» أى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع، فى المذكر والمؤنث، فللواحد المؤنث تغيير<sup>(١)</sup> الضمير فقط، تقول فى نفسه وعينه: نفسها وعينها، وتغيير<sup>(٢)</sup> الصيغ مع الضمير فى مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما، نحو: الرجلان أو المرأتان أنفسهما وأعينهما، وقد يقال: نفساهما وعيناهما، على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب.

والأول أولى، لأن نحو: قلوبكما، أولى من: قلبكما - كما يجىء فى باب المثنى، - وتقول: الرجال أنفسهم وأعينهم، والنسوة أنفسهن وأعينهن.

قوله: «والثانى» يعنى «كلا» لمثنى المذكر، و«كلتا» لمثنى المؤنث، تقول كلانا، وكلتاهما وكلتاكما.

قوله: «والباقى»، أى: كله، وأجمع، إلى: أبضع، لغير المثنى أى: للمفردَيْن، والجمعين باختلاف الضمير فقط فى «كله»، و«كلها» و«كلهم»، «كلهن».

وكذا: «جميعهم» وإن لم يذكره المصنف، وباختلاف الصيغ فى البواقي، يعنى فى: أجمع وما بعده، تقول للواحد المذكر: أجمع أكتع أبتع أبضع<sup>(٣)</sup>، وللواحدة: جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء، ولجمع المذكر العاقل: أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون، ولجمع المؤنث: جُمع كُتّع بُتّع بُصّع، عاقلًا كان أو غيره.

(١) فى ب فقط ٣٦٩/٢: «تغيير».

(٢) فى ب فقط ٣٦٩/٢: «تغيير».

(٣) أكتع أبتع أبضع إبتاع لأجمع.

ويجوز لك إجراء ما للواحدة: أعني جمعاء وأخواتها على كل جمع إلا جمع سلامة المذكر، لأنه لا يؤنث - كما يجيء ، فتقول: بالرجال أو بالنسوة أو بالقصور أو الزينبات أو بالدور، كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء، لتأويلك لها كلها بالجماعة.

ويجوز لك، أيضاً، إجراء جميع الجموع، إلا جمع المذكر السالم، مجرى جمع المؤنث نحو: بالقصور أو بالدور كلهن جمع كتع بتع بصع، كما تقول: بالنسوة وبالزينبات كلهن جمع كتع<sup>(١)</sup>.

وجوز الأندلسي في جمع المذكر العاقل إذا كان مكسراً أن تقول: بالرجال كلهن جمع كتع. على تأويل الجماعات مستشهداً بقول جرير:

أقبلن من ثهلان أو وادي خيمٍ      على قلاص مثل خيطان السلم<sup>(٢)</sup> = ٤١٤  
ومنه قولهم: الخوارج، جمع خارجة، أي فرقة خارجة، وقوله تعالى: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾<sup>(٣)</sup> أي الطوائف الصافات.

وليس بشيء لأن ذلك إنما جاز في نحو: الخوارج والصافات، لكون واحدها مؤنث اللفظ، كما ذكرنا.

(١) في ب فقط ٣٧٠ / ٢: كتع بتع بصع بزيادة: بتع وبصع.

(٢) هو الشاهد الثاني والستون بعد الثلاثمائة في الخزنة.

واستشهد به على أن الأندلسي جوز أن يقال في جمع المذكر العاقل المكسر الرجال كلهن، مستدلاً بهذا البيت، ولم يظهر لى وجهه.  
وكان وجه الاستدلال أن نون «أقبلن» ضمير العقلاء الذكور، أي الرجال أو الركب أو نحوهما، وإنما أنث لتأويله بالجماعة.

والشاهد لجرير من رجز قاله في مدح الحكم / ٤٢٤ برواية البيت الأول:

أقبلن من جنبي فتاخ وإضم

وفتاخ وإضم: موضعان، وThelan وخيم برواية الخزنة: جبلان.

من شواهد: سمط اللالكى / ٦٤٦، والكامل / ٦٤٧، ١١٠٩.

(٣) الصافات / ١

وقد أجاز الكوفيون والأخفش: لمثنى المذكر، أجمعان أكتان أبتعان أبصعان ،  
ولمثنى المؤنث: جمعاوان كتعاوان بتعاوان بصعاوان وهو غير مسموع.

### [شرط التوكيد بـ «كلّ»]

(ص): «ولا يؤكد بكل وأجمع، إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حساً أو حُكماً  
نحو: أكرمت القوم كُلَّهُم، واشترت العبدَ كُلَّهُ بخلاف: جاء زيد كُلُّهُ».

(ش): يعنى بالذى يصح افتراق أجزائه حساً، نحو: القوم، والرجال، فإن له  
أفراداً / (١) يتميز فى الحس بعضها من بعض، وبالذى يصح افتراق أجزائه حكماً،  
مفرداً متصل الأجزاء، كالعبد والدار وزيد، فإنه تفترق أجزاؤه حكماً بالنسبة إلى  
بعض الأفعال، كالشراء والبيع، فيجوز توكيده، بالكل إذا (٢) نحو: اشترت العبد  
كله، فإنه يصح شراء بعضه دون الباقي، ولا تفترق أجزاؤه حكماً بالنسبة إلى  
بعضها كالمجىء والذهاب، فلا تقول: جاءنى العبد كله، وذهب زيد كله (٣)، فإن  
أجزاء العبد لا تفترق بالنسبة إلى المجىء، بأن يجىء بعض منه (٤) ولا يجىء  
الباقي.

فعلى هذا القياس: لا يقال: اختصم الزيدان كلاهما، لأن (الزيدان) (٥) لا  
يصح افتراقهما بالنظر (٦) إلى الاختصام، إذ هو لا يكون إلا بين اثنين أو أكثر،  
فلا يصح أن يقال: اختصم زيد وحده.

وأجاز الأخفش: اختصم الزيدان كلاهما، وهو مردود بما ذكرنا، وبعدم  
السماع.

(١) فى ط: «فإن له أفراد» تحريف.

(٢) ف ب فقط ٣٧١/٢: توكيده إذا بالكل.

(٣) فى ط فقط سقطت كلمة: «كله».

(٤) فى ب فقط ٣٧٢/٢: «بعضه» بدل بعض منه.

(٥) فى ب فقط ٣٧٢/٢: «الزيدين» وفى ط والمخطوطات: «الزيدان» لأنه قصد لفظها.

(٦) فى ب فقط ٣٧٢/٢: «بالنسبة مكان: «بالنظر».

وقد كان يحتمل نحو: اشترت العبدَيْن واشترت العبيد، من افتراق الأجزاء حكماً ما احتمل المفرد، أعنى نحو: اشترت العبد كله، لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بتأكيد<sup>(١)</sup> إذ لو قلت: اشترت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الأجزاء حكماً لاشتبه برفع احتمال افتراق الأجزاء حساً.

والاحتمال الثانى أظهر، لكون الافتراق الثانى أشهر فيسبق الوهم<sup>(٢)</sup> إليه، فلا يحصل المقصود، فإذا أردت رفع أول الاحتمالين قلت اشترت جميع أجزاء العبدَيْن وجميع أجزاء العبيد.

وإذا كان الاسم نكرة، لم يؤكد، إذ التأكيد، كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن أصل نسبة الفعل إلى المتبوع، أو عن عموم نسبته لأفراد المتبوع، ورفع الاحتمال عن ذات النكرة<sup>(٣)</sup> وأنه أى شىء هو أولى به من رفع الاحتمال الذى يحصل بعد معرفة ذاته، أى الاحتمال فى النسبة، فوصف النكرة لتمييزها عن غيرها أولى من تأكيدها.

ويستثنى من الحكم المذكور - أعنى مع<sup>(٤)</sup> تأكيد النكرات شىء واحد، وهو جواز تأكيدها إذا كانت النكرة حكماً لا محكوماً عليه<sup>(٥)</sup>، كقوله عليه الصلاة والسلام: «فنكاحها باطل باطل باطل» ومثله قوله تعالى: ﴿دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾<sup>(٦)</sup> فهو مثل: ضرب ضرب زيد، وأما تكرير المنكر فى نحو قولك: قرأت

(١) فى ب فقط ٣٧٢/٢: «بالتأكيد». بآل

(٢) فى ط وب ٣٧٢/٢: «النهم» بدل «الوهم» تحريف.

(٣) فى ب فقط ٣٧٢/٢: «المنكر».

(٤) فى ب فقط: «ضع» مكان: «مع» تحريف.

(٥) علق السيد الشريف فى هامش ط بقوله: «فلا يصح على هذا: جاءنى رجل رجل» لدفع توهم غفلة السامع أو اعتقاده غلط المتكلم.

وقد يقال: الممنوع تأكيد المنكر تأكيداً معنوياً لا تأكيداً لفظياً، وهذا أقرب ولهذا علل عدم الجواز بكون تلك الألفاظ معرفة.

(٦) الفجر/ ٢١

الكتاب سورة سورة، وقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾<sup>(١)</sup> فليس في الحقيقة تأكيداً، إذ ليس الثاني لتقرير ما سبق، بل هو لتكرير المعنى، لأن الثاني غير الأول معنىً، والمعنى: جميع السُّور، وصفوفاً مختلفة.

وقد أجاز الكوفيون تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار أو مؤقتاً<sup>(٢)</sup>، كدرهم ودينار، ويوم وليلة وشهر، بكل وأخواته لا بالنفس والعين.

وليس ما ذهبوا إليه ببعيد، لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت، فعلى هذا، لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفاً وتنكيراً عندهم، خلافاً للبصريين. وأما نحو رجال ودرهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تأكيده. واستشهد الكوفيّة لجواز ذلك بقوله:

=٤١٥ يا ليتني كنت صبيّاً مرضعاً تحملني الدّلاء حولاً أكتعا<sup>(٣)</sup>

وقال الآخر:

=٤١٦ قد صرّت البكرة يوماً أجمعا<sup>(٤)</sup>

(١) الفجر / ٢٢.

(٢) في ط: «معلوم المقدار مؤقتاً» صوابه من المخطوطات.

(٣) هو الشاهد الثالث والستون بعد الثلاثمائة في الخزنة.

واستشهد به على أن الكوفيين استشهدوا به على جواز توكيد النكرة المؤقتة المعلوم المقدار، وهو حول بمعنى العام.

وفيه شاهد آخر وهو التأكيد بأكنع غير مسبوق بأجمع.

نسبه لأعرابي نظر إلى امرأة حسناء ومعها صبي يبكي، فكلما بكى قبلته فأنشأ يقول هذا الرجز.

من شواهد: المقرب ١/ ٢٤٠، والهمع والدرر رقم ١٥٥٦.

(٤) هو الشاهد الخامس والعشرون في الخزنة، وقد سبق ذكره رقم ٢٦.

واستشهد به على ما تقدم قبله.

ونقل البغدادى نصاً لابن جنى ذكر فيه أن وجهه عنده أن أجمع هذه ليست التي تستعمل للتأكيد، ولكن التي في قولك: أخذت المال بأجمعه وأجمعه بفتح الميم وضمها أي بكليته، فدخل العامل عليها ومباشرتها إياها يدل على أنها ليست التابعة للتوكيد، فذلك قوله:

يوماً أجمعا أي يوماً بأجمعه، ثم حذف حرف الجر، ثم أبدل الهاء ألفاً فصار أجمعا.



وأما قوله:

أولاك بنو خيرٍ وشرٌ كليهما جميعاً ومعروفٍ أَلَمٌ ومُنْكَرٌ<sup>(١)</sup> = ٤١٧

فحمل «كليهما» على البدل، عند أهل المصريين أولى لأن: «خير» و«شر» ليسا بمؤقتين.

ويجوز مجيء «كليهما» غير تأكيد، إذا كان تابعاً لما ليس بتأكيد كقوله تعالى:

﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾<sup>(٢)</sup> فإنه عطف على «أحدهما»

وليس لفظ «أحدهما» تأكيداً/ والمعطوف في حكم المعطوف عليه، وفي قراءة: ٣٣٦ «إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ»<sup>(٣)</sup> هو بدل لكونه معطوفاً<sup>(٤)</sup> على البدل.

وقد يحذف المؤكّد، وأكثر ذلك في الصلة كقولك: جاءني قوم ضربت كلهم أجمعين.

وبعدها خبر المبتدأ نحو: القبيلة أعطيت كلهم أجمعين، وذلك لما عرفت في باب المبتدأ من كون حذف الضمير من الصلة، أولى منه في الصفة، وكونه في

(١) هو الشاهد الرابع والستون بعد الثلاثمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن حمل كليهما فيه على البدل عند أهل المصريين أولى لأن خيراً أو شراً ليسا بمؤقتين.

والشاهد لمسافع بن حذيفة العبسي وهو شاعر جاهلي.

وفي شرح الحماسة للمرزوقي ٩٨٩/٢ ذكر ثلاثة أبيات قبل هذا البيت وهي:

أبعد بنى عمرو أسدٌ مُقبِل	من العيش أو آسى على إثر مُدبر
وليس وراء الشيء شيء يرده	عليك إذا ولّى سوى الصبر فاصبر
سلام بنى عمرو على حيث هامكم	جمال الندى والقنا والسنور

(٢) الإسراء/ ٢٣

(٣) هي قراءة حمزة والكسائي، وخلف المطوعي، والأعمش والجحدري أنظر قراءة رقم ٤٥١٥ في معجم القراءات القرآنية.

(٤) في ب فقط ٣٧٤/٢: هو بدل لأنه معطوف على البدل.

الصفة أولى منه في خبر المبتدأ، وبعضهم مَنع من حذف المؤكِّد، لأن الحذف للاختصار والتأكيد للتطويل، فتنافيا.

وقال هشام : إذا عطفت على شيء لم نحتاج إلى تأكيده، ولعلَّه نظر إلى أن العطف عليه دالٌّ على أنك لم تغلط فيه، والأولى الجواز، نحو: ضرب زيد وعمرو، لأنك ربَّما تجاوزت في نسبة الضرب إلى زيد، أو ربَّما غلطت في ذكر زيد وأردت: ضرب بكر، وعطفت بناء على أن المذكور بكر.

### [تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين]

(ص) : «وإذا أكَّد المضمَر المرفوع المتصل بالنفس والعين أكَّد بمنفصل نحو : ضربت أنت نفسك»

(ش) : قد مضى شرحه في باب العطف.

### [الجمع بين ألفاظ التوكيد وترتيبها]

(ص) : «وأكتع وأخواته (١) : إتباع (٢) لأجمع، فلا تتقدم، وذكرها دونه ضعيف».

(ش) : اعلم أنك لو أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد المعنوي قدمت النفس، ثم العين، ثم الكل ثم أجمعين، ثم أخواته من أكتعين إلى أبصعين.

أمَّا تقديم النفس والعين على الكل، فلأن الإحاطة صفة للنفس ومعنى فيها، فتقديم النفس على صفتها أولى.

وأمَّا تقديم النفس على العين فلأن النفس، لفظ موضوع لماهيتها حقيقة، ولفظ العين مستعار لها مجازاً من الجارحة المخصوصة، كالوجه في قوله تعالى : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ (٣) أى ذاته .

(١) في ط: وأخواه .

(٢) علق السيد الشريف بقوله : المشهور بفتح الهمزة، وفي المروءة على المصنف بكسرها.

(٣) القصص / ٨٨

وأما تقديم الكل على أجمع فلكونه جامداً وإتباع المشتق للجامد أولى، ولا سيما إذا كان المشتق على وزن الصفة، وهو أفعال.

وأيضاً، أن «كلاً» قد يقع مبتدأ دون أجمع فإنه لا يقع إلا تأكيداً.

وأما تقديم أجمع على أخواته فلكونه أدلّ على معنى الجمعية المرادة من جميعها وأما تقديم أكتع في الصحيح على أخويه، فلكونه في إفادة معنى الجمع منهما، لأنه من قولهم: حول كتيع أى تام، وهذا المعنى خاف فيهما.

وإن لم تقصد الجمع بين هذه الألفاظ فلك الاقتصار على أيها شئت.

ومن «النفس» إلى «أجمع» لا يلزم أن يكون الأخير تابعاً للمقدّم بل لك أن تذكر العين من دون النفس، وأجمع ومتصرفاته وأخواته من دون كل.

وأما أكتع وأخواه، فالبصريون، على ما حكى الأندلسي عنهم<sup>(١)</sup> جعلوا النهاية: أبضع ومتصرفاته، ولم يذكروا أبتع ومتصرفاته، قال: وهذا يدل على قلته.

والبغدادية جعلوا النهاية أبتع وأخواته فقالوا أجمع أكتع أبضع أبتع، وكذا ذكر الجزولي.

والزمخشري قدّم أبتع على أبضع، وتبعه المصنف، ولا أدري ما صحته؟ والمشهور: أبضع بالصاد المهملة وقيل: بالضاد المعجمة.

والمشهور أنك إذا ذكرت أخوات أجمع، وجب الابتداء بأجمع ثم تحيى بأخواته على هذا الترتيب: أجمع، أكتع أبضع أبتع.

ولا خلاف في أنه لا يجوز تأخير أجمع عن إحدى أخواته.

وقال ابن كيسان: تبد بأيهن<sup>(٢)</sup> شئت بعد أجمع.

(١) في ب فقط ٣٧٦/٢: «حكى عنهم الأندلسي» بتقديم الجار والمجرور.

(٢) في ب فقط ٣٧٦/٢: «بأيها» بدل: «بأيتهن».

والقول الثالث: أنه يجوز حذف أجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية.

والقول الرابع: جواز حذف أجمع، مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض.

وَسَمِعَ: جاءني القوم أكتعون، وسمع أيضاً، أجمع أبصع، وجمعُ بَصْع،  
وأيضاً: جمع / بُع، وأيضاً: جمع بَصْع بُع.

٣٣٧

ولا خلاف أنك إذا أردت ذكر النفس والعين والكل وأجمع معاً وجب الترتيب المذكور.

قال ابن برهان: إذا قلت: جاءني القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون، فكلهم تأكيد للقوم، وأجمعون تأكيد لكلهم، وكذا البواقي: كل واحد منها تأكيد لما قبله.

وقال غيره: الصحيح أن كلَّها تأكيد للمؤكد الأول، كالصفات المتتالية.  
وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾: إن «كلهم» دال على الإحاطة. وأجمعون: على أن السجود منهم في حالة واحدة؛ وليس بشيء، لأنك إذا قلت: جاءني القوم أجمعون فمعناه الشمول والإحاطة اتفاقاً منهم، لا اجتماعهم في وقت واحد، فكذا يكون مع تقدم لفظ «كلهم»، وكأنهما كرها ترادف لفظين لمعنى واحد؛ وأى محذور في ذلك مع قصد المبالغة؟

★★★

## [البدل]

(ص): «البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه».

(ش): قوله: «مقصود بما نسب إلى المتبوع» يخرج التأكيد والوصف، وعطف البيان، كما قال.

قوله: «دونه» يخرج عطف النسق، لأن المقصود هناك: التابع والمتبوع معاً، والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه: الثاني دون الأول. هذا قوله.

ولا يطرد ما قاله في نحو: جاءني زيد بل عمرو، فإن المقصود هو الثاني دون الأول مع أنه عطف نسق.

## البدل وعطف البيان

أقول: وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل، كما هو ظاهر كلام سيوييه، فإنه لم يذكر عطف البيان، بل قال: أما بدل المعرفة من النكرة فنحو: مررت برجل عبد الله، كأنه قيل: بمن مررت؟ أو ظن أنه يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه.

ومثله قول تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ (١).

ومن البدل أيضاً، قولك: مررت بقوم: عبد الله وزيد وخالد، والرفع جيد، أي: هم عبد الله وزيد وخالد، قال:

يَا مَيِّ إِن تَفْقِدِي قَوْمًا وَلَدَتِهِمْ أَوْ تُخْلَسِيهِمْ فَإِنَّ الدَّهْرَ خَلَّاسٌ (٢) = ٤١٨

(١) الشورى / ٥٢، ٥٣.

(٢) هو الشاهد الخامس والستون بعد الثلاثمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن قوله: «عمرو وعبد مناف والذى» بدل مقطوع من «قوماً» كأنه قال: منهم أو من القوم الذين فقدوا على الابتداء، أو يكون خبر مبتدأ كأنه قال: بعضهم. ولو نصبت على البدل من القوم لجاز، وعباس بدل من أبى، وأبى بدل من الذى، ولو أبدلت لفسد الكلام، لأننا إذا نصبنا وجب أن ينصب الذى هو بدل منه فكنا نقول: «عباساً» هذا نص نقله البغدادى عن ابن خلف في الخزانة. ومعنى: «تُخْلَسِيهِمْ» بالبناء للمفعول «أى يؤخذون منك بغتة» =

عَمَرُوْا وَعَبْدُ مَنْافٍ وَالَّذِي عَهِدْتُ بِبِطْنِ عَرَعَرٍ أَبِي الضِّمِّمِ عَبَّاسٌ

قالوا: الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان<sup>(١)</sup> فإنه بيان، والبيان فرع المبيّن [ولولا المبين لم يؤت به]<sup>(٢)</sup> فيكون المقصود هو الأول.

والجواب: أنا لا نسلم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط، ولا في سائر الأبدال إلا الغلط، فإن كون الثاني فيه هو المقصود بها<sup>(٣)</sup> دون الأول ظاهر.

وإنما قلنا ذلك، لأن الأول في الأبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر ولا بد أن يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يُذكر؛ كما يذكر في كل واحد من الثلاثة<sup>(٤)</sup>، صوناً لكلام الفصحاء عن اللغو، ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه ﷺ، فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوباً إليه في الظاهر، واشتماله على فائدة يصح أن ينسب إليه لأجلها دعوى خلاف الظاهر.

= و«عرعر» مكان.

والضمير في «عهدت» يرجع إلى ميّ.

والبيان مطلقاً قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي.

من شواهد: سيبويه ٢٢٥/١، وشرح أشعار الهذليين ٢٢٥/١، وفي ٤٣٩/١ نسباً لمالك بن خالد الخناعي.

وبعدهما:

يَأْمِيْ إِنْ سَبَّاحِ الْأَرْضِ هَالِكَةٌ وَالْغُفْرُ وَالْأَذْمُ وَالْآرَامُ وَالنَّاسُ

و«الغفر»: ولد الوعل. و«الأدم»: الظباء البيض تعلوهم خطوط فيهن غيرة.

و«الآرام»: الظباء الخالصة البياض.

(١) علق السيد الشريف في هامش ط بقوله: «الظاهر أنهم لم يريدوا أنه ليس مقصوداً بالنسبة أصلاً، بل أرادوا أنه ليس مقصوداً أصلياً. والحاصل أن مثل قوله: «جاءني زيد أخوك إن قصدت فيه الإسناد إلى الأول وجئت بالثاني تنمة له توضيحاً، فالثاني عطف بيان، وإن قصدت فيه الإسناد إلى الثاني وجئت بالأول توطئة له مبالغة في الإسناد فالثاني بدل».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٣٨٠/٢ صوابه من المخطوطات.

(٣) كلمة: «بها» سقطت من ط وب ٣٨٠/٢. صوابه من المخطوطات.

(٤) في ب فقط ٣٨٠/٢: «كما يذكر في الأبدال الثلاثة».

ثم تقول فى بدل الكل: إن الفائدة فى ذكرهما معاً أحد ثلاثة أشياء بالاستقراء: إما كون الأول أشهر والثانى متصفاً بصفة، نحو: يزيد رجل صالح.

أو كون أولهما متصفاً بصفة والثانى أشهر، نحو: بالعالم زيد، ورجل صالح زيد.

وقد يكون الثانى لمجرد التفسير بعد الإبهام، مع أنه ليس فى الأول فائدة ليست فى الثانى، وذلك لأن للإبهام<sup>(١)</sup> أولاً ثم التفسير ثانياً وقعاً وتأثيراً ليس للإتيان بالمفسر أولاً، وذلك نحو: برجل زيد، فإن الفائدة الحاصلة من «رجل». تحصل من زيد، مع زيادة التعريف، لكن الغرض: ما ذكرنا.

ولا يجوز العكس نحو: يزيد رجل، إذا لا فائدة فى الإبهام بعد التفسير.

ثم يسمّى بعطف البيان من جملة بدل الكل: ما يكون الثانى فيه موضعاً للأول، وذلك إما بأن يكون لشيء اسمان هو بأحدهما أشهر من الآخر وإن لم يكن أخص منه نحو قوله:

= ٤١٩

أقسم بالله أبو حفص عمر<sup>(٢)</sup>

فإن ابن الخطاب رضى الله عنه كان، بعمر، أشهر منه بأبى حفص، ولو فرضنا أنه ليس فى الدنيا من اسمه عمر، ولا من كنيته<sup>(٣)</sup>: أبو حفص إلاّ إياه.

وإما بأن يكون اسمان مطلقان على ذات، ثانيهما جامد وهو بعض أفراد الأول، سواء كان أشهر من الأول لو أفرد، أو لا، كما إذا كان لك خمسة إخوة اسم أحدهم زيد، وهناك خمسة رجال مسمين يزيد: أحدهم أخوك، فإذا قيل: جاءنى أخوك زيد، فزيد أحد أفراد «أخيك» أى هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ «أخيك».

وكذا ان عكس فقيل: جاءنى زيد أخوك، فأخوك واحد من جملة من يطلق

(١) فى ظ: «لأن الإبهام».

(٢) سبق ذكره قريباً وهو السادس والستون بعد الثلاثمائة، وسبق ذكره رقم: ٤٠٨

(٣) فى ظ: «كنبة» بدل: «كنيته» تحريف.

عليهم اسم<sup>(١)</sup> زيد؛ فالثاني في الصورتين أخصّ من الأول عند الاقتران، وأمّا عند الانفراد فأحدهما مساو للآخر في الشهرة لأن كل واحد منهما يطلق على خمسة.

والأغلب أن يكون البدل جامداً، بحيث لو حذفت الأول لاستقل الثاني ولم يحتج إلى متبوع قبله [في المعنى]<sup>(٢)</sup> وإن لم يكن جامداً كقوله:

٤٢٠ = فلا وأبيك خير منك أنى ليؤذيني التحمحم والصهيل<sup>(٣)</sup>

قدر الموصوف: أى فلا وأبيك رجل خير منك، بخلاف الصفة، فإنك لو حذفت الأول فى جاني زيد العالم لاحتاج الثاني إلى مُقدر قبله، لأن الوصف لا بد له من موصوف، فلذا قيل: إن الثاني فى نحو<sup>(٤)</sup>:

٤٢١ = \* العائذات الطير<sup>(٥)</sup> \*

بدل، وفى الطير العائذات صفة.

(١) كلمة: «اسم» سقطت من ط وب ٣١١/٢.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٣١١/٢.

(٣) هو الشاهد السادس والستون بعد الثلاثمائة فى الخزانة .

واستشده به على أن «خير» بالجرّ بدل من أبيك بتقدير الموصوف، أى رجل خير منك، وهذا البدل بدل كل من كل. ومع اعتبار الموصوف يكون الإبدال جارياً على القاعدة، وهى أنه إذا كان البدل نكرة من معرفة يجب وصفها كقوله تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ وهذا على رواية الجرّ. وفيه رواية أخرى وهو رفع «خير» فكأنه قال: هو خير منك. وهذه الرواية رواها البغدادي عن ابى الحسن الأخفش وهذا البيت من أبيات لشمير بن الحارث الضبّي من قصيدة مطلعها:  
دعوت الله حتى خفت ألا يكون الله يسمع ما أقول.

من شواهد: نواذر أبى زيد / ٣٨١. والتحمحم: صوت الفرس: إذا طلب العلف، والصهيل: صوته مطلقاً.

(٤) كلمة: «نحو» سقط منه ب ٣٨٢/٢.

(٥) قطعة من بيت للنابغة الذبياني وهو:

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركباًن مكة بين الغيل والسند

وهو الشاهد السابع والأربعون بعد الثلاثمائة فى الخزانه، وتقدم ذكره رقم ٣٩١.



وبخلاف التأكيد، فإنه وإن كان جامداً، لكن كون معناه مفهوماً من المتبوع لو سكت عليه، منع من اعتباره مستقلاً.

ولما لم يكن للبدل معنى فى المتبوع حتى يحتاج إلى المتبوع، كما احتاج الوصف، ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك فى التأكيد جاز اعتباره مستقلاً لفظاً، أى صالحاً لأن يقوم مقام المتبوع. ولما كان اعرابه بتبعية الأول جاز أن يعتبر غير مستقل، أخرى.

فالأول نحو: يا زيد أخ، ويا أخانا زيد مبنيين.

والثانى نحو: يا غلام بشرٌ وبشرٌ معرباً بالوجهين، ويا أخانا زيداً بالنصب، وكذا قوله:

\* أنا ابن التارك البكري بشر<sup>(١)</sup> \*

= ٤٢٢

بالجر.

وكذا المنسوق يجوز جعله مستقلاً نحو: يا زيد وعمرو، وغير مستقل نحو يا زيد والحارث، للعلة المذكورة بعينها.

وإنما لم يجز: يا زيد وعمراً، ولا يا زيد عمروً بالتنوين كما جاز: يا غلام بشرٌ وبشرٌ فى البدل، لأن العاطف كحرف النداء، والمعطوف صالح لمباشرته له.

والفائدة فى بدل البعض والاشتمال: البيان بعد الإجمال والتفسير بعد الإبهام، لما فيه من التأثير فى النفس، وذلك أن المتكلم يحقق [بالثانى]<sup>(٢)</sup> بعد التجوز والمسامحة بالأول، تقول: أكلت الرغيف ثلثه<sup>(٣)</sup>، فتقصد بالرغيف ثلث<sup>(٤)</sup>

(١) هو الشاهد التاسع والتسعون بعد المائتين فى الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٣٢٩ وتمامه:

\* عليه الطير ترقبه وقوعا \*

وفى ب ٣٨٢/٢ أضاف إليه العجز، وهذه الإضافة ليست فى الأصل.

(٢) ما بين المعوفين سقط من ب ٣٧٣/٢.

(٣)، (٤) فى ط: ثلاثة بدل: «ثلثه» تحريف.

الرغيف، ثم تبين ذلك بقولك ثلث<sup>(١)</sup>؛ وكذا في بدل الاشتمال<sup>(٢)</sup>، فإن الأول فيه يجب أن يكون بحيث يجوز أن يطلق ويراد به الثانى نحو: أعجبنى زيد علمه، وسلب زيد ثوبه، فإنك قد تقول أعجبنى زيد، إذا أعجبك علمه، وسلب زيد، إذا سلب ثوبه على حذف المضاف، ولا يجوز أن تقول: ضربت زيدا وقد ضربت غلامه.

وقال سيويه في قولهم: رأيت قومك أكثرهم، وصرفت وجوهها أولها: أنك: أردت: رأيت أكثر قومك وصرفت وجوه أولها، ولكنك ثنيت الاسم توكيدا، ٣٣٩ كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾<sup>(٣)</sup>. وهذا الذى قاله قريب، إلا أنه بالتفسير بعد الإبهام أشبه.

قالوا: والفرق الآخر: أن البدل فى حكم تكرير العامل؛ ولو سلمنا ذلك فيما تكرر فيه العامل ظاهراً، فبأى شئ يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه؟<sup>(٤)</sup>. ولنا أن ندعى ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم فى البدل. وفرقوا أيضاً بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً بخلاف عطف البيان.

والجواب تجويز التخالف فى المسمى عطف بيان أيضاً.

هذا الذى ذكرت هو الذى يقوى عندى.

(١) فى ط: ثلاثة بدل «ثلث» تحريف.

(٢) فى ب ٣٨٣/٢: الاشتمال «بالسين» تحريف.

(٣) ص ٧٣.

(٤) علق السيد الشريف فى هامش ط بقوله: «يعرف ذلك بمقامات الكلام وقرائن الأحوال، فإن كان

المناسب للمقام المبالغة فى الإسناد، وتكرر الحكم حمل على قصد تكرير العامل.

وإن كان المناسبة له مجرد التوضيح حمل على عدم القصد».

## [أقسام البدل]

(ص): «وهو بدل الكلّ، وبدل البعض، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط»، فالأول: مدلوله مدلول الأول.

والثاني: جزؤه، والثالث: بينه وبينه ملابسة بغيرهما.

والرابع: أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره».

(ش): قوله: «فالأول مدلوله مدلول الأول» فيه تسامح، إذ مدلول قولك: «أخيك» في: بزيد أخيك، لو كان عين مدلول زيد لكان توكيداً ونحن نعرف أن «أخيك»<sup>(١)</sup> يدل على أخوة المخاطب، ولم يكن يدل عليها زيد، لكن مراده أنهما يطلقان على ذات واحدة، وإن كان أحدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر.

قوله: «والثاني جزؤه»، أي بدل البعض: جزء الأول، نحو كسرتُ زيداً يده.

قوله: «والثالث بينه وبينه ملابسة»<sup>(٢)</sup> [بغيرهما أي بين الأول والثاني ملابسة]<sup>(٣)</sup> بغير الكلية والجزئية. وهذا الإطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط، نحو: جاءني زيد غلامه، أو حماره، ولقيتُ زيداً أخاه، ولاشك في كونهما<sup>(٤)</sup> من بدل الغلط.

وإنما قيل لهذا: بدل الاشتمال، قال ابن جعفر: لاشتمال المتبوع على التابع.

لا كاشتمال الظرف على المظروف، بل من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما؛ بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول مشوقة إلى ذكر ثانٍ، منتظرة له، فيجئ الثاني ملخصاً لما أجمل في الأول مبيتاً له.

(١) في ط وب ٣٨٤/٢: «لكان توكيداً وأخوك بدل» إلخ وما في المخطوطات أوضح.

(٢) في ب فقط ٩٨٤/٢: بينه وبين ملابسة بغير الكلية والجزئية، صوابه من ط والمخطوطات.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٣٨٤/٢.

(٤) في ب فقط ٣٨٤/٢: كونها «بدل كونهما» تحريف.

وقال المبرد، والقولان متقاربان: سُمِّيَ بدل الاشتمال<sup>(١)</sup> لاشتمال الفعل المسند إلى المبدل منه على البدل، ليفيد ويتم، لأن الإعجاب<sup>(٢)</sup> في قولك: أعجبني زيد حسنه، وهو مسند إلى زيد لا يُكتفى به من جهة المعنى لأنه لم<sup>(٣)</sup> يعجبك للحمه ودمه، بل لمعنى فيه.

وكذا: سلب زيد، ظاهر في أنه لم يسلب نفسه<sup>(٤)</sup>، بل سلب شيء منه، وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾<sup>(٥)</sup> غير مفيد إلا أن يكون لحكم من أحكامه غير معين. وكذا لعن أصحاب الأخدود<sup>(٦)</sup>، مطلقاً<sup>(٧)</sup> غير مفيد، إلا لفعلهم بذلك الأخدود ما استحقوا به اللعن بخلاف: ضربت زيدا<sup>(٨)</sup> عبده، فانه بدل الغلط لأن ضرب زيد مفيد غير محتاج إلى شيء آخر.

ولانقول في بدل الاشتمال، نحو قتل الأمير سيّافه، وبنى الوزير وكلاؤه؛ لأن شرط بدل الاشتمال ألا يستفاد هو من المبدل منه معيناً، بل تبقى النفس مع ذكر الأول متوقفة على<sup>(٩)</sup> البيان للإجمال الذي فيه.

وهنا: الأول غير مُجمل، إذ يستفاد عرفاً من قولك: قتل الأمير: أن القاتل سيّافه، وكذا في أمثاله فلا يجوز مثل هذا الإبدال مطلقاً.

ودليل حصر الأبدال في الأربعة: أنه لا يخلو مدلول الثانى من أن يكون مدلول الأول، أو، لا؛ الأول بدل الكل.

(١) في ط: «بدل اشتمال» دون آل.

(٢) في ط: «إعجاب» بدون آل.

(٣) في ط: «لا يعجبك» بـ «لا» النافية.

(٤) في ب فقط ٣٨٥/٢: «يسلب هو نفسه» بزيادة «هو».

(٥) البقرة ٢١٧: وفي ب فقط ٣٨٥/٢ بزيادة «قتال فيه».

(٦) في ب فقط: «قتل» وهذه ليست قرآناً وإنما هو مثال. كما في ط والمخطوطات.

(٧) في ب فقط: «مطلق» بالرفع صوابه من ط والمخطوطات.

(٨) في ط: «ضربت زيدا» تحريف واضح.

(٩) في ب فقط ٣٨٥/٢: «مشتاق إلى» من تغييرات الناشر.

والثاني إما أن يكون الثاني من أن يكون الثاني فيه بعض الأول أو، لا؛ والأول بدل البعض.

والثاني إما أن يكون فيه الفعل المسند إلى المبدل منه مشتملاً على الثاني، أى متقاضياً له بوجه ما أولاً، والأول بدل الاشتمال، والثاني بدل الغلط.

وهذا الذى يسمّى بدل الغلط، على ثلاثة / أقسام: إما بُدَاء، وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد، ثم تُوهِم أنك غلط لكون الثاني أجنبياً وهذا يعتمد على الشعراء كثيراً للمبالغة والتفنن فى الفصاحة. وشرطه أن يرتقى من الأدنى للأعلى، كقولك: هند نجم بدر شمس كأنك وإن كنت معتمداً لذكر النجم، تغلط نفسك، وتُرى أنك لم تقصد فى الأول إلاّ تشبيهها بالبدر، وكذلك قولك: بدر شمس.

وإما غلط صريح محقق: كما إذا أردت، مثلاً، أن تقول: جاءنى حمار فسبقك<sup>(١)</sup> لسانك إلى «رجل»، ثم تداركت فقلت: حمار.

وإما نسيان: وهو أن تعتمد ذكر ما هو غلط، ولا يسبقك لسانك إلى ذكره لكن تنسى المقصود، ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود.

ولايجئ الغلط الصّرف، ولا بدل النسيان فى كلام الفصحاء، وما يصدر عن روية وفطانة، فلا يكون فى شعر أصلاً.

وإن وقع فى كلام فحقه الإضراب عن الأول المغلوط فيه ببل.

ومعنى بدل الغلط: البدل الذى كان سبب الإتيان به الغلط فى ذكر المبدل منه، لا أن يكون البدل<sup>(٢)</sup> هو الغلط.

(١) فى ب فقط ٣٨٦/٢: «سبق لسانك».

(٢) فى ب فقط ٣٨٦/٢: «لا أن البدل».

وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع فى الأفراد والتثنية والجمع،  
والتذكير والتأنيث فقط لا فى التعريف والتنكير.

وأما الأبدال الآخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه فى الأفراد والتذكير  
وفروعهما أيضاً.

### [البدل والمبدل منه فى الأبدال أربعة]

(ص): «ويكونان معرفتين ونكرتين، ومختلفين، وإذا كان نكرةً من معرفة  
فالنعت، مثل: ﴿بِالنَّاصِيَةِ \* نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾<sup>(١)</sup>.

(ش): اعلم أن البدل والمبدل منه، فى الأبدال الأربعة، يقعان معرفتين،  
ونكرتين، والأول معرفة والثانى نكرة، وعلى العكس.

والأربعة فى أربعة: ستة عشر.

فأمثلة الكل من الكل: بزيد أخيك، برجل أخ لك، بزيد أخ لك، برجل أخيك.

وأمثلة البعض: بزيد رأسه، برجل رأس له، بزيد رأس له، برجل رأسه.

وأمثلة الاشتمال: بزيد علمه، برجل علم له، بزيد علم له، برجل علمه.

وأمثلة الغلط: بزيد الحمار، برجل حمار، بزيد حمار، برجل الحمار.

قوله: «وإذا كان نكرة»، أى إذا كان نكرة مبدلة من معرفة، فنعت تلك النكرة  
واجب، وليس ذلك على الإطلاق، بل فى بدل الكل من الكل.

وإن<sup>(٢)</sup> رُويت «نكرة» بالنصب فالمعنى: وإذا كان الثانى نكرة مبدلة من معرفة،  
قال أبو على فى الحجة، وهو الحق، يجوز تركه، أى ترك وصف النكرة المبدلة من

(١) العلق / ١٥، ١٦.

(٢) فى ب ٣٨٧ / ٢: «وإذا رويت» بدل: «وإن رويت».

وفى ط: «وإن درويت» تحريف واضح.

المعرفة، إذا استفيد من البذل ما ليس فى المبدل منه كقوله تعالى: ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾<sup>(١)</sup>، إذا لم تجعل «طوى»<sup>(٢)</sup> اسم الوادى، بل كان مثل: حُطِمَ وَخُتِعَ<sup>(٣)</sup> من الطى، لأنه قدس مرتين، فكانه طوى بالتقديس وكقول الشاعر:

إِنَّا وَجَدْنَا بَنَى جِلَّانَ كُلَّهُمْ كَسَاعِدِ الضَّبِّ لَا طُولَ وَلَا قِصَرَ<sup>(٤)</sup> = ٤٢٣

أى: لا ذى طول، ولا ذى قصر، وقوله:

\*فلا وأبيك خير منك\*.. البيت<sup>(٥)</sup> = ٤٢٤

فإن لم تفد النكرة ما أفاده الأول لم يجز، لأنه يكون إيهاماً بعد التفسير نحو: بزيد رجل، وقد مر أنه لا فائدة فيه.

(١) طه/١٢.

(٢) فى هامش ط علق السيد الشريف بقوله: «طوى» اسم موضع بالشام تكسر طاءؤه وتضم، ولا يصرف، فمن صرفه جعله اسم واد ومكان، وجعله نكرة، ومن لم يصرفه جعله بلدة وبقعة، وجعله معرفة.  
(٣) فى أساس البلاغة: «ختع»، يقال: دليل خوتع أى ماهر وفى هامش ط: و«دليل خُتِعَ على مثال صرد أى ماهر بالدلالة.

(٤) هو الشاهد السابع والستون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة، إذا استفيد من البذل ما ليس فى المبدل منه كما هنا فإن قوله: «طول» المنفى بدل من ساعد الضب.

ومعنى الطول وما عطف عليه موجود فى «ساعد الضب».

وفيه شاهد آخر، وهو إبدال النكرة من المعرفة، والنكرة بغير لفظ المعرفة.

وذكر البغدادى: «أن «جلان» بكسر الجيم وتشديد اللام علم لا ينصرف و«جلان» قبيلة من عنزة، وهم رماة.

وقوله: «كلهم» تأكيد لبنى جلان.

والشاهد مجهول القائل.

وفى نسخة ب ٣٨٩/٢ تحريفان: التحريف الأول: ضبط «جلان» بضم الجيم والتحريف الثانى ضبط «كلهم» بكسر اللام.

(٥) البيت السابق ذكر آنفاً، رقم ٤٢٠ وهو الشاهد ٣٦٦ فى الخزانة.

## [قِسْمَةٌ أُخْرَى لِلْأَبْدَالِ الْأَرْبَعَةِ]

(ص): «ويكونان ظاهرين، ومضميرين ومختلفين، ولا يبدل ظاهر من مضمّر بدل الكل إلّا من الغائب نحو: ضربته زيداً».

(ش): هذه قِسْمَةٌ أُخْرَى مُسْتَأْنَفَةٌ لِلْأَبْدَالِ، وهى بهذا الاعتبار، أيضاً، ستة عشر: فهذه قِسْمَةٌ الْبَدَلِ بِاعْتِبَارِ الْإِظْهَارِ وَالْإِضْمَارِ، وتلك كانت باعتبار التعريف والتذكير.

فأمثله الكل من الكل وهما مظهران: بزيد أخيك.

وإذا كانا مضميرين فنحو: لقيتهم أيّاهم، إذا تقدم لفظا الزيدين وإخوتك، وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو: جاءنى الزيدون إخوتك.

والنحاة<sup>(١)</sup> يوردون فى هذا المقام نحو: زيد ضربته إياه، وهو تأكيد لفظى لرجوعهما إلى شىء واحد.

وقد اتفقوا/ كلهم فى مثل: «اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ»<sup>(٢)</sup>، على أن «أنت» تأكيد، وكذا فى: مررت بك أنت، وبه هو، فكذلك هنا.

والمضمّر من المظهر نحو: أخوك، لقيت زيداً إياه بتقدير: أن زيداً أخوك، ولو رجع «إياه» إلى «زيد» على ما يورده النحاة لكان تأكيداً لفظياً أيضاً، لأنه يكون كقولك: رأيت زيداً زيداً، كما أن: مررت بك أنت، تكرير لفظى عندهم اتفاقاً.

والمظهر من المضمّر نحو: أخوك لقيته زيداً والأخ هو زيد.

وأمثلة البعض: قطعت زيداً يده.

والمضمّر من المضمّر: كسرت زيداً يده ثم قطعت إياها.

(١) فى ب فقط ٢/ ٣٨٩: «والنحويون» بدل «النحاة».

(٢) البقرة/ ٣٥.



والمضمر من المظهر نحو: كسرت يد زيد وقطعت<sup>(١)</sup> زيداً إياها.  
والنحاة يوردون في مثله نحو: يد زيد قطعت زيداً إياها، ويقولون هو تكلف  
لإعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة، ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف إن  
كان من أجله.

والمظهر من المضمر نحو: زيد قطعته يده.

وأمثله الاشتمال: كرهت زيداً جهالته.

والمضمر من المضمر: كرهت جهالته وأبغضته إياها.

والمضمر من المظهر: كرهت جهالة زيد وأبغضت زيداً إياها.

والمظهر من المضمر: زيد كرهته جهالته.

وأمثلة الغلط: كرهت زيداً دابة.

والمضمر من المضمر نحو: كرهته إياها، إذا تقدم ذكر زيد والدابة.

والمضمر من المظهر، كرهت زيداً إياها مع تقدم ذكر الدابة.

والمظهر من المضمر: زيد كرهته الدابة.

وربما سمي بعضهم بدل البعض من الكل: بدل الاشتمال أيضاً لاشتمال الأول  
على الثاني لكونه كلاً له، ولكن المشهور إفراده بالتسمية ببذل البعض.

ولابد في بدل البعض والاشتمال إذا كانا ظاهرين من ضمير راجع إلى المبدل  
منه حتى يعرف تعلقهما بالأول، وأنهما ليسا ببذل الغلط.

بلى، يجوز [على قلة]<sup>(٢)</sup> ترك الضمير إذا اشتهر تعلق الثاني بالأول، كقوله  
تعالى: ﴿ قَتَلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارَ ﴾<sup>(٣)</sup> لاشتهار قصتهم وأنهم ملأوا الأخدود  
ناراً.

(١) في ط: «وقعت» مكان: «وقطعت» تحريف ظاهر.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٣٩٠ / ٢ صوابه من المخطوطات.

(٣) البروج / ٤.

وقال الكوفيون: يجوز سدُّ اللام مسدَّ الضمير نحو قولهم: مطرنا السهل والجبل، أى مطرت أرضنا السهل والجبل على حذف المضاف، أى: سهلها وجبلها، فهو نحو قوله:

٤٢٥ = لحافي لحاف الضيف والبرد برده ولم يلهنى عنه غزال مقنع<sup>(١)</sup>

قال ابن الخشاب: لا يجوز جاءنى زيد الأخ، أى أخوه اتفاقاً.

وأما الاعتذار عن نحو: مطرنا السهل والجبل فقد مضى فى باب التأكيد.

قوله: «ولا يبدل ظاهر من مضمّر» إلى آخره.

أعلم أن بدل البعض والاشتمال والغلط إذا كان ظاهراً يجوز أن يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر فى بدل البعض:

٤٢٦ = أوعدنى بالسجن والأداهم رجلى فرجلى شنة المناسم<sup>(٢)</sup>

وقال فى بدل الاشتمال:

٤٢٧ = ذرىنى إن أمرك لن يطاعا وما ألفتنى حلمى مضاعا<sup>(٣)</sup>

(١) هو الشاهد الثالث والتسعون بعد المائتين فى الخزانة وقد تقدم ذكره رقم ٣٢٣.

واستشهد به على أن اللام قد تنوب عن الضمير.

(٢) هو الشاهد الثامن والستون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن قوله: «رجلى» بدل بعض من ياء المتكلم فى «أوعدنى» وفى ب ٢/ ٣٩٠:

«شنة» بالتاء، تحريف واضح.

و«الشنة»: الغليظة الخشن: و«المناسم»: جمع منسم، وهو طرف خف البعير، استعاره للإنسان.

و«الأداهم»: جمع أدهم، وهو القيد.

وهذا الرجز نسبة ياقوت فى حاشية الصحاح، وتبعه العيني إلى العديل بن الفرخ، وهو شاعر

إسلامى.

من شواهد: ابن يعيش ٧٠/ ٣، وشرح شذور الذهب ٣٨٩. والعيني ١٩٠/ ٤، والهمع والدرر

رقم ١٥٨١، والأشمونى ١٢٩/ ٣ واللسان: «وعد».

والاستشهاد وبهذا الرجز أثار مشكلات نحوية فى الخزانة وفى الدرر لايتحملها الهامش. فارجع

إليهما

(٣) هو الشاهد التاسع والستون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

بخلاف بدل الكل من الكل، فإن غير الأخفش لا يجيز نحو: بى المسكين مررت، ولا: عليك الكريم المعول.

قالوا: لأن البدل ينبغى أن يفيد ما لم يفده المبدل منه، ومن ثم لم يجز: بزيد رجل.

وإفادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة، لأن مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الأول.

وأما بدل الكل فمدلوله مدلول الأول<sup>(١)</sup> فلو أبدلنا فيه الظاهر من أحد الضميرين، أى المتكلم والمخاطب، وهما أعرف المعارف كان البدل أنقص فى التعريف من المبدل منه، فيكون أنقص فى الإفادة منه، إذ المدلولان واحد وفى الأول زيادة تعريف.

وجواب الأخفش بمنع اتحاد المدلولين فى بدل الكل، كما ذكرنا فى هذا الباب، ولو اتحدا لكان الثانى تأكيداً لا بدلاً، وإفادة الثانى فى المثاليين زيادة فائدة، من صفة المسكنة<sup>(٢)</sup> والكرم/ ظاهرة.

٣٤٢

ولا يضر نقصان الثانى فى التعريف عن الأول، ألا ترى إلى جواز: مررت بزيد رجل عاقل، فرب نكرة أفادت ما لا تفيده المعرفة، وإن كان فى المعرفة فائدة التعريف التى ليست فى النكرة.

= واستشهد به على أن قوله: «حلمى» بدل اشتمال من الباء فى «ألفيتنى» وفى ب فقط: «أمر ك» بدل: «حكمتك» وهى رواية أخرى ليست فى ط أو المخطوطات، وهى رواية سيبويه كما نص على ذلك البغدادى فى الخزنة.

وفى ط: «مضارعا» مكان: «مضاععا» تحريف واضح.

والبيت نسبه سيبويه لرحل من خثعم أو بجيلة: وعزاه الفراء والزجاج إلى عدى بن زيد. من شواهد: سيبويه ٧٨/١، وابن يعيش ٦٠/٣، ٦٥، وشرح شذور الذهب/ ٣٩٠، والعينى ١٩٢/٤ والهمع والدرر رقم ١٥٨٢.

وانظر الحماسة البصرية/ ٢١٨، فقد ذكر فيها أربعة أبيات بعد البيت الشاهد.

(١) فى ط فقط: «فمدلول الأول» تحريف.

(٢) فى ط: «المسكنة» بدل «المسكنة» تحريف واضح.

واستدل الأخفش بقوله تعالى: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا﴾<sup>(١)</sup>.

والباقون يقولون هو<sup>(٢)</sup> نعت مقطوع للذمّ أمّا مرفوع الموضع أو منصوبه، ولا يلزم أن يكون كل نعت مقطوع يصح إتباعه نعتاً، بل يكفي فيه معنى الوصف، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ الذي جمع مالا<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن مالك: لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار وهو في: «افعل» أمراً، و«تفعل» في الخطاب، و«أفعل ونفعل» [إلا أنه بضمير للثاني فعل موافقاً في المعنى لرافعها المتبوع<sup>(٤)</sup>] وإذا وقع ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الأول، نحو: تعجبني جمالك، أي: تعجبني: يعجبني جمالك؛ ولعل ذلك، استقباحاً لإبدال الظاهر مما لا يقع لظاهره ولا بارزاً.

وإذا أبدل مما تضمن معنى الاستفهام فلا بدّ من اقتران الهمزة بالبدل نحو: من لقيت؟ أزيذاً أم عمراً ليبين<sup>(٥)</sup> أنه بدل من متضمن الاستفهام.

وأما قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ عَنِ النَّبِإِ الْعَظِيمِ<sup>(٦)</sup>، فهو كأنه جواب الاستفهام وليس يبدل.

واختلف النحاة في المبدل منه، فقال المبرد: إنه في حكم الطرح معنى، بناءً على أن المقصود بالنسبة هو البدل دون<sup>(٧)</sup> المبدل منه.

وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبين أن الأول ليس في حكم الطرح معنى إلا في بدل الغلط.

(١) الأنعام/١٢.

(٢) في ب فقط ٣٩١/٢: «إنه» بدل: «هو».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٣٩٢/٢.

(٤) الهمزة/١-٢.

(٥) في ب فقط ٣٩٢/٢: «ليبان» بدل «ليبين».

(٦) النبأ/١-٢.

(٧) في ب فقط ٢٣٢/٢: «لا» بدل: «دون».

ولا كلام فى أن المبدل منه ليس فى حكم الطرح لفظاً لوجوب عود الضمير إليه فى بدل البعض وبدل الاشتمال.

وأيضاً فى بدل الكل إذا كان ضميراً لا يستغنى عنه نحو: ضربت الذى مررت به أخيك، أو ملتبساً بضمير كذلك نحو: الذى ضربت أخاه، زيد كريم.

وقد يُعتبر الأول فى اللفظ دون الثانى، قال:

وكأنه لهق السّراة كأنه ما حاجبّه معينٌ بسّواد<sup>(١)</sup> ٤٢٨= ولم يقل: معينان:

وقال:

إن السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الأعصب<sup>(٢)</sup> ٤٢٩=

(١) هو الشاهد السبعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه قد يعتبر الأول فى اللفظ دو الثانى، أى يعتبر المبدل منه فى اللفظ دون البدل، فإن قوله: «حاجبيه» بدل من ضمير «كانه».

ونقل البغدادى عن أبى على فى «إيضاح الشعر»: أن «حاجبيه بدل من الضمير، و«ما» لا تكون إلا زائدة. وقد روى الضمير المبدل منه فى اللفظ بجعل «معين» مفرداً.

وفى شرح ابيات سيبويه لأبى جعفر النحاس / ٧٨:

«هذا البيت حجة فى البدل، وإنما أراد: كأنه لهق السراة كأنه حاجبيه و«ما» زائدة، ووصف ثوراً فقال: هو لهق السّراه أى أبيضها».

والشاهد من الأبيات الخمسين التى لا يعرف قائلها.

وفى الدرر ٢٥٤/٦ بتحقيقى.

«وصف ثوراً وحشياً وشبه به بعيره فى حذقه ونشاطه فيقول: كأنه لهق السّراه أى أبيض أعلى الظهر، وسراة الظهر: أعلاه، أسفع الخدين كأنما عين بسواد، وكذلك بقر الوحش يبيض كلها إلا سفعة فى خدودها.. ويقال للأبيض: لهق ولهق ونسب البيت للأعشى، وليس فى ديوانه.

من شواهد: سيبويه ٨٠/١، وابن يعيش ٦٧/٣، والهمع والدرر رقم ١٧٥٠.

(٢) هو الشاهد الحادى والسبعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على ما تقدم قبله، فإن قوله: «غدوها» بدل من السيوف.

والأعصب: قال صاحب العباب كما نقل البغدادى: - الشاة المكسورة القرن الداخلى. وقيل: هى التى انكسر أحد قرنيها، وقد عضبت بالكسر، وكبش أعصب: بين العضب.

ولو كان في حكم الطرح لفظاً لم يعتبر هو دون الثاني.

وقد يبدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني راجح البيان على الأول، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا \* يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾<sup>(١)</sup>، وكقول الشاعر:

إِنْ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا      تَوْخَذَ كَرَّهَا أَوْ تَجَى طَائِعَا<sup>(٢)</sup>

= ٤٣٠

ولو كان الثاني بمعنى الأول سواء، لكان تأكيداً لا بدلاً نحو: إِنْ تَنْصَرُ تُعْزِ: انصرك، ولا أعرف به شاهداً.

والذى يفصل به مذكور، إِنْ كَانَ وَافِياً بِمَا فِي الْمَذْكُورِ مِنَ الْأَعْدَادِ جَازٍ فِي التَّفْصِيلِ الْإِتْبَاعَ وَالْقَطْعَ رَفْعاً كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>، أَيْ: مِنْهُمْ فِئَةٌ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

= والشاهد من قصيدة للأخطل، ديوانه / ٣٢٩ يمدح فيها العباس بدل بن محمد بن عبد الله بن العباس، مطلعها:

بَانَ الشَّبَابُ وَرَبَّمَا عَلَّلَتْهُ      بِالْغَانِيَاتِ وَبِالشَّرَابِ الْأَصْهَبِ

من شواهد: الكامل للمبرد / ٩٠٧، والأشمونى / ٣ / ١٣٢.

وفى ط: «عدوها» بدل «غدوها» و«وهواذن» بالذال بدل «هوازن» بالزاي، تحريف.

(١) الفرقان / ٦٨، ٦٩.

(٢) هو الشاهد الثاني والسبعون بعد الثلاثمائة في الخزنة.

واستشهد به على أن الفعل قد يبدل من الفعل إذا كان الثاني راجح البيان على الأول كما في البيت، فتؤخذ. بدل من: «تبائع» و«تجى» معطوف على تؤخذ.

وهذا البدل أبين من المبدل منه، والبدل في الحقيقة إنما هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه، إذ لا تكون المبايعة إلا على أحد الوجهين من إكراه أو طاعة. والشاهد من الأبيات التي لا يعرف قائلها.

من شواهد: سيبويه / ١ / ٧٨، والمقتضب / ٢ / ٦٢، والعينى / ٤ / ١٩٩، والأشمونى / ٣ / ١٣١.

(٣) آل عمران / ١٣ و«فى سبيل الله» زيادة فى ط وب ٢ / ٣٩٣.

وكنـت كـذـى رـجـلـين : رـجـلـ صـحـيـحـةٍ و رـجـلـ رـمـي فـيـهـا الزـمـان فـشـلـت<sup>(١)</sup> = ٣١ ؤ  
يـروى : رـجـل رـفـعاً و جـراً .

وإن لم يف، تعين الرفع<sup>(٢)</sup> نحو: مررت برجال، رجلٌ فاضل، وآخر<sup>(٣)</sup>  
كريم، وقد جاء نصب الوافي وغيره فى البدل بإضمار «أعنى» كما مر فى باب  
الوصف.



(١) هو الشاهد الثالث والسبعون بعد الثلاثمائة فى الخزنة.  
واستشهد به على أنه يروى: «رجل» بالجرّ على أنه بدل مع أخرى مفضّل من رجلين، ويروى بالرفع  
على أنه بدل مقطوع.  
والشاهد لكثير عزة ديوانه / ٥٥ من قصيدة مطلعها  
خليلي هذا ربع عزة فاعقلا      فلوصيكما ثم ابكيا حيث حلّت  
من شواهد: سيبويه ٢١٥/١، والمقتضب ٢٩٠/٤، وشرح الجمل للزجاجي / ٢٤ والأشمونى  
١٢٨/٣.

(٢) فى ط: «تعين لرفع».

(٣) فى ط: «ورجل» بدل: «وآخر».

## [كيف ترتب التوابع؟]

واعلم أن التوابع إذا اجتمعت بُدئ بالنعته ثم بالتأكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق.  
أمّا الابتداء بالنعته قبل التأكيد فلما مرّ في تعليل قولهم: إن النكرة لا تؤكد.  
وابن كيسان يقدم التأكيد على النعته؛ إذا النعته يفيد ما لا يفيد الأول  
بخلاف التأكيد.

٣٤٣

وإنما يقدم التأكيد على البدل، لأن مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة،  
ومدلول التأكيد / مدلول متبوعه.  
وأمّا تقديم البدل على المنسوق، فلأن البدل له نسبة معنوية إلى المبدل منه، إمّا  
بالكلية أو بالعضوية، أو بالاشتغال.  
وأمّا بدل الغلط فنادر.  
والمنسوق أجنبي من متبوعه.

## [تعريف عطف البيان]

(هـ): «عطف البيان تابع غير صفة، يوضح متبوعه، مثل: «أقسم بالله أبو  
حفص عمر». وفصله من البدل لفظاً، في مثل: «أنا ابن التارك البكرى بشر».

(ش): قوله: «يوضح متبوعه» يخرج التأكيد، لأنه لا يوضح المؤكّد، بل يحقق  
أصل نسبته، أو شمول النسبة لأجزائه «وعدم إيضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر» وكذا  
البدل، عند النحاة، لأن الأول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم، فلم يبق  
إلا الصفة وعطف البيان، فلما قال: غير صفة خرجت الصفة.

والأولى أن يُحدّ بهذا الحدّ: الأبدال الثلاثة، فيدخل فيها عطف البيان، كما



قوله: «أقسم بالله أبو حفص عمر»؛ قصته: أنه: أتى أعرابي إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه، فقال: إن أهلى بعيد، وإنى على ناقة دبراء عجفاء نقباء، واستحمله فظنه كاذباً فلم يحمله، فانطلق الأعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول:

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر<sup>(١)</sup> = ٤٣٢  
اغفر له اللهم إن كان فجر

وعمر مقبل من أعلى الوادى، فجعل إذا قال: اغفر له اللهم إن كان فجر، قال: اللهم صدق، حتى التقيا، فأخذ بيده فقال: ضع عن راحلتك فوضع فإذا هى نقبة عجفاء، فحمله على بعيره، وزوده وكساه.  
قوله فى مثل:

\* أنا ابن التارك البكري بشر<sup>(٢)</sup> \* = ٤٣٣

قال: إنما قلت «فى مثل»، إشارة إلى أن الفرق يقع فى غير هذا الباب أيضاً، كقولك: يا أخانا الحارث، ولا يجوز لو جعل بدلاً لعدم جواز يا الحارث، وكذا: يا غلام زيد وزيداً، ولو جعل بدلاً لوجب الضم.  
وقد ذكرت ما عليه فى باب البدل

والفراء يجوز: الضارب زيد، فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على أن الثانى عطف بيان لا بدل.

والمبرد أنكر رواية الجر، وقال: لا يجوز فى «بشر» إلا النصب بناءً على أنه بدل، والبدل يجب جواز قيامه مقام، المتبوع.  
والبيت للمرار الأسدى، وتماه:

(١) هو الشاهد الثامن والخمسون بعد الثلاثمائة فى الخزانة، وقد سبق ذكره رقم ٤٢٢.

(٢) هو الشاهد التاسع والتسعون بعد المائتين، وقد سبق ذكره رقم ٣٢٩.

## \* عليه الطير ترقبه وقوعا \*

فعليه الطير: ثانى مفعولى (التارك) إن جعلناه بمعنى المصيرّ وإلا فهو حال.

وقوله: ترقبه، حال من الطير إن كان فاعلاً لـ «عليه».

وإن كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستحق المستكن فى عليه.

ونحو قولهم: أعجبنى من زيد علمه، ومن عمرو جوده، الثانى فيهما كأنه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والأصل: أعجبنى شئ من أوصاف زيد علمه، وخصلة من خصال عمرو جوده.

وكذا: كسرت من زيد يده، أى كسرت عضواً من أعضائه يده؛ حذف المعطوف عليه، وأقيم المعطوف مقامه، كما يحذف المستثنى منه ويقوم المستثنى مقامه فى نحو: ما جاءنى إلا زيد.

(ش): وهذا آخر قسم العربات من الأسماء والحمد لله رب العالمين [وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وصحبه أجمعين. تم الحمد لله على درك المسئول وبلوغ المأمول]<sup>(١)</sup>.

تم الجزء الأول بحمده تعالى وحسن تأييده. من النسخة المشار إليها بـ «ط».

\* \* \*

(١) ما بين معقوفين زيادة فى ط فقط.

(٢) فى المخطوطات: تمّ «الجزء الأول من شرح نجم الدين على الكافية لابن الحاجب بمن الله وعونه».

## [قسم المبنيات من الأسماء]

### [تعريف المبنى]

(ص): «المبنى: ما ناسب مبنى الأصل، أو وقع غير مركب».

(ش): «المبنى كما مرّ في حدّ المعرب ضربان:

إمّا مبنى لفُقدان مُوجب الإعراب الذي هو التركيب، كالأسماء المعدّة، كواحد، اثنان، ثلاثة: و: ألف، با، تا، ثا، و: زيد، عمرو، بكر.

وإمّا مبنى لوجود المانع من الإعراب، مع حصول موجه.

وذلك المانع: مشابهة الحرف، أو الماضي، أو الأمر، وهى التى سمّاها: مبنى الأصل، أو كونه اسم فعل، كما يجيئ.

قال: ولا يفسد الحد بلفظة «أو»، لأنها لمجرد أحد الشيئين ههنا. لا للشك الذى ينافى تبين الماهية.

قال: ولم أقل فى حدّه: ما لا يختلف آخره، كسائر النحاة، لأن معرفة انتفاء الاختلاف: فرع على تعقل ماهية المبنى؛ فلا يستقيم أن يُجعل تعقل ماهية المبنى فرعاً على معرفة انتفاء الاختلاف، فيؤدى إلى الدور كما ذكر فى الإعراب. هذا كلامه.

وقد مرّ الكلام عليه فى حدّ المعرب فلا نعيده.

وهذا الحد لا يصح إلا لمن يعرف ماهية المبنى على الإطلاق، ولا يعرف الاسم المبنى، ولو لم يعرفها لكان تعريفاً للمبنى، بالمبنى، لأنه ذكر فى حدّ المبنى لفظ المبنى.

## [ألقاب البناء]

(ص): «وألقابه: ضم وفتح وكسر ووقف»<sup>(١)</sup>.

(ش): أى ألقاب حركات أواخره، وسكونها، والضمّ والفتح والكسر: ألقابٌ مطلق الحركات وحدها، سواء كانت حركات المبنى كقولك: حيثُ مبنى على الضمّ، أو حركات المعرب كقولك، فى «زيد»: إنه متحرك بالضم فى حال الرفع، أو، لا هذا ولا ذاك، كقولك فى جيم «رجُل»: إنه متحرك بالضمّ.

ولا تقع على حروف البناء، فلا يقال إن: «يا زيدان» مبنى على الضمّ. وأما ألقاب الإعراب، فإنها كمن تطلق على الحركات، تطلق على الحروف أيضاً، فيقال فى نحو: جاءنى زيد، والزيدان، والزيدون: إنها مرفوعة. هذا على مذهب المصنف.

والذى يغلب فى ظنى، أن المتقدمين لم يضعوا ألقاب الإعراب أيضاً، أعنى الرفع والنصب والجر إلا للحركات المعينة، فالرفع كالضم والنصب كالفتح، والجر كالكسر، ثم إنهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام / حركات الإعراب أسماء الحركات مجازاً، فقولهم فى نحو: رأيت الزيدَين: إن «الزيدَين» منصوب مجاز.

٢ / ٢

وكذلك إذا قام بعض الحركات مقام بعض أطلقوا اسم المنوب عنه على النائب مجازاً فقالوا فى «السموات» و«أحمد» فى: خلق الله السموات، وبأحمد: إن الأولَ منصوب والثانى مجرور؛ فأيش<sup>(٢)</sup> المانع، على هذا أن يطلق على الحروف

(١) فى هامش ط بعد قوله: «ووقف» علق السيد الشريف بقوله: «وحكمه ألا يختلف آخره لاختلاف العوامل» كذا فى المقرءة. وهذه الزيادة ليست فى المخطوطات.

(٢) هى كلمة منحوته من كلمتين هما: أى شئ.

والنحت وقع فى كلام العرب، وقد أفرد له السيوطى باباً فى كتابه «المزهر» وقال: معناه أن الكلمة منحوتة من كلمتين كما ينحت النجار خشبتين ويجعلهما واحدة، كالبسملة من قوله: «بسم الله» والهيللة: إذا أكثر من قول: «لا إله إلا الله» إلخ.. انظر المزهر ١ / ٤٨٢، ٤٨٣.

القائمة مقام حركات البناء: أسماء<sup>(١)</sup> تلك الحركات مجازاً فيقال في: لا رجلين: إنه مفتوح، وكذا في: لاسلمات عند مَنْ يكسر.

ويقال في: يا زيدان، ويا زيدون: إنهما مبنيان على الضم مجازاً، فلا يكون. إذاً لردّ المصنف على النحاة إطلاقهم: إن يا زيدان مبنى على الضم، ولا رجلين على الفتح وجه.

هذا، والتمييز بين ألقاب حركات الإعراب وحركات البناء وسكونيهما<sup>(٢)</sup> في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم تقريب على السامع. وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبنى وعلى العكس ولا يفرقون بينهما.

### [المبنيات من الأسماء وحصرها]

(ص): «وهى المضمرات، وأسماء الإشارة والموصولات، والمركبات، والكنائيات، وأسماء الأفعال والأصوات، وبعض الظروف».

(ش): «حَصُرَ جميع المبنيات جملة، فليُطَلَبَ لكل واحد منها علة البناء لأن الأصل في الأسماء الإعراب كما مرّ في أوّل الكتاب».

وإن كان مبنياً على الحركة فليُطَلَبَ مع ذلك علتان أخريان: إحداهما للبناء<sup>(٣)</sup> على الحركة فإن أصل البناء السكون لأنه ضد الإعراب وأصله الحركة.

وأخرى للحركة المعينة ولم تختيرت دون الباقيتين؟

### [الضمائر، وأنواعها، والمقصود منها، وعلة بنائها]

(ص): «والمضمر ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب تقدم ذكره لفظاً، أو معنى، أو حكماً».

(٢) في المخطوطات: «وسكونيهما».

(١) في ب فقط ٣٩٩/٢: «اسم» مكان: «أسماء».

(٣) في المخطوطات: «البناء» بدون لام الجر.

(ش): أعلم أن المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس، فإن «أنا»، و«أنت»، لا يصلحان إلا لمعينين، وكذا ضمير الغائب نص في أن المراد هو المذكور بعينه في نحو: جاءني زيد وإياه ضربت، وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار.

وليس كذا: الأسماء الظاهرة، فإنه لو سمي المتكلم والمخاطب بعلميهما<sup>(١)</sup> فربما التبس، ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما توهم أنه غير الأول.

وإنما بنيت المضمرات، إما لشبهها بالحروف وضعاً على ما قيل كالتاء في «ضربت» والكاف في «ضربك»، ثم أجريت بقية المضمرات نحو: أنا، ونحن، وأنتما وهما<sup>(٢)</sup> مجراها طرداً للباب.

وإما لشبهها بالحروف لا احتياجها إلى المفسر، أعني الحضور في المتكلم<sup>(٣)</sup>، والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف إلى لفظ يفهم به معناه الإفرادى.

وإما لعدم موجب الاعراب فيها، وذلك أن المقتضى لإعراب الأسماء توارد المعانى المختلفة على صيغة واحدة، والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعانى عن الاعراب، ألا ترى أن كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص.

قوله: «ما وضع لمتكلم»، يُخرج قول من اسمه «زيد»: زيد ضرب، وقولك

(١) في ط فقط: «بعينهما» بدل: «علميهما» صوابه من المخطوطات وفي هامش ط إشارة إلى ذلك كما نص على ذلك السيد الشريف.

(٢) «وهما» سقطت من ب ٤٠١/٣.

(٣) في ب فقط ٤٠٢/٢: «الحضور للمتكلم».

لزيد: يا زيدُ افعل كذا، وقولك لزيد الغائب: زيد فعَل كذا، فإن لفظ «زيد وإن أطلق على المتكلم والمخاطب والغائب إلا أنه ليس موضوعاً للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر فإن<sup>(١)</sup> الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقاً، لا باعتبار تقدم الذكر، فمن ثم قلت: يا تميم كلهم نظراً إلى أصل المنادى قبل النداء، ولهذا يقول المسمى بزيد: زيدُ ضرب، ولا يقول: زيد ضربت، وكذا لا تقول للمسمى / بزيد: زيدُ ضربت، لكنها ليست لغائب تقدم ذكره، كهو، وهى، ونحوهما. ٤ / ٢

وإنما جاز: يا تميم كلكم، لأن «يا»، دليل الخطاب، وليس فى: زيد ضرب، دليل التكلم.

ويدخل فى حده لفظ المتكلم والمخاطب، إلا أن يقال: ما وضع لتكلم به، أو لمخاطب به، أى للمتكلم بهذا اللفظ الموضوع، وللمخاطب به.

وكذا فى حد أسماء الإشارة، ينبغى أن يقيّد فيقال: ما وضع لمشار إليه به حتى لا يدخل لفظ «المشار إليه».

قوله: «لفظاً، أو معنى، أو حكماً».

قسم التقدم اللفظى قسمين: أحدهما: متقدم لفظاً تحقيقاً نحو: ضرب زيد غلامه، والآخر: متقدم لفظاً تقديرًا نحو: ضرب غلامه زيد، إذ «زيد» متقدم فى اللفظ تقديرًا لكونه فاعلاً.

وقسم، أيضاً، التقدم المعنوى قسمين:

أحدهما: أن يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بأن يكون المفسر جزءاً مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾<sup>(٢)</sup>، أى: العدل أقرب، لأن الفعل يدل على المصدر والزمان.

(١) فى ط وب ٤٠٢ / ٢: «بل الأسماء» بوضع «بل» مكان: «فإن».

(٢) المائة / ٨.

والثانى: أن يدل سياق الكلام على المفسر التزاماً لاتضمنًا، كقوله تعالى: ﴿وَلَأَبْوِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . . . .﴾<sup>(١)</sup>، لأنه لما ساق الكلام قبل، فى ذكر الميراث لزم من ذلك السياق أن يكون ثم مورث<sup>(٢)</sup> فجرى الضمير عليه من حيث المعنى.

هذا تقدير كلامه، رحمه الله، وفيه مخالفة لطريقته المألوفة، لأن عادته جعل التقدير قسيم اللفظ، لا قسمه، كما قال فى أول الكتاب فى العرب: «لاختلاف العوامل لفظًا، أو تقديرًا»، وقال بعيد: «التقدير فيما تعذر» ثم قال<sup>(٣)</sup>: «واللفظى فيما عداه».

فجعل نحو: ضرب غلامه زيد<sup>٤</sup> مما تقدم معنى أولى، إذ هو متقدم معنى وتقديرًا، لالفظًا، فإذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بأن يقال: ليس لفظ المفسر المذكورًا قبل الضمير، فكيف يكون التقدم لفظيًا؟

فإن قال: أردت كأنه متقدم لفظًا من حيث التقدير؛ قيل: فعد نحو: «اعدلوا هو أقرب» أيضًا من هذا القسم، لأن المفسر فيه كأنه متقدم اللفظ أيضًا فى التقدير ولا فرق بينهما، إلا أن المفسر فى نحو: ضرب غلامه زيد، ملفوظ به، بخلاف المفسر فى نحو: «عدلوا هو أقرب للتقوى»<sup>(٤)</sup>، والتقدم فى كليهما ليس لفظيًا، بل هو تقديرى، وكلامنا فى التقدم اللفظى، لا فى المفسر الملفوظ به أو المقدّر.

وقد قرره<sup>(٥)</sup> على الصواب فى باب الفاعل وهو قوله فى ضرب غلامه زيد: لابد من متقدم يرجع إليه هذا الضمير تقدمًا لفظيًا، أو معنويًا، وهو راجع إلى «زيد» وهو متأخر لفظًا، فلولا أنه متقدم عليه من حيث المعنى لم يجز؛ فجعله من باب المتقدم معنى لا لفظًا، وهو الحق.

(١) النساء/ ١١. (٢) فى المخطوطات: «أن ثم مورث».

(٣) فى المخطوطات: فيما تعذر واللفظى بسقوط: «ثم قال».

(٤) المائدة / ٨.

(٥) فى ط وب ٢/ ٤٠٤: «وقد قرر» بحذف الضمير.



وعلى هذا، فالحق أن يقول: التقدم اللفظي: أن يذكر المفسر قبل الضمير ذكراً صريحاً، سواء كان من حيث المعنى أيضاً متقدماً نحو: ضرب زيد غلامه، لأن الفاعل من حيث المعنى متقدم على المفعول أو كان من حيث المعنى متأخراً، كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ (١) لأن المفعول من حيث المعنى متأخر عن الفاعل.

وأعلم انه (٢) إذا تقدم مما يصلح للتفسير شيئان فصاعداً فالمفسر هو الأقرب لاغير، نحو: جاءني زيد وبكر فضرته، أي ضربت بكرًا.

ويجوز مع القرينة أن يكون للأبعد نحو: جاءني عالم وجاهل فأكرمه.

والتقدم المعنوي ألا يكون المفسر مصرحاً بتقديمه بل هناك شيء آخر (٣) غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير، وذلك ضرور.

كمعنى الفاعلية والمقتضى كون الفاعل قبل المفعول رتبة، كضرب غلامه زيد، ومعنى الابتداء المقتضى لكون المبتدأ / قبل الخبر، نحو: في داره زيد. ٥ / ٢

ومعنى المفعول الأول المقتضى تقدمه على الثاني، نحو: أعطيت درهمه زيداً.

وكذا نحو: ضربت في داره زيداً.

وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر لضمير متصل بذلك الفعل نحو:

\* هذا سراقه للقرآن يدرسه (٤) \*

= ٤ ٣ ٤

(١) البقرة / ١٢٤.

(٢) «وأعلم أنه» سقط من المخطوطات.

(٣) كلمة: «آخر» سقطت من المخطوطات.

(٤) هو الشاهد الثاني والثمانون في الخزانة، وقد تقدم ذكره رقم ٨٦.

وفي ب ٢ / ٤٠٤ أضاف إلى الأصل العجز وهو:

\* والمرء عند الرشا إن يلقيها ذيب \*

أو منفصل عنه نحو قوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ شَرُّ لَّهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

= ٤٣٥

\* إِذَا زَجَرَ السَّفِيهَ جَرَى إِلَيْهِ<sup>(٣)</sup> \*

أى: إلى السفه.

وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزماً قريباً، كقوله تعالى: ﴿وَلَا بُيُوتَهُ﴾<sup>(٤)</sup>، لأن سياق ذكر الميراث دال على المورث دلالة التزمية.

أو بعيداً، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾<sup>(٥)</sup>، إذ العشى يدل على توارى الشمس.

وكقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾<sup>(٦)</sup>، إذ النزول فى ليلة القدر التى هى فى شهر رمضان دليل على أن المنزل هو القرآن، مع قوله تعالى: ﴿شَهْرَ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾<sup>(٧)</sup>.

وكذا قوله تعالى: ﴿مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾<sup>(٨)</sup>، فإن ذكر الدابة مع ذكر «على ظهرها» دال على أن المراد ظهر الأرض؛ وكذا الفناء مع لفظة «على» فى

(٢) آل عمران / ١٨٠.

(١) المائة / ٨.

(٣) هو الشاهد الرابع والسبعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

وتمامه:

\* وخالف والسفيه إلى خلاف \*

واستشهد به على أن الضمير فى «إليه» راجع على المصدر المدلول عليه بالوصف أى إلى السفه.

والبيت قائله مجهول.

وهو من شواهد: الخصائص ٣/ ٤٩، والمحنسب ١/ ١٧٠ وابن السجري ١/ ٥٩، ٦٨، ١١٣، ٣٠٥، ٢/ ١٣٢، ٢٠٩ والإنصاف ١/ ١٤٠، والأشباه والنظائر رقم ٤٨٦، والهمع والدرر رقم

١٧٥.

(٥) ص / ٣٢.

(٤) النساء / ١١.

(٧) البقرة / ١٨٥.

(٦) القدر / ١.

(٨) فاطر / ٤٥.

قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾<sup>(١)</sup>.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَأِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾<sup>(٢)</sup>، أى إن كانت الوارثة واحدة، إذ هو فى بيان الوارث.

فالتقدم<sup>(٣)</sup> الحكمى: أن يكون المفسر مؤخرًا لفظًا، وليس هناك ما يقتضى تقدمه على محل الضمير إلا ذلك الضمير، فنقول: إنه وإن لم يكن متقدما على الضمير لا لفظًا ولا معنى<sup>(٤)</sup> إلا أنه فى حكم المتقدم نظرًا إلى وضع ضمير الغائب.

وإنما يقتضى ضمير الغائب تقدم المفسر عليه، لأنه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه.

فإن ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقى مبهمًا منكرًا لا يعرف المراد به حتى يأتى مفسره بعده، وتنكيره خلاف وضعه.

فإن قلت: فأى شئ<sup>(٥)</sup> الحامل لهم على مخالفة مقتى وضعه بتأخير مفسره عنه؟

قلت: قصد التفضيم والتعظيم فى ذكر ذلك المفسر، بأن يذكروا أولاً شيئاً مبهمًا، حتى تشوق نفس السامع إلى العثور على المراد به، ثم يفسروه فيكون أوقع فى النفس.

وأيضاً يكون ذلك المفسر مذكوراً مرتين، بالإجمال أولاً، والتفصيل ثانياً، فيكون أكد.

(١) الرحمن/٢٦

(٢) النساء/١١.

(٣) فى ط وب ٤٠٥/٢: «والتقدم» بالواو.

(٤) فى ب فقط ٤٠٦/٢ «فنقول: إنه وإن لم يتقدم لفظاً ولا معنى.

(٥) فى المخطوطات: «فأى شئ» وقد تقدم ذكرها سابقاً منحوته.

فى كلمة: «فايش» وورد ذكرها فى ط هنا منحوته.

فإن قلت: فهذا الضمير الذى هذا حاله، أبقى على وضعه معرّفًا أم يصير نكرة، لعدم شرط التعريف أعنى تقدم المفسّر؟

قلت: الذى أرى<sup>(١)</sup> أنه نكرة - كما يجىء فى باب المعرفة - .

وعند النحاة: يبقى معرّفًا، لكن تعريفه أنقص مما كان فى الأوّل، لأن التفسير يحصل بعد ذكره مبهمًا، فقبل الوصول إلى التفسير فيه الإبهام الذى فى النكرات، ولهذا جاز دخول «رُبَّ» عليه، مع اختصاصها بالنكرات.

وإنما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف، لأنه حصل جُبران<sup>(٢)</sup> ما فاته بذكر المفسّر بعده بلا فصل، فهو كالمضاف الذى يكتسى التعريف من المضاف إليه، أمّا الجبران فى ربّه رجلاً، ونعم رجلاً، ويئس رجلاً؛ و: ﴿سَاءَ مَثَلًا﴾<sup>(٣)</sup> فظاهر؛ لأن الاسم المميّز المنصوب لم يؤت به إلا لغرض التمييز والتفسير، فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام المفسر المتقدم، فالجبران فى مثله فى غاية الظهور؛ وقريب منه: ضمير يُبدل منه مفسّره نحو: مررت به زيد، إذ لم يؤت بالبدل إلا للتفسير.

وأما فى ضمير الشأن والقصة فالجملة بعده، وإن لم تأت كالتمييز المذكور لمجرد التفسير، إلا أن قصدهم لتفخيم الشأن / بذكره مجملًا ثم مفصلاً مع اتصال الخبر المفسّر بالمبتدأ، سهل الإتيان به مبهمًا فهذا التفسير دون الأوّل.

وأما تأخر المفسّر فى باب التنازع نحو: ضربنى وضربت زيدًا، على مذهب البصريّين، فالحق أنه بعيد، لأنّ مجوّز تأخير المفسّر لفظًا ومعنى: قصد تفخيم المفسّر مع الإتيان بالمفسّر لمجرد التفسير بلا فصل كما فى نعم رجلاً زيد، أو قصد التفخيم مع اتصال المفسّر كما فى ضمير الشأن.

(١) فى المخطوطات: «قلت: الذى عندى».

(٢) فى المخطوطات: «جبران ما بذكر المفسّر».

(٣) الأعراف / ١٧٧.

والثلاثة في ضمير التنازع معدومة، أعنى قصد التفخيم والإتيان<sup>(١)</sup> بالمفسر مجرد التفسير واتصاله بالمضمير<sup>(٢)</sup>، فضعف، فمن ثم حذف الكسائي الفاعل في مثله مع أن فيه محذوراً أيضاً.

وما أجاز المبرد والأخفش من نحو: ضرب غلامه زيداً، أعنى اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم، ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية، لأن الاتصال الذى بين الفاعل والمفعول إذا كانا لعامل واحد أكبر من الاتصال الذى بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصرية في باب التنازع.

قال المصنف: أردت بالتقدم الحكمى: أنك إذا قصدت الإبهام للتفخيم، فتعقلت المفسر في ذهنك ولم تصرح به للإبهام على المخاطب، وأعدت الضمير على ذلك المتعقل، فكأنه راجع إلى المذكور قبله، فذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم.

ولا يتم ما ذكره في باب التنازع إذ لا يقصد هناك التفخيم.

### [الاتصال والانفصال فى الضمائر]

(ص): «وهو متصل ومنفصل، فالمنفصل: المستقل بنفسه، والمتصل غير المستقل».

(ش): يعنى بالمستقل بنفسه: أنه لا يحتاج إلى كلمة أخرى قبله ويكون كالتممة لها بل هو كالظاهر، سواء انفصل عن عامله نحو: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾<sup>(٣)</sup>، و: ما ضربت إلا إياك، أو اتصل به نحو: ما أنت قائماً عند الحجازية، وذلك لأنه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو: ما اليوم أنت قائماً، فليس كالجاء مما قبله، وإلا لم يجز انفصاله عما قبله.

(١) فى ع: «والمجىء» بدل: «والإتيان».

(٢) فى ب فقط ٤٠٧/٢: «بالضمير».

(٣) يوسف / ٤٠. وقد سقطت الآية من ع.

والمتصل: ما يتصل بعامله الذى قبله ويكون كالتثمة لذلك العامل وكبعض حروفه، فالضمائر المستترة فى نحو: زيد ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وهند ضَرَبَتْ وتَضْرِبُ، واضْرِبْ، أمراً، وأضْرِبْ، ونَضْرِبْ. وتضرب فى خطاب المذكر.

وفى الصفات نحو: زيد ضارب والزيدان ضاربان إلى آخر تصاريدها كلها متصله - كما يجىء تحقيقها - وليس المستتر فيها: ما يبرز فى نحو: زيد ضرب هو وعمرو، و: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(١)</sup>، وهند زيد ضاربه هى؛ بل البارز [فى الجميع]<sup>(٢)</sup> تأكيد للفاعل لا فاعل - كما يجىء شرحه - وهو منفصل بدليل قولك: زيد ضَرَبَ اليومَ هو وعمرو، واسكن اليومَ أنت وزوجك. وهند زيد ضاربه اليومَ هى بخلاف ذلك المستتر.

### [الضمائر مرفوعة ومنصوبة ومجرورة قائمة مقام الظاهر]

(ص): «وهو مرفوع ومنصوب ومجرور، فالمرفوع والمنصوب متصل ومنفصل، والمجرور متصل فذلك خمسة أنواع، الأول: ضَرَبْتُ وضَرُبْتُ إلى ضَرَبَنْ وضَرُبَنْ. والثانى: أنا.. إلى هن. والثالث: ضَرَبْنِي إلى ضَرَبَهُنَّ. والرابع: إِيَّايَ إلى إِيَّاهُنَّ. والخامس: غلامِي، وَلِي، إلى غلامهنَّ وَلَهُنَّ».

(ش): اعلم أن الضمير إنما كان مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، لأن الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر، لرفع الالتباس وحده، أو له، وللاختصار؛ فيكون كالظاهر مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً.

وإنما لم يكن المجرور إلا متصلاً، لأن المتصل - كما ذكرنا - هو الذى يكون كالجزء الأخير لعامله<sup>(٣)</sup> يعنى يجىء العامل أولاً، ثم يجىء الضمير

(١) البقرة/ ٣٥. (٢) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٤٠٨/٢.

(٣) بعد قوله: «العامل» وردت العبارة التالية فى ع:

«بحيث لا يمكن الفصل بينهما».

بعده على وجه لا يمكن معه الفصل بينهما، والمجرور كذلك.

فإن قيل: أليس الفصل جائزاً بين المضاف / والمضاف إليه في الشعر؟؛ قلت: ٧/٢ ذلك مع الظاهر قبيح<sup>(١)</sup>، فامتنع في المضممر الذي هو أشد اتصالاً بعامله من الظاهر.

وكل واحد من هذه الأنواع الخمسة، يكون لثمانية عشر معنى، لأن كل واحد منها، إما أن يكون لمتكلم أو مخاطب أو غائب، وكل واحد من هذه الثلاثة إما أن يكون لمفرد أو مثنى أو مجموع صارت تسعة، وكل واحد من التسعة إما أن يكون لمذكر أو مؤنث، فصارت للمتكلم ستة، وللمخاطب ستة وللغائب ستة.

وضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة، كضربتُ وضربنا، فضربتُ مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا بين الأربعة: المثنى المذكر، والمثنى المؤنث، والمجموع المذكر والمجموع المؤنث.

وإنما شركوا في التكلم بين المذكر والمؤنث، مفرداً كان أو غيره، لأن المشاهدة تكفي في الفرق<sup>(٢)</sup>.

وإنما ارتجل لثنى المتكلم وجمعه صيغة وهي «نا» وكذلك قولك: «نحن»، ولم يزيدوا للمثنى ألفاً، وللجمع واواً كما فعلوا في مثنى المخاطب وجمعه [والغائب وجمعه]<sup>(٣)</sup> لأن مثلهما اسم انضم إليه لفظ آخر مثله، بدليل أنك إذا قيل لك: فصل «أنتما» قلت: أنت يا زيد وأنت يا عمرو، [وهذه حقيقة المثنى كما

(١) بعد قوله قبيح في ع وردت العبارة التالية: «فلم يلتفت إليه الواضع في الضمير الذي هو أشد.. إلخ».

(٢) مكان قوله: «لأن المشاهد تكفي في الفرق» قوله في ع: «لقلة الالتباس في المتكلم».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٤١٠/٢.

يجيء<sup>(١)</sup>، وكذلك فى الجمع إذا قيل لك: فصل: «أنتم، قلت: أنت يا زيد، وأنت يا عمرو، وأنت يا خالد.

وأما إذا قيل: نحن، وأردت المثنى، فقيل لك فصل، قلت: أنا وزيد، أو أنا وأنت، أو أنا وهو.

وتقول فى الجمع: أنا وزيد وعمرو، وليس كل أفراد<sup>(٢)</sup>: «أنا»، فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين أو الأسماء فى اللفظ حاصلًا لم يمكنهم إجراء تثنيته وجمعه على [وفق ما أجرى عليه]<sup>(٣)</sup> سائر التثانى والمجموع، فارتجلوا للمثنى صيغة، وشركوا معه الجمع فيها للأمن من اللبس بسبب القرائن. [وكثيراً ما يجيء فى غير هذا الباب، أيضاً، المثنى بصيغة الجمع نحو قوله تعالى: «فقد صَغَتْ قلوبكما»]<sup>(٤)</sup>.

وقد يقول المعظم: فعلنا، ونحن، وإيانا، عاداً لنفسه كالجماعة.

ووضعوا منها للمخاطب خمسة ألفاظ: أربعة منها نصوص، وهى: ضربتَ وضربتِ، وضربتمُ وضربتنَّ، وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث، وهو ضربتما.

وحكم الغائب حكم المخاطب<sup>(٥)</sup> فى النصوصية والاشتراك، نحو: ضربَ وضربتَ وضرباً وضربتاً وضربوا وضربنَّ، والضمير هو الألف المشترك بين المثنيين<sup>(٦)</sup>، والتاء حرف تأنيث.

(١) ما بين معوفين سقط من ع.

(٢) فى ع: «وليس كل واحد من أفراد».

(٣) ما بين معوفين سقط من ط.

(٤) ما بين معوفين سقط من ع، التحريم / ٤

(٥) فى ب فقط ٤١ / ٢: «الغائبة» بدل «المخاطب» صوابه من ط والمخطوطات.

(٦) فى ب فقط ٤١ / ٢: «المثنيين» وفى ط: «المثنى» بالباء، تحريف.



ويجب أن يكون المقدّران<sup>(١)</sup> في: ضَرَبَ وضَرَبَتْ متغايرين، كما في البارز نحو: هو، وهي.

هذا، وبقية الأنواع الخمسة، جارية هذا المجرى أعنى أن للمتكلم لفظين، وللمخاطب خمسة، وللغائب خمسة، فصار المجموع ثنتي عشرة كلمة، لثمانية عشر معنى.

### [أول ما بدئ بوضعه من الضمائر]

واعلم أن أوّل ما ابتدئ<sup>(٢)</sup> بوضعه من الأنواع الخمسة: ضمير المرفوع المتصل، لأن المرفوع مقدّم على غيره، والمتصل مقدم على المنفصل؛ لكونه أخصر، فنقول: إنما ضَمُّوا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل، وخصّو المتكلم بها لأن القياس وضع المتكلم أولاً، ثم المخاطب، ثم الغائب.

وفتحوا للمخاطب فرقاً بين المتكلم وبينه وتخفيفاً.

وكسروا للمخاطبة فرقاً، ولم يعكسوا الأمر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة، لأن خطاب المذكر أكثر فالتخفيف به أولى.

وأيضاً هو مقدم على المؤنث، فخصّ للفرق بالتخفيف، فلم يبق للمؤنث إلا الكسر.

وزادوا الميم قبل ألف المثني في «تما» وقبل واو الجمع في «تموا»، لثلاثي التنبس المثني بالمخاطب إذا أشبعت فتحتة للإطلاق، والجمع بالمتكلم المشبع ضمته.

وكان أولى الحروف بالزيادة الميم، لأن حروف العلة/ مستثناة قبل الألف ٨/٢ والواو، والميم أقرب الحروف الصحيحة إلى حرف العلة لغنتها، ولكونها من مخرج الواو، أي<sup>(٣)</sup> شفوية، ولذلك ضم ما قبلها، كما يضم ما قبل الواو.

(١) في ب فقط ٤١١/٢: «المقدر» تحريف صوابه من ط والمخطوطات.

(٢) في ب فقط ٤١١/٢: «مابدئ به».

(٣) كلمة: «أي» سقطت من ب فقط ٤١٢/٢.

وحذفُ واو الجمع مع إسكان الميم إن لم يلها ضمير أشهر من إثبات الواو مضمومًا ما قبلها، وذلك لأنهم لما ثنوا الضمائر وجمعوها، والقصد بوضع متصلها التخفيف كما قلنا لم يأتوا بنونى المثنى والمجموع بعد الألف والواو وكما أتوا بهما فى: هذان، واللذان<sup>(١)</sup>. والذين: فوقع الواو فى الجمع، فى الآخر مضمومًا ما قبلها، وهو مستثقل حسًا - كما مر فى الترخيم - فحذفوا الواو، وسكنوا الميم التى ضموها لأجله، للأمن من الالتباس<sup>(٢)</sup> بالمثنى بثبوت الألف فيه دون الجمع.

ومن أثبت الواو مضمومًا ما قبلها، فلأن ذلك مستثقل فى الاسم المعرب كما يجىء فى التصريف.

وأما إن ولى ميم الجمع ضمير نحو: ضربتموه، وجب فى الأعراف رجوع الضم والواو، لأن الضمير لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة، فكأن الواو لم يقع طرفًا.

وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير أيضًا؛ ولم يثبت ما ذهب إليه.

وإذا لقى ميم الجمع ساكنًا بعدها ضمت الميم ردًا لها إلى أصلها، وقد تكسر كما يجىء.

وزيدت للمؤنث نون مشددة، لتكون بإزاء الميم والواو فى المذكر. وإنما اختاروا النون لمشابهته بسبب الغنة للميم والواو معًا كون الثلاثة من حروف الزيادة.

واستتر ضمير الغائب والغائبة، لأنه لما كان مفسرًا الغائب لفظًا متقدمًا فى

(١) فى ع: «اللذان، واللذون، والذين» بزيادة: «اللذون».

(٢) فى ع: لأجل الأمن من الإلباس.

الأصل بخلاف المتكلم والمخاطب أرادوا أن تكون ضمائر الغيب أخصر<sup>(١)</sup> [من ضميريهما]<sup>(٢)</sup> فابتدأوا في المفردين بغاية التخفيف، وهي التقدير من دون أن يتلفظ بشيء منه.

واقتصروا، لمثنى مذكروه ومؤنثه على الألف الذي هو علامة التثنية في كل مثنى وعلى الواو في جمع المذكر.

وقد يستغنى بالضممة عن الواو في الضرورة، قال:

فلو أن الأطباء كان حولي      وكان مع الأطباء الأساة<sup>(٣)</sup>  
استثقالاً للواو المضموم ما قبلها في الأخير.

واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواو، إذ كانت واحدة.

وقول النحاة: إن الفاعل في نحو: زيد ضرب، وهند ضربت: هو وهي: تدريس<sup>(٤)</sup> لضيق العبارة عليهم، لأنه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ، فعبروا

(١) في ع فقط: «أخص» بدل: «أخصر».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ع.

(٣) هو الشاهد الخامس والسبعون بعد الثلاثمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه قد يستغنى بالضممة عن واو الضمير في ضرورة الشعر كما هنا، فإن الأصل: ولو أن الأطباء كانوا حولي فحذف الواو ضرورة، وبقيت الضمة دليلاً عليها.

وفى الدرر رقم ١٣٣ روى الشاهد مع بيت آخر على النحو التالي:

فلو أن الأطباء كان حولي      وكان مع الأطباء الشفاء

إذا ما أذهبوا ألساً بقلبي      وإن قيل: الشفاء هم الأساة

والأساة: جمع آس كقضاة: جمع قاض، وكذلك الشفاء: جمع شاف، ثم قال الدرر: ولم أعر على قائلهما.

من شواهد: الإنصاف ٣٨٥/١، وابن بعيش ٥/٧، ٨٠/٩، والعيني ٥٥١/٤، والهمع والدرر رقم ١٣٣ والأشباه والنظائر رقم ٦٧٠.

(٤) في قوله: «تدريس لضيق العبارة عليهم» في هامش ط توضيح لهذه العبارة: «إنما اضطروا إلى هذين الضميرين عند التصريح بالمقدر فيها لضيق العبارة عليهم».

عنهما بلفظ المرفوع المنفصل، لكونه مرفوعاً مثل ذلك المقدّر<sup>(١)</sup>، لا أن المقدّر هو ذلك المصرّح به؛ وكيف ذا، ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرّح به، نحو: ما ضرب إلا هو؟

فإن قلت: بل المفصول المصرّح به غير المتصل، فهو تحكم.

وإلى هذا نظر من قال من النحاة: إن المقدّر في: ضَرَبَ وضَرَبْتُ ينبغى أن يكون أقلّ من الألف<sup>(٢)</sup>: نصفه أو ثلثه؛ وذلك لأن ضمير المفرد ينبغى أن يكون أقل من ضمير المثني.

وأما التاء في: ضَرَبْتُ وضَرَبْتَا، فهي حرف للتأنيث، لا ضمير، بدليل: ضَرَبْتُ هند. وقل<sup>(٣)</sup> جعلُ الألف والواو والنون حروفاً كتاء التأنيث - كما يجيء آخر الكتاب - نحو: قاما أخواك، وأكلوني البراغيث، و:

\* بحوران يعصرن السليط أقاربه<sup>(٤)</sup> \*

= ٤٣٧

(١) في ع: «مثل المقدّر» بسقوط «ذلك».

(٢) المراد: ألف التثنية.

(٣) «وقل» سقطت من ع.

(٤) هو الشاهد السادس والسبعون بعد الثلاثمائة في الخزنة.

واستشهد به على أنه جاء على لغة: «أكلوني البراغيث».

وهو قطعة من بيت هو بتمامه:

ولكن ديانسى أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه

وفي ب ٤١٤/٢ ذكر البيت كاملاً وهو ليس في الأصل.

والشاهد للفرزدق، من قصيدة يهجو بها ابن عفراء الضبيّ مطلعها:

ستعلم ياعمر بن عفري من الذى يلام إذا ما الأمر عيت عواقبه

و«دياف»: قرية بالشام، والسليط: الزيت، ويقال: هو دهن السمسم وهو هنا الزيت خاصة. وهوران: من مدن الشام.

وأنت في الشاهد ضمير الأقارب، لأنه أرد الجماعة.

من شواهد: سيبويه ٢٣٦/١، وابن بعيش ٧/٧، وابن الشجرى ١٣٣/١، والخصائص ١٩٤/٢، وتفسير القرطبي ٢٤٨/٦.

هذا كله فى الماضى.

وأما فى المضارع والأمر فلم يبرز الضمير فى: أفعل، ونفعل لإشعار حرفى<sup>(١)</sup> المضارعة بالفاعل، لأن «أفعل» مشعر بأن فاعله «أنا»، و«نفعل» مشعر بنحن، الهمزة بالهمزة، والنون بالنون.

وكذا «يفعل» نصٌّ فى المفرد الغائب، فلم يحتاجوا إلى ضمير بارز.

وأما «تفعل» فإنه، وإن كان محتملاً للمخاطب والغائبة، لكنهم لم يبرزوا ضميره، إجراءً لمفردات المضارع مجرىً واحداً فى عدم إبراز ضميرها/. ٩/٢

ولعل هذا هو الذى حمل الأخفش على أن قال: إن الياء فى تضر بين ليس بضمير، بل حرف تأنيث، كما قيل فى: هذى؛ والضمير لازم الاستتار، أو أنه<sup>(٢)</sup> استنكر الحكم بكون ضمير المفرد أثقل من ضمير المثنى، مع أن القياس يقتضى أن يكون أخف.

وأما «افعل» أمراً، و«لا تفعل» نهياً فحكمهما حكم «تفعل» للمخاطب لأن الأمر والنهى، مأخوذان من المضارع - كما يجىء فى قسم الأفعال.

ومذهب المازنى: أن الحروف الأربعة فى المضارع والأمر، أعنى الألف فى المثنيين<sup>(٣)</sup> والواو فى جمعى المذكر<sup>(٤)</sup>، والياء فى المخاطبة، والنون فى جمعى المؤنث<sup>(٥)</sup> علامات كألف الصفات وواوها فى نحو: ضاربان وحسنون، وهى كلها حروف والفاعل مستكن عنده؛ ولعل ذلك حملاً للمضارع على اسم الفاعل، واستنكاراً لوقوع الفاعل بين الكلمة وإعرابها أى النون.

وأما الضمائر المرفوعة فى الصفات أعنى اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة

(١) فى ب فقط ٤١٤/٢: «حرف المضارعة» بدل حرفى المضارع، تحريف.

(٢) فى ب فقط ٤١٥/٢: «وأنه» بالواو، دون «أو».

(٣) فى ب فقط ٤١٥/٢: «المثنيين».

(٤) فى ع: «جمعى المذكر غائباً وحاضراً».

(٥) فى ع: «جمعى المؤنث غائبات وحاضرات».

المشبهة، فلم يبرزوها، لأنها غير عريقة في اقتضاء الفاعل، بل اقتضاؤها له لمشابهة الفعل، فلم يظهر<sup>(١)</sup> فيها ضمير الفاعل، وكذا أسماء الأفعال، والظروف على ما يجيء بعد.

وأيضاً الألف والواو في مثنيات الأسماء وجموعها الجامدة، كالزيدان والزيدون: حروف زيدت علامة للمثنى والمجموع بلا ريب، فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامدة وجموعها، لأن الصفات فروع الجامدة، لتقدم الذوات على صفاتها، فصارت الألف علامة المثنى، والواو علامة الجمع، فلم يمكن أن يوصل ألف الضمير وواو بالمثل والمجموع، لئلا يجتمع ألفان، وواوان، فاستكن الضميران: الألف في المثنى، والواو في المجموع.

والدليل على أن الألف والواو الظاهرين ليسا بضميرين: انقلابهما بالعوامل نحو: لقيت ضاربين وضاربين، والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك: جاءني زيد راكباً غلامه، فلم يعمل: «جاءني» في «غلامه».

وكذا<sup>(٢)</sup>، استكن النون في ضاربات ومضروبات تبعاً لاستتار الضمير في جمع المذكر إذ هو الأصل، وإذا استتر في المثنى، والمجموع، فالاستتار في مفرداتهما<sup>(٣)</sup> أجدر، فلزم الاستتار في الكل، فلا ترى الفاعل ضميراً بارزاً في الصفات إلا في نحو: أقائم هما؟ وما قائم أنتما؟

وأما في نحو: زيد عمرو ضاربه هو فالمتفصل ليس بفاعل، بل هو تأكيد لما سيجيء.

ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل في الأفعال والصفات أخذوا في وضع المرفوع المتفصل.

(١) في ب فقط ٤١٥/٢: فلم يظهرها.

(٢) في ع فقط: «ولذا».

(٣) في ب فقط ٤١٦/٢: «في مفرداتها».

فقالوا: أنا للمتكلم: المذكر والمؤنث؛ وقد تبدل همزتها هاء نحو: هنا، وقد تُمَدُّ همزته نحو: أنا فعلت، وقد تسكن نونه في الوصل.

وهو<sup>(١)</sup> عند البصريين همزة ونون مفتوحة، والألف يؤتى بها بعد النون في حالة<sup>(٢)</sup> الوقف لبيان الفتح، لأنه لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف، فكان يلتبس بأن الحرفية، لسكون النون، فلذا يكتب بالألف لأن الخطّ مبنيّ على الوقف والابتداء.

وقد يوقف على نونها ساكنة، وقد تُبَيَّن فتحها وقفاً بهاء السكت، قال حاتم: «هكذا فزدي أنه»<sup>(٣)</sup>. وقال:

إِنْ كُنْتَ أَذْرِي فَعَلِيٌّ بَدَنَهُ      مِنْ كَثْرَةِ التَّخْلِيْطِ أَتَى مِنْ أَنَّهُ<sup>(٤)</sup>  
 = ٤٣٨  
 وبنو تميم يثبتون الألف في الوصل أيضاً في السَّعة، وغيرهم لا يثبتونها في الوصل إلا في الضرورة، كقوله:

(١) و«هو» سقطت من ع.  
 (٢) «حالة» سقطت من ع.  
 (٣) في هامش ط علق السيد الشريف بقوله: «أى قصدي».  
 قال في الصحاح: كل صاد وقعت قبل الدال فإنه يجوز أن تشمّها رائحة الزأى إذا تحركت، وأن تقلبها زأياً محضاً إذا سكنت.  
 وكان من عادة العرب يقصدون الإبل في زمن الشدة، ويجعلون دمها في معاء ثم يشوون لإطعام الضيف.  
 وقد جرى بحاتم، وطلب منه أن يفصدها على عادتهم فذبحها، فقيل له: هل لافصدها؟ فقال: هكذا فزدي».

(٤) هو الشاهد السابع والسبعون بعد الثلاثمائة في الخزانة.  
 واستشهد به على أنه قد يبين فتح «أنا» في الوقف بهاء السكت وقال البغدادى في الشاهد: «لم أقف له على أثر» والله أعلم.  
 «والبدنة» قالوا هي ناقة أو بقرة. والتخليط في الأمر: الأفساد فيه و«من» عند سيبويه مبتدأ، و«أنه» خبره، وعند غيره بالعكس والجملة في محل رفع خير أتى، وجملة «أتى من أنه» في محل نصب ساد مسد مفعولى أدرى.

من شواهد: ابن بعيش ٩٤/٣، وشرح شواهد الشافية / ٢٢٢.

وفى ط والمخطوطات وب ٤١٧/٢: «فى» بدل «أتى» صوابه من الخزانة والمصادر النحوية.

٤٣٩ = أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميداً قد تذرّيت السناماً<sup>(١)</sup>

وجاء في قراءة نافع إثبات الألف إذا كان قبل همزة مفتوحة أو مضمومة دون المكسورة.

١٠/٢ قال أبو علي: لا أعرف فرقاً بين الهمزة وغيرها / فالأولى ألاّ يثبت الألف وصلاً في موضع.

ومذهب الكوفيين أن الألف بعد النون من نفس الكلمة؛ وسقوطه في الوصل في الأغلب مع فتح النون أو سكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفاً: دليان على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفاً.

و: نحن للمتكلم مع غيره مثل: «نا» في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع، والعلة كالعلة، وتحريكه للساكنين وضمه: إمّا لكونه ضميراً مرفوعاً، وإمّا لدلالته على المجموع الذي حقه الواو.

وأما «أنت» إلى «أنتن»، فالضمير عند البصريين «أن»، وأصله: «أنا»، وكأنّ «أنا» عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدءوا بالمتكلم، وكان القياس أن يبيّنوه بالتاء المضمومة نحو: أنتُ إلاّ أنّ المتكلم لما كان أصلاً جعلوا ترك العلامة له علامة، وبيّنوا المخاطبين بتاء حرفية بعد «أن» كالاسمية<sup>(٢)</sup> في اللفظ وفي التصرف.

(١) هو الشاهد الثامن والسبعون بعد الثلاثمائة في الخزنة.

واستشهد به على أن ثبوت ألف «أنا» في الوصل عند غير بني نعيم لا يكون إلا في الضرورة. وقال البغدادي: نسب ياقوت في «حاشية الصحاح» هذا البيت إلى حميد بن بحدل الكلبي. وذكر البغدادي: «أن حميداً» روى مصغراً ومكبّراً.

وهو بدل من الياء «فاعرفوني» أو هو منصوب على المدح. و«تذرّيت السنام» بمعنى علوته، وهو من الذروة بالكسر والضم وهو أعلى السنام، وحقيقته: علوت ذروة السنام.

من شواهد: المنصف ١/ ١٠، وابن بعيش ٣/ ٩٣، والمقرب ١/ ٢٤٦، وتفسير القرطبي ٣/ ٢٨٧.

(٢) أي تاء الضمير.



ومذهب الفراء أن «أنت» بكماله اسم، والتاء من نفس الكلمة.

وقال بعضهم: إن الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة<sup>(١)</sup>، فكانت مرفوعة متصلة، فلما أرادوا انفصالها دعموها بـ «أن» لنستقل لفظاً، كما هو مذهب الكوفيين وابن كيسان في: إياك وأخواته<sup>(٢)</sup>، وهو أن الكاف المتصرفة كانت متصلة فأرادوا استقلالها لفظاً لتصير منفصلة، فجعلوا «إيّا» عماداً لها، فالضمائر هي<sup>(٣)</sup> التي تلي إيا، وإيا عمادٌ لها.

وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب في الموضعين.

وقالوا في الغائب: هو، وهما، وهم، وهي، وهن؛ فالواو، والياء في هو، وهي، عند البصريين، من أصل الكلمة.

وعند الكوفيين للإشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فإنك تحذفهما فيهما.

والأول هو الوجه، لأن حرف الإشباع لا يتحرك، وأيضاً حرف الإشباع لا يثبت إلا ضرورة.

وإنما حرّكت الواو، والياء. لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميراً منفصلاً، إذا لولا الحركة لكانتا كأنهما للإشباع على ما ظن الكوفيون، ألا ترى أنك إذا أردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو: إنها، وبهي.

وكان قياس المثني والجمع على مذهب البصريين: هوماً، وهي ما وهوم، وهين فخفف بحذف الواو والياء.

والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر، وزيادة النونين في جمع المؤنث - على ما ذكرنا في المفصل - سواءً.

(١) أى التاء التي للمتكلم وللمخاطب .. إلخ.

(٢) في ع: «وأخواتها».

(٣) كلمة: «هي» سقطت من ب ٤١٨/٢.

وهذه الضمائر المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضى والمضارع والأمر والصفات وليست كالمرفوعة المتصلة، فإنه لا شركة بين الماضى والمضارع فيها إلا فى الألف والواو والنون - كما ذكرنا.

[تقول: ضرب هو وزيد، وأضرب أنا وزيد، وزيد هند ضاربها هو:]<sup>(١)</sup>

[تقول: ما ضرب إلا هو، وما يضرب إلا أنا، و«أضربُهما؟»]<sup>(٢)</sup>.

وتسكين هاء «هو» و«هى» بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز<sup>(٣)</sup>. [لكون هذه الحروف عند اتصالهما بهما كبعض حروفهما، فجائز تخفيفهما تشبيهاً بتخفيف نحو: كبد وعضد بحذف الكسرة والضممة مع كون الهاء فى هو وهى خفية، فاستثقل الضمة والكسرة عليها.

وشبهوا «ثم» هو، «وثم» هى كقولك: «فهو وهى لكونها حرف عطف مثلها.

وقد يسكن بعد همزة الاستفهام كقوله:

\* فقلت أهى سرت أم عادنى حلم<sup>(٤)</sup>\*<sup>(٥)</sup>

= ٤٤٠

(١) ما بين معقوفين سقط من ع، وط، وب ٤١٩/٢. صوابه من النسخ المخطوطة الأخرى.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ع، وط، وب ٤١٩/٢. صوابه من النسخ المخطوطة الأخرى.

(٣) بعد قوله: «ولام الابتداء جائز» وردت عبارة «كما يحى فى التصريف، فى ط وع، وب.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ط، وع، وب ٤١٩/٢. من قوله: لكون هذه الحروف - إلى نهاية الشاهد الشعرى.

(٥) والنص الساقط ضم الشاهد رقم ٣٧٩ فى الخزانة، وهو الذى ليس له ذكر فى ط وع، وب «وهو عجز وصدرة:

\* فقلت للطف مرتاعاً فأرقنى \*

واستشهد به على أن هاء: «هى» قد تسكن بعد همزة الاستفهام. والشاهد للمرآة العدوى، من قصيدة عدتها ثلاثة وأربعون بيتاً وفى شرح الحماسة للمرزوقى نسبت القصيدة إلى زياد بن حمل. وقيل: زياد بن منقذ.

ورواية الشاهد فى الحماسة «وقمت للزور» مكان: «فقلت للطف انظر الحماسة/ ١٣٩٦.

وفى شرح المرزوقى يقول: «قمت من مضجعى للطف الزائر خائفاً، وطار النوم عني، وأخذنى القلق ووساوس النفس، فميلتُ الفكرين شيئين:

=

وقد تسكن بعد كاف الجر أيضاً شاذاً<sup>(١)</sup>.

وقد تحذف الواو والياء اضطراراً كقوله:

فبيناه يشرى رحله قال قائل      لمن جمل رخو الملاط نجيب<sup>(٢)</sup> = ٤٤١  
وقوله:

٤٤٢ = \* دار لسعدى إذه من هواكا<sup>(٣)</sup> \*

ويسكنهما قيس وأسد، ويشددهما همدان، قال:

٤٤٣ = وإن لسانى شهدة يشتفى بها      وهو على من صبه الله علقم<sup>(٤)</sup>

= أحدهما: زيارتها بنفسها، والثاني، حلم نائم اعتادنى فأرانيها.  
من شواهد: ابن بعيش ٧/ ١٣٩، والخصائص ١/ ٣٠٥، ٢/ ٣٣٠ وشواهد الشافية ١٩٠/، والمغنى  
رقم ٥٧، ٧٠٨، والأشمونى ٣/ ١٠١ وشرح الحماسة للمرزوقى ١٣٩٦ والهمع والدرر رقم  
١٤٦، ١٦٠٨.

(١) فى المخطوطات ما عدا (ع): «وبعد كاف الجر أيضاً شاذ».

(٢) هو الشاهد الثمانون بعد الثلاثمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن واو: «وهو» قد يحذف ضرورة كما هنا، فإن الأصل: فينا هو يشرى.  
قال البغدادي: «و يشرى» هنا بمعنى يبيع، وهو من الأضداد و«الملاط» بكسر الميم: الجنب، و«رخو  
الملاط» سهله وأملسه. وفى الخزنة قال ابن خلف: هذا البيت قد وقع صدره فى أكثر نسخ كتاب  
سيبويه برواية: «نجيب».

والرواية الصحيحة للبيت هى «ذلول» بدل: نجيب: قال صاحب العباب: «البيت للعجير السلولى،  
ويروى للمخلب الهلالى. والقطعة لامية، ووقع فى كتاب سيبويه: «نجيب» بدل ذلول» وتبعه التحفة  
على التحريف.

من شواهد: الخصائص ١/ ٦٩، وابن الشجرى ٢/ ٢٠٨ والإنصاف ٥١٢/، وابن بعيش ٣/ ٩٦.

(٣) هو الشاهد الثالث والثمانون، وتقدم ذكره رقم ٨٧.

واستشهد به على أن الأصل: «إذهى» فحذف الياء.

(٤) هو الشاهد الحادى والثمانون بعد الثلاثمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن «همدان» تشدد واو: وهو كما فى البيت و«الشهدة» بضم الشين: العسل بشمعه.  
والعلقم: الحنظل، نبت كرية. والشاهد قائله مجهول.

من شواهد: ابن بعيش ٣/ ٩٦، والعينى ١/ ٤٥١، والتصريح ١/ ١٤٨، والهمع والدرر رقم ١٥٠  
والأشمونى ١/ ١٧٤.

ثم، لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا فى وضع المنصوب، لأنّ النصب علاقة الفضلات بلا واسطة، والجرّ علامتها بواسطة.

فابتدأوا بمتصل المنصوب، لتقدمه على منفصله، وشركوا بينه وبين المجرور كما يجىء بُعِيدَ، فوضعوا المتكلمهما ياء، إمّا ساكنة أو مفتوحة - كما ذكرنا فى باب الإضافة.

و«نا» للمتكلم مع غيره، كما كان فى متصل المرفوع.

والكاف للمخاطب مثل التاء فى التصرف، نحو: كَ، كُما، كُمْ، كِ، كما، كَنَ. ١١/٢

وبعض العرب يلحق بكاف المذكر إذا اتصلت بهاء الضمير ألفًا، وبكاف المؤنث ياءً.

حكى سيبويه: أعطيتكاه، وأعطيتكيه تشبيهاً للكاف بالهاء نحو: أعطيتها، وأعطيتهاوه.

قال أبو على: وقد تلحق الياءُ تاءَ المؤنث مع الهاء، قال:

رَمَيْتِهِ فَأَقْصَدْتُ      وما أَخْطَأْتُ الرَّمِيَةَ<sup>(١)</sup> = ٤٤٤

وربما كسرت الكاف فى التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة أو كسرة تشبيهاً لها بالهاء نحو: بِكُما وبِكُمنَّ، وعليكُما وعليكُمنَّ.

والكلام فى حذف واو «عليكمو» وإسكان الميم؛ كما مضى فى نحو: ضربتم.

(١) هو الشاهد الثانى والثمانون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن أبا على قال: تلحق الياءُ تاءَ المؤنث مع الهاء.

و«أقصدت» بمعنى: قتلت قال صاحب الصحاح: وأقصد السهمُ أى أصاب فقتل مكانه. و«الرمية»: فاعل: «أخطأت».

وبعده:

بسهمين مَلِيحَيْنِ      أعارتِكِهما الظَّيَّةَ

ولما أرادوا وضع المتصل المنصوب الغائب من هذا القسم اختصروا مفرديه من المرفوع المنفصل الغائب، فحذفوا حركة الواو والياء من «هو»، و«هى»، وقلبا ياء «هى» ألفاً، فصار «ها»، لأن ضمير المذكر إذا ولى الكسر تقلب واوه ياء نحو: بهى - لما نذكره - فخافوا التباس المؤنث بالمذكر.

وحركة هاء المذكر ضمة، إلا أن يكون قبلها ياء أو كسرة؛ فإن كان قبلها أحدهما فأهل الحجاز يُيقون ضممتها ويقولون: بهُو، ولديهُو.

وغيرهم يكسرونها؛ وعلته أن الهاء حرف خفيف فهو، إذا حاجز غير حصين، فكأن الواو الساكنة وليت الكسرة أو الياء، فقلبت ياء، وكسرت الهاء لأجل الياء بعدها.

وإن كان الساكن غير الياء، فضم الهاء متفق عليه، إلا ما حكى أبو على أن ناساً من بكر بن (١) وائل يكسرونها فى الواحد والمثنى والجمعين نحو: منه ومنهما ومنهم ومنهن، إتباعاً للكسر.

وهذا هو الكلام فى حركة الهاء.

وأما الكلام فى إشباع حركتها وتركه، فنقول: ننظر فى هاء المذكر، فإن وليت المتحرك أشبعت حركتها (٢) نحو: بهى، وبهُو، ولهُو، وضربهُو، وغلَامهُو، فيتولد من الضم واو، ومن الكسر ياء.

وبنو عقيل، وكلاب، يجوزون حذف الوصل، أى الواو والياء بعد المتحرك اختياراً مع إبقاء ضمة الهاء وكسرتها، نحو: به وغلَامه.

ويجوزون تسكين الهاء أيضاً كقوله:

(١) فى ب ٤٢١/٢: «من وائل» مكان: «بن وائل» تحريف واضح.

(٢) فى ب فقط ٤٢١/٢: «كسرتها» مكان: «حركتها».

= ٤٤٥

فَبِتُّ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُرِغُهُ وَمِطْوَايَ مَشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانُ<sup>(١)</sup>

وغيرهم يجوزونهما<sup>(٢)</sup>، أى اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر لا اختياراً.

وإن وليت هاء الضمير ساكناً حرف لين كان الساكن كعلّيه أو غيره كمنه، فالمختار: اختلاس الحركة، أى ترك الوصل، لأن الهاء حرف خفيّ - كما قلنا - فكأنه التقى ساكنان.

وابن كثير يصل مطلقاً، نحو: عليها، ومنهوّ، ونحوهما.

فعلى هذا، تجيء فى هاء المذكر الذى بعد الكسرة أو الياء، باعتبار ضمها وكسرها، واختلاسها ووصلها: أربع لغات، والكسر أكثر وأشهر<sup>(٣)</sup>.

الأولى: كسر الهاء من غير وصل بياء، وهو بعد الياء أكثر منه بعد الكسر لأن فى الأول شبه التقاء الساكنين.

والثانية: كسرها مع وصلها بياء نحو: بهي وعليه، وهو بعد الكسر أشهر منه بعد الياء - لما ذكرنا.

(١) هو الشاهد الثالث والثمانون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن بنى عقيل وبنى كلاب يجوزون تسكين الهاء كما فى قوله «له» بسكون الهاء.

والشاهد من قصيدة ليعلى الأحول الأزدي مطلعها فى رواية أبى عمرو الشيباني:

أَوْ يَحْكُمَا يَا وَاشِيَّ أُمَّ مَعْمَرٍ

بِمَنْ وَإِلَى مَنْ جِئْتُمَا تَشْيِيَانِ

و«أُرِغُهُ»: بمعنى أطلبه، يقال: أرغت الصيد.

و«مِطْوَايَ»: مثنى مطو. والمطو بكسر الميم وضمها: الصاحب.

و«مشتقان»: خبر مطوأي، وكذلك: «أرقان»، وضمير له للبرق فى بيت قبله.

و«أرقان»: مثنى أرق بكسر الراء، وهو وصف من الأرق بفتحها بمعنى السهر.

من شواهد: الخصائص ١/ ١٢٨، والمحتسب ١/ ٢٤٤، والمنصف ٣/ ٨٤.

(٢) فى ط: «يجوزولهما» تحريف.

(٣) فى ب فقط ٢/ ٤٢٢: «أشهر وأكثر».

والثالثة: ضم الهاء بلا واو، نحو: عليه، وبه.

والرابعة: ضم الهاء مع الواو نحو: عليهو، وبهؤ.

ويجىء فيها إذا كانت بعد الكسر لغة خامسة، وهى إشمام كسر الهاء شيئاً من الضمة<sup>(١)</sup> بلا وصل.

وإن حذف قبل هاء المذكر حرف لين جزماً نحو: يرضه وتصله أو وقفاً نحو: فألقه، وأغزه جاز إشباع حركة الهاء، اعتباراً بالمتحرك قبلها فى اللفظ.

وجاز اختلاسها اعتباراً بالساكن المحذوف قبلها حذفاً عارضاً<sup>(٢)</sup>.

وجاز إسكان الهاء إجراءً للوصل مجرى الوقف وقد قرئ بها كلها فى الكتاب العزيز.

وأما الهاء فى المثنى والجمعين، فإن كان قبلها فتحة أو ضمة فهى مضمومة لا غير، نحو: لهما وعلامهم، وإن كان ألفاً أو واو، أو ساكن<sup>(٣)</sup> صحيح ف كذلك / إلا ما حكى أبو على من نحو: منهما واضربهما واضربهم - على ما مضى - للإشباع، وعدّ الحاجز غير حصين لسكونه.

وإن كان قبلها كسرة أو ياء، فمن قال فى الواحد: بهو وعليهو، وهم أهل الحجاز، قال فى المثنى والجمعين أيضاً بضم الهاء، نحو: إن غلاميهما وعلاميهما وعلاميهن<sup>(٤)</sup> وبعدهما وبغلاميهم وبغلاميهن<sup>(٥)</sup>.

وحمزة يخص بالضم فى جمع المذكر ثلاث كلمات: عليهم، وإليهم، ولديهم.

قيل ذلك لكون الياء فيها بدلاً من الألف، فأعطى الياء حكم أصلها، وقد جاء: علاه، وإلاه، ولداه، على الأصل.

(١) فى ب فقط ٤٢٢/٢: «الضم» مكان: «الضمة».

(٢) كلمة: «حذفاً» سقطت من ب ٤٢٢/٢.

(٣) «وعلاميهن» سقطت من ب ٤٢٣/٢.

(٤) «وبغلاميهن» سقطت من ب ٢٤٣/٢.

(٥) فى ع: «وساكن» بالواو.

وكان يجب، على هذا التعليل أن يقرأ فى الواحد والمثنى وجمع المؤنث: عليه<sup>١</sup> وعليهما وعليهن، ولم يُقرأ، ولعل ذلك لأتباع الأثر.

وغير أهل الحجاز يكسرون الهاء فى المثنى والجمعين مطلقاً، كما فى الواحد، وهو الأشهر.

هذا كله فى حركة الهاء.

وأما ميم الجمع التى بعد الهاء المكسورة فلا يخلو من أن تقف عليها، أو، لا. فإن وقفت عليها، فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك جميع<sup>(١)</sup> الضمائر: تحذف صلاتها فى الوقف، نحو: ضربه، وبه، وبكم، إلا فى الألف فى: ضربتها، وبها.

وإن لم تقف عليها، فلا يخلو من أن يكون بعدها متحرك أو ساكن؛ فإن كان بعدها ساكن فكسر الميم لإتباع كسر الهاء، ولالتقاء الساكنين أقيس، نحو: ﴿من دونهم امرأتين﴾<sup>(٢)</sup>، و: ﴿عليهم الذلة﴾<sup>(٣)</sup>، على قراءة أبى عمرو.

وباقى القراء على ضم الميم، نظراً إلى الأصل.

وإن كان بعدها متحرك، فالإسكان أشهر نحو: ﴿أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾<sup>(٤)</sup>، وبعضهم يشبع ضم الميم نحو: عليهمو غير المغضوب عليهمو، كقراءة ابن كثير، وإشباع الكسر فى مثله أقيس للإتباع<sup>(٥)</sup>.

فصار للميم بعد الهاء المكسورة خمسة أحوال: حالتان قبل الساكن، الكسر والضم، كلاهما مع اختلاس، أى ترك الوصل.

(١) فى ط: «جمع» بدل: «جميع» تحريف.

(٢) القصص / ٣٣.

(٣) آل عمران / ١١٢.

(٤) الفاتحة / ٧.

(٥) «الإتباع» سقطت من ع.



وثلاث قبل المتحرك: السكون، وإشباع الضم، وإشباع الكسر.

وكذا إن<sup>(١)</sup> كان الميم بعد الهاء المضمومة فى نحو: بهُم وعليهم فى لغة أهل الحجاز؛ وفى نحو: غلامهم، ولهم، وقفاهم، على ما هو متفق عليه؛ وفى نحو منهم على الأشهر.

وكذا فى: أنتم، وضربتم، وغلامكم، فلها، أيضاً، خمسة أحوال: حالتان قبل الساكن: الضم وهو الأقيس والأشهر، للإتباع والنظر إلى الأصل، والكسر نظراً إلى الساكنين؛ وهو فى غاية القلة، ومنعه أبو على.

وثلاث قبل المتحرك:

الأولى: الإسكان وهو الأشهر.

الثانية: ضمها ووصلها بواو.

الثالثة: وهى مختصة بميم قبل هائها كسرة أو ياء: كسر الميم ووصلها بياء، نحو: عليهمى، وبهمى، فكسر الميم لجانسة الياء أو الكسرة قبل الهاء، وقلب الواو ياء لأجل كسر الميم. ومنعها، أيضاً، أبو على.

ثم لما فرغوا من وضع المنصوب المتصل أخذوا فى وضع المنصوب المنفصل، فجاءوا بـ «إيّا» متلوّاً بصيغة ضمير المنصوب المتصل.

واختلف النحاة فيه فقال سيبويه، والخليل، والأخفش والمازنى، وأبو على: إن الاسم المضمر هو «إيّا»، إلا أن سيبويه قال: ما يتصل به بعده حرف يدل على أحوال المرجوع إليه من التكلم والخطاب والغيبة لما كان «إيّا» مشتركاً؛ كما هو مذهب البصريين فى التاء التى بعد «أن» فى: أنت، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأننّ، وقد مضى.

وقال الخليل والأخفش والمازنى: ما يتصل به أسماء أضيف «إيّا» إليها،

(١) فى ع: «وإن كان» بسقوط كلمة: «كذا».

لقولهم: «فأيّاه وإيّا الشواب»<sup>(١)</sup>، وهو ضعيف، لأن الضمائر لا تضاف.

وقال الزجاج والسيрани: «إيّا» اسم ظاهر مضاف إلى المضممرات كأنّ /  
«إيّاك» بمعنى نفسك. ١٣ / ٢

وقال قوم من الكوفيين: إيّاك، وإياه، وإيّاى: أسماء بكمالها، وهو ضعيف، إذ ليس فى الأسماء الظاهرة، ولا المضمرة ما يختلف آخره كافًا، وهاءً وياءً.

وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين: إن الضمائر هى اللاحقة بإيّا، وإيّا، دعامة لها، لتصير بسببها منفصلة، وليس هذا القول ببعيد من الصواب، كما قدمناه فى: أنت.

وقد تفتح همزة «إيّا»، وقد تبدل الهمزة، مفتوحة ومكسورة، هاءً؛ ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب، لأن المجرور مفعول لكن بواسطة، وحملوه على لفظ المنصوب المتصل، [لوجوب كون المجرور متصلاً على ما مضى؛ فضمير المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل]<sup>(٢)</sup> سواء.

### [المضممرات المستترة]

(ص): «المرفوع المتصل خاصة، يستتر فى الماضى للغائب والغائبة، وفى المضارع للمتكلم مطلقاً، والمخاطب والغائب، وفى الصفة مطلقاً».

(ش): اعلم أنه لا يستتر من المضممرات إلا المرفوع، لأن المنصوب والمجرور فضلة لأنهما مفعولان، والمرفوع فاعل، وهو كجزء الفعل، فجوزوا فى باب الضمائر

(١) فى فن الألغاز فى الأشياء والنظائر ٣٠٦ / ٤ بتحقيقى ورد اللغز الآتى:

وأى مضممر مضاف خافض وأى أشياء هما شيان

يعنى بالمضاف من المضممرات قول العرب: «إذا بلغ الرجل الستين فأيّاه وإيّا الشواب، بناء على أن «إيّا» هو الضمير.

ويعنى بالأشياء عبارة عن شيئين فى مثل قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحرير/ ٤] والمراد: قلبان خاصة.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ع.

المتصلة التي وَضَعُهَا للاختصار: استتار الفاعل، لأن الفاعل، وخاصة الضمير المتصل، كجزء الفعل، فاكتفوا بلفظ الفعل عنه<sup>(١)</sup>، كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء، ويكون فيما بقي دليل على ما ألقى كما مضى في الترخيم.

وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت؛ ولا يظهر أصلاً الضمير المتصل في غائب الماضي وغائبه، وفي المضارع في: أفعل، ونفعل، ويفعل وتفعل مخاطباً وغائبة، وافعل، وفي جميع الصفات وأسماء الأفعال والظروف.

وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل، لا ظاهراً ولا مضمراً، وهى: أفعل، ونفعل، وتفعل مخاطباً، وافعل أمراً، واسم فاعل الأمر مطلقاً، أى فى الواحد والمثنى والمجموع.

وما يظهر فى نحو: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(٢)</sup>، تأكيد للمستتر لا فاعل بدليل أنك لا تقول: لا أفعل إلا أنا، ولا تفعل إلا أنت.

وفى: فَعَلَ، وفَعَلَتْ، وَيَفْعَلُ، وتفعل للغائبة، يظهر الفاعل المظهر والضمير المنفصل، نحو: ضرب زيد، [وما ضربت إلا هى]<sup>(٣)</sup> وما ضرب إلا هو، وتضرب هند، وما يضرب إلا هى، وكذا فى الصفة المفردة نحو اقائم الزيدان، وما قائم هما.

وكذا فى الظرف عند أبى على، إذا اعتمد، نحو: أفى<sup>(٤)</sup> الدار زيد، وما فى الدار إلا هو.

وكذا فى اسم الفعل إذا كان خبراً<sup>(٥)</sup>؛ يظهر الفاعل الظاهر نحو: هيهات زيد، والضمير المنفصل، نحو: هيهات هما<sup>(٦)</sup>.

(٢) البقرة/ ٣٥.

(١) «عنه» سقطت من ع.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٤٢٦/٢.

(١) فى ط: «فى الدار زيد» بسقوط همزة الاستفهام، تحريف.

(٦) فى ع: هيهات هو.

(٥) المراد بالخبر المقابل للإنشاء.

## [لايسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل]

(ص): «ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل، وذلك بالتقديم على عامله، أو بالفصل<sup>(١)</sup> لغرض، أو بالحذف، أو بكون العامل معنويًا أو حرفًا والضمير مرفوع، أو بكونه [مسندًا إليه]<sup>(٢)</sup> صفة جرت على غير من هي له، نحو: إياك ضربت، وما ضربك إلا أنا، وإياك والشر، وأنا وزيد، وما أنت قائمًا، وهند زيد ضاربتة هي».

(ش): اعلم أن أصل<sup>(٣)</sup> الضمائر: المتصل المستتر، لأنه أخصر، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار، لكونه أخصر من المنفصل، ثم المنفصل عند تعذر الاتصال؛ فلا يقال: ضرب أنا، لأن «ضربت» مثله معنى وأخصر منه لفظًا.

أقول: الضمير المرفوع والضمير المنصوب، يصلحان، كما مرّ لأن يكونا<sup>(٤)</sup> متصلين ومنفصلين، دون الضمير المجرور؛ فلنذكر مواقعهما، فنقول:

إن الأصل في الضمير<sup>(٥)</sup> المرفوع والمنصوب أن يتصلا بالفعل، لأن المتصل - كما مرّ - كالجاء الأخير من الكلمة التي يليها، وكون الشيء كجزء الكلمة إنما يتم إذا كانت مقتضية له بالأصالة، ومن حيث الطبع والذات، والفعل مقتضى للمرفوع كذلك، ومن / ثمة لا يخلو فعل منه<sup>(٦)</sup> فصَحَّ أن يجعل الضمير المرفوع كالجاء الأخير منه.

وأما سائر ما يرفع، فهو إما ابتداء عند البصريين، ولا يصح اتصال المرفوع به لأن المتصل كالجاء من الكلمة المتقدمة، والابتداء معنى وليس بكلمة؛ وإما مبتدأ

(١) في ب ٤٢٧/٢، ط: «وبالفعل» بالواو.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٤٢٧/٢.

(٣) كلمة: «أصل» سقطت من ع.

(٤) في ط: «لأن يكون» بدون الف الثنية، تحريف.

(٥) في ع: «في المتصلين» بدل: في الضمير.

(٦) في ب فقط ٤٢٨/٢: «لا يخلو منه فعل».

وخبر، كما اخترنا فى أول الكتاب، والمبتدأ اسم، وليس الاسم فى اقتضاء المرفوع كالفعل<sup>(١)</sup> إذا ليس كل اسم رافعاً، والخبر إمّا اسم وإمّا جملة، وليس المرفوع، أيضاً، من لوازم أحدهما.

وأما «ما» الحجازية فليست أيضاً كالفعل فى طلب المرفوع، إذ هى حرف نفى، ودخولها على الفعل أولى، ومن ثمّ كان النصب فى: ما زيداً ضربته، أولى من الرفع<sup>(٢)</sup> وأيضاً، عملها للرفع بالمشابهة لا بالأصالة.

وأما «إنّ» وأخواتها، فالاسم المرفوع بها لايجوز اتصاله بها نحو إن زيداً أنت، لما عرفت، فلم يكن الضمير المرفوع بهذه الأشياء، إذاً إلا منفصلاً.

وأما اسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة أو المصدر أو اسم الفعل، أو الظرف أو الجار والمجرور فهى أيضاً لاترفع بالذات، بل بالحمل على الفعل.

ويتصل المرفوع، من هذه الأشياء، بغير المصدر، لكن بشرط الاستتار، كما يجىء.

وكذا نقول: الفعل هو المقتضى للمنصوب بالأصالة؛ وسائر ما ينصب الضمائر وهو إنّ وأخواتها، وما الحجاز نحو: ما زيد إياك<sup>(٣)</sup>، واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل: إنما تنصب بمشابهة الفعل والحمل عليه.

[وكان حق المنصوب أيضاً ألاّ يتصل إلاّ بالفعل، أو الأسماء المشبهة له، كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات، والبواقى بالحمل عليه، لكنه لما جاز فى الأصل، أى الفعل: أن يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل أيضاً إذ تشابهه - كما يجىء<sup>(٤)</sup>].

(١) فى ظ: «كالفعل لأن كل فعل رافع».

(٢) فى ظ: «ولضعفها عن العمل لم يعلمها أهل الحجاز» بعد قوله: أولى من الرفع.

(٣) «ما زيد إياك» سقط من ظ.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ظ.

فإذا تقرر هذا قلنا: الضمير المرفوع والمنصوب؛ إما أن يعمل فيهما الفعل أو غيره، وفي الأول يجب اتصاله بعامله إلا في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا تقدم على عامله، ولا يكون إلا منصوباً، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾<sup>(١)</sup>.

الثاني: إذا كان الفعل محذوفاً نحو قولك: إن إِيَّاهُ ضربته<sup>(٢)</sup>، وإن أنت ضربت، ونحو: إِيَّاهُ لمن قال: مَنْ أَضْرَبَ؟؛ وقد مرَّ في باب التحذير أن: إِيَّاكَ والأسد، من باب تقدم المفعول على ناصبه.

وإنما لزم الانفصال في الموضعين، لأن الضمير المتصل هو ما يكون كالجزء الأخير<sup>(٣)</sup> من عامله، فإذا لم يكن قبله عامل، بل كان إِمَّا<sup>(٤)</sup> مؤخراً أو محذوفاً فكيف يكون كالجزء الأخير من<sup>(٥)</sup> عامله؟

الثالث: إذا فصل عن عامله لغرض لا يتم إلا بالفصل، وذلك في مواضع: منها أن يكون تابِعاً: إِمَّا تأكيداً، نحو: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(٦)</sup>، ولقيتكَ إِيَّاكَ؛ أو بدلاً، كقولك بعد ذكر لفظة «أخيك»: لقيت زيدا إِيَّاهُ؛ أو عطف نسق نحو: جاءني زيد وأنت.

ولا يقع الضمير وصفاً كما تقدم.

ومنها: أن يقع بعد «إِلَّا» نحو: ما ضربت إلا إِيَّاكَ، وما ضرب إلا أنا؛ وأما قوله:

وما نبالي إذا ما كنتِ جارتنا      ألا يجاورنا إلاك ديار<sup>(٧)</sup> = ٤٤٦

(١) الفاتحة/ ٥.

(٢) في ب فقط ٢/ ٤٢٩: «ضربت» بدون الضمير.

(٣) كلمة: «الأخير» سقطت من ظ.

(٤) «إِمَّا» سقطت من ط.

(٥) في ظ: «منه» مكان «من عامله».

(٦) البقرة/ ٣٥.

(٧) هو الشاهد الرابع والثمانون بعد الثلاثمائة في الخزنة.

واستشهد به على أن وقوع الضمير المتصل بعد إلا شاذ.

والقياس وقوعه بعدها منفصلاً نحو: أن لا يجاورنا إلا إِيَّاكَ ديار. والشاهد قائله مجهول.

فشاذ لا يقاس عليه.

وكذا إذا وقع بعد معنى «إلا» كقوله:

كأنا يوم قرى إنا — ما نقتل إيانا<sup>(١)</sup> = ٤٤٧

ومنها: أن يلى «إما»<sup>(٢)</sup>، نحو: جاءنى إما أنت أو زيد، ورأيت أو زيد، ورأيت إما إياك أو عمرًا، والغرض منها: إفادة الشك من أول الأمر.

ومنها: أن يكون ثانى مفعولى «علمت»، أو «أعطيت»، ويورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول الأول، كما إذ أخبرت عن المفعول الثانى فى: علمت زيداً<sup>(٣)</sup> عمراً قلت: الذى علمت زيداً إياه: أبوك، والذى أعطيت زيداً إياه: عمرو.

ولا يجوز أن تقول: الذى علمته زيداً أبوك<sup>(٤)</sup>، ولا: الذى أعطيته زيداً<sup>(٥)</sup> عمرو<sup>(٥)</sup> لأنه يلتبس المفعول الثانى بالأول.

= من شواهدك الخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/٢، وابن بعيش ١٠١/٣ - ١٠٣ وهامش العيني على الأشمونى ٢٥٣/١، والهمع والدرر رقم ١٣١ والأشباه والنظائر رقم ١٦٨، والأشمونى ١٠٩/١.

(١) هو الشاهد الخامس والثمانون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن: «إيانا» فصل من عامله لوقوعه بعد معنى إلا وهو شاذ.

والشاهد من أبيات لذى الأصبع العدوانى ونسبه سيبويه إلى بعض اللصوص، وقبله:

لقينا منهم جمعاً فأوفى الجمع ما كانا

وبعده:

قتلنا منهم كل فتى أبيض حسّانا

من شواهد سيبويه ٢٧١/١، ٣٨٣، والخصائص ١٩٤/٢، وأمالى ابن الشجرى ٣٩/١، والإنصاف ٦٩٩ وابن يعيش ١٠١/٣.

(٢) فى ظ: «وإما أن يأتى» بدل: «ومنها أن يلى».

(٣) فى ط: «زيرا» بالراء بدل: «زيد» بالذال، تحريف.

(٤) «أبوك» سقطت من ط وب ٤٣٠/٢.

(٥) «عمرو» سقطت من ط وب ٤٣٠/٢.

فأماً إذا<sup>(١)</sup> لم يلتبس، فالإتصال<sup>(٢)</sup> فى باب: «أعطيت» أولى، والانفصال فى باب «علمت»، كما إذا أخبرت عن المفعول الثانى فى: أعطيت زيدا درهماً؛ فقولك: الذى أعطيته زيدا: درهم أولى من قولك: الذى أعطيت زيدا إياه: درهم، لأنك تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى.

ومن جواز المنفصل، فتوطئة لإزالة اللبس فى المفعولين الذين<sup>(٣)</sup> يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو: أعطيت زيدا عمراً.

وإذا أخبرت عن الثانى فى: علمت زيدا قائماً، فقولك: الذى علمت زيدا إياه: قائم أولى من قولك: الذى علمته زيدا قائم، وذلك للتوطئة المذكورة، أو لرعاية أصل المفعول الثانى، إذ العامل فيه فى الأصل ما يجب انفصاله عنه، كما فى: كنت إياه على ما يجيىء.

وإن كان الضمير مع غير الفعل، فإما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً؛ فالمرفوع لا يكون<sup>(٤)</sup> إلا منفصلاً، إذا كان مبتدأ، أو خبراً، أو خبر «إن» وأخواتها، أو اسم «ما» لما مرّ.

وأماً إذا ارتفع باسم الفاعل أو المفعول، أو الصفة المشبهة أو اسم الفعل، أو الظرف، أو الجار والمجرور فإن فصل عن عامله لغرض لا يتم إلا بالفصل - كما ذكرنا فى الفعل - وجب انفصاله<sup>(٥)</sup> نحو: زيد قائم أخوه وأنت، وضاربٌ إماماً هو أو أخوك، وهيهات زيد وأنت، ومررت برجل فى الدار أخوه وأنت.

(١) فى ب فقط: «فأماً إذا».

(٢) فى ظ «كان الاتصال» بدل: «الاتصال».

(٣) فى ط: «الذى» بدل «الذين»، تحريف.

(٤) وردت العبارة فى ظ على النحو التالى:

«المرفوع لا يكون إذا كان مبتدأ أو خيراً أو خبر إن وأخواتها أو اسم ما إلا منفصلاً لما مرّ».

(٥) فى ظ: «وجب كونه منفصلاً».



ومثله الضمير البارز بعد<sup>(١)</sup> الصفة إذا جرّت على غير ما هي له، فإنه تأكيد للضمير المستكن فيها، لا فاعلها، كما في: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾، وذلك لأنك تقول مطرداً نحو: الزيدون ضاربوهم نحن، والزيدان الهندان ضارباهما هما؛ وقد عرفت ضعف نحو: جاءني رجل قاعدون غلماناه.

وقال الزمخشري في أحاجيه: بل تقول: ضاربهم نحن، وضاربُهما هما، فإن ثبت ذلك فهو فاعل، كما قيل.

وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف، إذا كانا مع المرفوعين جملتين، وذلك إذا اعتمدا على همزة الاستفهام أو حرف النفي نحو: ما قائم أنتما، و: أقدامك<sup>(٢)</sup> هما؟ وأفي الدار أنتما؟ عند أبي عليّ.

وذلك لأنه يعرض لهما، إذن، كونهما مع مرفوعيهما جملتين، فاعتنى بالمرفوع لكونه أحد جزأي الجملة، فأظهر إذاً إلى اللفظ، فرقاً بينه كائناً أحد جزأي الجملة وبينه إذا لم يكن كذلك، بخلاف اسم الفعل، فإن الضمير المرفوع به: أحد جزأي الجملة أبداً، فلم يحتج إلى الفرق فاطراد استكنان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل - كما يجيىء.

فإن لم يفصل الضمير عن عامله ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين - على ما مر - وجب اتصال المرفوع بهما، لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل، والظرف وأخيه: سادة مسدّ الأفعال من غير حاجة إلى ضممية، كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل إلى «أن».

لكن لا يكون هذا المتصل بهذه الأشياء إلا مستكنًا، لكونها أضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع، إذ هي فروع عليه في ذلك، فلم يجعل المرفوع بها كجزء من أجزائها في الظاهر، كما جعل في الأصل الذي هو الفعل كذلك.

(١) في ظ: «في» بدل «بعد».

(٢) في ظ «وما قدامك هما» بـ «ما» النافية.

وأما الضمير<sup>(١)</sup> المرفوع بالمصدر فلا يكون إلا منفصلاً، وإن وليه بلا فصل، لأنه لا يقدر بالفعل إلا مع ضميمة «أن»، تقول: أعجبنى ضرب أنت زيدا، إذا لم تُضف، والإضافة أكثر، لأن الكلام بها أخف، وأعجبنى الضرب أنت زيدا. هذا كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل.

وأما الضمير المنصوب، فكان حقه، أيضاً ألا يتصل إلا بالفعل كالمرفوع، لطلب/ الفعل له بالذات، والبواقي بالحمل عليه، لكنه لما جاز في الأصل أى الفعل<sup>(٢)</sup> أن يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل، أيضاً إذا شابهه.

فإذا كان من غير الفعل، فإن كان العامل مما وجب انفصاله عن المنصوب وضعاً، كـ «ما» الحجازية، نحو: ما زيدٌ إياك.

أو فصل بينهما لغرض لا يتم إلا بالفصل وجب انفصاله - كما ذكرنا في ضمير الفعل - نحو: ما أنا ضارب إلا إياك، وأنا ضارب إماً إياك وإماً زيدا، وأنا ضاربك إياك.

وإن لم يكن كذلك، فلا يخلو من أن يكون الناصب حرفاً، أو اسم فعل، أو مصدرًا، أو صفة؛ فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو: إنك قائم، وإنك في الدار، وليتك قاعد.

ولاتقول: إن في الدار إياك، وذلك لأن الحرف غير مستقل، فالاتصال به واجب مع الإمكان.

وكذا يجب الاتصال باسم الفعل [لأنه وإن كان في الأصل مستقلاً من حيث الاسمية غير محتاج إلى منصوب إلا أنه لما صار معناه معنى الفعل سواء كان

(١) في ظ: «المضمّر» بدل: «الضمير».

(٢) في ب فقط ٢/ ٤٣٢: «الذى هو الفعل» بدل: «أى هو الفعل».

كالفعل فى وجوب الاتّصال به<sup>(١)</sup>. قال:

٤٤٨=

\* تراكها من إبل تراكها<sup>(٢)</sup> \*

وتقول: رويده، وحيّله. وحكى يونس: عليكنى.

وإنما وجب الاتّصال فى القسمين لما ذكرنا من أن المنفصل لا يجىء إلا عند تعذر المتصل.

وجاز أيضاً الانفصال فيما اتّصل به الكاف من أسماء الأفعال نحو: رويده، ورويذك إياه، وعليكه وعليك إياه تشبيهاً بنحو: أعطاك إياه - كما يجىء - وإن لم يكن الكاف ذلك الكاف<sup>(٣)</sup>.

وأما المصدر، فإن كان منوئاً: لم يتصل المنصوب به مع التنوين للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة، والضمير المتصل الدال على عدم تمامها، مع ضعف مشابهة المصدر للفعل، فيجب أن تقول: أعجبنى ضربٌ إياك، إن لم تضيف، والإضافة أكثر.

ولا يمتنع، على ما هو مذهب الأخفش فى نحو ضاربك وضاربك، وضاربوك، أن يكون حذف التنوين فى: ضربك، أيضاً، للمعاقبة، لا للإضافة، فيكون الضمير منصوباً - كما مرّ فى باب الإضافة.

وإن كان المصدر ذا لام فالأشهر انفصال الضمير بعده نحو: أعجبنى الضرب إياك، لمعاقبة الألف واللام للتنوين فى تمام الكلمة به<sup>(٤)</sup>.

وجوز الأخفش الضربك، والضمير منصوب.

(١) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٤٣٣/٢، صوابه من المخطوطات وهامش ط حيث أشار السيد الشريف إلى هذا النص الساقط.

(٢) هو الشاهد الحادى والستون بعد الثلاثمائة فى الخزانة - وتقدم ذكره رقم ٤١٣.

(٣) لأن الكاف المتصلة باسم الفعل حرف، والمتصلة بالاسم اسم.

(٤) كلمة: «به» سقطت من ط وب ٤٣٤/٢.

وأما اسما الفاعل والمفعول، ففي اتصال الضمير المنصوب<sup>(١)</sup> بهما منونين كانا أو، لا: خلافٌ كما مضى في باب الإضافة، واتصاله بهما أولى من اتصاله بالمصدر، لكون مشابتهما للفعل أكثر من مشابهة المصدر له [ومع هذا فالأولى انفصال الضمير المنصوب بعدهما نحو: ضارب إياك]<sup>(٢)</sup> تقول: ضاربك، وضاربُ إياك، والضاربك والضارب إياك، والمعطى إياك والمعطاك، ومعطى إياك ومعطاك.

وأما الظرف، والجار والمجرور، فلكونهما قائمين مقام الفعل اللازم، لا يجيء بعدهما ضمير منصوب بهما.

ولنعد إلى شرح ما يحتاج إلى الشرح من كلام المصنف.

قوله: «أو بالفصل لغرض»، احترازٌ عن نحو: ضرب زيد إياك، فإنه يجوز ذلك مع وجود الفصل، وذلك لأن الفصل لا غرض فيه، إذ قولك: ضربك زيد، بمعناه. فإن قلت: أليس ذكر الفاعل قبل المفعول مُفيداً أن ذكر المفعول ليس بأهم، ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل أفاد أن ذكر المفعول أهم؟

قلت: تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك، بل قد يكون لاتساع الكلام؛ بلَى، قيل: إن تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه أهم.

والأولى أن يقال: إنه يفيد القصر كقوله تعالى: ﴿بَلِ اللّٰهُ فَاعْبُدْ﴾<sup>(٣)</sup>، أى: لا تعبد إلا الله؛ وكذا تقول في المفعول المطلق: ضربته زيداً، أى ضربت زيداً ضرباً، ولا تقول: ضربت زيداً إياه.

وكذا تقول: يوم الجمعة لقيته زيداً، ولا تقول: لقيت زيداً إياه.

وأما نحو قوله:

(١) كلمة «المنصوب» سقطت من ب ٢/ ٣٣٤.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢/ ٤٣٤ صوابه من المخطوطات مع الإشارة إليه في هامش ط.

(٣) الزمر/ ٦٦.

\* ضمنت ... إياهم الأرض <sup>(١)</sup> \*

فضرورة.

قوله: «أو بكونه مسنداً إليه صفة جرت على / غير من هي له»، قد ذكرنا أنه ١٧/٢ ليس بمسند إليه الصفة، بل هو تأكيد للمسند إليه.

ثم نقول: إنما برز هذا الضمير تأكيداً إذا جرت الصفة على غير من هي له، ونعني بالصفة: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

ونعني بالجرى أن تكون نعتاً نحو: مرّت هند برجل ضاربته هي، أو حالاً نحو: جئتماني وجاءني زيد ضاربه أتما؛ أو صلة نحو: الضارب أنت: زيد، أو خبراً نحو: زيد هند ضاربها هو.

فنقول: إذا اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير المؤكد، وما هو له في الأفراد أو فرعيه <sup>(٢)</sup>، أعني الثنية والجمع، وفي التذكير أو فرعه <sup>(٣)</sup> أى التأنيث فلا لبس سواء كان المتحمل للضمير صفة أو فعلاً نحو: زيد هند ضاربها هو، أو: يضربها هو، فلو لم تأت بالضمير في: ضاربها أيضاً لعلم أن الضارب لزيد لا لهند. وإن اتفقا في الأفراد أو فرعيه، وفي التذكير أو فرعه، فإن اتفقا في الغيبة

(١) هو الشاهد السادس والثمانون بعد الثلاثمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن فصل الضمير ضرور، والقياس: ضمنتهم الأرض. والشاهد قطعة من بيت وهو:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير

وفي ب ٤٣٥/٢ ذكر الشاهد بتمامه مع أنه ليس في الأصل كذلك. و«الوارث» و«الباعث»: اسمان من أسماء الله الحسنى أقسم بهما.

والشاهد للفرزدق، ديوانه ٢٦٤/١. والباء في «الباعث» متعلقة بقوله:

إني حلفت ولم أحلف علي فند فناء بيت من الساعين معمر.

من شواهد: الخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/٢، وابن السجري ٤٠/١، والإنصاف ٦٩٨/١ وأوضح المسالك ٦٦/١، العيني ٢٧٤/١ والهمع والدرر رقم ١٥٤، والاشباه والنظائر رقم ١٦٧، والاشموني ١١٦/١.

و«الدهارير»: الزمان السالف. وقيل: أول الأزمنة السالفة

(٢) في ب فقط ٤٣٥/٢: «وفرعيه» بالواو، صوابه من ط والمخطوطات.

(٣) في ب فقط ٤٣٥/٢: «وفرعيه» بالواو، صوابه من ط والمخطوطات.

أيضاً، فاللبس حاصل، فعلاً كان المتحمل، أو صفة، ولا يرتفع ذلك اللبس بالإتيان بالمنفصل، نحو: زيد عمرو ضاربه هو، أو ضربه هو؛ والزيدان العمران ضارباهما هما، أو يضربانهما هما، وكذا في المؤنث والجمعين.

وإن اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس مُنتَفٍ في جميع الأفعال، نحو: أنا زيد ضربته أو أضربه، والزيدان نحن ضربانا أو يضرباننا؛ وهند أنا ضربتني أو تضربني إلا في غائبة المضارع مع المخاطب، وفي غائبتيه مع المخاطبين، نحو أنت هند تضربها وهند أنت تضربك، وأنتما الهندان تضربانهما، والهندان أنتما تضربانكُما، فإن اللبس حاصل ههنا، ويرتفع بإبراز الضمير.

وأما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور، ويرتفع بالتأكيد بالضمير، نحو: أنا زيد ضاربه أنا، ونحن الزيدان ضارباهما نحن، والزيدون نحن ضاربوناهم.

وكقول المؤنث: أنا هند ضاربتها أنا؛ فلما رَفَعَ الإتيان بالمنفصل اللَّبس في هذه الصورة طُرِدَ الإتيان به عند البصريين في صور الصفة الثلاث، أعنى إذا كان لبس ويرتفع بالضمير، وإذا كان ولم يرتفع، وإذا لم يكن.

وأما الكوفيون فأجازوا ترك التأكيد بالمنفصل في الصفة إن أُمِنَ اللبس، نحو: هند زيد ضاربتة: قال:

٤٥٠ = وإن امرأ أسري إليك ودونه من الأرض مومةً وبيداء سَمَلَقُ<sup>(١)</sup>  
لحقوقة أن تستجيبى لصوته وأن تعلمي أن المعان مَوْقُ

(١) هو الشاهد السابع والثمانون بعد الثلاثمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن الكوفيين أجازوا ترك التأكيد بالمنفصل في الصفة الجارية على غير من هي له، إن أُمِنَ اللبس، فإن قوله: «لحقوقة» خبر عن اسم إن، وهو في المعنى للمرأة المخاطبة، ولم يقل: لمحقوقة أنت.

والبيت الأول من هذين البيتين أنشده الشارح في الشاهد الرابع بعد المائتين من باب الحال.

والشاهد للأعشى. ديوانه / ٢٣٦ ورواية الشطر الثاني في البيت الأول:

\*فياف تنوفات وبيداء خيفق\*

وفي خزانة الأدب: «فياف»: جمع فيفاء، وهي الفلاة، و«تنوفات»: جمع تنوفة، والسملق: الأرض المسنوية.

[وكذا إذا لم يرتفع اللبس بالضمير<sup>(١)</sup>]، ولا بُعد في مذهبه.

وأما الفعل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب تأكيد ضميره، ألبس أو لم يلبس، لأن التأكيد فيه لا يرفع اللبس إلا في أربعة مواضع فقط - كما ذكرنا - وهي:

أنت هند تضربها، وأنتما الهندان تضربانهما، وهند أنت تضربك، والهندان أنتما تضربانكما.

بخلاف الصفة فإن رفع اللبس بالتأكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرّت عليه ومن هي له غيبة وخطاباً وتكلماً.

فإن قلت: ضمير المفعول مع هذا الاختلاف، رافع للبس، ففي نحو قولك: أنا زيد ضاربه، بالهاء يعرف أن «ضارب» مسند إلى «أنا»، إذ لو كان مسنداً إلى زيد لقلت [أنا زيد]<sup>(٢)</sup>: ضاربي، فلم لم يكتفوا في رفع اللبس بهذا الضمير؟

قلت: لما كان هذا الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه، خيف الالتباس على تقدير حذفه، فأُتِيَ بضمير لا يجوز حذفه لمجرد رفع اللبس<sup>(٣)</sup>.

### [مواضع اتصال الضمير وانفصاله]

(ص): «وإذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعاً، فإن كان أحدهما أعرف وقدمته، فلك الخيار في الثاني، نحو: أعطيتكه وضربك، وإلا فهو منفصل مثل أعطيته إياك وإياه.

(ش): إذا ولى ضميران عاملاً / - من موانع اتصال الضمير به ١٨/٢

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٤٣٧/٢.

(٣) العبارة في ظ «فأُتِيَ لمجرد رفع اللبس بضمير لا يجوز حذفه».

المذكورة<sup>(١)</sup> - فإن كان الثاني تابعاً، فلا بدّ من اتصال الأول وانفصاله، نحو: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ﴾<sup>(٢)</sup>، ورأيتك إياك، لأن التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كأحد أجزائه.

وإن لم يكن، فإن كان أحدهما مرفوعاً متصلاً، فالواجب تقدمه على المنصوب، [لما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغلاً]<sup>(٣)</sup> في الاتصال وكائناً<sup>(٤)</sup> كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة.

وكل ضمير ولى ذلك المرفوع فلا بدّ من كونه متصلاً، سواء كان أعرف من ذلك المرفوع نحو: ضربتني، أو لا، نحو: ضربتُك، وقد عرفت أن الأعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب.

وإنما وجب اتصال الثاني لكونه المتصل بنفس العامل<sup>(٥)</sup>، لأن المرفوع المتصل كالجُزء من رافعه - على ما مر.

وإن ولى العامل المذكور<sup>(٦)</sup> منصوبٌ متصل بلا مرفوع قبله نحو: أعطاك زيد، أو جاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو: أعطيتك، فالضمير الذى يلى ذلك المنصوب إما أن يكون أنقص مرتبة منه فى التعريف، أو أعرف، أو مساوياً، فالأول يجب اتصاله عند سيبويه.

وغير سيبويه: جوز<sup>(٧)</sup> الاتصال والانفصال<sup>(٨)</sup> نحو: أعطاك زيد، وأعطاك إياه زيد، وأعطيتكه، وأعطيتك إياه، وكذا خلّتك وخلّتك إياه؛

(١) فى هامش ط بعد قوله «عاملاً» بإضافة: «خالياً من موانع اتصال الضمير به المذكورة» وأشار إلى أنه فى نسخة.

وقد سقطت العبارة من ط، وظ، وك، وفى هامش ط: من نسخة أخرى .  
(٢) البقرة/ ٣٥.

(٣) ما بين معقوفين بدله فى ظ: «لما ذكرنا أن المتصل المرفوع توغل».

(٤) فى ظ: «وصار» بدل: «وكائناً».

(٥) فى ب فقط: «ذلك» العامل ٢/ ٤٣٨، وفى ط: «بنفس الفعل العامل».

(٦) كلمة «المذكور» سقطت من ب ٢/ ٤٣٨. وفى ظ: «وإن ولى الفعل المذكور».

(٧) فى ظ: «يجوز». (٨) فى ط: «ولا انفصال»، تحويف.



وجه اتصاله: أن المتصل الأول، أشرف منه بسبب كونه أعرف، فلا غضاضة على الثانى بتعلقه بما هو أشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال.

ووجه انفصاله: أن المتصل الأول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع.

والانفصال فى باب «خلت» أولى منه فى باب «أعطيت»، لأن المفعول الأول فى باب «أعطيت» فاعل من حيث المعنى، كما مضى فى باب ما لم يسم فاعله فكأن الثانى اتصل بضمير الفاعل، وفى مفعولى: «خلت»، فإذا بعد<sup>(١)</sup> رائحة المبتدأ والخبر اللذين حققهما الانفصال وجب<sup>(٢)</sup> اتصال أولهما لقربه من الفعل، فالأولى فى الثانى الانفصال رعاية لأصل<sup>(٣)</sup>.

والثانى: أعنى الأعراف، يجب انفصاله عند سيويه؛ وحكى سيويه عن النحاة تجويز الاتصال أيضاً نحو: أعطاهوك وأعطاهاى، قال: إنما هو شىء قاسوه، ولم تتكلم به العرب، فوضعوا الحروف غير موضعها.

واستجاد المبرد مذهب النحاة.

وإنما لم يجىء فى الثانى الاتصال ههنا سماعاً، لأن الثانى أشرف من الأول لكونه<sup>(٤)</sup> أعرف فيأنف من كونه متعلقاً بما هو أدنى منه، والذى جوز ذلك [قياساً لاسماعاً]<sup>(٥)</sup> نظر<sup>(٦)</sup> إلى مجرد كون الأول متصلاً.

وأما الثالث، أعنى المساوى للمتصل المنصوب فنقول:

(١) فى ظ: «بعد» مكان: «إذا بعد».

(٢) فى ب فقط: «ووجب» بزيادة الواو.

(٣) فى ب فقط: «لأصله».

(٤) فى ط و ب: «بكونه» بالباء.

(٥) «قياساً لاسماعاً» سقط من ظ.

(٦) فى ظ: «نظراً».

إن كانا غائبين نحو: أعطاهوها<sup>(١)</sup>، وأعطاهاه، قال سيبويه: جاز الاتصال، وهو عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم، بل الأكثر: انفصال الثاني؛ وإن لم يكونا غائبين فالمبرد يجيز اتصال الثاني ويستحسنه قياساً على الغائبين.  
ومنه سيبويه.

وألزم النحاة القائلين بجواز: أعطاهوك، وأعطاهاني تجويز<sup>(٢)</sup>: منحتنني إذا منحته نفسه<sup>(٣)</sup> وهذا دليل على أنهم لا يقولون به.

وإنما كان الانفصال ههنا أيضاً أولى<sup>(٤)</sup>، لأنه يأنف الثاني من أن يتعلق بما هو مثله ويصير من تتمته وذيله.

وإنما جاز ذلك في الغائبين [لعود كل منهما إلى غير ما عاد إليه الآخر]<sup>(٥)</sup> بخلاف المخاطبين والمتكلمين، إذ يستقبح اجتماع المثليين لفظاً ومعنى.

[وإنما لم يجيء في التابع نحو: ضربته، كما جاء: أعطاه، لأن طلب الفعل المتعدى للمفعول ضروري من حيث المعنى بخلاف طلبه للتأكيد، فلما كان جذبه للمفعول أشد، كان اتصاله به أليق من اتصال التأكيد]<sup>(٦)</sup>.

١٩/٢ هذا. كله في الضميرين بعد الفعل؛ وأما إذا كان بعد الاسم، والأول / منهما مرفوع متصل ولا يكون إلا مستتراً - كما مر - نحو: زيد ضاربك، فقد ذكرنا قبل، جواز اتصال الثاني وانفصاله، أيضاً: نحو: زيد ضارب إياك.

(١) في ط: «أعطاها» تحريف.

(٢) في المخطوطات: «أن يجوز».

(٣) في ط وب ٢/٤٣٩: «أى منحتنى نفسى».

(٤) في ط وب ٢/٤٤٠: «مشهور» بدل «أولى» كما في المخطوطات.

(٥) في المخطوطات: «لرجوع كل واحد منهما إلى غير ما رجع إليه الآخر».

بدل: «لعود كل واحد منهما إلى غير ما عاد إليه الآخر».

(٦) ما بين معقوفين سقط من ط وك.

وإن كان الأول مجروراً فإن كان الثانى منصوباً فكما إذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب [أى: ينظر إلى الثانى، هل هو أنقص تعريفاً، أو أزيد، أو مساو؟ وتقول فى الأنقص: ضَرْبُكها، وضَرْبُك إياها] <sup>(١)</sup> قال:

فلا تَطْمَعُ أَيْتَ اللَّعْنِ فِيهَا وَمُنْعُكُهَا بِشْيءٍ يُسْتَطَاعُ <sup>(٢)</sup> = ٤٥١

وكذا: اسم الفاعل نحو: معطيكها ويجوز <sup>(٣)</sup> معطيك إياها، فهو مثل: أعطيتك وأعطيتك إياه؛ إلا أن الانفصال فيما ولى الضمير المجرور أولى من الانفصال فيما ولى الضمير المنصوب.

لان الفعل أقعد فى اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل، لأنه يطلب الفاعل والمفعول لذاته، وهما لمشابهته <sup>(٤)</sup>.

[وكذا يشذّ الاتصال فى الثانى فيهما إذا كان أزيد، أو مساوياً، نحو: ضَرْبُوك، وضَرْبُوه قال:

(١) ما بين معقوفين سقط من المخطوطات، ومكانه فى المخطوطات: «يعنى إذا كان ما بعد الضمير المجرور أنقص تعريفاً كان فيه الاتصال والانفصال».

(٢) هو الشاهد الثامن والثمانون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن ما بعد الضمير المجرور إذا كان أنقص تعريفاً جاز فيه الانفصال والاتصال، فإنه كما جاز «منعكها» يجوز: منعك إياها، وكاف المخاطب محلها الجر بإضافة المصدر إليها، وهو المنع، وضمير الغائب أنقص تعريفاً من ضمير المخاطب.

وهذا الشاهد - كما قال البغدادى - آخر أبيات أربعة أوردها أبو تمام فى الحماسة، ونسبها إلى رجل من بني تميم، وقد طلب منه ملك من الملوك فرساً يقال له: سكاب، فمنعه إياها وقال:

أَيْتَ اللَّعْنِ إِنْ سَكَابٍ عَلِقُ نَفِيسٌ لَا يَبَاعُ وَلَا يَبِيعُ

و«علق نفيس» أى مال يخل به.

من شواهد: المغنى ١/ ١١٧، والعينى ١/ ٣٠٢، والأشمونى ١/ ١١٨، ١٢٠، وشرح الحماسة للمرزوقى ١/ ٢٠٩.

(٣) «ويجوز» سقطت من ط وب ٢/ ٤٤٠.

(٤) فى المخطوطات وفى هامش ط وردت العبارة على النحو التالى: «لأن الفعل يطلبه بنفسه، وهما يطلبانه بالمشابهة، ومن ثم لم يجوز هاهنا: ضَرْبُوك، وضَرْبُوه، مَنْ جَوَّزَ هُنَاكَ: أعطاهوك، وأعطاهاه».

٤٥٢ = وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمتها يقرع العظم نابها<sup>(١)(٢)</sup>

وإن كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلاً، سواء كان أعرف من المجرور أو أنقص أو مساوياً؛ إذ البارز<sup>(٢)</sup> المرفوع المتصل، لا يتصل إلا بالفعل، كما ذكرنا، نحو: ضربك هو، وضربك أنا، وضربه هو<sup>(٤)</sup>، [ولا يكون الأول منهما منصوباً إلا عند هشام والأخفش - كما مر - في باب الإضافة في نحو: ضاربك، فحكم الضمير الذي يليه عندهما حكم الضمير الذي يلي المجرور - كما مر<sup>(٥)</sup>].

قوله: «وليس أحدهما مرفوعاً»؛ لأنه إن كان مرفوعاً وجب تقديمه واتصال الثاني، - كما تقدم - سواء كان الأول أعرف أو، لا.

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ وك.

(٢) هو الشاهد التاسع والثمانون بعد الثلاثمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن الضمير الثاني إذا كان مساوياً للأول شدّ وصله كما هنا، فإنه جمع بين ضميري الغيبة في الاتصال وكان القياس لضغمتها إياها. والشاهد لمغلس بن لقيط، وكان له إخوة ثلاثة: أحدهما أطيظ بالتصغير، وكان أطيظ به باراً، والآخران وهما مدرك ومرة مُمّا ظنّ، والمماظة: المخاصمة، فلما مات أطيظ أظهر له العداوة، ومطلع قصيدته:

أبقت لك الأيام بعدك مدركاً ومرة والسدنيا قليل عتابها

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٨٤، وابن السجري ١/ ٨٩، وابن بعيش ٣/ ١٠٥ والعيني ١/ ٣٣٣، واللسان: «جعل» وتفسير القرطبي ١/ ٢٢٨ وفي الخزانة قال النحاس والأعلم: إنما كان وجه الكلام: ضغمتها إياها، لأن المصدر لم يستحكم في العمل والإضمار، واستحكام الفعل. و«جعل» هنا من أفعال الشروع، ونفسى: اسمها، وجملة تطيب خبرها.

و«الضغمة» بفتح الضاد، وسكون الغين المعجمتين: العضة.

وقد اختلف الناس في معنى هذا البيت، وأصوب من تكلم عليه ابن السجري في أماليه قال: يقول: جعلت نفسي تطيب لأن أضغمتها ضغمة - يقرع لها الناب العظم.

وصف ضغمة بالجملة والمصدر الذي هو الضغمة مضاف إلى المفعول، وفاعله محذوف، التقدير: لضغمتي إياهما، والهاء التي في قوله: بضغمتها عائدة إلى الضغمة فانتصابها إذا انتصاب المصدر.

(٣) في ظ: «المتصل المرفوع» بدل: «البارز المرفوع».

(٤) في ط: «وضربه وهو» بزيادة الواو، تحريف.

(٥) ما بين معقوفين سقط من ظ.

قوله: «فإن كان أحدهما أعرف»، إنما كان ذلك لأنه إن لم يكن أحدهما أعرف، ولم يكن أحدهما مرفوعاً وجب انفصال الثانى نحو: أعطاك إياك، وضربى إياى.

قوله: «وقدّمته»، أى قدّمت الأعرف، لأنه إذا كان أحدهما أعرف وأخرته<sup>(١)</sup> وليس أحدهما مرفوعاً وجب انفصال الثانى نحو: أعطاه إياك.

فإذا اجتمعت الشروط الثلاثة:

أحدها: ألا يكون أحدهما مرفوعاً.

والثانى: أن يكون أحدهما أعرف.

والثالث: أن يكون الأعرف مقدماً كان لك الخيار فى الثانى، وعِللُ جميع ذلك مفهومة مما قدّمنا.

قوله: «والأفوه منفصل»، أى إن لم يكن أحدهما أعرف كأعطاك إياك، أو إن كان أعرف لكنه ليس بمقدم، كأعطاك إياى وأعطاه إياك، فالثانى منفصل كما رأيت.

### [المختار فى خبر كان وأخواتها الانفصال]

(ص): «والمختار فى خبر كان: الانفصال، والأكثر: لولا أنت إلى آخرها وعسيت إلى آخرها، وجاء: لولاك وعساك إلى آخرها».

(ش): «إنما كان المختار فى خبر «كان» وأخواتها الانفصال، لأن اسمها فى الحقيقة ليس فاعلاً حتى يكون كالجزم من عامله، بل الفاعل فى الحقيقة مضمون الجملة، لأن الكائن فى قولك: كان زيد قائماً: قيام زيد - كما يجىء فى الأفعال الناقصة. قال عمر بن أبى ربيعة:

(١) فى ظ: «ولم تقدمه» بدل: «وأخرته».

- ٤٥٣ = لئن كان إياهُ لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير<sup>(١)</sup>  
وقال:
- ٤٥٤ = ليت هذا الليلَ شهرٌ لا نرى فيه عرياً<sup>(٢)</sup>  
ليس إياي وإياك، ولا نخشى رقيباً  
وقد جاء، على ما حكى سيبويه: «ليسنى» و«كاننى»، قال:
- ٤٥٥ = عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسى<sup>(٣)</sup>  
وقيل لبعض العرب: إن فلاناً يريدك، فقال: «عليه رجلاً ليسنى»، وقال أبو  
الأسود:

(١) هو الشاهد التسعون بعد الثلاثمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن المختار فى خبر كان وأخواتها إذا كان ضميراً الانفصال كما هنا، لأنه خبر والأصل فى الخبر الانفصال.

والشاهد لعمر بن أبى ربيعة ديوانه / ١٢١، من قصيدة مطلعها:

آمن آل ناعم أنت غاد فمبكر  
غداة غدام رائج فمُهَجَّر؟

من شواهد: المقرَّب / ١ / ٩٥، وابن بَعيش / ٣ / ١٠٧، والعينى / ١ / ٣١٤، والتصريح / ١ / ١٠٨، والأشمونى / ١ / ١١٩.

(٢) هو الشاهد الحادى والتسعون بعد الثلاثمائة فى الخزنة.

واستشهد به لما تقدم قبله من أن الفصل هو المختار فى خبر كان وأخواتها كما قال: ليس إياي، ولو وصل لقال: ليسى، و«عريب» من الألفاظ والملازمة للتقي، واسم ليس ضمير مستتر. راجع إلى عريب، وإياي خبرها بتقدير مضاف أى ليس عريب غيرى وغيرك، فحذف «غير»، وانفصل الضمير، وقام مقامه فى النصب، وجملة: «لانرى فيه» خبر ثان لليت، وجملة: «لانخشى - رقيباً»، معطوف عليه، والرباط محذوف أى فيه.

والشاهد لعمر بن أبى ربيعة، ديوانه / ٤٣١.

من شواهد: سيبويه / ١ / ٣٨١، والهمع رقم ١٦٥. والمقتضب / ٣ / ٩٨، والمنصف / ٣ / ٦٢، وابن بَيش / ٣ / ٧٥، ١٠٧.

(٣) هو الشاهد الثانى والتسعون بعد الثلاثمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أنه جاء متصلاً.

والشاهد لرؤبة: انظر ملحق ديوانه / ١٧٥، وروايته: «إن ذهب» مكان: «إذ ذهب».

من شواهد: ابن بَيش / ٣ / ١٠٨، والهمع والدرر رقم ١٦٦.

فإن لا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّه بِلْبَانِهَا<sup>(١)</sup> = ٤٥٦

ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل، والخبر كالمفعول، ف «كنته» ك «ضربته».

٢٠/٢

قوله: «والأكثر لولا أنت / إلى آخرها»، يعنى أن الأولى<sup>(٢)</sup> أن يجىء بعد لولا غير التحضيضية ضميرٌ مرفوع منفصل، لأنه: إمّا مبتدأ، أو فاعل فعل محذوف، أو مرتفع بلولا - على ما مرّ فى باب المبتدأ فيجب على الأوجه الثلاثة: الانفصال. وقد يجىء بعدها ضمير مشترك<sup>(٣)</sup> بين النصب والجر، إلا عند المبرد فإنه منعه، وقال<sup>(٤)</sup> هو خطأ.

والصحيح وروده، وإن كان قليلاً، كقوله:

\* لولاك في ذا العام لم أحجج<sup>(٥)</sup> \* = ٤٥٧

(١) هو الشاهد الثالث والتسعون بعد الثلاثمائة فى الخزنة.

واستشهد به لما تقدم قبله من وصل الضمير المنصوب بـ «كان» والقياس: فإن لا يَكُنْ إياها، أو تكن إياه.

والشاهد لأبى الاسود الدؤلى ديوانه/ ١٢٨، وروايته فى الديوان «أرضعته أمها» مكان: «غذته أمه». ورواه ابن قتيبة فى أدب الكاتب / ٤٠٧:

\* أخوها غذته أمه بلبانها \*

من شواهد: سيبويه ٢١/١، والمقتضب ٩٨/٣، والإنصاف ٨٢٣/، والمقرب ٩٦/١، والعينى ٣١٠/١.

(٢) فى ظ: «الأكثر» بدل: «الأولى».

(٣) فى ط وب ٤٤٤/٢: «الضمير المشترك» بالتعريف.

(٤) فى ب فقط ٤٤٤/٢، «قال» بدون واو.

(٥) هو الشاهد الرابع والتسعون بعد الثلاثمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أنه يجوز ورود الضمير المشترك بين النصب والجر على قلة بعد لولا، ولولا حرف جر عند سيبويه.

والشاهد عجز، وصدره:

=

\* أومت بعينها من الهودج \*

وقوله:

٤٥٨ = وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلَّةِ النَّيْقِ مَنُهِوِي<sup>(١)</sup>

والضمير، عند سيبويه مجرور بلولا<sup>(٢)</sup> و«لولا» عنده حرف جر ههنا خاصة، قال: ولا يبعد<sup>(٣)</sup> أن يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال، فتكون «لولا» الداخلة على الضمير المذكور حرف جرّ، مع أنها مع غيره غير عاملة، بل هي حرف يتبدأ بعدها نحو: [لولا زيد، ولولا أنت]<sup>(٤)</sup>.

ومثّل ذلك بلدن، فإنها تجر ما بعدها<sup>(٥)</sup> بالإضافة، إلّا إذا وليتها «غدوة» فإنها تنصبها - كما يجيئ.

وفي قوله نظر، وذلك أن الجارّ إذا لم يكن زائداً<sup>(٦)</sup> كما في: بحسبك، فلا بدّ له

= وفي ط: «لولاك هذا العام أحجج» تحريف واضح.

والشاهد لعمر بن أبي ربيعة، ديوانه/ ٨٠.

وفي الدرر: الأشبه أن يكون من جيمية للمرجى.

من شواهد: ابن الشجري ١/ ١٨١، وابن بعيش ٣/ ١١٩، والعيني ٣/ ٦٤، عرضاً، والهمع والدرر رقم ١١٢٣.

(١) هو الشاهد الخامس والتسعون بعد الثلاثمائة في الخزنة.

واستشهد به على ما تقدم قبله.

قال البغدادى: «وكم موطن»: كم هنا لإنشاء التّكثير، وهو مبتدأ، خبره محذوف، تقديره: لك.

وجملة: «طحت» فى موضع النعت لـ «موطن» والرباط محذوف، تقديره: فيه.

وطاح يطوح، ويطيح أيضاً بمعنى هلك وسقط.

و«النّيْق»: أرفع الجبل، وقلته: «ما استدق من رأسه» و«منهوى» ساقط. وهو فاعل «هوى».

والشاهد ليزيد بن الحكم.

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٨٨، وأمالى ابن الشجري ٢/ ٢١٢، وأمالى القالى ١/ ٦٨، والهمع والدرر

رقم ١١٢٢. وشرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس/ ١٥٣، والأشمونى ٢/ ٢٠٦.

(٢) «بلولا» سقطت من ط وب ٤٤٤/٢.

(٣) فى ظ: «ويصح» بدل: «ولا يبعد».

(٤) ما بين معقوفين سقط من المخطوطات.

(٥) فى المخطوطات: «فإنها تجرّ بالإضافة» بدون: «ما بعدها».

(٦) كلمة: «زائداً» سقطت من ب ٤٤٥/٢.



من متعلق، ولا متعلق فى نحو: لولاك لم أفعل ظاهراً، ولا يصح تقديره.

وقال أبو سعيد السيرافى: الجار والمجرور [أى: لولاك]<sup>(١)</sup>، فى موضع الرفع بالابتداء، كما فى: بحسبك درهم.

وفيه نظر، لأن ذلك إنما يكون بتقدير زيادة الجار<sup>(٢)</sup>، وإذا لم يكن زائداً<sup>(٣)</sup> فلا بد له من متعلق، فىكون مفعولاً لذلك المتعلق لا مبتدأ.

وعند الأخفش والفراء أن الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع، كما ناب المرفوع عن المجرور فى: ما أنا كأنت.

وإن رجح مذهب سيويه بأن التغير عنده تغير واحد، وهو تغير «لولا» وجعلها حرف جر يرجح مذهب الأخفش بأن تغير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض، ثابت فى غير هذا الباب بخلاف تغير «لولا» بجعلها حرف جر.

وارتكاب خلاف الأصل، وإن كثر إذا كان مستعملاً، أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل وإن قل.

وكذلك: الأولى أن يجىء بعد «عسى» ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا إلى عسين، لأنه فعل، وما بعده فاعله.

وقد جاء بعد «عسى» الضمير المرفوع للنصب<sup>(٤)</sup> نحو: عساك.

وفيه ثلاثة مذاهب:

قال سيويه: عسى محمول على «لعل» لتقاربهما معنى لأن معناهما الطمع والاشفاق، تقول: عساك أن تفعل كذا، تحمله على «لعل» فى اسمه، فتنصبه به ويبقى خبره مقترناً بـ «أن» كما كان مقتضاه فى الأصل، أعنى فى نحو: عسى زيد

(١) «أى لولاك» سقطت من ظ.

(٢) فى المخطوطات: «إذا كان الجار زائداً».

(٣) فى المخطوطات: «وأما إذا لم يكن» بدون كلمة: «زائداً».

(٤) فى ط وب ٤٤٥/٢: «المنصوب المتصل».

أن يخرج فيكون الخبر من وجه محمولاً على خبر «لعل» وهو كونه في محل الرفع.

ومن وجه مبقًى على أصله وهو اقترانه بأن [لأن خبر «لعل»<sup>(١)</sup> في الأصل: خبر المبتدأ، ولا يقال: أنت أن تفعل، فاقتران المضارع بأن في: عساك أن تفعل لا يناسب خبر «لعل»<sup>(٢)</sup>.

وقد يقال: عساك تفعل من غير «أن»، واستعماله أكثر من استعمال: عسى زيد يخرج، وذلك لحملهم «عسى» على «لعل» في اسمه، فأجروا خبره أيضاً في طرح «أن» مجرى خبره، لكن لا يخرج بالكلية عن أصله، فلا يقال: عساك خارج، كما يقال: لعلك خارج.

وربما يجيء خبر «لعل» مضارعاً بأن، حملاً لها على «عسى» في الخبر وحده، كما حمل «عسى» في: عساك أن تفعل، على «لعل» في اسمه وحده، قال:

\* لعلك يوماً أن تلمّ ملمة<sup>(٣)</sup> \* = ٤٥٩

وقال بعضهم: إن الخبر محذوف أي: لعلك تهلك أن تلم ملمة، أي لأن تلمّ.

وهذا الاستعمال في لعل كثير في الشعر قليل في النثر.

فعلى مذهب سيبويه: عسى، مغير عن أصله والضمائر جارية على / القياس

٢١ / ٢

(١) في ظ وك: «لأن حق خبر لعل أن يكون اسماً صريحاً أو فعلاً بغير «أن».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) هو الشاهد السادس والتسعون بعد الثلاثمائة في الخزنة.

واستشهد به على أنه قد يجيء خبر لعل مضارعاً مقروناً بـ «أن» حملاً لها على عسى. وعجز الشاهد:

\* عليك من اللآئي يد عنك أجدعا \*

وفي ب ٤٤٦ / ٢ أضاف العجز إلى الصدر، وليس في الأصل.

والشاهد من قصيدة لمتهم بن نويرة الصحابي رثى بها أخاه مالك بن تويرة لما قتله خالد بن الوليد متهمه بالردة.

من شواهد: المقتضب ٧٤ / ٣، وابن بعيش ٦٦ / ٨، واللسان: «عل» والأشباه والنظائر رقم ٢٠١. وانظر: الكامل للمبرد ٢٥٤ / ١.

تبعاً لتغير «عسى» كما قال في «لولاك»، وحَمَلَ «عسى» على «لعل» في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميراً، كما كان جرّ «لولا» عنده مختصاً بالضمير، فلا يقال: عسى زيداً يخرج اتفاقاً منهم.

واستدل على كون الضمير منصوباً بلحوق نون الوقاية في: عساني.

قال:

ولي نفس أقول لها إذا ما      تنازعني لعلّي أو عساني<sup>(١)</sup> = ٤٦٠

لأن هذه النون لم تلحق الياء بعد الفعل إلا إذا كانت منصوبة.

وقال الأخفش: عسى باقية على أصلها، والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوعة اسماً لعسى، وقولك: أن تفعل، أو: تفعل، منصوب المحل خبراً لها كما كان في: عسيت أن تفعل، وعسيت تفعل.

ونقل عن المبرد وجهان في نحو:

يا أبتا علّك أو عساكا<sup>(٢)</sup> = ٤٦١

(١) هو الشاهد السابع والتسعون بعد الثلاثمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن سيبويه استدلل على كون الضمير، وهو الياء منصوباً بلحوق نون الوقاية في عساني.

والشاهد لعمران بن حطان الخارجي وقيله:

ومن يقصد لأهل الحق منهم      فإنّي أتقيه كما أتقاني  
على بذاك أن أحويه حقاً      وأرعاه بذاك كما رعاني

من شواهد: سيبويه ٣٨٨/١، والمقتضب ٧٢/٣، والخصائص ٢٥/٣ وابن بعيش ١٠/٣، ١١٨، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣/٧، والمقرب ١٠١/١، والعيني ٢٢٩/٢.

(٢) هو الشاهد الثامن والتسعون بعد الثلاثمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن الكاف خبر منصوب المحل واسم عسي ضمير مستتر على أحد قولي المبرد والشاهد رجز منسوب لرؤبة بن العجاج، انظر ملحقات ديوانه / ١٨١ وقبله:

تقول بنتي قد أنى إناكا

أى حان وقت رحيلك، إلى من نلتمس منه مالا ننفقه.

=

أحدهما: أن الضمير البارز منصوب بعسى خبرها<sup>(١)</sup> واسم<sup>(٢)</sup> مضمّر فيها مرفوع، فيكون كقولهم: عسى الغوير أبوساً<sup>(٣)</sup>.

وهو ضعيف من وجوه:

أحدها: أن مجيء خبر «عسى» اسماً صريحاً شاذ.

والثاني: أن ذلك لا يستمر إذا جاء بعد الضمير المنصوب: الفعل المضارع مع «أن» أو مجرداً، نحو: عساك أن تفعل، أو تفعل، إلا أن يجعل «أن تفعل» بدلاً من الكاف، بدل الاشتمال، أي عسى الأمرُ إياك فعلك، ويكون «تفعل» في: عساك تفعل حالاً من الكاف، ويضمّر اسم عسى على حسب مدلول الكلام [كما تقول في عساك تظفر بالمراد: عسى الواصل إياك ظافراً، أو يكون المضارع بتقدير: أن كما في قولهم]<sup>(٤)</sup>: «تسمع بالمعدي<sup>(٥)</sup>» فيكون «تفعل» بدلاً من الكاف كما في: عساك أن تفعل.

وكل هذا تكلف، وأيضاً، ليس لذلك المضمّر مفسّر ظاهر؛ [وأيضاً لو كان كذا لكان عسى إياك أولى كما قلنا في: كنت إياك، لأنه خبر المبتدأ]<sup>(٦)</sup>.

= من شواهد: سيويه ٣٨٨/١، ٢٩٩/٢، وابن بعيش ١٢٠/٣، والمغنى رقم ٢٧١، ٢٧٧، ٧٩٩، والهمع والدرر رقم ٤٩٠، والأشباه والنظائر رقم ٩٤. وحاشية يس ٢١٣/١، والاشموني ٢٦٧/١، ١٥٨/٣.

(١) في ب فقط ٤٤٧/٢: خبراً لها. (٢) في ب فقط ٤٤٧/٢: «والاسم» ب «أل».

(٣) «الغوير»: تصغير غار، و«الأبوس» جمع بؤس، وهو الشدة.

وأصل هذا المثل فيما يقال: قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه: «عسى الغوير أبوساً» أي لعل الشرّ يأتكم من قبل الغار. انظر مجمع الأمثال للميداني ١٦/٢.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٥) هذا جزء من مثل هو بتمامه: «تسمع بالمعدي خير من أن تراه».

«حكى عن المفضل أنه قال: المثل للمنذر بن ماء السماء، قاله لشقة بن ضمرة التميمي، وكان سمع يذكره، فلما رآه اقتحمته عينه، فقال: هذا المثل. قال: شقة: أبيت اللعن: إن الرجال ليسوا بجزر تتراد منها الأجسام» انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ٩٨/٩٧.

(٦) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٤٤٨/٢ صوابه من المخطوطات.

وثانى الوجهين المنقولين عنه: أن الضمير المنصوب خبر، قدّم إلى جانب الفعل فاتصل به، كما فى: ضَرَبَكَ زَيْدٌ، والاسم إمّا محذوف كما فى قوله:

يا أبتا علك أو عساكا<sup>(١)</sup>

على حسب دلالة الكلام عليه، كما حذف فى قولهم: جاءنى زيد ليس إلا، أى ليس الجائى إلا زيدا.

وإمّا مذكور كما فى قولك: عساك أن تفعل وكذا فى عساك تفعل، بتقدير «أن».

أقول: إن أراد بحذف الفاعل إضماره، كما هو الظاهر فى «ليس» فهو الوجه<sup>(٢)</sup> الأول.

والظاهر أنه قصد الحذف الصريح، فيكون ذهب مذهب الكسائى فى جواز حذف الفاعل كما مرّ فى باب التنازع، ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب.

ويكون: عساك أن تفعل، عنده، بمنزلة قاربك الفعل<sup>(٣)</sup> كما كان<sup>(٤)</sup>: عسيت أن تخرج عند النحاة، بمنزلة قاربت الخروج، ولا يكون الاسم والخبر مبتدأ وخبراً، لأن أحدهما جئة<sup>(٥)</sup> والآخر حدث، إلا أن يقدر فى أحدهما مضاف أى: عسى حالك أن تفعل، أو: عساك صاحب أن تفعل كما يجىء فى أفعال المقاربة.

(١) هو الشاهد السابق.

(٢) كلمة: «الوجه» سقطت من ب ٤٤٨/٢.

(٣) فى ط: «الخروج» بدل الفعل، تحريف.

(٤) فى ب فقط ٤٤٨/٢: «كما أن».

(٥) فى ب فقط ٤٤٨/٢: «جئة» بالتون مكان: «جئة»، تحريف صوابه من ط و المخطوطات.

## [نون الوقاية ونون الإعراب]

(ص): «نون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي، ومع المضارع عُرِيًّا عن نون الإعراب.

وأنت مع النون وَلَدْنُ، وَإِنْ وأخواتها مخير.

ويختار في ليت، ومن، وعن، وقد، وقط، وعكسها لعل.

(ش): اعلم أن نون الوقاية إنما تدخل الفعل لتقيه من الكسر، لأن ما قبل ياء المتكلم يجب كسره - كما مر - في باب الإضافة.

ولمّا منعوا الفعل الجرّ، وكانت الكسرة هي أصل علامات الجرّ، والفتح والياء فَرَعًا - كما تبين في أول الكتاب - كرهوا أن يوجد فيه ما يكون في بعض الأحوال علامة الجرّ مبالغة في تبعيده<sup>(١)</sup> من الجرّ.

ودخولها في نحو: أعطاني ويُعطيني إمّا طرداً للباب أولكون الكسر مقدراً على الألف والياء لولا النون كما في: عصاي، وقاضي<sup>(٢)</sup>.

٢٢/٢ ودخولها مع نون الإعراب نحو: يَضْرِبُونِي، ونون التوكيد نحو / اضْرِبْنِي، ومع ضمير المرفوع المتصل نحو: ضَرَبْتَنِي، وَضَرَبْتَنِي، وَيَضْرِبْتَنِي إنما جاز لكون نوني الإعراب والتأكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل، ولم يحفظوا الفعل من الكسر الذي<sup>(٣)</sup> للساكنين في نحو: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ﴾<sup>(٤)</sup>، واضرب اضرب، لأن الكسرة العارضة للياء ألزم من العارضة للساكنين في نحو: «قل ادعوا» إذ الياء لكونها ضميراً متصلاً كجزء الكلمة، وثانية الكلمتين في نحو: قل ادعوا مستقلة<sup>(٥)</sup>.

(١) في المخطوطات: «في فراره».

(٢) في المخطوطات: «على الألف والياء كما في عصاي وقاضي لولا النون».

(٣) كلمة «الذي» سقطت من المخطوطات. (٤) الإسراء/ ١١٠.

(٥) في ط: «مستقلة» بزيادة الثاء، .

فنفقول: تلزم هذه النون جميع أمثلة الماضي، وتلزم<sup>(١)</sup> من المضارع ما ليس فيه نون الإعراب.

والذى فيه نون الإعراب من المضارع الأمثلة الخمسة: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين، فيلزم النون غير هذه الأمثلة سواء كان فيه نون الضمير الأول نحو: ضربتني<sup>(٢)</sup>، يضربنني، أونونا التوكيد الخفيفة والثقيلة أو، لا، وقوله:

هَلْ تُبْلِغْنِي دَارَهَا شِدْنِيَّةً لُعْنَتْ بِمَحْرُومِ الشَّرَابِ مُصْرَمٌ<sup>(٣)</sup> = ٤٦٢  
نونه الأولى فيه خفيفة، والثانية نون الوقاية.

وإنما جاز قيام نون الإعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونونى التأكيد وإن كان اجتماع المثليين فى الكل حاصلًا - لأن نون الإعراب لامعنى له كنون الوقاية، إذا إعراب الفعل ليس لمعنى كما هو مذهب البصريين - على ما يأتى فى قسم الأفعال - فكلاهما لأمر لفظى بخلاف نون الضمير، ونونى التأكيد. هذا على مذهب من قال: المحذوف نون الوقاية كالجزولى، لأن الثقل جاء منها لأمن نون الإعراب.

أما على قوله سيبويه، وهو أن المحذوف نون الإعراب، لأنها المعرضة للحذف

(١) كلمة: «تلزم» ساقطة من المخطوطات.

(٢) كلمة: «ضربتنى» سقطت من ط.

(٣) هو اشاهد التاسع والتسعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن النون الأولى فى تبليغنى نون التوكيد الخفيفة والنون اثنانية نون الوقاية. والشاهد من معلقة عترة.

وقوله: «شدنية» أى ناقة منسوبة إلى «شدن» وهو حى باليمن وقوله: لُعْنَتْ، دعا عليها بانقطاع لبنها بأن يحرم ضرعها من اللبن فيكون أقوى لها، وأصبر على معاناة شدائد الأسفار، لأن كثرة الحمل والولادة يكسبها ضعفًا وهزالاً.

وقوله: «بمحروم الشراب» أى بضرع ممنوع شرابه.

و«المصّرّم» الذى أصاب أخلافه شىء فقطعه من صرار أو غيره. وفى ظ سقط المعجز من هذا الشاهد.

بالجزم والنصب، ولا معنى لها، فالعلة في عدم حذف نون الضمير، ونونى التأكيد ظاهرة، لأنها ليست معرضة للحذف، ولها معنى.

وقد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير لضرورة، قال:

٤٦٣ = تراه كالشَّغَامِ يُعَلِّمُكَ <sup>١</sup> يسوء الفاليات إذا فَلَّيْنِي

ولا يجوز أن يكون المحذوف نون الضمير، إذ الفاعل لا يحذف.

وقد تدغم نون الإعراب في نون الوقاية، فعلى هذا يجوز مع نون الإعراب ثلاثة أوجه: حذف إحداهما، وإدغام نون الإعراب في نون الوقاية، وإثباتهما بلا إدغام وقرئ قوله تعالى: ﴿أَتَحَاجُّونِي﴾<sup>(٢)</sup> على الثلاثة.

قوله: «ولدن»، حذف نون الوقاية من «لدن» لا يجوز عند سيبويه والزجاج إلا لضرورة.

وعند غيرهما الثبوت راجح، وليس الحذف للضرورة لثبوته في السبع.

(١) هو الشاهد الموفى الأربعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أنه قد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة، كما هنا، والأصل: فليتنى، بنونين.

والشاهد من أبيات لعمر بن معد يكرب، قالها لامرأة لأبيه تزوجها بعده في الجاهلية، ديوانه / ١٦٩.

وقال البغدادي: الشغام بفتح المثلثة والغين المعجمة: نبت له نور أبيض يشبه به الشيب، وواحدته: ثغامة.

وعلته ماء عللاً من باب طلب: سقيته السقية الثانية.

وعَلَّ هو يَعَلُّ من باب ضرب: إذا شرب.

وقوله: يسوء الفاليات، فاعله ضمير الشعر، والفاليات مفعوله والفالية: هي التي تفلئ الشعر أى تخرج القمل منه.

من شواهد: سيبويه ٥٤/٢، والحجة لابن خالويه ١٨١ وشواهد المغنى للبغدادي ٤٩٨/٢، ٩٤٧، مخطوط، والأشباه والنظائر رقم ٢٨، والهمع والدرر رقم ١٧٣.

(٢) الأنعام / ٨٠، وقراءة حفص عن عاسم: «أَتَحَاجُّونِي» بالإدغام وقرأ ابن عامر، ونافع، وهشام: أَتَحَاجُّونِي بنون واحدة انظر قراءة رقم ٢٢٢٣ في معجم القراءات.



وعلى كل حال كان حق «لذن» أن يذكره المصنف، إمّا مع الماضي أو مع ليت ومن، وعن، لكنه تبع الجزوليّ، فإنه قال في «لذن»: أنت مخير والقراءة حملتهما على ما قالّا.

والحاق نون الوقاية في لذن، وإن لم يكن فعلاً للمحافظة على سكون النون اللازم.

وإنما لم يأتوا بها في: على، وإلى، ولدى، وإن كان آخرها أيضاً ساكنًا سكونًا لازمًا، لأنهم من انكسار ذلك الساكن لكونه حرف علة، وذلك أن ما قبل ياء المتكلم إذا كان ألفاً أو واوًا، أو ياءً تحرّكت الياء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه - كما تبين في باب الإضافة - فلذلك لم يجلبوا نون الوقاية في نحو: فقاي، ورحاي، وعصاي، وقاضي في قاضي، ومسلمي في مسلمين، وعشريّ ومسلمي في: عشرون ومسلمون أو عشرين ومسلمين.

فإن قلت: فكان يجب أن لا تجلب أيضاً في نحو: يدعوني، وضربوني، واضربوني، ورماني، وضرباني، واضرباني، وأن يقولوا: يدعى<sup>(١)</sup> وضربى ورمى / واضرباي، واضربى.

٢٣ / ٢

قلت: ذلك إجراء لباب الفعل مجرىً واحداً، وحملًا للفرع على الأصل، لأن الفعل أعنى الصحيح<sup>(٢)</sup> اللام الخالي من الضمائر المرفوعة المتصلة، ولو لم تجلب له نون الوقاية لدخله الكسر، فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون أيضاً، وهو المعتلّ اللام، والمتصل به الضمائر المذكورة.

قوله: «وإن وأخواتها» يعنى بأخواتها: أن، وكأن، ولكن.

وأما ليت ولعلّ - فسيجيّ حكمهما بعد.

وإنما جاز إلحاق نون الوقاية بـ «إن» وأخواتها لمشابتها الفعل - على ما يجيى في الحرف.

(١) في ظ: «مدعى» بالميم. (٢) في ظ: لأن الأصل الفعل هو الصحيح، وفي العبارة اضطراب.

وأما جواز حذفها فلأن الإلحاق للمشابهة، لا بالإصالة ولا اجتماع الامثال في: إن وأن، وكأن، ولكن إن ألحقت مع كثرة استعمالها<sup>(١)</sup>.

قوله: «ويختار في ليت» المشهور في «ليت» أن حذف نون الوقاية لا يجوز فيه إلا لضرورة الشعر، لا في السعة، كذا قال سيويه وغيره، قال:

كَمْنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدَ بَعْضَ مَالِي<sup>(٢)</sup> = ٤٦٤

قوله: «من، وعن، وقد، وقط» كذا قال الجزولي: إن الإثبات فيها هو الأشهر.

وعند سيويه: الحذف في هذه الكلم ضرورة، لا يجوز إلا في الشعر، قال:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي<sup>(٣)</sup> = ٤٦٥

وقال:

قَدْنِي مِنْ نَصِيرِ الْخُبِيِّينَ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّيْحِ الْمُلْحَدِ<sup>(٤)</sup> = ٤٦٦

(١) في ظ: ولكن مع الإلحاق في كثرة الاستعمال.

(٢) هو الشاهد الحادي بعد الأربعمئة - في الخزانة.

واستشهد به على أن حذف نون الوقاية من «ليتي» ضرورة.

والشاهد لزيد الخيل - رضى الله عنه - ديوانه / ١٣٧، من قصيدة عدتها ١٣ بيتاً ذكر فيها أن مزيدياً، وهو رجل من بني أسد أعلن مُتَبَجِّحاً لويلقى زيد الخيل، فغزا زيد قوم الرجل، ولما برز له أدرك أنه لا قبل له به فأثر الفرار، وذكر ذلك زيد في شعره:

تَمَنَّى مَزِيدٌ زَيْدًا فَسَلَّاقِي أَخَاطِقُهُ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي

ورواية الديوان: «جل مالي»، ورواية سيويه: «بعض مالي».

من شواهد: سيويه ٣٨٦/١، ونوادر أبي زيد/ ٦٨، والمقرب ١/ ١٠٨، وابن يعيش ٣/ ٩٠، ١٢٣ والعيني ٣٤٦/١، والهمع والدرر رقم / ١٦٧ والأشمونى ١/ ١٢٣ واللسان: «ليت».

(٣) هو الشاهد الثاني بعد الأربعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن حذف النون ضرورة عند سيويه، والقياس عني ومني.

وقائله مجهول.

وهو من شواهد ابن يعيش ٣/ ١٢٥، والعيني ٣٥٣/١ والأشباه والنظائر رقم ٣٠.

و«قيس» في الموضعين ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، لأنه بمعنى القبيلة.

(٤) هو الشاهد الثالث بعد الأربعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن هذا ضرورة، والقياس: قَدْنِي بالنون والبيتان من أرجوزة حميد الأرقط. =

وإنما ألحق النون في هذه الكلم لما قلنا في «لن» أى للمحافظة<sup>(١)</sup> على السكون اللازم وإنما حوِّظ على السكون اللازم، ولم يحافظ على الفتح والضمّ اللازمين.

قال سيويه: يقال في «لد»: لدى.

ولو أضفت الكاف الجارة إلى الياء لقلت: ما أنت كى، لأن الاسم والحرف المبنيّين على السكون يشابهان الفعل نحو: خذ، وزن، ويعدان<sup>(٢)</sup> من الأسماء المتمكّنة بلزومهما السكون الذى لا يدخلها، فأجرى مجرى الفعل فى إلحاق النون.

قوله: «وعكسها لعلّ» ففى<sup>(٣)</sup> حذفها معه أولى لاجتماع اللّامات فيه، وهى مشابهة للنون، قريبة منها فى المخرج. وليس بين الأولى والأخيرتين الأحرف واحد، أعنى العين، ولأنّ من لغاتها: لعنّ.

وكذا الحرف فى: «بجل» أولى من الإثبات.

وإن كان ساكن الآخر مثل: قد وقط لكرهة لام ساكنة قبل النون وتعرّس النطق بها.

= قال البغدادى: قوله: «من نصر الحبيبين»: «من» متعلّقة بقدنى لأنه بمعنى لأكتف.

وذهب بعضهم: إلى أن «قدنى» مبتدأ بمعنى: حسبى، والجار والمجرور خبره: والمعنى: حسبى من نصرة هذين الرجلين، أى لا أنصرهما بعده. و«الحبيبين»: قيل مثنى خبيب. وقيل: جمع خبيب فعلى الأول الياء الثانية مفتوحة وعلى الثانى مكسورة وخبيب بضم الحاء: مصغر خبّ. وخبيب هو ابن عبد الله بن الزبير. وفى شرح أبيات المفصل: أراد بالحبيبين مثنى عبد الله ومُصنّب ابنى الزبير.

من شواهد: سيويه ٣٨٧/١، ونوادى أبى زيد/٥٢٧ وسمط اللالى/٦٤٩، وابن الشجرى ١/١٤، ١٤٢/٢، والإنصاف/١٣١، وابن بعيش ٣/١٢٤، ٧/١٤٣، والهمع والدرر رقم ١٦٨، والأشمونى ١/١٢٥، واللسان: «لحد» وانظر تفسير القرطبى ١٥/١١٨. والأشياء والنظائر رقم ٣٨٨.

ومعنى: «ليس الإمام بالشحيح الملحد»: أن أميره وهو عبد الملك بن مروان ليس بالشحيح ولا بالملحد، وذلك تعريض بعبد الله بن الزبير، فإنهم كانوا يرمونه بالخل، ويقولون له: الملحد، والملحد كما فى الخزانة: من ألحد فى الحرم إذا استحلّ حرمة وانتهكها، وألحد إلحاداً: حاور ومارى.

(١) فى ظ: «أعنى المحافظة» بدل: أى للمحافظة.

(٢) فى ظ: «أى» بدل: ففى.

(٣) فى ظ: ويتباعدان.

ولفظ «ليس» كـ «ليت»، أى أن الإثبات معها أولى كما قال: «عليه رجلاً ليسنى».

وجاء لَيْسَى قال:

\* إذ ذهب القومُ الكرامُ لَيْسَى <sup>(١)</sup> \* = ٤٦٧

حملاً على: غيرى.

وجاء عسَى حَمَلاً على لعلّى. والأكثر عسانى.

ويجوز إلحاقها فى أسماء الأفعال لأدائها معنى الفعل.

ويجوز تركها أيضاً، لأنها ليست أفعالاً فى الأصل.

حكى يونس: «عَلَيْكِنِى»، وحكى الفراء: «مكانكِنِى».

وقوله:

\* وليس حامِلِنِى إلا ابنُ حَمَالٍ <sup>(٢)</sup> \* = ٤٦٨

شاذّ، سواء جعلت النون للوقاية أو تنويناً - كما ذكرنا فى باب الإضافة.

وقد ذكر الكوفيون فى فعل التعجّب إسقاط النون نحو: ما أقربى منك، وما أحسنى، وما أجملّى.

قال السّيرافى: لست أدرى عن العرب: حكوا هذا أم قاسوه على مذهبه فى ما أفعل <sup>(٣)</sup> زيلداً، لأنه اسم عندهم فى الأصل؟.

★ ★ ★

(١) سبق ذكره رقم ٤٥٥ وهو الشاهد رقم ٣٩٢ فى الخزانة.

(٢) هو الشاهد الخامس والتسعون بعد المائتين من باب الإضافة رقم ٣٢٥.

(٣) فى ط: «أفعل» من دون «ما» تحريف.

## [ضمير الفصل والعماد]

(ص): «ويتوسط بين المبتدأ أو الخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمى فصلاً، ليفصل بين كونه نعتاً وخبراً.

وشرطه: أن يكون الخبر معرفة، أو أفعل من كذا، نحو: كان زيد هو أفضل من عمرو.

ولا موضع عند الخليل وبعض العرب بجعله مبتدأ ما بعده خبره».

(ش): قوله: «قبل العوامل» نحو: زيد هو المنطلق.

قوله: «وبعدها» أى بعد/ دخول عوامل المبتدأ والخبر، وهو باب ظن نحو: ٢٤ / ٢ ظنته هو الكريم. وباب إنّ نحو: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾<sup>(١)</sup> و«ما» الحجازية، نحو: ما زيد هو القائم<sup>(٢)</sup>، وباب كان نحو: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ﴾<sup>(٣)</sup>.

قوله: «صيغة مرفوع» لم يقل: ضمير مرفوع، لأنه اختلف فيه - كما يجىء - هل هو ضمير أو لا؟ ولا يمكن الاختلاف فى أنه صيغة ضمير مرفوع.

قوله: «مطابق للمبتدأ» أى فى الأفراد وفرعيه، والتذكير وفرعه، والغيبة والتكلم والخطاب، نحو: ﴿إِنِّى أَنَا اللَّهُ﴾<sup>(٤)</sup> و﴿إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ﴾، و﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ﴾<sup>(٥)</sup>.

وربما<sup>(٦)</sup> وقع بلفظ الغيبة بعدها حاضر لقيامه مقام مضاف غائب كقوله:

(١) يوسف/ ٩٨.

(٢) فى ظ: «المنطلق» بدل «القائم».

(٣) المائدة / ١١٧.

(٤) القصص / ٣٠.

(٥) البقرة/ ١٢٩.

(٦) ط: «ربما» بسقوط الواو.

وكانن بالأباطح من صديق يراني لو أُصِبت هو المصأبا<sup>(١)</sup>

أى يرى مصابى هو المصاب.

قوله: «يسمى فصلاً» هذا فى اصطلاح البصريين.

قال المتأخرون: إنما سمى فصلاً، لأنه فصل به بين كون ما بعده نعتاً، وكونه خبراً، لأنك إذا قلت: «زيد القائم»<sup>(٢)</sup> جاز أن يتوهم السامع كون «القائم»<sup>(٣)</sup> صفة فينتظر الخبر، فجئت بالفصل ليتعين كونه خبراً، لا صفة.

وقال الخليل وسيبويه: سمى فصلاً لفصله الاسم الذى قبله عما بعده بدلالته على أن ما بعده<sup>(٤)</sup> ليس من تمامه، بل هو خبره، ومآل المعنيين إلى شىء واحد [إلا أن تقديرهما أحسن من تقديرهم]<sup>(٥)</sup>.

والكوفيون يسمونه عماداً لكونه حافظاً لما بعده، حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد فى البيت الحافظ للسقف من السقوط، فالغرض من الفصل فى الأصل فصل الخبر عن النعت، فكان القياس ألا يجىء إلا بعد المبتدأ الخالى من النواسخ أو الداخلى عليه بفعل القلب<sup>(٦)</sup> بشرط كونه معرفة وكونه<sup>(٧)</sup> غير ضمير، وكون

(١) هو الشاهد الرابع بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه ربما وقع ضمير الفصل بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب.

والشاهد لجرير، ديوانه/ ١٧ من قصيدة له مشهورة مطلعها:

سئمت من المواصلة الغيابا وأمسى الشيب قد ورث الشبابا

من شواهد: ابن الشجرى ١٠٦/١، وابن يعيش ١٣٥/٤، والهمع والدرر رقم ١٨٩، والمعنى فى

البيت: أى لو أُصِبت رَأَى المصاب بمعنى أنه لا يرى المصاب إلا إياى دون غيره.

(٢ - ٣) فى ظ: «المنطلق».

(٤) فى ط: «قبله أنه عما بعده بدلالته على أنه ليس إلخ وفى العبارة اضطراب والتصويب من المخطوطات.

(٥) ما بين المعقوفين سقط من ط.

(٦) فى ط: «بعد مبتدأ بلا ناسخ أو منصوب بفعل قلب».

(٧) «وكونه» سقط من ط.

خبره ذا لام<sup>(١)</sup> [تعريف صالحاً لوصف المبتدأ به ، وذلك لأنه إذا دخل على المبتدأ ناسخ يتميز به الخبر عن النعت بسبب تخالف إعرابيهما نحو: «كان» أو «إن»، أو «ما» الحجازية لم يحتج إلى الفصل.

وإذا كان المبتدأ نكرة لم يؤت بالفصل، لأنه يفيد التأكيد، ولا تؤكد النكرة إلا بما سبق استثناءؤه في باب التأكيد<sup>(٢)</sup>.

وإنما قلنا: إن الفصل يفيد التأكيد، لأن معنى: زيد هو القائم: زيد نفسه القائم<sup>(٣)</sup> لكنه ليس تأكيداً، لأنه يجيء بعد الظاهر، والضمير لا يؤكد به الظاهر، فلا يقال: مررت بزيد هو نفسه.

وأيضاً يدخل عليه اللام نحو: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ﴾<sup>(٤)</sup>، ولا يقال: إن زيداً لَنَفْسِهِ قائم<sup>(٥)</sup>.

وقد يجمع بين الفصل والتأكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما، فيقال: ضربته هو نَفْسُهُ وضربته إِيَّاهُ نَفْسُهُ، فيكون مثل قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.

ولا يقال عند سيويه: ضربته هو هو، ولا ضربته هو إِيَّاهُ لاجتماع ضميرين بمعنى واحد.

(١) بعد قوله: «ذا لام» وردت العبارة التالية في المخطوطات وقد أشير إليها في هامش ط:

«وإنما قلنا: كان القياس مجيئه بعد المبتدأ الخالي من النواسخ أو الداخل عليه فعل القلب، لأنه إذا دخل على المبتدأ: «كان» و«إن» أو «ما» تميز الخبر عن النعت لمخالفة إعرابه لإعراب الاسم.. وإنما قلنا: كان حق المبتدأ أن يكون معرفة، لأن الفصل يفيد التأكيد».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) في ظ: «زيد نفسه هو القائم» بزيادة: «هو».

(٤) هو د/ ٨٧.

(٥) في ط: «قائماً» بالنصب، تحريف.

(٦) الحجر/ ٣٠.

وأجاز الخليل مع اختلاف الضميرين لفظاً نحو: ضربته هو إياه.

[ووافق سيويه في منع المتفقين] <sup>(١)</sup>. ولم يجوز سيويه بناء على ذلك: ظنته هو إياه القائم. وإن جعلت أولهما فصلاً، والثاني تأكيداً، لأن الفصل كالتأكيد من حيث المعنى - كما مر.

قال: فإن فصلت بين الفصل والتأكيد، نحو: أظنه هو لقائم إياه جاز لعدم الاجتماع.

وإنما قلنا: كان حق المبتدأ الذي يليه الفصل ألا يكون ضميراً <sup>(٢)</sup>، لأنه إن كان ضميراً أمن من التباس الخبر بالصفة، لأن الضمير لا يوصف.

وقلنا: كان حق الخبر الذي بعد الفصل أن يكون معرفاً باللام <sup>(٣)</sup>، لأنه إذا كان كذا أفاد الحصر المفيد للتأكيد، فناسب ذلك تأكيد المبتدأ بالفصل، فالمبتدأ المخبر عنه بذي اللام إن كان معرفاً <sup>(٤)</sup> بلام الجنس فهو مقصورٌ على الخبر كقوله عليه السلام: «الكرم التقوى، والحسب المال، والدين النصيحة» / ٢٥ / ٢  
أى لاكرم إلا التقوى، ولا حسب إلا المال، ولا دين <sup>(٥)</sup> إلا النصيحة لأن المعنى: كل الكرم التقوى.

وإن لم يكن في المبتدأ لام الجنس فالخبر [المعرف باللام] <sup>(٦)</sup> مقصور على المبتدأ سواء كان اللام في الخبر للجنس نحو: ﴿أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ <sup>(٧)</sup> أى

(١) ما بين معقوفين سقط من المخطوطات.

(٢) في المخطوطات: «أن يكون غير ضمير».

(٣) العبارة في المخطوطات: «وإنما شرطنا كون الخبر ذا لام إذا كان كذا» لأنه.

(٤) في المخطوطات: فإن كان المبتدأ فيه لام الجنس فهو مقصور إلخ.

(٥) في ط: و«دين» بدل: «ولا دين»، تحريف.

(٦) ما بين معقوفين سقط من المخطوطات.

(٧) البقرة/ ١٢٩.



لاعزیز إلا أنت فهو للبالغ كقولك: أنت الرجل كل الرجل، أو للعهد نحو: رأيت كريماً<sup>(١)</sup> وأنت الكريم أى أنت ذلك الكريم لاغيرك، وسواء كان اللام موصولاً نحو: أنت القائم، أو زائداً داخلاً فى الموصول نحو: أنت الذى قال كذا<sup>(٢)</sup>.

ثم إنه اتسع فى الفصل، فأدخل حيث لا لبس بدونه أيضاً، وذلك عنده تخالف المبتدأ والخبر فى الإعراب نحو: كان زيد هو القائم، وما زيد هو القائم، وإن زيدا هو القائم.

وعند كون المبتدأ ضميراً نحو: ﴿أَنى أَنَا الْغُفُورُ الرَّحِيمُ﴾<sup>(٣)</sup>.

وعند كون الخبر ذا لام لا يصلح لوصفية المبتدأ كقولك: «الدين هو النصيحة».

وعند كون الخبر أفعال التفصيل لمشابهته ذا اللام. ووجه المشابهة له كون مخصّصه حرفاً يقتضيها أفعال التفصيل معنىً أعنى «من» فهى ملتبسة به ومتحدة معه كما أن مخصص ذى اللام حرف متحدة معه أى اللام، ومن ثمة جاز: «وما يحسن بالرجل خيرٌ منك أن يفعل كذا».

ولكون: «من» التفضيلية كاللام معنىً لا يجتمعان، فلا تقول الأفضل من زيد - كما يجىء فى بابه.

وجوز أهل المدينة مجىء الفصل بعد النكرة فى نحو: ما أظن أحداً هو خيراً منك.

قال الخليل - رحمه الله -: والله إنه لعظيم فى المعرفة تصييرهم إياه لغواً، يعنى إذا كان مستبعداً فى المعرف - مع أنه قياسه - كما مرّ - فما ظنك بالنكرة؟.

(١) فى ط: «الكريم» بدل: «كريما».

(٢) بعد قوله: كذا اضطراب بين ط والمخطوطات؛ ففى ط بعد قوله: «كذا» قوله: «ثم إنه اتسع» وفى المخطوطات بعد قوله: «كذا»: وإنما جىء بصيغة ضمير مرفوع منفصل ورد النصّ. «ثم» اتسع الخ. وحيث إن «ط» هى المتداولة بين الناس فسأبقى على ترتيبها حتى لا تضرب النصوص.

(٣) الحجر/٤٩.

وأجاز الجزؤلى وقوعه بين أفعلى تفضيل نحو: خير من زيد هو أفضل من عمرو، ولست أعرف به شاهداً قاطعاً.

وجوز بعضهم وقوعه قبل «مثلك» و«غيرك» نحو: رأيت زيداً هو مثلك وهو غير.

وكذا جوز نحو: رأيت مثلك هو مثل زيد، لكون نحو مثلك وغيرك فى صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما.

وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف إلى المعرفة - كقوله تعالى: ﴿إِنِّى أَنَا أَخُوكَ﴾ (١).

وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو: إنى أنا زيد.

والحق أن كل هذا ادعاء، ولم يثبت صحتها بيينة من قرآن أو كلام موثوق به.

ونحو قوله تعالى: ﴿إِنِّى أَنَا أَخُوكَ﴾ ليس بنص، إذ يحتمل أن يكون: «أنا» مبتدأ ما بعده خبره، والجملة، خبر إن، بلى لو ثبت فى كلام يصح الاستدلال به نحو: «ما أظن أحداً هو خيراً منك» و«كان خير من زيد هو أفضل من عمرو»، و«رأيت زيداً هو مثلك أو غير»، و«كان مثلك هو مثل زيد» و«كنت أنا أخاك» و«ظننتك أنت زيداً» بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكور فى ذلك - لحكمنا بكونها فصلاً.

ولا يثبت ذلك بمجرد القياس، وإلغاء الضمير ليس بأمرهين، فينبغى أن يقتصر على موضع السماع.

ولم يثبت إلا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام أو بين معرفة ونكرة هى أفعلى التفضيل كما ذكر سيويه.

وأجاز المازنى وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم، وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة، قال تعالى: ﴿وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يُورُ﴾<sup>(١)</sup>.

قال: ولا يجوز زيد هو، قال: لأن الماضى لا يشابه الأسماء حتى يقال فيه كأنه اسم امتنع، دخول اللام عليه.

وهذا الذى قال دعوى أيضاً بلا حجة.

وقوله تعالى: ﴿وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يُورُ﴾ ليس بنص فى كونه فصلاً لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره.

وقوله: لا يجوز زيد هو قال: «ليس بشيء» كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾<sup>(٢)</sup>.

٢٦/٢

وروى عن محمد بن مروان، وهو أحد قراء المدينة: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> بالنصب. وكذا روى عن سعيد بن جبير، قال أبو عمرو: احتبى ابن مروان فى لحنه، يعنى بإيقاع الفصل بين الحال وصاحبها.

وقد أجازوا الفصل بين الخبرين إذا كان للمبتدأ خبران معرفان باللام نحو: «هذا الحلو هو الحامض» حتى لا يلتبس الخبر الثانى بنعت الأول.

وأنا لا أعرف به شاهداً قطعياً. ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو:

هو القائم زيد لأنهم من التباس الخبر بالصفة، إذ الصفة لا تتقدم على الموصوف.

(١) فاطر / ١٠.

(٢) النجم / ٤٣، ٤٤.

(٣) هود / ٧٨، وقد قرأها غير سعيد بن جبير، ومحمد بن مروان السدى: الحسن، وزيد بن على، وعيسى بن عمر، ومروان بن الحكم وانظر تفسير الطبرى ٣٣/١٨، والمعانى للأخفش ٣٥٦/٢، ومعجم القراءات قراءة رقم ٣٦٣٩.

وجوزّه الكسائي كما جاز نحو قوله تعالى: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(١)</sup> مع الأمن من اللبس.

هذا، وإنما جيء بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ليكون في صورة مبتدأ ثان ما بعده خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، فيميز بهذا السبب ذو اللام عن النعت، لأن الضمير لا يوصف، وليس بمبتدأ حقيقة، إذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو: ظننت زيداً هو القائم، وكنت أنت القائم.

ثم لما كان الغرض المهم من الإتيان بالفصل ما ذكرنا، أى دفع التباس الخبر الذى بعده بالوصف<sup>(٢)</sup>، وهذا هو معنى الحرف، أعنى إفادة المعنى فى غيره صار حرفاً، وانخلع عنه لباس الاسمية، فلزم صيغة معينة، أى صيغة الضمير المرفوع، وإن تغير ما بعده عن الرفع إلى النصب - كما ذكرنا - لأن الحروف عديمة التصرف، لكنه بقى فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية أعنى كونه مفرداً ومثنىً ومجموعاً ومذكراً ومؤنثاً ومتكلماً ومخاطباً وغائباً لعدم عراقة فى الحرفية.

ومثله كاف الخطاب فى هذا التصرف لما تجرد عن من الاسمية ودخله معنى الحرفية، أى إفادته فى غيره، وتلك الفائدة - كون اسم الإشارة الذى قبله مخاطباً به واحدٌ أو مثنىً أو مجموعٌ مذكر أو مؤنث فإنه صار حرفاً مع بقاء التصرف المذكور فيه.

فإن قلت: فلنا أسماء كثيرة مفيدة للمعنى فى غيرها كالأسماء الاستفهامية والشرط مع بقائها على الاسمية، فهلاً كان الفصل وكاف الخطاب كذلك.

(١) المائة / ١١٧.

(٢) فى ظ: «بعده بوصف ما قبله».

(٣) فى المخطوطات: «فلنا أسماء كثيرة فيها معنى الحرفية كالأسماء الاستفهامية».

قلت بينهما فرق، وذلك أن أسماء الاستفهام والشرط<sup>(١)</sup> دالة على معنى فى أنفسها، ودالة على معنى فى غيرهما، وقد تقدم فى حد الاسم أن الحدّ الصحيح للحرف أن يقال: هو الذى لا يدلّ إلا على معنى فى غيره، ولا يقال: هو ما دلّ على معنى فى غيره.

اعلم أنه إنما يتعين فصلية الصيغة المذكورة إذا كانت بعد اسم ظاهر، وكان ما بعدها منصوباً نحو: كان زيد هو المنطلق، أو إذا دخلها لام<sup>(٢)</sup> الابتداء وانتصب ما بعدها، وإن كانت أيضاً بعد مضمّر نحو: إن كنت لأنت الكريم، وذلك لأنها إذا كانت بعد مضمّر بلا لام ابتداء جاز كونه تأكيداً لذلك الضمير نحو: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ﴾<sup>(٣)</sup> فإنه قد يؤكد المتصل المرفوع - كما مرّ - فى باب الابتداء.

وأما إذا كانت بعد ظاهر، وانتصب ما بعدها فإنها لا تكون تأكيداً لأن المظهر لا يؤكد بالمضمّر، ولا تكون مبتدأة لانتصاب ما بعدها.

وكذا إذا دخلها لام الابتداء مع انتصاب ما بعدها، فإنه لا يدخل لام الابتداء على التأكيد، ولا يكون مبتدأ مع نصب ما بعدها.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ﴾<sup>(٤)</sup> يحتمل أن يكون مبتدأ وفصل، ولا يجوز كونه تأكيداً لأجل اللام - كما ذكرنا.

(١) بعد قوله: والشرط ورد فى المخطوطات النصّ التالى:

«وذلك أن أسماء الاستفهام والشرط بمعنى الحرفية مدلولها ضمناً لا مطابقة، ولم يوضع لمجرّد الاستفهام والشرط بل لمعنى الاسمية، ثم حذفت حروف الشرط والاستفهام قبلها لكثرة الاستعمال وضمنت معانيها كما تقدم فى حدّ الاسم بخلاف الفصل وكاف الخطاب فى ذلك، فإن معنى الحرفية؛ أى كون ما بعده خبراً لصفة، وكون المخاطب باسم الإشارة واحداً أو غيره مدلولاً للكلمتين مطابقة، ولم يؤت بهما إلا لهذا الغرض فقط، فلذا حكم بحرفيتهما، وهذا الذى ذكرنا هو الغرض من الفصل فى الأصل».

(٢) فى ط: «دخلها لام لام الابتداء»، تحريف واضح.

(٣) الزمر/ ٥٣.

(٤) هود/ ٨٧.

قوله: «ولا موضع له عند الخليل»، الأظهر عند البصريين أنه اسم ملغى لامحل له بمنزلة «ما» إذا ألغيت/ فى نحو: «إنّما»، ولهذا قال الخليل: «والله إنه لعظيم» لأن إلغاء الاسم ليس بسهل كإلغاء الحرف.

وقال بعض البصريين: إنه حرف استنكار لخلو الاسم عن الإعراب لفظاً ومحلاً، ولما ذكرنا قبل من طريان معنى الحرفية عليه.

والكوفيون يجعلون له محلاً من الإعراب، ويقولون: هذ تأكيد لما قبله، فإنّ ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور - كما مرّ - فى باب التأكيد، نحو: ضربتك أنت، ومررت بك أنت.

وبردّ عليهم أن المضمّر لا يؤكد به المظهر، فلا يقال: جاءنى زيد هو على أن الضمير لزيد، ونحن نقول: إن زيداً هو القائم.

ويرد عليهم أيضاً أن اللام الداخلة فى خبر إن لاتدخل فى تأكيد الاسم، فلا يقال: إن زيداً لنفسه كريم.

وبعض النحاة يقولون: حكمه فى الإعراب حكم ما بعده، لأنه يقع مع ما بعده كالشئ الواحد، ولذا يدخل عليه لام الابتداء فى نحو: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ﴾ وهو

(١) بعد قوله: «فى الإعراب» ورد النص الآتى فى المخطوطات.

وقد سجله الشريف فى هامش ط:

«وإنما تعيّن فصليته إذا كان بعد اسم ظاهر وكان ما بعده منصوباً، أمّا الأوّل فلأنه لا يحتمل التأكيد إذا، وأمّا الثانى فلأنه لا يحتمل إذا كونه مبتدأ ما بعده خبره، ويتعين أيضاً إذا دخله لام الابتداء، وانتصب ما بعدها نحو: إن كان زيد لهو المنطلق.

وأمّا فى غير هذين الموضعين فيحتمل أيضاً كونه تأكيداً إن كان قبله ضمير نحو: «إنه هو الغفور» ومبتدأ إن كان ما بعده مرفوعاً نحو: زيد هو المنطلق، أو دخل عليه لام الابتداء نحو: إنك لأنت الحليم».

أضعف من قول الكوفية، لأننا لم نر اسماً يتبع ما بعده فى الإعراب.

قوله: «وبعض العرب يجعله مبتدأ ما بعده خبره» فلا ينصب ما بعده فى باب «كان» وباب «علمت» و«ما» الحجازية.

وعليه ما نقل فى غير السبعة: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ﴾<sup>(١)</sup> و﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ﴾<sup>(٢)</sup> بالرفع.

وقوله عليه الصلاة والسلام: «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه»<sup>(٣)</sup> فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن فى «يكون» ضمير الشأن.

والثانى: أن فى يكون<sup>(٤)</sup> ضمير المولود، وقوله: «أبواه هما اللذان» جملة خبر كان [فى الوجهين]<sup>(٥)</sup>.

[الثالث: أن يكون «أبواه» اسم كان]<sup>(٦)</sup> وقوله: «هما اللذان» جملة - خبر كان.

وروى: «هما اللذان» ف «أبواه» اسم كان، واللذين خبره و«هما» فصل.

### [ضمير الشأن]

(ص): «ويتقدم قبل الجملة - ضمير غائب يسمى ضمير الشأن، يفسر بالجملة، بعده، ويكون منفصلاً ومتصلاً مستتراً وبارزاً على حسب العوامل نحو: هو زيد قائم، وكان زيد قائم، وإنه زيد قائم.

(١) الزخرف/ ٧٦، وقد نسبت هذه القراءة لعبد الله بن مسعود وأبو زيد النحوى. انظر إعراب القرآن للنحاس ١٠٨/٣ ومختصر ابن خالويه / ١٣٦. ومعجم القراءات قراءة رقم ٨١٦٥.

(٢) الكهف/ ٣٩، وهى قراءة انفرد بها عيسى بن عمر.

انظر التبيان للطوسى ٤١/٧، ومعجم القراءات قراءة رقم ٤٧٧٢.

(٣) رواه مسلم فى باب «القدر» انظر الجامع المفهرس لالفاظ صحيح مسلم رقم ٢٤١٧٥.

(٤) فى ط: «أن فيه».

(٥ - ٦) ما بين معقوفين سقط من المخطوطات.

وحذفه منصوباً ضعيف إلا مع إن إذا خفت فإنه لازم».

(ش) قوله: «ضمير غائب»، إنما لزم كونه غائباً دون الفصل فإنه يكون غائباً وحاضراً - كما تقدم - لأن المراد بالفصل هو المبتدأ فيتبعه في الغيبة والحضور. والمراد بهذا الضمير الشأن والقصة، فيلزمه الأفراد والغيبة كالمُعُود إليه إما مذكراً وهو الأغلب أو مؤنثاً - كما يجيء.

وهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسئول عنه بسؤال مقدر، تقول مثلاً: هو الأمير مقبل<sup>(١)</sup>، كأنه سمع ضوضاء وجلية فاستبهم الأمر، فيسأل: ما الشأن والقصة؟ فقلت: هو الأمير مقبل، أى الشأن هذا.

فلما كان المَعُود إليه الذى تضمّنه السؤال غير ظاهر قبل اكتمال التفسير بخبر هذا الضمير الذى يتعقبه بلا فصل، لأنه معين للسؤال عنه ومبين له. فبان لك بهذا أن الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير، بل هى كسائر أخبار المبتدآت، لكن سميت تفسيراً، لما بيّنته<sup>(٢)</sup>.

والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير: تعظيم الأمر، وتفخيم الشأن، فعلى هذا، لا بد أن يكون مضمون الجملة المفسّرة شيئاً عظيماً يعنى به، فلا يقال: مثلاً، هو الذباب يطير.

وقد يخبر عن ضمير الأمر المستفهم عنه تقديرًا، بالمفرد، تقول: هو الدهر، حتى لا يبقى على صرفه باقية، قال أبو الطيب:

\* هو البين حتى ما تأنى الحزائق<sup>(٣)</sup> \*

= ٤٧٠

(١) فى ط: «مقبلاً» بالنصب.

(٢) فى المخطوطات: لما قرّره.

(٣) هو الشاهد الخامس بعد الأربعمئة فى الحزائنة.

واستشهد به على أنه قد يخبر عن ضمير الأمر المستفهم تقديرًا بالمفرد، كما أخبر بالبين هنا عن هو، كأنه قيل: أى شيء وقع من المصائب؟ فقال: هو البين.



كأنه قال: أى شىء وقع من المصائب، فقال: هو البين، وقوله: «حتى ما تأتى» مبنى على ما يفهم من استعظام أمر البين المستفاد من إيهام الضمير، أى: ارتقى البين فى الصعوبة حتى لا / يتأنى جماعات الإبل أيضاً.

٢٨/٢

وأجاز الفراء أن يفسر ضمير الشأن، أيضاً، مفرد مؤول بالجملة نحو<sup>(١)</sup>: كان قائماً زيد، وكان قائماً الزيدان أو الزيدون؛ على أن قائماً فى جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به. وكذا أجاز نحو: ظننته قائماً زيد أو الزيدان أو الزيدون وكذا: ليس بقائم أخواك، وما هو بذهاب الزيدان.

والبصريون يمنعون جميع ذلك، ولا يجوزون إلا نحو: ليس بقائمين أخواك، وما هو بذهابين الزيدان، على أن يكون<sup>(٢)</sup> أخواك اسم ليس، وبقائمين خبر مقدم، أو يكون اسم ليس ضمير الشأن والجملة الابتدائية المتقدمة الخبر خبرها.

وذكر السيرافى لتجوز ما أجازة الفراء من نحو: ما هو بذهاب الزيدان وجهاً،

= وقوله: «حتى ما تأنى مبنى على ما يفهم من استعظام أمر البين المستفاد من الضمير، أى ارتقى أمر البين فى الصعوبة حتى لاتأنى جماعات الإبل أيضاً. وعجزه:

\* ويا قلب حتى أنت تَمَن أفارق \*

وفى ب أضاف العجز إلى الصدر، وليس فى الأصل كذلك و«تأنى» أصله: تتأنى بناءين مضارع من التأنى وهو التثيت.

و«الخزائق» جمع حزيق بالحاء والزاي وهو: الجماعة.

والشاهد مطلع قصيدة لأبى الطيب المتنبى مدح بها الحسين بن إسحاق التنوخى.

(١) فى ظ: «فأجاز» مكان: «نحو».

(٢) فى المخطوطات بعد قوله: «يكون» ورد النص التالى مختلفاً عن ط - فى بعض التعبيرات إلى وأما

قوله تعالى إلخ وهو: «خبراً مقدماً، واسم ليس أخواك أو ضمير الشأن. وأجاز السيرافى: ما هو بذهاب أخواك، لأن الصفة مع فاعلها فى نحو: ماضارب الزيدان جملة لأنها مبتدأ مستغن عن الخبر فتكون الباء دخلت فى خبر «ما»، وفيه نظر، لأن الصفة مع فاعلها إنما تكون جملة إذا اعتمدت على حرف الاستفهام أو حرف لا على المبتدأ عند البصريين وبعض البصريين يمنع من نحو: ليس بذهابين أخواك، وما هو بذهاب زيد على أن فى «ليس» ضمير الشأن، قال لأن الشأن تفسيره جملة، ولا يكون فى ابتداء الجمل. وأما قوله تعالى: «وما هو بمزحزحه... إلخ.

وذلك أن الصفة مع فاعلها في نحو: ما ضارب الزيدان، جملة لأنها مبتدأ مستغن عن الخبر، فيكون ضمير الشأن مفسراً بجملة.

وفما ذكر نظر على مذهب البصريين، لأن الصفة عندهم إنما تكون من فاعلها جملة إذا اعتمدت على نفس «ما»، لا على المبتدأ بعدها، فخير «ما» في نحو ما زيد بضارب أخوه، مفرد.

وبعض البصريين يمنع من نحو: ليس بذاهبين أخواك، وما هو بذاهب زيد، على أن في ليس ضمير الشأن، قال: لأن الشأن تفسيره جملة، ولا تكون الباء في خبر «ما» وليس إلا إذا كان مفرداً.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزْحَرْجٍ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾<sup>(١)</sup>، فيجوز أن يكون «هو» ضمير التعمير الذي تضمنه قوله قبل: «لو يعمر»، و«أن يعمر»، بدل من «هو»، أو يكون «هو» راجعاً إلى «أحدهم» و«أن يعمر» فاعل «بمزحزحه»، نحو: ما زيد بنافعه فضله.

والبصريون يوجبون التصريح بجزأى الجملة المفسرة لضمير الشأن لأنها مفسرة، فالأولى استغناء جزأياها عن مفسر<sup>(٢)</sup>.

وأجاز الكوفيون عدم التصريح بأحد جزأياها، نحو: إنه ضربت، وإنه قامت، وليس لهم به شاهد.

وهذا الضمير يسميه الكوفيون ضمير المجهول، لأن ذلك الشأن مجهول لكونه مقدراً إلى أن يفسر<sup>(٣)</sup>، ولا يعود إليه ضمير من الجملة التي هي خبره لما مر في باب المبتدأ، ولا يقدم الخبر عليه لثلا يزول الإبهام المقصود منه، ولا يؤكد، لأنه أشد إبهاماً من المنكر، ولا تؤكد النكرات.

(١) البقرة/٩٦.

(٢) بعد قوله: «عن مفسر» في المخطوطات: «خلاقاً للكوفيين فإنهم أجازوا: إنه ضرب وإنه قام».

(٣) بعد قوله يفسر في المخطوطات «الضمير»، ولا يعود ضمير من خبره إليه مع كونه جملةً لما مر.

ويُختار تأنيث الضمير لرجوعه إلى المؤنث، أى القصة، إذا كان فى الجملة المفسرة مؤنث، لقصد المطابقة، لا لأن مفسره<sup>(١)</sup> ذلك المؤنث، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله:

علي أنها تعفو الكلوم وإنما نوكل بالأدنى وإن جل ما يمضى<sup>(٣)</sup>  
والشرط: ألا يكون المؤنث فى الجملة فضلة، فلا يُختار: أنها بنيتُ غرفةً، وألاً يكون كالفصلة أيضاً، فلا يُختار: إنها كان القرآن معجزة، لأن المؤنث منصوب نصب الفضلا؛ وذلك لأن الضمير مقصود مهم فلا يُراعى مطابقتها للفضلات. وتأتيه، وإن لم<sup>(٤)</sup> تتضمن الجملة المفسرة مؤنثاً قياس، لأن ذلك باعتبار القصة، لكنه لم يُسمع.

وإذا لم يدخله نواسخ المبتدأ فلا بد أن يكون مفسره جملة اسمية، وإذا دخلته

(١) فى المخطوطات: «لا أنه راجع الى» ذلك المؤنث.

(٢) الحج/٤٦.

(٣) هو الشاهد السادس بعد الأربعمئة - فى الخزانة.

واستشهد به على أن الضمير فى «أنها» ضمير القصة.

والشاهد لأبى خراش الهذلى.. انظر شرح أشعار الهذليين / ١٢٣٠ من قصيدة مطلعها.

حَمِدْتُ إلهى بعد عروة إذ نجى خراش وبعض الشراً هون من بعض

وذكر البغدادي أن «عروة» أخو أبى خراش، وخراش ابنه.

وقوله: «على أنها تعفو الكلوم» هذا يجرى مجرى الاعتذار منه، والاستدراك على نفسه فيما أطلقه من قوله: لا أنسى قتيلاً رزئته.

و«تعفو» تنمحي وتذهب وتبرأ.

وقوله: «نوكل» بالبناء للمفعول من: وكلته بأمر كذا توكيلاً: إذا فوضته إليه، أى ألزمته به إلزاماً، والأدنى: الأقرب.

من شواهد: ابن يعيش ١١٧/٣، والخصائص ١٧٠/٢، والمغنى ١٥٥/١، وانظر الكامل للمبرد ٧١٣/٢، وأمالى القالى ٢٧١/١.

(٤) فى المخطوطات: «وتأنيث هذا الضمير، وإن لم تتضمن»

جاز كونها فعلية أيضاً، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾، وتقول: ما هو قام زيد.

قوله: «ويكون منفصلاً»، وذلك إذا كان مبتدأ، أو اسم «ما»، ويكون متصلاً<sup>(١)</sup> منصوباً بارزاً في بابي: إن، وذن، ومتصلاً مرفوعاً مستتراً في بابي كان، وكاد.

قوله: «وحذفه منصوباً ضعيف»، لا يجوز حذف هذا الضمير، لعدم الدليل عليه، إذ الخبر مستقل، ليس فيه ضمير رابط، ولا يحذف المبتدأ، ولا غيره إلا مع القرينة الدالة عليه ومُجَوِّز / حذفه منصوباً مع ضعفه صيرورته بالنصب في صورة الفضلات، مع دلالة الكلام عليه، نحو قوله:

٢٩/٢

٤٧٢ = إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَازِرًا وَظَبَاءً<sup>(٢)</sup>

وقوله:

٤٧٣ = إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنَى بِنْتٍ حَسًّا نَ أَلَمَهُ وَأَعَصِهِ فِي الْخُطُوبِ<sup>(٣)</sup>

(١) في ب ٢/٤٦٨ «متفصلاً» تحريف ظاهر.

(٢) هو الشاهد الثامن والسبعون وقد سبق ذكره رقم ٨١.

واستشهد به على اسم إن ضمير شأن محذوف، والجملة بعدها خبرها وإنما لم يجعل «من» اسمها، لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر في جملته فلا يعمل قبله.

(٣) هو الشاهد السابع بعد الأربعمائه في الخزنة.

واستشهد به على أن اسم إن ضمير شأن محذوف.

وهو للأعشى، ديوانه / ٣٠ من قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب ومطلعه:

من ديار هضب كهضيب القلب فاض ماء الشئون فيض الغروب

وفي الديوان ورد الشاهد على النحو الآتي:

\* من يلحنى على بنى ابنة حسان \*

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت.

وهو من شواهد: سيبويه ٤٣٩/١، وابن السجري ٢٩٥/١ والإنصاف ١٨٠/١، وابن بعيش

١١٥/٣، والمغنى ٦٧٠/٢ والأشباه والنظائر رقم ٧٦٦.

وذلك الدليل؛ أن نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة، كما مر في باب المبتدأ.

قوله: «إلا مع أن، إذا خففت فإنه لازم»، إذا خففت المفتوحة جاز إعمالها في الاسم الظاهر وإهمالها كالمكسورة، على ما قال الجزولي.

قال ابن جعفر: لكن ترك إعمالها في الظاهر أكثر.

وقال المصنف، كما يجيء في باب الحروف: إعمالها في البارز<sup>(١)</sup> شاذ، كقوله:

\* فلو أنك في يوم الرخاء سألتني<sup>(٢)</sup> \*

= ٤٧٤

[والأكثر مع الإلغاء ظاهراً لأنها]<sup>(٣)</sup> تعمل في ضمير شأن مقدر، بخلاف المكسورة الملغاة فإنها إذا ألغيت ظاهراً ألغيت مطلقاً ولم تعمل تقديرًا.

وإنما عملت المفتوحة الملغاة ظاهراً، في ضمير شأن مقدر، ليحصل بينها وبين الجملة التي تليها رابط [مقدر من حيث اللفظ]<sup>(٤)</sup> بسبب هذا الاسم لأنه يكون لها باسمها ارتباط، ولاسمها بالخبر ارتباط، فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط، وإنما طلبوا الارتباط اللفظي بينهما، لارتباط بينهما معنوي تام،

(١) في المخطوطات: «الظاهر» بدل «البارز».

(٢) هو الشاهد الثامن بعد الأربعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن إعمال «أن» المخففة في الضمير البارز شاذ.

والشاهد قائله مجهول وتمامه:

\* طلاقك لم أبخل وأنت صديق \*

من شواهد: المنصف ١٢٨/٣، والمقرب ١١١/١، وابن بعيش ٧٣/٨، وابن عقيل ١٣٩/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي/ ١٠٥. والهمع والدرر رقم ٥٣٨، والأشباه والنظائر رقم ٥١٣ والأشمونى ٢٩٠/١، واللسان: «صدق».

وفي ب ٤٦٨/٢ ذكر البيت بتمامه، ولم يلتزم بالأصل.

(٣) ما بين معقوفين ورد في المخطوطات كالاتي:

«ومع الإلغاء ظاهراً فالأكثر على أنها تعمل»..

(٤) ما بين معقوفين سقط من المخطوطات.

وذلك أنها حرف موصول، وهى مع صلتها<sup>(١)</sup> فى تقدير مفرد<sup>(٢)</sup>، أى<sup>(٣)</sup> المصدر، إذ هى حرف مصدرى، فكأنَّ «أنَّ» وحدها بعض حروف ذلك المفرد، بخلاف «إنَّ» المكسورة فإنها مع جملتها ليست بتقدير المفرد.

هذا هو المشهور من مذهب القوم، أعنى إعمال المفتوحة تقديرًا فى حال إلغائها لفظًا، وقد أجاز سيبويه إلغائها لفظًا وتقديرًا كالمكسورة<sup>(٤)</sup> فتكون كما المصدرية هى مع جملتها فى تقدير المفرد، مع أنه لا ربط<sup>(٥)</sup> بينهما لفظًا؛ ولا يضر ذلك، وهذا المذهب ليس ببعيد.

واعلم أن أعلى المضمرات اختصاصًا: ضمير المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب ويغلب الأخص فى الاجتماع، نحو: أنا، وأنت، وهو، قلنا، وأنت، وهو، قلتما.



(١) فى المخطوطات: «جملتها» بدل صلتها.

(٢) فى ب فقط ٢/ ٤٦٩ «المفرد» ب «أل».

(٣) فى المخطوطات: «هو» بدل «أى».

(٤) وردت العبارة فى المخطوطات: وقد أجاز سيبويه أن يكون الإلغاء فيها كالإلغاء فى المكسورة أعنى لا يكون لها عمل لالفظًا ولاتقديرًا.

(٥) فى المخطوطات: «لا ارتباط».

## [اسم الإشارة]

(ص): «اسم الإشارة: ما وُضع لمشار إليه، وهى خمسة: ذا للمذكر، ولثناه: ذان وذين، وللمؤنث: تا، وتى، وته، وذه، وذى، ولثناه: تان وتين، ولجمعهما: أولاء مدّاً وقصرًا، ويلحقها حرف التنبيه، ويتصل بها كاف الخطاب، وهى خمسة فى خمسة، فيكون خمسة وعشرين، وهى: ذاك إلى ذاك، وذانك إلى ذانكن، وكذلك البواقي ويقال: ذا للقريب، وذلك للبعيد، وذاك للمتوسط؛ وتلك، وذانك، وتانك، مشددتين، وأولالك مثل ذلك، وأما ثم وهنا، وهنّا، فللمكان خاصة».

(ش): اعلم أن أسماء الإشارة بنيت عند الأكثرين، لتضمنها معنى الحرف، وهو الإشارة، لأنها معنى من المعانى كالاستفهام، فكان حقها أن يوضع لها حرف يدل عليها، وذلك أن عاداتهم جارية فى الأغلب فى كل معنى يدخل الكلام، أو الكلمة<sup>(١)</sup> أن يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام فى: أزيد ضارب؟ والنفى فى: ما ضرب عمرو، والتمنى، والترجى، والابتداء، والانتهاى، والتنبيه، والتشبيه، وغيرها، الموضوع لها<sup>(٢)</sup> نحو ليت ولعل ومن وإلى، وها، وكاف الجر؛ أو يوضع لها ما يجرى مجرى الحرف فى عدم الاستقلال<sup>(٣)</sup> كالإعراب الدال على المعانى المختلفة<sup>(٤)</sup>، وكتغير الصيغة فى الجمع والمصغر والمنسوب وفى الكلمات المشتقة

(١) فى المخطوطات «أو الكلم بعد ثبوتها» بدل «أو الكلمة».

(٢) فى ط وب ٤٧١/٢: «الموضوع لها حروف النفى» وهى زيادة ليست فى المخطوطات.

(٣) فى المخطوطات: «فى الاحتياج إلى غيره» بدل «فى عدم الاستقلال».

(٤) بعد قوله: «المختلفة» ورد النص الآتى فى المخطوطات.

«وكياء النسبة، وكتغير البنية وحده فى نحو: غرفة وغرف وكسرة وكسر. وكتغيرها مع زيادة حرف كما فى التصغير، وبعض جموع التكسير.

وقولنا: فى الأغلب احتراز عن أسماء الإشارة.

=

من أصل تضرب ويضرب وضارب ومضروب من الضرب.

[وقولنا غير المشتقة احتراز عن نحو: ضرب وضارب ونحوها]<sup>(١)</sup>.

٣٠ / ٢ وفي أسماء / الإشارة معنى ولم يوضع لهذا المعنى حرف، فكان حقها أن تكون كأسماء الشرط والاستفهام، على ما ذكرنا في حد الاسم، حذف حرف الشرط والاستفهام قبلها وضمنت معناهما، فتكون أسماء الإشارة كالمضمنة لمعنى الحرف.

وقيل: إنما بنيت لاحتياجها إلى القرينة الرافعة لإبهامها، وهى: إما الإشارة الحسية، أو الوصف نحو: هذا الرجل كاحتياج الحرف إلى غيره.

فإن قلت: المضمرات وجميع المظهرات وخاصة ما فيه لام العهد داخله فى الحد، لأن المضمّر يُشار به إلى المعود إليه، والمظهرات<sup>(٢)</sup> إن كان نكرة يُشار بها إلى واحد من الجنس غير معين، وإن كانت معرفة فإلى واحد معين.

فالجواب: ان المراد بقولنا: مشار إليه: ما أشير إليه إشارة حسية<sup>(٣)</sup> أى بالجوارح

= وبقولنا: يدخل الكلم بعد ثبوتها يخرج معانى المصادر المنشق منها الأفعال، والأسماء، لأن تلك المعانى لا تدخل الكلم بعد ثبوتها وصوغها. ثم نقول: لما كانت الإشارة معنى يدخل الكلم كالرجل والفرس فى قولك: هذا الرجل، وذاك الفرس، ولم يوضع لها حرف يدل عليها صارت أسماء الإشارة كالمضمنة معنى الحرف.

وقيل: إنما بنيت، لأن وضع بعضها نحو: ذا، وتا، وذى، وتى، وضع الحروف، وحملت البواقي نحو: أولاء وأولى عليها» وقيل بنيت لاحتياجها إلى القرينة إلخ.

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤٧٢ / ٢.

(٢) يعد قوله: «المظهرات» فى المخطوطات الزيادة الآتية:

«كرجل وفرس وزيد وعمرو والرسول فى قوله تعالى: «فعمى فرعون الرسول» مشاربها إلى ماهية معينة أو شخص معين» فالجواب أن المراد ... إلخ.

(٣) بعد قوله: «إشارة حسية» زيادة فى المخطوطات وهى: «لا عقلية». واسم الإشارة هو الموضوع لما يشار إليه إشارة حسية أعنى إشارة بالجوارح والأعضاء دون غيره من الأسماء، فإنها للمشار إليه إشارة عقلية ذهنية.



والأعضاء، لا عقلية؛ والأسماء المذكورة ليست كذلك فإنها للمشار إليه إشارة عقلية ذهنية فلم يحتاج في الحد إلى أن يقول: لمشار إليه إشارة حسية، لأن مطلق الإشارة، حقيقة في الحسية دون الذهنية.

فالأصل على هذا: ألا يُشار بأسماء الإشارة إلا إلى مشاهد محسوس، قريب أو بعيد، فإن أشير بها إلى محسوس غير مشاهد نحو: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ﴾<sup>(١)</sup>، فلتصويره كالمشاهد، وكذلك إن أشير بها إلى ما يستحيل إحساسه ومشاهدته نحو: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>، و: ﴿ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾<sup>(٣)</sup>.

قال المصنف: ما معناه، إنه ليس حده لأسماء الإشارة بقوله: ما وضع لمشار إليه، مما يلزم منه الدور كما لزم من قولهم: العلم ما وجب لمحلّه كونه عالماً؛ لأن المحدود: هو ما يقال له في اصطلاح النحاه أسماء<sup>(٤)</sup> الإشارة؛

وقوله<sup>(٥)</sup>: «المشار إليه» أراد به الإشارة اللغوية لا الاصطلاحية، ومفهوم الإشارة اللغوية غير محتاج إلى الاكتساب<sup>(٦)</sup>، ولا تتوقف معرفته على معرفة المحدودة، أي أسماء الإشارة الاصطلاحية كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم، حتى يلزم الدور هنا، كما لزم هناك<sup>(٧)</sup>.

= ولم يحتاج في الحد إلى أن يقول: المشار إليه إشارة حسية، لأن مطلق الإشارة حقيقة في الإشارة الحسية لا في الذهنية.

فعلى هذا الأصل «ألا يشار بأسماء الإشارة... إلخ.

(١) مريم / ٦٣.

(٢) يونس / ٣.

(٣) يوسف / ٣٧.

(٤) في ب ٢ / ٤٧٣: اسم.

(٥) في ب ٢ / ٤٧٣: «وقولنا».

(٦) في المخطوطات: «ومفهوم الإشارة اللغوية أمر ضروري لا يحتاج إلى اكتسابه».

(٧) بعد قوله: «لزم هناك» ورد النص في المخطوطات على النحو التالي:

«لأن الدور لزم هناك من توقف معرفة المحدود الذي هو العلم على معرفة العالم لكونه جزء الحد، ومعرفة العالم متوقفة على معرفة العلم، إذ معناه: ذو العلم، فحصل الدور.

وفي مسألتنا معرفة المحدود أي أسماء الإشارة الاصطلاحية موقوفة على جزء الحد أعني مشاراً إليه، =

قلت: هذا السؤال غير وارد، والإشارة في قوله: أسماء الإشارة لغوية، إذ معناه: الأسماء التي تكون بها الإشارة اللغوية، كما أن قوله: مشار إليه، لغوي؛ وإنما لم يرد السؤال، لأن الإشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد، وعلى كل جزء منه، توقف جزء المحدود أيضاً عليهما، إذ ربما كانت معرفة ذلك الجزء<sup>(١)</sup> ضرورية، أو مكتسبة بغير ذلك الحد.

قوله: «ذا للمذكر»، قال الأخفش: هو من مضاعف الياء لأن سيبويه حكى فيه الإمالة، وليس في كلامهم تركيب حيوت<sup>(٢)</sup>، فلأمله أيضاً ياء، وأصله: ذبي، بلا تنوين لبنائه، محرك العين بدليل قلبها<sup>(٣)</sup> ألفاً؛ وإنما حذفت اللام اعتباطاً أولاً، كما في: يد، ودم، ثم قلبت العين ألفاً، [لأن المحذوف اعتباطاً كالعدم، ولو لم يكن كذا لم تقلب العين، ألا ترى إلى نحو: مُرْتَوٍ<sup>(٤)</sup>].

فإن قيل: لعله ساكن العين، وهي المحذوفة، لسكونها، والمقلوب هو اللام المتحركة؛ قلت: قيل ذلك، لكن الأولى حذف اللام<sup>(٥)</sup> لكونها في موضع التغير ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطاً، كـ «سَه»، وكثر المحذوف اللام، كيد، ودم، وغد ونحوها<sup>(٦)</sup>.

- 
- = ومعرفة المشار إليه لا تتوقف على معرفة المحدود الذي هو أسماء الإشارة الاصطلاحية لأن المشار إليه لغة مفهوم لكل أحد غير موقوف على شيء، وإن توقف فرضاً فلا يتوقف على معرفة أسماء الإشارة الاصطلاحية. هذا هو المقصود من كلامه. فالأولى أن يقال «السؤال غير وارد....»
- (١) بعد قوله: «ذلك الجزء» زيادة في المخطوطات وهي: «غير مكتسبة أو مكتسبة بغير ذلك».
- (٢) في ط «نحيوت» بزيادة نون في أوله، تحريف.
- والمراد أن تكون العين ياء، واللام واواً.
- (٣) بعد قوله: «قلبها ألفاً» زيادة في المخطوطات وهي: «ثم حذفت اللام اعتباطاً كما في: يد ودم، وقلبت العين ألفاً للعلّة».
- (٤) ما بين معقوفين ليس في المخطوطات.
- (٥) في المخطوطات بعد قوله: «حذف اللام»: «لأن التغيرات في الآخر أسرع، وحذفها أكثر، ففي موضع الاحتمال تحمل الكلمة على الأغلب» وقيل أصله ذوى...
- (٦) في ب فقط ٤٧٣/٢: «وغيرها».

وقيل أصله ذوى، لأن باب طَوَّيت، أكثر من باب حَيَّيت، ثم إما أن نقول: حذفت اللام فقلبت العين ألفاً، والامالة تمنعه، وإما أن نقول: حذفت<sup>(١)</sup> العين<sup>(٢)</sup>، وحذفها قليل، كما مر؛ فلا جرم كان جعله من باب حييت أولى.

وقال الكوفيون: الاسم: الذال وحدها والألف زائدة، لأن ثنيتها ذان، بحذفها.

والذى حمل البصريين على جعله من الثلاثية، لا من الثنائية: غلبة أحكام الأسماء / المتمكنة عليه، كوصفه، والوصف به، وثنيتها وجمعه، وتحقيره<sup>(٣)</sup>؛ ٣١ / ٢ ويضعف بذلك قول الكوفيين.

والجواب عن حذف الألف في الثنية، أنه لاجتماع الألفين.

ولم يردَّ إلى أصله فرقاً بين الممكن وغيره<sup>(٤)</sup> نحو: فتان وغيره، كما حذفت الياء في اللذان.

قال ابن يعيش: لا بأس أن نقول هو ثنائي كـ «ما» وذلك أنك إذا سميت به، قلت: ذاء، فتزيد ألفاً أخرى ثم تقلبها همزة، كما تقول: لاء، إذا سميت بـ «لا»؛ وهذا حكم الأسماء التي لا ثالث لها وضعاً، [إذا كان ثانيها حرف لين]<sup>(٥)</sup> وسمى بها، ولو كان أصله ثلاثة قلت: ذاي ردّاً له إلى أصله، ومثناه: ذان بحذف الألف للساكنين كما ذكرنا.

قال الأكثرون: إن المثنى مبنى لقيام علة البناء فيه، كما في المفرد والجمع،

(١) في ط: «حذفت» بالخاء تحريف ظاهر.

(٢) بعد قوله: «حذفت العين» زيادة في المخطوطات وهي:

«وقلب اللام، وحذف العين مع وجود اللام غير كثير فلا جرم كان القول الأول أولى.

وإن كان يترجح هذا القول بكون باب: «طويت» أكثر من باب «حييت».

(٣) بعد قوله: «وتحقيره» زيادة في المخطوطات وهي:

«فحكم عليه بأنه ثلاثي كالأسماء المتمكنة، وبه يدفع قول الكوفيين» والجواب.. إلخ.

(٤) في المخطوطات بعد قوله: «فرقاً بين الممكن وغيره: «كما في اللذان».

قال ابن يعيش... إلخ.

(٥) ما بين معقوفين ليس في المخطوطات.

وذان، صيغة مرتجلة، غير مبنية على واحد، ولو بنيت عليه لقليل: ذَيَّان، فذان، صيغة للرفع، وذين صيغة أخرى للنصب والجر.

وقال بعضهم: بل هو معرب لاختلاف آخره باختلاف العوامل وأدعاء أن كل واحدة منهما صيغة مستأنفة خلاف الظاهر.

وقال الزجاج: لم يُبنِ شيء من المثني، لأنهم قصدوا<sup>(١)</sup> أن تجرى أصناف المثني على نهج واحد، إذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث، ولا عاقل ولا غيره، فوجب ألا تختلف المثنيات إعراباً وبناءً بخلاف الجمع فإنه يخالف بعضه بعضاً.

والبحث في اللذان واللذين، كما في: ذان وذين.

وقد جاء: ذان وتان، واللذان، والتان، في الأحوال الثلاث، وعليه حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وللمؤنث: تا، وذى، [بقلب ذال «ذا» تاءً، حتى صار «تا»، أو قلب ألفه ياء حتى صار «ذى»<sup>(٣)</sup>، وذلك لأن التاء والياء قد تكونان للتأنيث، كضاربة، وتضربين، ف «تا» من «ذا»، كالتى من الذى، وذى من ذا كهى من هو.

و: تى، بالجمع بين التاء والياء، ولانقول: إن التاء والياء ههنا علامة التأنيث، بل نقول: تخصيص إبدالهما بالمؤنث دون المذكر لأنهما يكونان فى بعض المواضع علامتى التأنيث؛ كما فى: أخت، وبنت، وكلتا، فإن تاءها ليست علامة التأنيث.

(١) فى المخطوطات: «لإرادة» بدل: «لأنهم قصدوا».

(٢) طه/٦٣.

(٣) وردت العبارة فى المخطوطات على النحو التالى: «بقلب الذال تاء والألف ياء» لأن التاء والياء..

و: ذه، بقلب ياء «ذى» هاء<sup>(١)</sup> وأصل ذلك أن تقلب هاء فى الوقف، لبيان الياء، كما يجىء فى باب الوقف، ثم يجرى الوصل مجرى الوقف، فيقال: ذه، فى الوصل أيضاً.

و: ته، بقلب الذال تاءً، وقد تكسر الهاءان، باختلاس، أى من غير صلة، نحو: ذه وته، [فى الوصل خاصة، وهو قليل، والأكثر]<sup>(٢)</sup>: ذهى وتهى، بياء ساكنة، وفى الوقف تسكن الهاء، وتحذف الياء - كما يجىء فى بابه.

وقد يقال فى المؤنث: ذات.

ولمناها: تان وتين، على الخلاف المذكور فى: دان ودين.

ولجمعهما: أولاء، عاقلاً كان أو غيره، قال:

ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام<sup>(٣)</sup> = ٤٧٥

وقد ينون مكسوراً، ويكون التنوين للتكثير، كما فى: صه<sup>(٤)</sup>، وإن كان أولاء معرفة، فيكون فائدتها<sup>(٥)</sup>: البعد، حتى يصير المشار إليهم كالمتكورين؛ فيكون

(١) النص الوارد فى المخطوطات بعد قوله: «هاء»: «كما قالوا فى «هنية»: هنية، لأن الهاء يكون عوضاً فى الوقف من علامة التأنيث التى هى التاء، فشبهت الياء بالتاء فى إبدال الهاء عنها، وإن كان فى الوصل» وته إلخ..

(٢) ما بين معقوفين ليس فى المخطوطات.

(٣) هو الشاهد التاسع بعد الأربعمئة فى الخزنة.

واستشهد به على أن «أولاء» يشار به إلى جمع عاقلاً كان أو غيره كما فى البيت، فإن «أولاء» أشير به إلى الأيام وهو جمع لغير عاقل.

والشاهد لجرير، ديوانه/ ٤٥٢ برواية «الأقوام» بدل «الأيام».

والشاهد من قصيدة يجيب بها الفرزدق مطلعها.

سرت الهموم فبتن غير نيام وأخو الهموم يروم كل مرام

من شواهد: ابن بعيش ١٢٦/٣، ١٣٣، والشافعية ١٦٧/١ والعينية ٤٠٨/١، والأشمونى ١٣٩/١،

وانظر تفسير القرطبى ١٨١/١.

(٤) فى ظ: «صفة» مكان: «صه»، تحريف. (٥) فى ب فقط ٤٧٦/٢: «فائدته».

«أولاء» كأولئك<sup>(١)</sup>.

وقد يقصر فيكتب بالياء لأن ألفه مجهول الأصل، فحمل على الياء، لاستثقال اكتناف ثقلين للكلمة، وهما الضمة في الأول والواو في الأخير، ولهذا يكتب أهل الكوفة ألف نحو: القوى والضحي بالياء مع أن أصلها الواو، ومن ثم يثنى بعض العرب مضموم الأول من هذا الجنس كله بالياء وإن كان ألفه عن واو أيضاً.

وقد تبدل الهمزة الأولى من «أولاء» هاء، فيقال: هلاء، وقد تضم الهمزة الأخيرة نحو: أولاء، وربما تشبع الضمة قبل اللام نحو أولاء على وزن: طومار<sup>(٢)</sup>.

وأما قولهم: هَولاء على وزن «تَوْرَاب»<sup>(٣)</sup>، قال:

تَجَلَّدُ، لَا يَقُلْ هَولاءَ هَذَا      بَكَى لَمَّا بَكَى أَسْفًا وَغِيظًا<sup>(٤)</sup> = ٤٧٦

٣٢/٢      فليس / بلغة، بل هو تخفيف هَولاءَ، بحذف ألف «ها» وقلب همزة «أولاء» واوًا.

قوله: «ويلحق بها حرف التنبيه»، يعني «ها»<sup>(٥)</sup>، إنما تلحق من جملة المفردات:

(١) في المخطوطات: «كذلك».

(٢) الطومار: واحد الطوامير، وهي حفرة يطمر فيها الطعام أى يخبأ.

(٣) يقال: التراب والتربة والترباء والتيرب، والتيراب والتورب والتوراب. كله بمعنى واحد.

(٤) هو الشاهد العاشر بعد الأربعمئة في الخزنة.

واستشهد به على أن «هَولاء» بفتح الهاء وسكون الواو مخفف هَولاء بحذف ألف «ها» وقلب همزة أولاء واوًا.

والشاهد مجهول القائل.

من شواهد: ابن عيش ١٣٦/٣.

(٥) بعد قوله: «يعنى ها» زيادة في المخطوطات إلى قوله: «لأن تعريف أسماء الإشارة، وهى: «هى» -

كما يجىء فى الحروف - تلحق الجمل فى نحو: «ها إن تاعذرة» على خلاف فيها: هل هى مفصولة من اسم الإشارة أولًا - كما يجىء.

وتلحق من المفردات أسماء الإشارة فقط، وإنما كثر دخولها فيها» لأن تعريف أسماء الإشارة... إلخ.

=

وفى هذه النسخة أشار إلى جزء من شاهد شعرى لم يتمه.

أسماء الإشارة كثيراً<sup>(١)</sup> لأن تعريف أسماء الإشارة في أصل الوضع، بما يقترب بها من إشارة المتكلم الحسية فجيء في أوائلها بحرف ينبه به المتكلم المخاطب حتى يلتفت إليه وينظر: إلى أى شيء يشير من الأشياء الحاضرة والمتوسط<sup>(٢)</sup>، فهذا، أكثر استعمالاً من: هـ، لأن تنبيه المخاطب لإبصار الحاضر الذى يسهل إبصاره أولى من تنبيهه لإبصار المتوسط، الذى ربما يحول بينه وبينه حائل. ولم يدخل فى البعيد الذى لا يمكن إبصاره، إذ لا ينبه العاقل أحداً ليرى ما ليس فى مرأى، فلذلك قالوا: لا تجتمع «ها» مع «لام»؛

قوله: «ويتصل بها حرف الخطاب»، قد دللنا عند ذكر الفصل، على كون هذه الكاف حرفاً، لا اسماً، ويؤيد ذلك من حيث اللفظ: امتناع وقوع الظاهر موقعها، ولو كان اسماً لم يمتنع ذلك، كما فى كاف: ضربتك<sup>(٣)</sup>.

ولنذكر ههنا علة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها دون القريب فإن فائدتها قد ذكرناها عند الفصل، فنقول:

إن وضع أسماء الإشارة للحضور والقرب على ما قلنا، إنه للمشار إليه حساً؛ ولا يشار بالإشارة الحسية فى الأغلب<sup>(٤)</sup> إلا إلى الحاضر القريب الذى يصلح أن

= والشاهد الشعرى بنماه:

ها إن ناعذرة إلا تكن نفعت فإن صاحبها قد تاه فى البلد.

والشاهد للناطقة الذيباني كما فى اللسان: «عذر».

وعذرة من الاعتذار، يقال: اعتذر فلان اعتذاراً وعذرة ومعذرة. وشاهد العذرة مثل: الركبة والجلسة قول الناطقة السابق وما يجدر ذكره أن هذه النسخ لم تقع فى يد البغدادى، ولو وقعت لعلق على شاهد الناطقة كعادته دائماً.

والشاهد ليس فى ديوان الناطقة نشر - تونس .

(١) فى المخطوطات: «إشارة المتكلم باليد أو بجارحة أخرى إلى المشار إليه».

(٢) فى المخطوطات: «والمتوسط «لا فى البعيد الغائب».

(٣) فى المخطوطات: ضربتك «وبك وقد ذكرنا هناك فائدتها».

(٤) فى المخطوطات: بالإشارة الحسية إلا إلى الحاضر بدون .. «فى الأغلب».

يقع مخاطبا (١) فلما اتصلت كاف الخطاب به (٢)، وكان متمحضاً بالوضع للحضور بحيث صلح لكونه مخاطباً، أخرجته من هذه الصلاحية، إذ لا يخاطب. اثنان في كلام واحد إلا أن يجمعا في كلمة الخطاب، نحو: يا زيدان فعلتما، وأنتما فعلتما (٣) أو يعطف أحدهما على الآخر نحو: أنت وأنت فعلتما، مع أن خطاب المعطوف لا يكون إلا بعد الإضراب عن خطاب المعطوف عليه؛ فصار «ذاك»، مثل: غلامك، [يعني أخرجته الكاف عن أن يقع مخاطباً كما أخرجت نحو: غلامك (٤)] فلا تقول يا هذاك (٥)، كما لا تقول: يا غلامك، ولا: غلامك قلت كذا، فالكاف توجب كون ما وليته غائباً في التعبير عنه، نحو: غلامك قال كذا، وإن لم يمتنع حضوره، إذ ربما قلت هذا مع حضور غلام المخاطب،

فلما أوردت الكاف في اسم الإشارة معنى الغيبة، وقد كان كالموضوع (٦) للحضور [من حيث كونه موضوعاً للمشار إليه القريب] (٧)، صار مع الكاف بين الحضور والغيبة، وهذا هو حال المتوسط، فإذا أردت التنصيص على البعد، جئت بعلامته وهي اللام فقلت: ذلك؛

ثم نقول: لفظ ذلك يصح أن يشار به إلى كل غائب عينا كان أو معنى، يُحكى عنه أولاً، ثم يؤتى باسم الإشارة، تقول في العين: جاءني رجل فقلت لذلك الرجل، وفي المعنى: تضاربوا ضرباً بليغاً، فهالني ذلك الضرب. وإنما يورد اسم الإشارة بلفظ البعد (٨)؛ لأن المحكى عنه غائب.

(١) في ب فقط ٤٧٧/٢: «الحاضر الذي يصلح لكونه مخاطباً».

(٢) في المخطوطات: «فلما اتصلت الكاف به» وكان ... إلخ.

(٣) في ب فقط ٤٧٨/٢: «فلما» بدل: «فعلتما» تحريف.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ب ٤٧٨/٢ صوابه من ط والمخطوطات.

(٥) في ب فقطك «هذاك» بدون ياء.

(٦) في المخطوطات: «وقد كان هو موضوعاً للحضور».

(٧) ما بين معقوفين ليس في المخطوطات.

(٨) العبارة في المخطوطات: «وإنما جيء باسم الإشارة بلفظ الغيبة».



ويجوز في هذه الصورة على قلة: أن يذكر اسم الإشارة بلفظ الحاضر القريب نحو: قلت لهذا الرجل، وهالتي هذا الضرب، أى: هذا المذكور عن قريب، لأن المحكى عنه وإن كان غائباً إلا أن ذكره جرى عن قريب فكأنه حاضر.

وكذا يجوز لك في القول المسموع عن قريب: ذكر اسم الإشارة بلفظ الغيبة والبعد، كما تقول بالله الطالب الغالب، وذلك قسم عظيم لأفعلن، قال الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> مشيراً بذلك / إلى ضَرْبِ المثل ٣٣ / ٢ الحاضر المتقدم، وهو قوله: ﴿ذَلِكَ بَأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ الآية<sup>(٢)</sup>، وإنما جاز ذلك<sup>(٣)</sup>؛ لأن ذلك اللفظ زال سماعه فصار فى حكم الغائب البعيد، والأغلب فى، مثله: الإشارة إلى المعنى بلفظ الحضور فتقول: وهذا قسم عظيم.

وكذلك يجوز الإتيان بلفظ البعيد، مع أن المشار إليه شخص قريب نظراً إلى عظمة المشير أو المشار إليه، وذلك لأنه يُجعل بعد المنزلة بينهما كبُعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين: ذلك قال كذا، وكقول بعضهم: ذلك السلطان يتقدم بكذا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾<sup>(٤)</sup>.

ويجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾<sup>(٥)</sup> من باب عظمة المشير، أو المشار إليه.

(١) محمد/٣.

(٢) تكملة الآية السابقة وهذا الجزء من الآية قبلها.

(٣) بعد قوله: «جاز ذلك» وردت العبارة التالية فى المخطوطات.

«لأن المعنى لا يدركه الحس حتى يشار إليه إشارة حسية فهو فى حكم الغائب البعيد» والأغلب... إلخ.

(٤) يوسف / ٣٢.

(٥) البقرة/٢.

وقوله:

٤٧٧ = فقلت له والرَّمحُ يَطرُ متته تأملْ خُفَافًا إِنِّي أنا ذلِكَ<sup>(١)</sup>

من باب عظمة المشار إليه.

ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريباً لحصوله وحضوره، نحو: هذه القيامة قد قامت ونحو ذلك.

فنقول: اسم الإشارة لما كان موضوعاً للمشار إليه إشارة حسية، فاستعماله فيما لا تذكره الإشارة كالشخص البعيد، والمعانى مجازاً، وذلك بجعل الإشارة العقلية كالحسية مجازاً لما بينهما من المناسبة، فلفظ<sup>(٢)</sup> اسم الإشارة الموضوع للبعيد، إذن، أعني «ذلك» ونحوه، كضمير الغائب، يحتاج إلى مذكور قبل<sup>(٣)</sup>، أو محسوس قبل<sup>(٤)</sup>، حتى يشار إليه، فيكون كضمير<sup>(٥)</sup> راجع إلى ما قبله<sup>(٦)</sup>.

وقد تلحق كاف الخطاب الحرفية: بَلَى، وأبصر، وانظر، وكلاً، وليس، ونعم وبئس، وحسبته، وكذا: رويد، والنجاء، وحيَّهْل، وأرأيت بمعنى أخبرني، كما يجبي<sup>٤</sup>.

(١) هو الشاهد الحادى عشر بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الإشارة فيه من باب عظمة المشار إليه أى أنا ذلك الفارس الذى سمعت به. نزل بعد درجته ورفعة محلّه منزلة بعد المسافة.

والشاهد لخُفَاف بن ندبة. انظر شعر خفاف بن ندبة/ ٦٤ من جملة أبيات يذكر أخاه فيها بثأر معاوية بن عمرو أخى الخنساء، وكان ابن عم له وقتله لمالك بن حماد سيّد بنى شمع بن فزارة. من شواهد: الإنصاف ١/ ٧٢٠، والكامل للمبرد ٣/ ١١٥٠، والهمع والدرر رقم ٢١٣ وتفسير القرطبي ١/ ١٨١.

وقد أعرب البغدادي «متته» مفعول «يَطرُ» أى يعطف ظهر مالك بن حماد و«يَطرُ»: يحنو ويشنى، يقال: أطره أطرًا من باب ضرب: إذا عطفه.

(٢) فى المخطوطات: «لفظ ذلك إذا لضمير الغائب».

(٣) و (٤) فى فى المخطوطات: «قبله».

(٥) فى المخطوطات: «الضمير».

(٦) فى المخطوطات: «إلى متقدم».

قوله: «ويقال: ذا للقريب... إلى آخره».

لما رأى المصنف كثرة استعمال ذى للقريب من أسماء الإشارة في موضع ذى البعيد منها، وبالعكس لضرب من التأويل كما ذكرنا خالجه الشك في اختصاص بعضها بالقريب، وبعضها بالبعيد، فلم يأخذه مذهباً ولم يقطع به، بل أحاله على غيره فقال: ويقال: ذا، للقريب يعنى: لم يتحقق عندى ذلك.

وأقول أنا: لا أرى بينهم خلافاً في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد، فإذا أردت معرفة ذلك<sup>(١)</sup>، فاعلم أن لهم مذهبين.

فمذهب بعضهم: أنه لا واسطة بين البعيد والقريب، كما في حروف النداء - على ما يجيىء - فيقول، أسماء الإشارة المجردة عن الكاف واللام: للقريب، والمقترنة بهما، أو بالكاف وحدها: للبعيد.

وجمهورهم على أن بين البعيد والقريب واسطة، فقالوا: ذا، ثم ذاك، ثم ذلك.

وبعضهم يقول آلك؛ وللمؤنث: تى وتاوذى وته وذه، بسكون الهاءين وبكسرهما، أيضاً، إمّا مع اختلاس<sup>(٢)</sup> أو مع إشباع كما تقدم، وذات، ثم: تيك، وهى كثيرة الاستعمال، وتاك، وهى دونها.

وأما: ذيك، فقد أوردها الزمخشري، وابن مالك.

وفى الصحاح: لا تقل ذيك فإنه خطأ.

ثم «تلك» وهى كثيرة، و«تلك» بفتح التاء، «وتيلك» و«تالك» ثلاثتها قليلة. وإنما حركت اللام بالكسر فى ذلك، وسكنت فى تلك، لأن الألف خفيفة فلم يقصدوا حذفها فحركت اللام بالكسرة للساكنين.

وكذا فى: تَيْلك لأن الياء التى بعد الفتحة قريبة من الألف فى الخفة.

(١) فى المخطوطات: «معرفة القريب» بدل: «معرفة ذلك».

(٢) فى ب فقط ٢/ ٤٨٠: «الاختلاس» بـ «أل».

وأما تلك فأدخلت اللام التي فيها على «تى» ولم تحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرتين هو الياء، بل بقيت على سكونها، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين<sup>(١)</sup>، وأما تلك بحذف ألف «تا» فلغة قليلة.

وللمثنى: ذان، وذين وتان وتين، وأما تشديد النون، فقال المبرد: هو في المثنيين؛ بدل من اللام في: ذلك / وتالك<sup>(٢)</sup> كأنه أدخل اللام مكسورة بعد نون التثنية، لأن اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في: ذلك، وأولالك، فاجتمع المثلث<sup>(٣)</sup>، فقلبت اللام نوناً. والقياس في الإدغام: قلب أول المثليين<sup>(٤)</sup> إلى الثاني، لأن المراد تغييره عن حاله بالإدغام في الثاني، فتغيره بالقلب أولى<sup>(٥)</sup>.

وإنما قلب ههنا: الثانية إلى الأولى لتبقى النون الدالة على التثنية.

ويجوز أن يدخل اللام قبل النون فيصير ذالكنك، فتقلب اللام نوناً وتدغم فيها كما هو القياس، والأول أولى لتكون<sup>(٦)</sup> اللام بعد تمام الكلمة وأيضاً إدغام اللام في النون ليس بقوى كإدغام النون في اللام - كما يجيء في التصريف، إن شاء الله تعالى.

وقال غير المبرد: إن التشديد عوض من الألف المحذوفة في الواحد، وهذا أولى، لأنهم قالوا في تثنية الذي والتي: اللذان واللتان مشددتي النون عوضاً من الياء المحذوفة.

وأيضاً، لو كان التشديد عوضاً من اللام لم يُقل: هذان: بالتشديد مع «ها»، كما لا يقال هَذلك.

(١) في المخطوطات: «فحذفت الياء للساكن».

(٢) في ب فقط ٤٨١ / ٢: «وتلك» بدل: «وتالك».

(٣) في ب فقط ٤٨١ / ٢: «المتقاربان» بدل «المثلث».

(٤) في ب فقط ٤٨١ / ٢: «المتقاربين» بدل: «المثليين».

(٥) في ب فقط ٤٨١ / ٢: «أولاً» بدل: «أولى».

(٦) في ب فقط: «لكون»: بدل: «لتكون».

وقال الأندلسي: لا فرق عند اللغويين بين المشدد والمخفف في القرب والبعد.

والنحاة فرقوا بينهما، وذلك بناء على مذهب المبرد، فالبعيد والمتوسط عند غير المبرد وأتباعه في المثنيين بلفظ واحد.

وفي جمعهما: أولاء وأولى، ثم: أولئك وأولئك، ثم أولئك وأولئك بالتثنية، كما ذكرنا أن التثنية كاللام في إفادة البعد.

وعلى رأى آخر: أولاء ثم أولئك، ثم أولئك وأولئك.

وزعم الفراء أن ترك اللام في الكل لغة تميم، فيكونون قد اقتنعوا للبعيد والمتوسط بالكاف وحدها.

وقد يستعمل «ذلك» موضع «ذلكم»، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله: ﴿ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾<sup>(٢)</sup>؛ كما قد يشار بما للواحد إلى الاثنين كقوله تعالى: ﴿عَوَازُ بَيْنَ ذَلِكَ﴾<sup>(٣)</sup>، وإلى الجمع، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ﴾<sup>(٤)</sup>، بتأويل المثني والمجموع بالمذكور.

وربما استغنى عن الميم في: «ذلكم» بإشباع ضمة الكاف.

ويفصل هاء التنبيه عن اسم الإشارة المجرد عن اللام والكاف تعويلاً على العلم باتصاله به لكثرة استعمالها معه، وذلك بأننا وأخواته كثيراً نحو: ها أنا ذا، و«ها أأنتم أولاء» وها هو ذا، كما يجيء في حروف التنبيه وبغيرها قليل، وذلك إما قسم، كقوله:

(١) النساء/ ٢٥.

(٢) النساء/ ٣.

(٣) البقرة/ ٦٨.

(٤) الإسراء/ ٣٨.

\* تَعْلَمَنَّ هَا لِعَمْرُ اللهِ، ذَا قَسَمًا <sup>(١)</sup> \*

= ٤٧٨

وقولهم: لا، ها الله ذا ما فعلت، كما يجيء في باب القسم. أو غير قسم كقوله:

\* هَا إِنْ تَا عِذْرَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعْتُ <sup>(٢)</sup> \*

= ٤٧٩

وقوله:

= ٤٨٠ ونحن أَقْسَمْنَا الْمَالَ نَصْفَيْنِ بَيْنَا فقلت لهم: هذا لها ها وذا ليا <sup>(٣)</sup>

(١) هو الشاهد الثاني عشر بعد الأربعمئة في الخزانة.

واستشهده على أن الفصل بين «ها» وبين «ذا» بغير إن وأخواتها كالقسم قليل كما هنا. وعجزه:

\* فاقْدُرْ بِدَرْعِكَ أَيْنَ تَنْسَلِكُ \*

ومعنى «تعلمن» أى اعلم، و«ها» تنبيه، ونصب «قسما» على المصدر المؤكد به معنى اليمين. وقوله: «فاقدر لذرعك»: أى قدر لخطوك والذرع: قدر الخطو وانظر أين تَنْسَلِكُ؟ لا تكلف مالا تطيق منى، يتوعده بذلك وانظر أين تَنْسَلِكُ الانسلاك: الدخول فى الأمر. والمعنى: لا تدخل نفسك فيما لا يعينك ولا يجدى عليك. والشاهد لزهير بن أبى سلمى. انظر شعر زهير بن أبى سلمى / ٨٤ من قصيدة يهدد فيها الحارث بن ورقاء الصيدوى.

من شواهد: سيبويه ٤٥/٢، والمقتضب ٣٢٣/٢، وتفسير القرطبي ٥٤/٢.

(٢) هو الشاهد الثالث عشر بعد الأربعمئة - فى الخزانة.

واستشهد به على أن الفصل بين «ها» وبين «تا» بغير إن وأخواتها قليل. سواء كان الفاصل قسما كما تقدم أو غيره «كما تقدم أو غيره» كما هنا، فإن الفاصل هنا «إن» والشاهد للناطقة الذبياني. وعجزه:

\* فَإِنْ صَاحِبَهَا قَدَتَاهُ فِي الْبَلَدِ \*

وقد تقدم ذكره فى المخطوطات، ولم يقع هذا الشاهد فى النسخة التى فى حوزة البغدادى ولو وقع لعلق عليه فى الموضع السابق.

وهو من شواهد: ابن بعش ١١٣/٨، ١١٤، وشرح شواهد الشافعية / ٨٠، اللسان: «غدر». وانظر ديوان النابغة / ٨٩ وعجزه: برواية:

\* فَإِنْ صَاحِبَهَا مِشَارِكُ النَكَدِ \*

=

(٣) هو الشاهد الرابع عشر بعد الأربعمئة فى الخزانة.

أى: هذا لها، وهذا ليا، ففصل بين «ها» و«ذا» بحرف العطف.

قوله: «تلك» وذاتك، وتأنك، مشددتين، وأولالك<sup>(١)</sup>: مثل ذلك»، تعرض لبيان ما هو مثل «ذلك» الذى للبعيد، لأن الذى للقريب واضح، لأنه: المجرى [عن الكاف واللام]<sup>(٢)</sup> وكذا الذى للمتوسط، إذ هو المقترن<sup>(٣)</sup> بالكاف وحدها.

وأما هذه الكلمات ففيها بعض الإشكال لسقوط الياء فى: تلك، وانقلابها نوناً فى: ذانك وتأنك، وعدم اتصالها باولاء الممدود مع أنه أشهر من: أولى المقصور.

قوله: «وئم، وهنا وهنا للمكان خاصة»؛ يعنى أن ههنا ألفاظاً مختصة بالإشارة إلى المكان فقط، والمذكورة قبلُ صالحة لكل مشار إليه، مكاناً كان أو غيره.

و«هنا» لازم للطرفية، إما منصوباً، أو مجروراً بمن وإلى، فقط؛ فهنا للقريب، وهناك، للمتوسط، وهناك للبعيد.

وأما ثم، وهنا، بفتح الهاء وتشديد النون، وهو الأفصح، وهنا بكسر الهاء، فكهنالك للبعيد.

[وقد تنجر الثلاثة بمن]<sup>(٤)</sup> / وقد تصحب هنا المشددة الكاف، ولا تصحب ثم، ٣٥ / ٢ وقولهم: ثمك، خطأ.

= واستشهد به على أن الفصل بالواو بين «ها» و«ذا» قليل، والأصل: هذا ليا.

والشاهد نسب للبيد بن ربيعة.

وذكر البغدادى أنه لم يره فى ديوانه.

من شواهد: سيبويه ٣٧٩ / ١، وابن بعش ١١٤ / ٨.

(١) فى ب فقط ٤٨٣ / ٢: وأولئك.

(٢) ما بين معقوفين سقط من المخطوطات.

(٣) فى المخطوطات: «المقرون» بدل: «المقترن».

(٤) ما بين معقوفين ساقط من المخطوطات.

وقد يراد بهناك، وهنالك، وهنّا: الزمان، قال الله تعالى: ﴿هَٰنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾<sup>(١)</sup>؛ أى: حينئذ، قال:

= ٤٨١

\* حنّت نوار، ولات هناً حنّت<sup>(٢)</sup> \*

أى: لات حين حنّت، فهى ظرف زمان، لإضافتها إلى الجملة، كما يجىء فى باب الظروف المبنية، إن شاء الله تعالى.

★ ★ ★

(١) الكهف / ٤٤.

(٢) هو الشاهد الثالث والثمانون بعد المائتين وسبق ذكره رقم ٣٠٧ وهو صدر عجزه:

\* وبدا الذى كانت نوار أجنت \*

واستشهد به على أن «هنّا» فى الشاهد بمعنى الزمان أى لات حين حنّت، فهى ظرف زمان لإضافتها إلى الجملة.



## [الموصول وصلته]

(ص): «الموصول: ما لا يتم جزءاً إلا بصلة وعائد».

(ش): انتصاب «جزاء»<sup>(١)</sup> على أنه خبر «يتم» لتضمنه معنى «يصير»، وذلك أن الأفعال الناقصة لا حصر لها، على ما يتبين في بابها، فمعنى يتم جزءاً: يصير جزءاً تاماً.

وكذا تقول: «كان تسعة فكمثلها عشرة» أى: صيرتها عشرة كاملة.

قال المصنف: ليس قولنا: الموصول ما لا يتم جزءاً إلا بصلة من قبيل: العالم من قام به العلم؛ أى من باب تعريف الشيء بنفسه [وذلك محال، وذلك، أن]<sup>(٢)</sup> المجهول فى قولك: «العالم»: ماهية العلم لا كونه ذا علم، إذ كان أحد يعلم<sup>(٣)</sup> أن الفاعل: ذو الفعل، فلو بين العلم [فى الحد]<sup>(٤)</sup> وقال: العالم من قام به الماهية الفلانية لثم الحد، وكذلك ههنا، كل<sup>(٥)</sup> أحد يعرف أن الموصول<sup>(٦)</sup> الذى يلحق به صلة.

وإنما الإشكال فى ماهية الصلة أى هى<sup>(٧)</sup> فتعريفه الموصول بالصلة تعريف الشيء بما لا يشكل، من ذلك الشيء إلا هو<sup>(٨)</sup>.

(١) فى المخطوطات: «انتصاب جزءاً منتصب على أنه خبر».

(٢) فى المخطوطات: «تعريف الشيء بنفسه لأن المجهول... إلخ».

وما بين معقوفين ليس فى المخطوطات.

(٣) فى المخطوطات: «يعرف» بدل «يعلم».

(٤) ما بين معقوفين ليس فى المخطوطات.

(٥) فى المخطوطات: «فإن كل أحد».

(٦) فى المخطوطات: «الموصول ذو صلة وإنما الإشكال... إلخ».

(٧) فى المخطوطات: «أى شيء هى؟».

(٨) فى المخطوطات: «بما لا يشكل فى المعرف إلا هو».

فقال المصنف: إنما قلت: إنه ليس من هذا الباب<sup>(١)</sup>، لأن المراد بالموصول: الموصول في الاصطلاح، لا في اللغة، ثم قال: إنما قلت «بصلة»، ولم أقل بجملة جرياً على اصطلاحهم.

فعلى هذا وقع فيما فر منه لأن معنى كلامه، إذاً أن الموصول في الاصطلاح هو المحتاج إلى ما يسمى صلة في الاصطلاح، ومعنى الموصول، والمحتاج إلى الصلة، شيء واحد.

ثم قال: وفُسرَت الصلة بعد<sup>(٢)</sup> بقولي: وصلته جملة خبرية، ليرتفع الإشكال، فقد أقر بأن في نفس الحد إشكالاً من دون التفسير.

قال: ولو جعل موضع «بصلة»: بجملة<sup>(٣)</sup> لارتفع الإشكال وهذا حقّ. قوله: «يتمّ جزءاً» أى يصير جزء الجملة، ونعنى بجزء الجملة: المبتدأ، والخبر، أو الفاعل<sup>(٤)</sup>.

وجميع الموصولات لا يلزم أن تكون<sup>(٥)</sup> أجزاء الجمل، بل قد تكون فضلة، لكنه أراد أن الموصول هو الذى له أردت أن تجعله جزء الجملة لم يمكن إلا بصلة وعائد. قوله: «وعائد»، أى<sup>(٦)</sup> ضمير يعود إليه.

قال: هو احتراز عما يجب إضافته إلى الجملة، كحيث، وإذ وإذا<sup>(٧)</sup>، فإنه لا يتم إلا بالجملة أيضاً، وليس موصولاً في الاصطلاح<sup>(٨)</sup>.

(١) فى المخطوطات: «إنما قلت: ليس هذا الحد من هذا القبيل».

(٢) كلمة: «بعد» سقطت من ب ٦/٣.

(٣) فى المخطوطات: «قولك بجملة».

(٤) فى ط وب ٦/٣: «والفاعل» بالواو.

(٥) العبارة فى المخطوطات: «وجميع الموصولات ليست أجزاء الجمل».

(٦) فى المخطوطات: «يعنى ضميراً».

(٧) العبارة فى المخطوطات: «قال: لأن من الأسماء ما لا يتم إلا بجملة، وليس بموصول فى الاصطلاح كحيث وإذ وإذا».

(٨) ما بين معقوفين ليس فى المخطوطات.

وحدّ الموصول الحرفي: ما أوّل مع ما يليه من الجمل بمصدر - كما يجيء في حروف المصدر - لا يحتاج إلى عائِد، ولا أن تكون صلته جملة<sup>(١)</sup> خبرية على قول الأكثر، نحو: أمرتك أنْ قُمْ، وبعضهم يقدر القول فيه حتى تصير خبرية، أي أمرتك بأن قلت لك قم، ويجيء البحث فيه في نواصب المضارع.

وإنما بنيت الموصولات لأنّ منها ما وُضِعَ وضعَ الحرف<sup>(٢)</sup> نحو «ما» و«مَنْ» واللام، على ما قيل.

ثم حملت البواقي عليها طرداً للباب؛ أو لاحتياجها في تمامها جزءاً إلى صلة وعائِد كاحتياج الحرف إلى غيره في الجزئية.

### [الصلة والعائِد]

(ص): «وصلته جملة خبرية، والعائِد ضمير له».

(ش): «إنما وجب كون الصلة جملة، لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوماً عليه بحكم معلوم الحصول له، إمّا مستمراً، نحو: باسم الله الذي يبقى ويفنى كل شيء، أو: الذي هو باقٍ. أو في أحد الأزمنة، نحو: الذي ضربني، أو أضربه، أو الذي هو ضارب».

أو بكون متعلقه محكوماً عليه بحكم معلوم الحصول له / مستمراً، أو في أحد ٣٦/٢ الأزمنة؛ نحو: الله الذي يبقى ملكه، أو ملكه باقٍ، وزيدٌ الذي ضرب غلامه، أو غلامه ضارب.

أو يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه أو كون سببه حكماً على شيء دائماً أو في بعض الأزمنة، نحو: الذي أخوك هو، أو الذي أخوك غلامه، أو الذي مضروبك هو أو غلامه.

(١) كلمة: «جملة» سقطت من ب ٦/٣.

(٢) في ب فقط ٧/٣: «الحروف».

فهذا يصلح دليلاً على أشياء:

أحدها: أن الموصولات معارف وضعاً؛ وذلك لما قلنا: إن وضعها على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب؛ وهذه خاصّة المعارف؛ ويسقط به اعتراض من اعترض بأن تعريف الموصول إذا كان بصلته وهى جملة، فهلاًّ تعرفت النكرة الموصوفة بها فى نحو: جاءنى رجل ضربته، لأن المعرف حاصل، فكان ينبغي ألا يكون فى قولك: لقيت من ضربته فرق بين كون «من» موصولة، وموصوفة.

وذلك لأننا نقول كما سبق: إن تعريف الموصول بوضعه معرفة مشاراً به إلى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته، فمعنى قولك: لقيت من ضربته إذا كانت «من» موصولة: لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروباً لك، فهى موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها.

وأما إذا جعلتها موصوفة فكأنك قلت: لقيت إنساناً مضروباً لك، فإنه وإن حصل بقولك: إنساناً تخصيصاً بمضروبية المخاطب، لكنه ليس تخصيصاً وضعياً لأن «إنساناً» موضوع لإنسان لا تخصيص فيه، بخلاف: الذى، ومن، الموصولة، فإن وضعهما على أن يتخصّصا بمضمون صلتها.

والفرق بين المعرفة والنكرة المخصّصة: أن تخصيص المعرفة وضعى، وهو المراد بالتعريف عندهم، وليس المراد به مطلق التخصيص؛ ألا ترى أنك قد تخصصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شىء آخر، مع أنها لا تسمى بذلك معرفة، لكونه غير وضعى<sup>(١)</sup>، كما تقول: رأيت رجلاً سلّم<sup>(٢)</sup> عليك اليوم وحده قبل كل أحد؛ وكذا قولك: إني أعبد إلهاً خلق السموات والأرض ونحو ذلك.

فإن قيل: إن الجمل نكرات، فكيف تُعرّف الموصولات وتخصّصها؟ قلت: لا نسلم تنكير الجمل - كما تقدم فى باب الوصف - ولو سلمنا أيضاً فالمخصص فى

(١) فى المخطوطات: «لأن ذلك ليس وضعياً» بدل: «لكونه غير وضعى».

(٢) فى المخطوطات: «يسلم» بصيغة المضارع.

الحقيقة تقييد<sup>(١)</sup> الموصول بالصلة، كما أن «رجل»، و«طويل»، لا تخصيص في كل واحد منهما على الانفراد، وقد حصل التخصيص بتقييد الموصوف بهذا الوصف فالمقصود: أن تقييد الشيء بالشيء تخصيص وإن كان المقيّد به غير خاص وحده.

وقال بعضهم: إنما كانت الصلة مُعرّفة لأجل ضميرها الذي هو معرفة. وفيه نظر.

فإن قصدوا بذلك أنها صارت معرفة بسبب الضمير فعرفت الموصول لم يجز لأن الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة أيضاً. وإن قصدوا أنه لولا الضمير لم تكن الصلة مخصّصة للموصول لأنها لم يكن لها به إذًا، تعلق بوجه نحو: بالذي ضرب عمرو فصحيح.

وثانيها: أن الصلة ينبغي أن تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول، على ما تقدم: أن الحكم الذي تضمنته الصلة، ينبغي أن يعتقد المتكلم في المخاطب أنه يعلم حصوله للموصول، فلا يقال: أنا الذي دوّخ البلاد إلا لمن يعلم أن شخصاً دوّخها.

وقال بعضهم: لا يجب أن يكون الموصول معلوم الصلة إلا إذا كان مخبراً عنه فقط، قال: لأن المخبر عنه يجب تعريفه وليس بشيء.

أما أولاً: فلأن وضع الموصول - كما ذكرنا - على<sup>(٢)</sup> أن يكون مضمون صلته معلوماً للمخاطب / في اعتقاد المتكلم، وهذا مطرد في المخبر عنه وغيره.

٣٧ / ٢

(١) العبارة في المخطوطات: «فالمخصص في الحقيقة هو اجتماع الموصول والصلة كما إن «رجل طويل» كان في كل منهما العموم، فإذا قلت: رجل طويل تخصص «رجل» باجتماعه مع طويل، فثبت أن العام يتخصص باجتماعه مع عام آخر، فالمخصص في الحقيقة هو اجتماعهما» وقال بعضهم: «إنما كانت الصلة... إلخ».

(٢) «على» سقطت من ب ٩ / ٣.

وأماً ثانياً: فلأن المخبر عنه قد لا يكون معرفة ولا مختصاً بوجه - كما مرّ في باب المبتدأ.

وثالثها: أن الصلة ينبغي أن تكون جملة، لأن الحكم على شيء بشيء: من مضمونات الجمل، أو ما أشبهها من الصفات مع فاعلها، والمصدر مع فاعله.

ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعياً أصلياً لم يستعمل من جميع ما ينضمن الحكم إلا ما يكون تضمنه له أصلاً لا بالشبه، وهو الجملة.

ويغنى عنها: ظرف أو جار ومجرور منويٌ معه فعل وفاعل هو العائد.

ورابعها: أنه يجب أن تكون الصلة جملة خبرية، لما ذكرنا أنه يجب أن يكون مضمون الصلة حكماً معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب<sup>(١)</sup>.

والجمل الإنشائية والطلبية، كما ذكرنا في باب الوصف، لا يُعرف مضمونهما<sup>(٢)</sup> إلا بعد إيراد صيغهما<sup>(٣)</sup>، وأماً قول الشاعر:

٤٨٢ = واني لرام نظرة قبل التي لعلّي وإن شطت نواها أزورها<sup>(٤)</sup>  
فمثل قوله:

(١) في المخطوطات: «قبل حال الخطاب».

(٢) في ب فقط ١٠/٣: «مضمونها».

(٣) في ب فقط ١٠/٣: «صيغها».

(٤) هو الشاهد الخامس عشر بعد الأربعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن جملة: «لعلّي» إلخ صلة التي بتقدير القول، أي التي أقول: لعلّي أزورها، وإنما قدر «أقول» لأنها انشائية.

والشاهد للفرزدق، ديوانه ١٠٦/٢ من قصيدة لامية يمدح بها بلال بن أبي بردة، ومطلعها:

وقائلة لي لم يصبنى سهامها رمتني على سوداءِ قلبي نبالها

ورواية الشاهد في الديوان.

وإني لرام رمية قبل التي لعلّي وإن شقت على أنالها

من شواهد: شرح شواهد المغنى للسيوطي ١/١٦١، والعيني ١/٤٧٥، والهمع والدرر رقم ٢٦٥/

والأشمونى ١/١٦٥، والمغنى ١/٤٣٣.

٤٨٣=

## جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط<sup>(١)</sup>

أى: التى أقول لعلّى أزورها.

وقد تقع القسميّة صلة، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيَبْطِئَنَّ﴾<sup>(٢)</sup> أى لمن والله ليبطئن، ومنعه بعضهم، ولا أرى منه مانعاً.

وقد أجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلةً من دون اضممار القول، نحو: جاءنى الذى ما أحسنه، ومنعه ابن بابشاذ، وسائر المتأخرين، وهو الوجه. لكونها إنشائية<sup>(٣)</sup>.

وخامسها: أنه لابد فى الصلة من ضمير عائد، وذلك لما قلنا: إن ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول، لأنه إما محكوم عليه هو أو سببه، أو محكوم به هو أو سببه، فلا بدّ من ذكر نائب الموصول فى الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه، وذلك النائب هو الضمير العائد إليه، ولو لم يذكر الموصول فى الصلة، لبقى الحكم أجنياً عنه، لأن الجمل مستقلة بأنفسها لولا الرابط الذى فيها.

وقد يُغنى الظاهر عن العائد، على قلة<sup>(٤)</sup>، نحو ما جاءنى زيد الذى ضرب زيد.

(١) هو الشاهد السادس والتسعون فى الخزانة وقد تقدم ذكره رقم ١٠٢.

واستشهد به على أن الجملة الاستهامية وقعت صفة لـ «مذق» بتقدير تقول عند رؤيته: هل رأيت الخ.  
وقبله:

مازلت أسعى معهم وأخبط حتى إذا جنّ الظلام واختلط

قال البغدادي: يقال: خبطت فلاناً، وأخبطته: أى سألته بغير وسيلة ما. والمعنى: شكا قوماً وقال: لم أزل طول النهار أسعى معهم وأسألهم شيئاً حتى إذا أظلم الليل واختلط الظلام جاءونى بلبين مخلوط بماء كثير، يضرب لونه لكثرة مائه إلى لون الذئب، فكل من رآه يستفهم عن رؤية الذئب.

(٢) النساء/ ٧٢.

(٣) فى المخطوطات: «كما يجي» بدل: «لكونها إنشائية».

(٤) فى المخطوطات: «على ما مرّ» بدل: «على قلة».

## [صلة الألف واللام]

(ص): «صلة الألف واللام: اسم فاعل أو مفعول».

(ش): لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ الصلة يجب أن تكون جملة؛ استدرك ذلك، فكأنه<sup>(١)</sup> قال: لكن صلة الألف واللام اسم فاعل أو مفعول:

اعلم أنهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول، فقال المازني: هي حرف كما في سائر الأسماء الجامدة، نحو الرجل والفرس، وقال غيره: إنها اسم موصول.

وذهب الزمخشري إلى أنها منقوصة من الذي وأخواته وذلك لأن الموصول مع صلته التي هي جملة: بتقدير اسم مفرد، فتثاقل ما هو كالكلمة الواحدة بكون أحد جزئها جملة، فخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه، فالوا في الذي: الذ والذ بسكون الذال، ثم اقتصروا منه على الألف واللام؛ وتارة بحذف بعض الصلة: إمَّا الضمير، أو نون المثني والمجموع نحو:

\* الحافظو عورة العشيرة<sup>(٢)</sup> \*

= ٤٨٤

كما يجيئ.

والأولى أن نقول: اللام الموصولة غير لام الذي لأنَّ لام الذي زائدة، بخلاف اللام الموصولة.

(١) في المخطوطات: «فكانه يستثنى وقال: إلا صلة الألف واللام فإنها» اسم فاعل... إلخ.

(٢) هو الشاهد الثامن والتسعون بعد المائتين في باب الإضافة - تقدم ذكره رقم ٣٢٨.

واستشهد به على أنه حذف بعض الصلة تخفيفاً وهو النون والأصل: الحافظون عورة العشيرة، فـ «أل» موصول اسمي بمعنى الذين، والوصف المجموع صلته، وهذا على رواية نصب «عورة» والبيت بتمامه:

الحافظو عورة العشيرة لا يأتهم من ورائهم وكفُ

و«الوكف» في الشاهد بمعنى العيب.

وفى ب ١٢/٣ ذكر البيت بتمامه وهو خروج عن الأصل.



قالوا الدليل على أن هذه اللام موصولة: رجوع الضمير إليها في السعة نحو: الممرور به زيد.

أجاب المازني بأن الضمير راجع إلى الموصوف المقدر فمعنى الضارب غلامه زيد: الرجل<sup>(١)</sup> الضارب غلامه زيد.

وفيما ارتكبه يلزمه محذوران:

أحدهما: إعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهراً على أحد الأمور الخمسة: أي: الموصوف، وذى الحال، والمبتدأ، وحرف النفي، وحرف الاستفهام، وعملهما من غير اعتماد / على شيء: مذهب الأخفش والكوفيين. ومذهبه في هذا غير مذهبهم.

٣٨ / ٢

والثاني: رجوع الضمير على موصوف مقدر.

فإن قال: الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع إليه، كما في قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾<sup>(٢)</sup> فإن «ظالم» عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر، والضمير في «لنفسه» راجع إليه.

قلت: الموصوف المقدر بعد نحو: منهم، وفيهم، كالظاهر، لقوة الدلالة عليه، كما ذكرنا في باب الوصف نحو قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله:

\* كَانِكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ<sup>(٤)</sup> \*

= ٤٨٥

(١) في المخطوطات: أي الرجل الذي ضرب غلامه زيد» مكان: «الرجل الضاربه غلامه زيد».

(٢) فاطر / ٣٢.

(٣) الجن / ١١.

(٤) هذا الشاهد أغفله البغدادي في هذا الموضع ولم يعلق عليه وقد تقدم ذكره رقم ٣٩٠

وهو للناطقة الديباني من قصيدة نونية، ديوانه / ٢٥٢ مطلعها:

غشيت منازلًا بعريّتنا فاعلى الجزع للحى المبن

و«المبن» المقيم، يقال: ابن بالمكان: إذا أقام به (هامش الديوان).

وعجز الشاهد:

[ضرورة] (١).

وأيضاً: الجار والمجرور يكفيه رائحه الفعل فعل.

وأما قول النحاة: يا ضارباً غلامه، ويا حسناً وجهه بالإعمال ورجوع الضمير إلى مقدر فمثال لهم غير مستند إلى شاهد من كلام موثوق به (٢)، ولا يقال في السعة: جاءني الحسن وجهه على رجوع الضمير إلى الموصوف المقدر، ولا فرق عنده بين اللامين كما لا يقال: جاءني حسن وجهه في الاختيار، بلَى قد يجيىء مثله في الشعر، نحو قوله:

٤٨٦ = بسودِ نواصيها وحمراً أكفها      وصفرٍ ترأقيها وبيضٍ خدودها (٣)

ولو جاز عمل اسم الفاعل أو المفعول ذو اللام (٤) لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب إليه لم يعمل بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرد منها، بل كان هو الأولى بترك العمل الفعلي، لأنه دخله على مذهبه ما هو من خواص الأسماء، أعني لام التعريف، فتباعد به عن شبه الفعل.

\* يقع خلف رجليه بشن \*

وجمال بنى أقيش غير عتاق وضعاف تنفر من كل شيء.  
والشن: القرية البالية اليابسة.

وفى ب: ذكر البيت بتمامه وهو خروج عن الأصل.

(١) كلمة: «ضرورة» اسقطت من ط وب ١٣/٣.

(٢) العبارة في المخطوطات: «من كلام من يستدل بقوله».

(٣) هو الشاهد السادس عشر بعد الأربعمائة في الخزنة.

واستشهد به على أن رجوع الضمير من «نواصيها» على الموصوف «بسود» المقدر خاص بالضرورة، والقياس بنساء سود نواصيها.

والشاهد أورده القالي في الأمالي ١/ ١٦٥ ضمن أبيات رقيقة بدأها بقوله:

قد كنت جلدأ قبل أن توقد النوى      على كبدى ناراً بطيئاً خمودها

ولو تركت نار الهوى لتضمرت      ولكن شوقاً كل يوم يزيدها

وأوردها أيضاً الحماسة بشرح المرزوقي / ١٢٣٠.

(٤) العبارة في المخطوطات: «ولو كان ذو اللام اسم فاعل أو مفعول عاملاً» لاعتماده إلخ.

وأيضاً: لو كانت لام التعريف الحرفية لم تحذف النون قياساً في نحو:

\*الحافظو عورة العشيّة\*<sup>(١)</sup>

= ٨٧ ٤

كما لا تحذف مع المجرد منها.

فنقول بناءً على مذهب الجمهور: إن أصل: الضارب والمضروب: الضَرْبَ والضُّربَ، فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظاً ومعنىً على صورة الفعل، أمّا لفظاً فظاهر، وأمّا معنىً، فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه، فصيروا الفعل في صورة الاسم: «الفعل المبني» للفاعل في صورة اسم الفاعل، والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول، لأن المعنيين متقاربين، إذ معنى زيد ضارب، زيد ضَرَبَ أو يُضَرِّبُ، وزيد مضروب أى زيد ضُرِبَ أو يُضَرَّبُ.

ولكون هذه الصلة فعلاً في صورة الاسم، عملت بمعنى الماضي، ولو كانت اسم فاعل أو مفعول حقيقة<sup>(٢)</sup> لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرد من اللام وكان حق الإعراب أن يكون على الموصول، - كما نذكره - فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نُقِلَ إعرابها إلى صلتها عارية، كما في «إلّا» الكائنة<sup>(٣)</sup> بمعنى «غير»، على ما مرّ في باب الاستثناء؛ فقلت: جاءنى الضاربُ ورأيت الضاربَ ومرتت بالضارب.

فإن قيل: ما حَمَلَكُم على هذا التطويل؟ وهلاً قلتم إن صلة اللام ليست بجملة، بل جعلت صلتها: ما تَضَمَّنَ من المفردات الحكم المطلوب في الصلّات بمشابهة الفعل، لا على وجه الأصلة، وهو اسم الفاعل، واسم المفعول، قضاءً لحقّ الألف واللام.

(١) الشاهد السابق رقم ٤٨٤.

(٢) كلمة: «حقيقة» ليست في المخطوطات.

(٣) في المخطوطات: «إذا صارت بمعنى غير «بدل» «الكائنة».

وقلتُم: إنما عمل اسما الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما على الموصول، كما يعملان إذا اعتمدا على الموصوف حتى لا تحتاجوا إلى أن تقولوا إنما عملا بلا اعتماد لكونهما في الحقيقة فعلين.

فالجواب: أن عملهما بمعنى الماضي مع اللام، دلهم على أنهما في الحقيقة فعلا، ألا ترى أن اسمى الفاعل والمفعول إذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وحرف النفي، مع أن طلبهما للفعل أقوى من طلب الموصول له، لا يعملان بمعنى الماضي.

وإنما لم توصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمناها للحكم لنقصان مشابهتها للفعل.

وكذا لم توصل بالمصدر لأنه لا يقدر بالفعل إلا مع ضميمة «أن» كما مر في باب الإضافة، [وهو معها بتقدير المفرد، والصلة لا تكون إلا جملة] (١).

قيل: وقد توصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية (٢)؛ وقد دخلت على الاسمية على ما حكى الفراء في غير الشعر:

قال: إن رجلاً أقبل، فقال له آخر: ها هو ذا، فقال السامع: نعم الها هو ذا.

وقد وصلت في الشعر بالمضارع في قوله:

٤٨٨ = فَدْ يُخْرِجُ الْيَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْيُتْقَصَعِ (٣)

(١) ما بين معقوفين ليس في المخطوطات.

(٢) اختلفت ط عن المخطوطات فإنها أوردت حكاية الفراء قبل الشاهد الشعري وليس في النسخ اختلاف غير التقديم والتأخير.

وقوله: قد توصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية علق عليها في هامش ط بقوله:

هم القوم الرسول الله منهم لهم دانت قلوب بني معد

أي الذي رسول الله منهم

(٣) هو الشاهد السابع عشر بعد الأربعمئة في الخزانة.

واستشهد به على «أل» الموصولة قد وصلت بالمضارع في ضرورة الشعر في اليتقصع، واليُجَدَّع. =

يقول الخني وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليُجدع  
وقد ذهب أهل الكوفة إلى أنه يجوز أن يكون الاسم الجامد المعرف باللام  
موصولاً، قالوا في قوله:

لعمرى لنعم البيت أكرم أهله وأقعد في أفيائه بالأصائل<sup>(١)</sup>  
= ٤٨٩  
إن التقدير: لأنت الذي أكرم أهله، لكنه موصول غير مبهم كسائر الأسماء  
الموصولة.

وعند البصريين: اللام غير مقصود قصده، والمضارع صفة له، كما في قوله:

\* ولقد أمر على اللئيم يسبني<sup>(٢)</sup> \*

= ٤٩٠

وإنما جاز: مررت بالرجل القائم أبواه، لا القاعدين، ولم يجز: بالرجل القائم

= والشاهد من مقطوعة هي سبعة أبيات لذي الخرق الطهوي.

من شواهد: النوادر/ ٢٧٦، والإنصاف ١/ ١٥٢، وابن بعش ٣/ ٨٤٣، والهمع والدرر رقم ٢٦١  
والأشباه والنظائر رقم ١٩١ وفي ط والمخطوطات «فيستخرج» مكان: وقد يُخرج وهي رواية الخزنة  
هذا وبعض المصادر رفعت «الربوع» على الفاعلية ليستخرج بفتح الباء، وبعضها ضم الباء من:  
«يستخرج» على النيابة عن الفاعل. وفي النوادر: «المتقصع» بالميم، وعلى ذلك فلا شاهد في البيت  
وفي المراجع أيضاً: «ذو الشيعة» بالخاء كما ذكر ابن الأعرابي لأنه توهم أن ذا الشيعة: موضع ينبت  
الشيح.

وإنما الصحيح: من جحره «بالشيخة» بالخاء المعجمة، وهي رملة بيضاء في بلاد بني أسد وحنظلة.  
انظر تحقيقات البغدادى في الخزنة. والربوع: دوية تحفر الأرض، وله جحران: أحدهما: القاصعاء  
وهو الذى يدخل فيه، والآخر: النافقاء وهو الجحر الذى يكتمه ويظهر غيره وفي ب: «جحره» بالخاء  
والجيم تحريف انظر ١٥/ ٣.

(١) هو الشاهد الثامن عشر بعد الأربعمئة في الخزنة.

واستشهد به على أن الكوفيين جَوَّزوا أن يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولاً كما قالوا في  
هذا: إن التقدير: لأنت الذى أكرم أهله لكنه موصول غير مبهم كسائر الأسماء الموصولة.

وعند البصريين اللام غير مقصود قصده، والمضارع صفة له.

والشاهد لأبى ذؤيب الهذلي، انظر ديوان الهذليين ١/ ١٤١، وروايته: وأجلس في أفيائه.

من شواهد: الإنصاف ٢/ ٧٢٣، والهمع والدرر رقم ٢٥٧.

(٢) هو الشاهد الخامس والخمسون. وتقدم ذكره رقم ٢٣٣.

أبواه، لا اللذين قعدا، لاستتار ضمير المثنى فى: القاعدين، وظهوره فى: قعدا، وخفاء الموصول فى القاعدين، وظهوره فى: اللذين قعدا، [فكأنك قلت: برجل قائم أبواه لا قاعدين]<sup>(١)</sup>.

وأعلم أن حق الإعراب أن يدور على الموصول، لأنه هو المقصود بالكلام، وإنما جىء بالصلة لتوضيحه، والدليل: ظهور الإعراب فى «أى» الموصولة نحو: جاءنى أيهم ضربته ورأيت أيهم ضربته، ومررت بأيهم ضربته، وكذا فى: اللذان واللتان، فيمن قال بإعرابهما.

وأما الصلة فقال بعضهم: إنها معربة بإعراب الموصول اعتقاداً منه أنها صفة الموصول اعتقاداً منه أنها صفة الموصول لتبيينها له كما فى الجمل الواقعة صفة للنكرات.

وليس بشيء، لأن الموصولات معارف اتفاقاً، والجمل لا تقع صفة للمعارف، كما مر فى الوصف؛

والجمهور على أنه لا محل للصلة من الإعراب<sup>(٢)</sup> إذ لم يصح وقوع الاسم المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف<sup>(٣)</sup> إليه. ولا يقدر للجمل إعراب إلا إذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها، [وذلك فى الأربعة المواضع، المذكورة فقط، وذلك لأن الإعراب للاسم فى الأصل أو للاسم والفعل على قول، وكل واحد منهما مفرد، والصلة جملة لا غير]<sup>(٤)</sup>.

(١) ما بين معقوفين ليس فى المخطوطات.

(٢) فى المخطوطات بعد كلمة: «الإعراب»: «لأن الجمل إنما يقدر لها إعراب إذا صح وقوع المفرد مكانها».

(٣) بعد كلمة: «والمضاف إليه»: «لأن المعربات من الجمل محصورة فصح جميعها أن تكون مفردة، والصلة لا تصح كونها مفردة»

(٤) ما بين معقوفين ليس فى المخطوطات.

## [ألفاظ الأسماء الموصولة]

(ص): «وهى الذى والتى، واللدان واللتن، بالألف والياء، والألى، والذين، واللاتى واللاتى واللواتى، وما، ومن، وأى، وأية، وذو الطائية، وذا، بعد ما الاستفهامية، والألف واللام».

(ش): هذا حصر لجميع الأسماء الموصولة.

و«الذى» عند البصريين على وزن عم، وشج، أرادوا الوصف بها من بين الأسماء الموصولة، لكونها على وزن الصفات، بخلاف «ما» و«من»<sup>(١)</sup>، [فأدخلوا عليه اللام الزائدة تحسیناً لللفظ حتى لا يكون موصوفها، كمعرفة وصفت بالنكرة، وإنما قلنا بزيادة اللام، لما مر من أن الموصولات معارف وضعاً بدليل كون «من» و«ما» معرفتين بلا لام، وإنما ألزموها اللام الزائدة، لأنها لو نزعت تارة، وأدخلت أخرى، لأوهم كونها للتعريف، كما فى: الرجل، ورجل]، وإنما وصف بذو الطائية، وإن لم تكن على وزن الصفات، نظراً إلى لفظها، إذ هى، على لفظ «ذو» الذى يتوصل به إلى الوصف بأسماء الأجناس [فى نحو: جاءنى رجل ذو مال]<sup>(٢)</sup>.

وقال الكوفيون: أصل الذى، الذال الساكنة ثم لما أرادوا إدخال اللام عليها زادوا قبلها لاماً متحركة، لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة ولام التعريف / ٤٠ / ٢ الساكنة، ثم حركوا الذال بالكسر، وأشبعوا الكسرة فتولدت ياء، كما حركت ذال «ذا» بالفتح وأشبع، فتولدت ألف.

وكل ذا قريب من دعوى علم الغيب.

وتقول فى الواحد المؤنث: التى، بقلب الذال تاءً، كما قلنا فى: ذا، وتا.

(١) فى المخطوطات بعد قوله: «(ما) و«من» وإنما وصف بذو الطائية إلى آخر النص المتعلق بها، ثم ذكرت المخطوطات النص من قوله «فأدخلوا عليه اللام الزائدة وهو النص المتعلق ب«الذى» والخلاف بين ط والمخطوطات من قبيل التقديم والتأخير.

(٢) ما بين معقوفين ليس فى ط وب ١٧/٣.

وقد تشدد ياءهما، نحو: الذى والتى، فإذا شددتا، أعربت الكلمتان عند الجزولى بأنواع الإعراب، كما فى «أى» ولا وجه لإعراب المشدد، إذ ليس التشديد يُوجب الإعراب. وعند بعضهم يُبنى المشدد على الكسر، إذ هو الأصل فى التقاء الساكنين، قال:

٤٩١ = وليس المال فاعلمه بمال      وإن أغناك إلا للى<sup>(١)</sup>  
ينال به العلاء ويصطفيه      لأقرب أقربيه وللقصى

وحكى الزمخشري: أنه يُبنى على الضم قبل، وبعد.

قال الأندلسي: لعل الجزولى سمعه بضم<sup>(٢)</sup>، كما هو المنقول عن الزمخشري، ثم رآه فى الشعر المذكور مكسوراً، فحكم بإعرابه.

وقد تحذف الياءان فى الذى والتى مكسوراً ما قبلهما أو ساكنًا، قال الشاعر فى الكسر:

٤٩٢ = وألذ لو شاء لكنت صخرًا      أو جبلاً أشم مسمخرًا<sup>(٣)</sup>  
وقال آخر فى التسكين:

٤٩٣ = \* كاللذ تزبى زبىة فاصطيدا\*<sup>(٤)</sup>

(١) هو الشاهد التاسع عشر بعد الأربعمئة فى الخزانة واستشهد به على كسر الياء المشددة من الذى كسرة بقاء وذكر البغدادي أن البيتين لا علم له بقائلهما.

من شواهد: ابن الشجرى ٣٠٥/٢، والإنصاف ٦٧٥/٢ والهمع والدرر رقم ٢٣٠.

(٢) فى ب فقط ١٨/٣: «بضم الياء» بزيادة الياء.

(٣) هو الشاهد العشرون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن حذف الياء من الذى والاكتفاء بكسر الذال لغة والبيت مجهول القائل:

من شواهد: أمالى ابن الشجرى ٣٠٥/٢، والإنصاف ٦٧٦، والهمع والدرر رقم ٢٣٤.

(٤) هو الشاهد الحادى والعشرون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن حذف الياء من «الذى» وتسكين الذال لغة.

وقبله:



فَقُلْ لِّلَّتْ تَلُومُكَ إِنَّ نَفْسِي أُرَاهَا لَا تُعَوِّذُ بِالتَّمِيمِ<sup>(١)</sup> = ٤٩٤

قال الأندلسي: الوجوه الثلاثة فيهما، أى تشديد الياء، وحذفها ساكنًا ما قبلها، أو مكسورًا، يجوز أن تكون لضرورة الشعر، لا أنها لغات، إذ المخفف يشدد للضرورة وكذا يكتفى لها بالكسر عن الياء، وتحذف الحركة بعد الاكتفاء، قال: إلا أن ينقلوها في حال السعة، لا في الشعر، فسمعا إذا وطاعة.

وتثنية: الذى، والتى: اللذان، واللتان، بحذف الياءين، وجاز تشديد النونين إبدالاً من الياء المحذوفة، وهل هما<sup>(٢)</sup> معربان أو مبنيان، على الخلاف الذى مر فى: دان، وتان.

وقد جاء: اللذان واللتان فى الأحوال الثلاثة فى غير الأفصح، والأولى: القول بإعرابهما عند الاختلاف. كما مر.

وأما مثني الضمير نحو: هما، وكما، وقتلتما، فلماً غير عن وضع واحده، ولم يزد فيه النون بعد الألف، لم يُعرب، لأنه صار صيغة مستأنفة، وخرج عن نسق المثنيات.

= فكننت والأمر الذى قد كيدا

والزبى: أماكن مرتفعة، وهى فى الشاهد حفيرة يستتر فيها الرجل للصيد. والشاهد لرجل من هذيل.

من شواهد: ابن الشجرى ٣٠٥/٢، والإنصاف/٦٧٢، وحاشية يس ٤٢/١ وشرح السكرى للهذليين/٦٥١.

والشاهد قطعة من الرجز أولها:

أرأيت إن جاءت به أملوداً مُرَجَّلاً ويلبس البرودا

والأملود: الأملس الناعم.

وانظر أيضاً اللسان: «زبى»

(١) هو الشاهد الثانى والعشرون بعد الأربعمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن الياء حذفت من «التى» وسكن تاؤها.

والشاهد قائله مجهول، والتميم: جمع تميمه وهى التعويد.

من شواهد: ابن الشجرى ٣٠٨/٢، والهمع والدرر رقم ٢٣٣.

(٢) فى ط: «وهلهما» تحريف ظاهر.

وقد تحذف النونان في: اللذان واللتان، لاستطالة الموصول بصلته، قال:

أَبْنَى كُلِّبٍ إِنَّ عَمِّيَّ اللَّذَّا قَتَلَا المُلُوكَ وَفَكَّكَ الأَغْلَالَ<sup>(١)</sup> = ٤٩٥

وقال:

هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمٌ لَقِيلَ فَخَرٌّ لَهُمْ صَمِيمٌ<sup>(٢)</sup> = ٤٩٦

وَجَمَعَ الَّذِي فِي ذَوَى الْعِلْمِ : الَّذِينَ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ عَلَى الْأَكْثَرِ، وَاللَّذُونَ فِي الرَّفْعِ: هَذِلِيَّةٌ.

قال جاز الله: إعراب الجمع لغة من شدد الياء في الواحد وهذا كما قال الجزولي:

إِنَّ الَّذِي، مَشَدَّدُ الْيَاءِ، مَعْرَبٌ، فَكَأَنَّ أَصْلَهُ: اللَّذِيُونُ، فَحُذِفَتْ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ ثُمَّ عَمِلَ بِهِ مَا عُمِلَ بِقَاضُونَ،

وَحَكَى بَعْضُهُمُ اللَّذِيُونُ رَفْعًا، وَالَّذِيْنَ نَصَبًا وَجَرًّا، وَهِيَ لُغَةٌ مِنْ شَدَدِ الْيَاءِ، فَجَمَعَهُ بِلَا حَذْفِ شَيْءٍ مِنْهُ.

وقد تحذف النون من: اللَّذُونَ<sup>(٣)</sup>، تخفيفًا، قال:

(١) هو الشاهد الثالث والعشرون بعد الأربعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن حذف النون من قوله: الذَّا، وأصله: اللذان تخفيفًا لاستطالة الموصول بالصلة.

والشاهد للأخطل من قصيدة يفتخر فيها بقومه ويهجو جريراً، ديوانه/ ٤٤.

من شواهد: سيويه ٩٥/١، والمحاسب ١٨٥/١، وابن السجري ٣٠٦، وابن يعيش ١٥٤/٣،

والمُنصف ٦٧/١، والهمع والدرر رقم ٨٩. والأشباه والنظائر/ ٢٤٤، والتصريح ١٣٢/١.

وانظر شرح المفضليات لابن الأنباري/ ٤٣٨.

(٢) هو الشاهد الرابع والعشرون بعد الأربعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن نون: «اللذان» حذفت لاستطالة الموصول بالصلة تحقيقاً كالبيت.

والشاهد نسبه العيني للأخطل وقال البغدادي: لقد فشت ديوانه فلم أجده فيه.

من شواهد: ابن السجري ٣٠٨/٢، والهمع والدرر رقم ٩٠، والتصريح ١٣٢/١.

(٣) في ب فقط ٢٠/٣: «الذون» بلام واحدة.

قومي اللذو بعكاظ طيروا شرراً من روس قومك ضرباً بالمصاقيل<sup>(١)</sup> = ٤٩٧  
ومن الذين، أيضاً، قال:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد<sup>(٢)</sup> = ٤٩٨  
ويجوز في هذا، أن يكون مفرداً وُصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى  
أى: وإن الجمع الذى، أو: إن الجيش الذى، كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ  
نَاراً﴾<sup>(٣)</sup> فحمل على اللفظ، أى الجمع الذى استوقد، ثم قال: «بنورهم»، فحمل  
على المعنى ولو كان فى الآية مخففاً من «الذين»، لم يجز أفراد الضمير العائد  
إليه.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾<sup>(٤)</sup>  
وهذا كثير / أعنى ذكر «الذى» مفرداً موصوفاً به مقدر مفرد اللفظ، مجموع  
المعنى.

(١) هو الشاهد الخامس والعشرون بعد الأربعمئة فى الخزنة.

واستشهد به على أنه قد تحذف النون من «اللذون».

والشاهد نسبه البغدادى إلى أمية بن الأسكر الكنانى، وذكر البغدادى أنه لم يقف على ما قبله ولا ما  
بعده.

و«الشر» بفتحيتين هو إما جمع شررة، وهو ما يتطاير من النار، وكذلك الشرار والشرارة، وإما مصدر  
شررت يا رجل بفتح الراء وكسرهما شراً وشراراً وشرارة من الشر نقيض الخير.  
والمصاقيل: جمع مصقول من الصقل وهو جلاء الحديد.

(٢) هو الشاهد السادس والعشرون بعد الأربعمئة فى الخزنة.

واستشهد به على أن أصله: «وإن الذين» فحذف النون منه تخفيفاً.

والشاهد للأشهب بن رميلة من جملة أبيات. وقيل لحريث بن مُحفّص يرثى بها قومه.

من شواهد: سيبويه ٩٦/١، والبيان والتبيين ٥٥/٤، والمحاسب ١٨٥/١، والمنصف ٦٧/١، وابن  
يعيش ١٥٤/٣، ١٥٥ وابن الشجرى ٣٠٧/٢، والهمع والدرر رقم/٩٣. وشواهد المغنى  
للسيوطى/٥١٧.

(٣) البقرة/١٧.

(٤) الزمر/٣٣.

أما حذف النون من الذين، نحو: جاءنى الرجال الذى قالوا كذا، فهو قليل كقلّة «الذا» فى المثنى.

وقد يقال: لَذَى وَلَذَان، وَلَتَى وَلَتَان وَلَاتَى، بلا لام.

وجمع الذى من غير لفظه: الألى بوزن: العلّاء، واللائن، رفعاً، ونصباً وجرّاً ويحذف النون فيقال: اللاتى بهمزة بعدها ياء ساكنة، نحو: القاضى، وهو قليل فى المذكر، قرأ الأخفش: «لَلاتى يؤلون من نسائهم»<sup>(١)</sup>.

ويقال: اللاء بحذف الياء، وقد جاء: اللاؤون رفعاً، واللائن نصباً وجرّاً.

وجمع التى: اللاتى على وزن فاعل من التى، وهو اسم جمع، كالجامل<sup>(٢)</sup> والباقر<sup>(٣)</sup>، واللائى بالهمزة مكان التاء، وهو كثير فى جمع التى، دون جمع الذى، واللواتى، واللوائى، كأنهما جمعا الجمع.

وقد تحذف الياءات من الأربعة فيقال: اللات واللاء واللوات واللواء، وقد تُسهل الهمزة من اللاء بين الهمزة والياء، لكونها مكسورة، على ما هو قراءة ورش<sup>(٤)</sup>، «وَاللَّائِي يَسْنُ»<sup>(٥)</sup> وقد يقال: اللاي<sup>(٦)</sup> بياء ساكنة بعد الألف من غير

(١) البقرة / ٢٢٦، وقراءة حفص: «لَلَّذِينَ».

وفى هامش ب ٢ / ٢٠ تعليق رقم ٥، نصه: «هكذا فى الأصل المطبوع وكأنها محرفة عن الأعمش». والصواب أن نسبة القراءة للأخفش سليمة، لأنه لم يرد فى كتب القراءات والتفسير من نسب هذه القراءة للأعمش.

أما الأخفش فنسبت إليه قراءات متعددة، هذه القراءة، وقراءات غيرها، انظر فهرس معجم القراءات / ٨٣ نجد للأخفش ٣٠ قراءة.

(٢) جمع جمل: أجمال وجامل وجُمْل بالضم وجمال بالضم وجمال بالكسر وجمالة وجمالات مثلثين والجامل: القطيع منها برعاته.

(٣) فى القاموس: البقرة للمذكر والمؤنث والجمع بقر وبقرات وبقر بضمين وأبقار وأبقور وبواقر، وأما باقر وبقير وبيقور وباقور فأسماء للجمع.

(٤) وأيضاً هى قراءة أبى عمرو والبزى وأبى جعفر. انظر: إتحاف فضلاء البشر / ٤١٨ وانظر قراءة رقم ٩٣٠٤ فى معجم القراءات.

(٥) الطلاق / ٤

(٦) هى قراءة أبى عمرو والبزى واليزيدى وورش، انظر معجم القراءات قراءة رقم ٩٣٠٤.

همزة، كقراءة أبي عمرو والبَزْى، قال أبو عمرو: هي لغة قريش، كأنهم حذفوا الياء بعد الهمزة، ثم أبدلوا الهمزة ياءً من غير قياس ثم أسكنوا الياء إجراءً للوصل مجرى الوقف.

وقد يقال: اللّوآ، بحذف التاء والياء معاً.

وقد يقال: اللاءآت، كاللّاعات<sup>(١)</sup>، مكسورة التاء، أو معربة إعراب المسلمات. والألى، جمع التى أيضاً، لا من لفظه، فالذى والتى، يشتركان فى «الألى» و«اللاتى» إلا أن الألى فى جمع المذكر أكثر، واللاتى بالعكس.

وبمعنى الذى وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث: من وما وأى، مضافاً إلى معرفة لتكون موصولة معرفة، والإضافة إما ظاهرة نحو: اضرب أيّهم فى الدار، أو مقدرة نحو: لقيت أيّاً ضربت.

قال الكسائى: يجب أن يكون عاملها مستقبلاً، وقد نوزع فيه، فلم يكن له مستند إلا أنه قال: كذا خلّقت، أى كذا وضعها الواضع، فقال له السائل: استحيت لك يا شيخ، يعنى أن هذا أيضاً متنازع فيه.

وقد علّل له «ابن بادش» بأن قال: أى موضوعة على الإبهام، والإبهام لا يتحقق إلا فى المستقبل الذى لا يُدرى مقطعه، ولا مبدؤه، بخلاف الماضى والحال، فإنهما محصوران، فلما كان الإبهام فى المستقبل أكثر منه فى غيره، استعملت معه «أى» الموضوعة على الإبهام.

وليس بشىء، لاختلاف الإبهامين، ولا تعلق لأحدهما بالآخر، وعند الكوفيين، يلزم، أيضاً، تقديم عامله عليه. وخالفهم البصريون فى الموضعين، لعدم الدليل على الدعويين<sup>(٢)</sup>.

وإذا أُريد به المؤنث جاز إلحاق التاء به، موصولاً كان أو استفهاماً، أو غيرهما،

(١) علق عليها فى هامش ب ٢١ / ٣ بقوله: «هذه كلمة أراد بها ضبط ما قبلها بجعل العين مكان الهمزة فى الكلمة المراد ضبطها».

(٢) فى المخطوطات: دعوهم.

نحو: لقيت أَيْتَهْن، وأَيْتَهْن لقيت؟، قال الأندلسي: التاء فيه شاذ، كما شذ في: كلَّتهن، وخَيْرَةُ الناس وشرَّة الناس.

وبعض العرب يثنيها ويجمعها أيضاً في الاستفهام وغيره، نحو أَيَّاهم أخواك، وأَيُّوهم إخوانك، وهما أشدَّ من التأنيث، ومُجَوَّزهما تصرفهما في باب الإعراب.

قوله: «وذو الطائية»، والأكثر أن «ذو» الطائية لا تتصرف. نحو: جاءني ذو فَعَل، وذو فَعَلًا، وذو فَعَلُوا، وذو فَعَلْتُ وذو فَعَلْتَا، وذو فَعَلْن، قال:

\* ويثري ذو حفرت وذو طويت\*<sup>(١)</sup> = ٤٩٩

أى التى حفرتها.

ولا تعرب أيضاً، قال:

فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعياً هَلُمَّ فَإِن المشرقيّ الفرائضُ<sup>(٢)</sup> = ٥٠٠

ولم يقل: ذى جاء

وفى «ذو» الطائية أربع لغات: أشهرها ما مرَّ، أعنى عدم تصرفها مع بنائها.

والثانية حكاها الجزولي: ذو لمفرد المذكر ومثناه ومجموعه، وذات، مضمومة<sup>(٣)</sup>

لمفرد/ المؤنث ومثناه ومجموعه. ٤٢/٢

(١) هو الشاهد السابع والعشرون بعد الأربعمئة فى الخزنة .

وصدره :

\*فإن البئر بئر أبى وجدى\*

واستشهد به على أن «ذو» اسم م وصول وهو هنا بمعنى التى، لأن البئر مؤنثة .

والشاهد من أبيات خمسة لسنان بن الفحل الطائي .

من شواهد: ابن الشجرى ٣٠٦/٢، وابن يعيش ١٤٧/٣، ٤٥/٨ والتصريح ١٣٧/١، والهمع

والدرر رقم ٢٤٩، والأشمونى ١٥٨/١، وانظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقى / ٥٩١ .

وفى ب أضاف الصدر إلى العجز، وهو ليس فى الأصل .

(٢) هو الشاهد السابع والثلاثون بعد الثلاثمئة فى باب النعت، وتقدم ذكره رقم ٣٧٨ .

واستشهد به على أن «ذو» بمعنى الذى .

(٣) فى ب فقط ٢٣/٣: مضمومة التاء لمفرد بزيادة «التاء» .

والثالثة: حكاها أيضاً، وهى كالثانية إلا أنه يقال لجمع المؤنث: ذوات مضمومة فى الأحوال<sup>(١)</sup>.

والرابعة: حكاها ابن الدهان، وهى تصريفها تصريف «ذو» بمعنى صاحب مع إعراب جميع متصرفاتها حملاً للموصولة على التى بمعنى صاحب، وكل هذه اللغات طائية.

قوله: «وذا بد «ما» الاستفهامية»، أما الكوفيون، فيجوزون كون «ذا» وجميع أسماء الإشارة، موصولة بعد «ما» استفهامية كانت، أو، لا، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، أى: أنتم الذين<sup>(٣)</sup> تقتلون أنفسكم، وقوله:

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجُوتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ<sup>(٤)</sup> = ٥.١

أى الذى تحمليه، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾<sup>(٥)</sup> أى: ما التى بيمينك؟ ولم يجوز البصريون ذلك إلا فى «ذا» بشرط كونه بعد «ما»<sup>(٦)</sup> الاستفهامية إذا لم تكن زائدة.

(١) فى ب فقط ٢٣/٣: مضمومة فى الأحوال الثلاث «بزيادة الثلاث».

(٢) البقرة / ٨٥.

(٣) فى ب ٢٣/٣: «أنتم الذى تقتلون» تحريف واضح.

(٤) هو الشاهد الثامن والعشرون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «هذا» عند الكوفيين اسم موصول بمعنى الذى أى الذى تحمليه طليق.

والشاهد ليزيد بن مفرغ ديوانه / ١٧٠، وهو مطلع قصيدة قالها بعد خلاصه من السجن.

من شواهد: شرح الشذور / ١٤٧، والعينى ٤٤٢/١، والهمع والدرر رقم ٢٥٢، والأشمونى ١٦٠/١، وتفسير القرطبى ٢٠/١٢.

(٥) طه / ١٧.

(٦) فى المخطوطات: بعد قوله: «بعد ما» أو من الاستفهاميتين إذا لم يكن زائداً «كما فى قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾» أى من الذى وماذا الذى صنع أى ما الذى، و«ذا» فى الموضعين زائد إذ بعده موصول. ويجوز أيضاً فى نحو: من ذا لقيت؟ وماذا لقيت؟ أن يكون زائداً وموصولاً كما يجىء واعتذروا عن المواضع التى استدل بها الكوفيون .. إلخ.

ففى نحو: ماذا صنعت، يحتمل كونها زائدة، وبمعنى الذى، وقولك: ما ذا الذى صنعت،؟ نص فى الزيادة.

ومثله: «ذا» بعد «مَنْ» الاستفهامية، نحو: مَنْ ذا لقيت؟ وقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾<sup>(١)</sup>.

واعتذر البصريون عن المواضع التى استدل بها الكوفيون بأن أسماء الإشارة فيها باقية على أصلها دفعا للاشتراك الذى هو خلاف الأصل.

وخالف الأخفش، وابن السراج النحاة فى كون «ما» المصدرية حرفاً، وجعلها اسماً، فهما يقدَّران فى صلتها ضميراً راجعاً إليها، و«ما» كناية عن المصدر، ففى قوله تعالى: ﴿بِمَا رَحِبْتَ﴾<sup>(٢)</sup>: أى بالرحب الذى رحبته.

وليس بوجه، إذ لم يعهد هذا الضمير بارزاً فى موضع والأصل عدم الإضمار، وسيجئ الكلام عليها فى الحروف المصدرية.

## [حذف العائد]

(ص): «والعائد المفعول يجوز حذفه»

(ش): عائد الألف واللام لا يجوز حذفه، وإن كان مفعولاً، لخفاء موصوليتها، والضمير أحد دلائل موصوليتها، كما مرَّ فى الخلاف مع المازنى.

ولا يجوز حذف أحد العائدين إذا اجتمعا فى الصلة نحو: الذى ضربته فى داره: زيد إذ يُستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل.

ثم الضمير إما أن يكون منصوباً أو مجروراً أو مرفوعاً، فالمنصوب يحذف بشرطين ألا يكون منفصلاً بعد «إلا» نحو: جاءنى الذى ما ضربت إلا إياه.

وأما فى غيره، فلا منع، كقولك: ضيَّع الزيدان الذى أعطيتهما، أى أعطيتهما



إياه، وكذا: الذى أنا ضاربٌ زيد، أى ضاربٌ إياه. ويجوز أن يكون المحذوف ههنا مجروراً فى محل نصب، - كما يجيئ - أى: الذى أنا ضاربُهُ.

والشرط الثانى: أن يكون مفعولاً<sup>(١)</sup>، نحو: الذى ضربت: زيد، لأن الضمير، إذاً فضلة بخلاف الضمير الذى اتصل بالحرف الناصب، فلا يحذف فى نحو: الذى إنه قائم..

وأما المجرور فيحذف بشرط أن ينجرَّ بإضافة صفة ناصبة له تقديرًا، نحو: الذى أنا ضارب: زيد، أى ضاربه كما تقدم، أو ينجر بحرف جرّ متعين<sup>(٢)</sup>، وإنما شرط التعيين، لأنه لا بدَّ بعد حذف المجرور من حذف الجارِّ أيضاً، إذ لا يبقى حرفٌ جارٌّ بلا مجرور، فينبغى أن يتعين، حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره، كقوله تعالى: ﴿أَنْسَجِدْ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾<sup>(٣)</sup>، أى: تأمرنا به، وقوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾<sup>(٤)</sup>، أى: تؤمر به، أى بإظهاره، قال:

فقلت له: لا، والذي حجّ حاتمٌ أخونك عهداً إننى غيرُ خوَّانٍ<sup>(٥)</sup> = ٥٠٢  
أى حج حاتم إليه.

ويتعيَّن حرف الجرّ قياساً إذا جرَّ الموصول، أو موصوفه بحرف جرّ مثله فى المعنى، وتمائل المتعلقان، نحو: مررت بالذى مررت، أى: / مررت به، فالجارَّان ٤٣/٢

(١) فى المخطوطات: «أن يتصل بالفعل».

(٢) فى ب فقط ٢٥/٣: معين.

(٣) الفرقان / ٦٠. (٤) الحجر / ٩٤.

(٥) هو الشاهد التاسع والعشرون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه بتقدير: حجّ حاتم إليه فحذف إليه.

والشاهد أحد أبيات ثلاثة أوردها أبو زيد فى نوادره/ ٢٧٢، وهى للربيع بن سهلة لكن روايته لست كرواية الجماعة وهى:

ليوثٌ كعَيْنانٍ بحائطٍ بسنانٍ  
مرابطٌ أفراسٍ ومَلْعَبٌ فتيانٍ  
أخونك عهداً إننى غيرُ خوَّانٍ

مررت على دار امرئ السَّوءِ عنده  
ومررت على دار امرئ الصَّدقِ حوله  
فقال مجيباً والذي حج حاتم

متماثلان، وكذا ما تعلّقاً بهما. ومثال الموصوف: مررتُ بزيد الذي مررتُ، وربما يحذف المجرور بحرف وإن لم يتعيّن، نحو: الذي مررتُ: زيد، أى الذى مررتُ زيدٌ أى مررت به، وإن احتمل مررت معه أو له، أو نحو ذلك .

ومذهب الكسائى فى مثله التدرّيج فى الحذف ، وهو أن يحذف حرف الجر أولاً حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوباً فيصحّ حذفه.

ومذهب سيوييه والأخفش حذفهما معاً، إذ ليس حذف حرف الجر قياساً فى كل موضع، والمجوزّ له ههنا استطالة الصلة، ومع هذا المجوزّ فلا بأس بحذفه (١) مع المجرور به (٢).

وأما الضمير المرفوع فلا يحذف إلا إذا كان مبتدأً، إذ غير (٣) ذلك إمّا خبره، وكون الضمير خبراً لمبتدأً أقلّ قليل، فلا يكون فى الكلام إذاً دليل على أن خبر المبتدأ هو المحذوف، بل يحمل ذلك على أن المحذوف (٤) هو المبتدأ، لكثرة وقوعه ضميراً.

وإمّا فاعل، فلا يجوز حذفه.

أو خبر «إن» وأخواتها ولم يثبت حذفه إلا قليلاً، ولا يكون ذلك أيضاً فى الأغلب، إلا إذا كان ظرفاً، كما يجىء وأيضاً، هو فى الأصل خبر المبتدأ .

وإمّا اسم «ما» الحجازية، فلا يحذف أصلاً لضعف عملها.

ويشترط فى المبتدأ المحذوف: ألا يكون خبره جملة، ولا ظرفاً، ولا جاراً

(١) فى ط : «بحذفها».

(٢) فى ط : «بها».

(٣) فى المخطوطات : «إذ غيره» بدل : «إذ غير ذلك».

(٤) فى ط : «المحذف» بدل «المحذوف» تحريف واضح.

ومجروراً ، إذ لو كان أحدها، لم يُعلم بعد الحذف أنه حُذِفَ شيءٌ ، إذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة.

وإذا حصل المبتدأ المشروط، فالبصريون قالوا: إن كان في صلة «أى» جاز الحذف بلا شرط آخر نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾<sup>(١)</sup> وقوله: ﴿فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ﴾<sup>(٢)</sup>

= ٥٠٣

لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الإضافة ، وإن لم تطل الصلة ، وقال الأندلسي ، لأنها لها من التمكن ما ليس لأخواتها، فلهذا تضاف وتعرب فتُصَرَّفُ في صلتها أيضاً بحذف بعضها.

وإن لم يكن في صلة «أى» لم يحذف إلا بشرط استطالة الصلة، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾<sup>(٣)</sup> طالت الصلة بالعطف عليها.

وأما الكوفيون فيجوزون الحذف، بلا شذوذ مطلقاً، في صلة «أى» كان أو في غيرها، مع الاستطالة أو بدونها، كما قرئ في الشواذ: ﴿عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾<sup>(٤)</sup> ويروى: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً.

(١) مريم / ٦٩.

(٢) هو الشاهد الثلاثون بعد الأربعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن العائد الواقع مبتدأ محذوف، والتقدير: أيهم هو أفضل وصدوره:

\*إذا ما لقيت بني مالك\*

ونُسب إلى غسان بن ويلة

وفى «أيهم في البيت روايتان : إحداهما: ضم أي ضمة بناء لحذف صدر صلتها وإضافتها إلى الضمير.

والثاني: جرّها معربة.

من شواهد : الإنصاف ٧١٥/٢ ، وأوضح المسالك ١٠٨/١ وشواهد المغنى للسيوطي ٢٣٦/١ ، والهمع والدرر رقم ٢٥٦ وفي ب أضاف الصدر إلى العجز، وليس في الأصل.

(٣) الزخرف / ٨٤.

(٤) الأنعام / ١٥٤ ، وهى قراءة الحسن، والأعمش، ويحيى بن يعمر، وابن أبى إسحاق. انظر قراءة ٢٤٠٤ فى معجم القراءات.

واعلم أنه إذا كان الموصول أو موصوفه خبراً عن المتكلم جاز أن يكون العائد إليه غائباً وهو الأكثر لأن المظهرات كلها غيب نحو: أنا الذي قال كذا.

وجاز أن يكون متكلماً حملاً على المعنى ، قال على كرم الله وجهه:

\* أنا الذي سمّنت أُمِّي حَيْدَرَه \*<sup>(١)</sup>

= ٥٠٤

قال المازني: لو لم أسمعه لم أجوزّه

وكذا إذا كان الموصول أو موصوفه خبراً عن مخاطب، نحو أنت الرجل الذي قال كذا ، وهو الأكثر، أو قلت كذا حملاً على المعنى.

هذا كله إذا لم يكن للتشبيه، أمّا معَه، فليس إلا الغيبة، كقولك : أنا حاتم الذي وهب المئين، أى مثل حاتم.

وإن كان ضميران<sup>(٢)</sup> جاز لك فى غير التشبيه ، حمل أحدهما على اللفظ الآخر على المعنى، نحو: أنا الذي قلت<sup>(٣)</sup> كذا وضرب زيدا ، وأنت الرجل الذي

(١) هو الشاهد الحادى والثلاثون بعد الأربعمئة فى الخزانة واستشهد به على أنه يجوز أن يقال: سمّنتى، والأكثر سمّنته وظاهر كلامه أنه غير قبيح.

والشاهد رجز لعلى رضى الله عنه قاله يوم خير لما خرج مرحب اليهودى، وهو يخطر وعليه مغفر يمانى، وحجّر قد ثقبه مثل البيضة على رأسه وهو يرتجز ويقول:

قد علمتُ خيرُ أنى مرحب      شاكى السلاح بطل مجرّب  
إذ الليوث أقبلت تلهّبُ

فبرز له على عليه السلام وعليه جبة حمراء قد أخرج خَمْلَهَا وهو يقول:

أنا الذى سمّنت أُمى حيدرَه      ضِرْغام آجام وليثُ قسورة

إلى آخر الرجز

من شواهد : ابن الشجرى ٢/ ٢٥٢، والهمع والدرر رقم ٢٦٧.

(٢) فى ب فقط: «وإن كان ضميرين».

(٣) فى المخطوطات: «أنا الذى قال كذا

قال كذا وضربت زيداً<sup>(١)</sup>. وإن كان الموصول أو موصوفه مخبراً عنه بالمتكلم أو المخاطب، لم يجز الحمل على المعنى، فلا يجوز: الذى ضربتُ أنا، والذى ضربتُ أنتَ، إذ لا فائدة، إذْ فى الإخبار، لأنك إذا قلت: الذى ضربتُ، فقد علم المخاطب أن الضارب هو المتكلم، فيبقى الإخبار/ بأنَّ لغواً. وكذا قولك: الذى ٢ / ٤٤ قلتُ أنتَ، فظهر بهذا أن قوله:

\* القاتلى أنت أنا \*<sup>(٢)</sup>

= ٥٠٥

ليس بوجه، والوجه أن يقال: القاتله أنت أنا.

واعلم أن حذف الضمير فى المعطوفة على الصلة، أحسن من حذفه من المعطوف عليها نحو: هذا الذى ضربته وقتلت، فلهذا حَسُنَ حذف الضمير فى المعطوفة على الجملة التى هى خبر المبتدأ، نحو: زيد ضربته وقتلت، وإن قبح حذفه من المعطوف عليها.

★ ★ ★

(١) فى المخطوطات: «وأنت الذى قال كذا وضرب عمرًا».

(٢) هو الشاهد الثانى والثلاثون بعد الأربعمئة فى الخزنة.

وصلده:

\* كيف يَخْفَى عنك ما حلّ بنا أنا أنت ..... \*

وهذا بعض بيت وضعه بعض النحاة للتعليم كما قال أبو حيان فى «تذكرة النحاة» ورواية عجزه فى التذكرة:

أنا أنت الضارى أنت أنا

انظر تذكرة النحاة لأبى حيان / ٥٩٥

## الإخبار بالذى أو بالألف واللام

(ص): «وإذا أخبرت بالذى، صدرت عنها، وجعلت موضع المخبر عنه ضميراً لها وأخرته خبراً، فإذا أخبرت عن زيد من: ضربت زيداً قلت: الذى ضربته زيد وكذلك الألف واللام فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول فإن تعذر أمر منها تعذر الإخبار، ومن ثم امتنع فى ضمير الشأن والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيرها<sup>(١)</sup> والاسم المشتمل عليه»

(ش): هذا باب تسميته النحاة باب الإخبار بالذى، أو بالألف واللام، ومقصودهم من وضع هذا الباب، تمرين المتعلم فيما تعلمه فى بعض أبواب النحو من المسائل، وتذكيره إياها، كما يتذكر، مثلاً، بمعرفة أن الحال والتمييز لا يخبر عنهما أنه يجب تنكيرهما، وبمعرفة أن الجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما، أنهما لا يقعان ضميرين<sup>(٢)</sup>، وبمعرفة أن ضمير الشأن لا يخبر عنه، أنه يجب تصديره لغرض الإبهام قبل التفسير، فنقول:

معنى قولهم: أخبر عن (أ) الذى فى ضمن الجملة الفلانية بـ (ب) الموصول أى: صُغ من هذه الجملة، جملة أخرى اسمية، وأخبر فى الثانية بـ (أ)، أى عن ذات متصفة بما اتصف به (أ) فى الأولى معبراً عن تلك الذات بـ (ب) الموصول، ولا تغير الأولى عن وضعها إلا قدر ما يفيد<sup>(٣)</sup> هذا الإخبار المذكور، فلا بدّ، إذاً أن تجعل فى الثانية (ب) مبتدأً مصدرًا، لأن المسئول، منك أن تخبر عن تلك الذات، أى (ب) والمخبر عنه فى الاسمىة مبتدأ، والمبتدأ مرتبته الصدر.

ولابدّ أن تجعل مكان (أ) ضميراً راجعاً إلى (ب)، لأن المسئول: أن تصف (ب)

(١) فى ب ٢٩/٣: «لغيره».

(٢) فى ط: «مضميرين».

(٣) فى ط: «لا قدر ويفيد» تحريف، وفى ب ٢٩/٣: «بقدر ما يفيد».

بالوصف الذى كان لـ (أ) بلا تغيير شىء من الجملة الأولى ، ولم يمكن أن يكون (ب) مكان (أ) لتصدر (ب) فإن (ب) مبتدأ فلا بد أن يكون نائبه وهو الضمير العائد إليه مكان (أ) ولا بد أن تؤخر (أ) فى الجملة الثانية خبراً، لأن المسئول أن تخبر عن (ب) بـ (أ) ورتبة الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته، فعلى هذا لم تخبر عن (أ) بـ (ب) الموصول بل أخبرت عن (ب) الموصول بـ (أ)، إلا أنك لما أخبرت عن (ب) بـ (أ) والمبتدأ فى المعنى هو الخبر، أى يطلق على ما يطلق عليه<sup>(١)</sup> ، فإذا أخبرت عن (ب) فقد أخبرت عما يطلق عليه<sup>(١)</sup>، فكأنك أخبرت عن (أ) وإنما ذكرت المخبر عنه باسم (أ) دون (ب) لأن (أ) هو المذكور فى الجملة الأولى التى هى المصوغة المفروغ منها، المعلوم أجزاؤها دون (ب) ف (أ) هو المشهور قبل صوغ الثانية .

وأما قولك فى السؤال : بـ (ب) الموصول فليس معناه : اجعل (ب) مخبراً به بل الباء فيه للاستعانة، كما فى قولك : كتبت بالقلم، إذ المعنى : أخبر الأخبار المذكور بأن تجعل (ب) الموصول مبتدأ.

ومثال ذلك أن يقول العالم للمتعلم ليدرّبه، أو ليجرّ به : أخبر عن : «زيداً» من قولك : ضربت زيداً بالذى، فالمعنى : اجعل الذى مبتدأ خبره زيد ، واجعل تلك الجملة الأولى، وهى ضربت زيداً صلة للذى بلا تغيير شىء منها إلا أن تجعل مكان «زيداً» ضميراً عائداً إلى «الذى» وتؤخر «زيداً» خبراً عن «الذى» فتقول : الذى ضربته: زيد. /

٤٥ / ٢

فالفرق بين الجملة الأولى والثانية أنك إذا قلت ضربت زيداً فربّما تخاطب به من لا يعرف أن لك مضروباً فى الدنيا ، وربّما تخاطب به من يعرف شخصاً بمضروبيتك، لكنه لا يعرف أنه زيد.

(١) فى ب ٣ / ٣٠ «على الخبر» مكان : «عليه».

وأما قولك: الذي ضربته زيد، فلا تخاطب به إلا على الوجه الثانى، أى تخاطب به مَنْ يعرف أن لك مضروباً، لأن مضمون الصلة يجب أن يكون معلوماً للمخاطب كما ذكرنا، ولكن لا يعرف أنه زيد، إذ لو عَرَفَ ذلك لوقع الأخبار عنه بأنه زيد ضائعاً، فالجمله الثانية نصٌّ فى المحتمل الثانى للجمله الأولى.

قوله: «صدرتها» أى: جعلت «الذى» فى الصدر مبتدأ.

قوله: «وأخرته خبراً» «خبراً» نصب على الحال، أو ضمَّنَ آخرته معنى: جعلته، أى جعلته خبراً متأخراً.

قوله: «وكذلك الألف واللام فى الجمله الفعلية»، لا تخبر بالألف واللام إلا عن اسم فى الجمله الفعلية خاصة.

قوله: «ليصح بناء اسم الفاعل، والمفعول منها»<sup>(١)</sup>، قد ذكرنا أن صلة الألف واللام: اسم فاعل أو مفعول، وذلك لأنه يمكن أن يُسَبَّك من الجمله الفعلية اسم فاعل مع فاعله إذا كان الفعل مبنياً للفاعل<sup>(٢)</sup> إذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى: فَعَلَ وَيَفْعَل، نحو: زيد ضارب، أى ضَرَبَ أو يُضْرَب، اسم مفعول مع مرفوعه، إذا كان الفعل مبنياً للمفعول، إذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى، فُعِلَ وَيُفْعَل، نحو: زيد مضروب، أى ضُرِبَ أو يُضْرَب.

[ وليس شىء من اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما بمعنى ]<sup>(٣)</sup> الجمله الاسمية، حتى يسبك منها أحدهما مع المرفوع، بلى، هما مع مرفوعيهما جملتان اسميتان فى نحو: أضراب الزيدان، وما مضروب البكران، لكن فى أولهما حرفان يمنعان من وقوعهما صلة للام كما سيجىء بعيد.

(١) فى ب فقط ٣/ ٣١: «اسم الفاعل أو المفعول».

(٢) فى ط: «إنَّ مكان: «إِذْ».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.



ويجب أن يكون الفعل الذي يُسبك منه صلة الألف واللام متصرفاً إذ غير المتصرف نحو: نعم، وبئس، وحبذا، وعسى، وليس، لا يجيئ منه اسم فاعل ولا مفعول، فلا يُخبر باللام عن «زيد» في نحو: ليس زيد منطلقاً.

ويجب ألا يكون في أول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناه، كالسين، وسوف، وحرف النفي والاستفهام.

قوله: «فإن تعذر أمرٌ منها» أى أمر من الأمور الثلاثة، وهى تصدير الموصول، ووضع عائد إليه مقام ذلك الاسم، وتأخير ذلك الاسم خبراً.

فبالشرط الأول، وهو تصدير الموصول، يتعذر الإخبار عن كل اسم فى الجملة الإنشائية والطلبية، لأن الصلة - كما تقدم - لا تكون إلا خبرية.

ويتعذر أيضاً، عند الكوفيين، الإخبار بالذى عن اسم فى جملة مصدرّة بالذى، لأنهم يأتون دخول الموصول على الموصول إذا اتفقا لفظاً، أما قوله:

من النفر اللائى الذين إذاهم يهابُ اللئام حلقة الباب قعقعوا<sup>(١)</sup> ٥٠٦ =  
فيرؤونه: من النفر الشّم الذين...

(١) هو الشاهد الثالث والثلاثون بعد الأربعمئة فى الخزنة.

واستشهد به على أنه من باب التكرير اللفظى. على أنه قد رواه الرواة «من النفر الشّم الذين». قال البغدادى: وحلقة الباب وحلقة القوم، كلتاها بسكون اللام، وهم الذين يجتمعون مستديرين وأما الحلقة بفتح اللام فهو جمع حالق.

وقعقعوا بمعنى ضربوا الحلقة على الباب لتصوت. والقعقعة: حكاية صوت الحلقة على الباب ونحوها وهذا الشاهد وقع فى شعرين، فى شعر أبى الربيس الثعلبى حينما سرق ناقة عبد الله بن بن جعفر بن ابى طالب وفى شعر أسيلم بن الأحنف الأسدى كما ذكر الجاحظ فى «البيان والتبيين».

من شواهد: المقتضب ٣/ ١٣٠، ١٣١، والبيان والتبيين للجاحظ ٢/ ٣٠٦ وما يجدر ذكره أن البغدادى علق على هذا الشاهد بقوله:

«وجميع من روى هذا البيت رواه: «من النفر البيض الذين» أو «من النفر الشّم الذين». ولم أر من رواه «من النفر اللائى الذين إلا النحو بين».

والأولى تجويز الرواية الأولى، لأنها من باب التكرير اللفظي، كأنه قال من النفر اللائي اللائي. فإن تغايرا نحو: الذي من فعل، كان أسهل عندهم.

قال ابن السراج: دخول الموصول على الموصول لم يجيء في كلامهم، وإنما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدريباً لهم نحو: الذي الذي في داره عمرو: زيد فقولك في داره صلة «الذي» الأخير، وعائده مستتر في الظرف، وعمرو: خبر «الذي» الأخير، والذي، الأخير مع صلته وخبره صلة «الذي» الأول، وعائد الأول: الهاء المجرور في داره، وزيد خبر «الذي» الأول، كأنك قلت: الذي ساكن<sup>(١)</sup> داره عمرو: زيد.

٤٥ / ٢ وتقول: الذي التي اللذان أبواهما قاعدان لديها/ كريمان عزيزة عنده حسن؛ تبتدئ بالموصول الأخير، فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر لاستغنائه بما في حيزه عما قبله، واحتياج كل ما قبله إليه لكونه من صلته، فتقول:

أبواهما قاعدان: صلة «اللذان»، وعائده الضمير المجرور في: أبواهما، وخبره: كريمان، وهذه الجملة، أعني: اللذان مع صلته وخبره، صلة «التي» والعائد إلى «التي» من صلته: الضمير المجرور في لديها، فالتى: مبتدأ مع صلته المذكورة، وعزيزة عنده، خبره، والجملة: أعني: التى مع صلته وخبره: صلة «الذي» والعائد من الصلة إليه: الهاء المجرورة في: عنده، والذي مع صلته المذكورة مبتدأ خبره حسن.

وهكذا العمل إن زادت الموصولات، ولا تقف عند حدّ، فاحذر الغلط وأعط كل موصول حقه.

وبالشرط الثانى، وهو وضع الضمير العائد إلى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل، والجملة، والجار والمجرور والحرف<sup>(٢)</sup> والظرف، إذ لا تضمّر هذه الأشياء.

(١) في ب فقط ٢٣/٣: «الذى ساكن فى داره» بزيادة «فى».

(٢) كلمة: «والحرف» سقطت من ط وب ٣٣/٣.

ويخرج كل اسم لازم للتذكير، كالمجرور بكم، واسم «لا» التبرئة، وخبرها، والحال، والتمييز المنصوب، وكنكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف، كالتفخيم في: [زيد أيما رجل]<sup>(١)</sup>، والاستغراق في نحو: كل رجل وأفضل رجل، وما من رجل.

وكذا كل اسم يلزمه النفي، نحو: لا أحد، ولا عريب، ولا كتيع<sup>(٢)</sup>.

ويخرج، أيضاً كل اسم جاز تعريفه، لكن يلزم إظهاره، كفاعل «حبذا».

والمعارف السادة مسدّ الحال، كالعراك، ووحده، وجهده، وسائر ما ذكرنا في باب الحال لأنها بلفظها تدل على لفظ الحال، والإضمار يزيله.

وكالمصدر العامل، إذ لا يجوز: مروى بزيد حسن، وهو بعمر وقيح، لأن لفظ المصدر مُراعى في العمل، إذ هو من جهة التركيب اللفظي يشابه الفعل فيعمل، والاضمار يزيل اللفظ، وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة في الظاهر.

وأما الإخبار عن: (قائم) في زيد قائم فإنما يجوز إذا لم نجعله في الضمير المستكن نظراً إلى كونه في الأصل اسماً مُستغنياً عن الفاعل.

وعند المازني: يجوز الإخبار عن المصدر المحذوف عامله نحو: إنما أنت سيراً.

وعند ابن السراج لايجوز، لأن الفعل إنما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه؛ وأجاز المازني، على قبح، الإخبار عن «ضرباً»: بمعنى: ضربت ضرباً، ومنعه غيره، إذ صورته صورة المفرد، فلا يصلح لكونه صلة.

ويقبح الإخبار عن المصدر الذي للتأكيد، لعُرى الإخبار عن فائدة معتبرة، وكالمفعول له، إذ يشترط فيه لفظ المصدر، كالمجرور بالكاف وواو القسم وتائه، وحتى، ومذ ومنذ، وكذا المرفوع بعدهما، إذ شرطه لفظ الزمان؛ وكتمييز الأعداد

(١) في ظ كالتفخيم في أيما رجل بسقوط كلمة زيد.

(٢) لا عريب ولا كتيع بمعنى لا أحد. انظر هامش ط.

المجرور، فإن المحققين استقبحوا الإخبار عنه، لوجوب كون المفسر صريحاً في تعيين الجنس، والاضمار يخل بذلك. وبعضهم جوزة نحو: الذي هذا مائته: الدرهم؛ والمقادير المبهمة المفسرة بما بعدها نحو: راقود خلاً، وعشرون درهماً" فإن ألفاظها معتبرة، والمضاف دون المضاف إليه، إذ المضمرة لا يضاف، والموصوف بدون الصفة كالصفة بدونها، والموصول بدون صلته، وكصلة اللام بدون الموصول، إذا لفظهما<sup>(١)</sup> شرط.

وأما البدل والمبدل منه، فبعضهم لا يجيز الإخبار عن أحدهما وحده، بل عنهما معاً، كالصفة والموصوف، قال: لأن البدل مبين كالصفة، فلا يفرد من المبدل منه؛ وأيضاً، تخلو الصلة من العائد في نحو: جاءني زيد أبوك، إن أخبر عن البدل عند من يجعل البدل في حكم تكرير العامل.

وبعضهم / أجاز الإخبار عن كل واحد منهما، فالأول، تقول في: مررت برجل زيد، مخبراً عنهما: الذي مررت به رجل زيد، والثاني تقول مخبراً عن المبدل منه: الذي مررت به زيد رجل، ومخبراً عن البدل: الذي مررت برجل به: زيد، بإعادة الجار لأن المجرور لا منفصل له. ويجوز أن يقول: مررت برجل هو واضحاً للمرفوع مقام المجرور. ٤٧/٢

والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتغال، فأجازه الأخفش إذ الضمير نفس ما بعده.

ومنه الزيادة إذ الضمير لا يدل على البعض والاشتغال قبل أن يذكر خبر الموصول.

وكخبر كاد<sup>(٢)</sup> وأخواتها، وكألفاظ التأكيد في الأشهر، إذ تلك الألفاظ معتبرة في إفادة التأكيد، وأيضاً يبقى خبر الموصول تأكيداً بلا مؤكّد.

(١) في ب فقط ٣/٣٤: لفظها: بدل «لفظهما» تحريف.

(٢) في ط وب ٣/٣٥: «وكخبر عسى» بدل: «وكخبر كاد».

وكعطف البيان دون المعطوف.

وكالمضاف إليه من الكنى والأعلام، للأناسى وغيرها<sup>(١)</sup>، كأبى القاسم، وامرىء القيس، وابن آوى، وابن عرس، وابن قنرة، وابن مقرض، وأم حُسين، وسام أبرص؛ إذ المضاف إليه فى مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة.

وكذا «قزح» فى قوس قزح.

وككل جزء من جزأى المركب نحو: بيت بيت، وخمسة عشر وبعلبك.

وكمنذ ومنذ، فإنهما لا يضمران.

وكذا كل ظاهر قام مقام الضمير فى نحو: «الحاقة ما الحاقة»<sup>(٢)</sup> وقوله:

\* لا أرى الموتَ يسقُ الموتَ شىءٌ \*<sup>(٣)</sup>

٥٠٧=

(١) فى المخطوطات: «من الأعلام والكنى للوحوش وأجناس الأرض».

ذكر هذه الكنى سيبويه فى كتابه ٩٤ / ٢ - ٩٥ تحقيق هارون بتصرف حينما تعرض للأشياء الثابتة المقيمة مع الناس، وقال فى ذلك:

«ألا تراهم قد اختصّوا الخيل والابل والغنم والكلاب وما تثبت معهم واتخذوه بأسماء كزيد وعمرو... ومثل ذلك ابن آوى كأنه قال: هذا الضرب الذى سمعته أورايت من السباع فهو ضرب من السباع، ويدلك على أنه معرفة أن «آوى» غير مصروف وليس بصفة.. ومن ذلك ابن قنرة وهو ضرب من الحيات، فكانهم إذا قالوا: هذا ابن قنرة فقد قالوا: هذا الحية الذى من أمره كذا وكذا.

ومثل ذلك ابن عرس وأم حُسين وسام أبرص، وبعض العرب يقول: أبو برُيص.. كأنه قال فى كل واحد من هذا الضرب الذى يعرف من أحناش الأرض بصورة كذا وكأنه قال فى المؤنث نحو: أم حُسين، هذه التى تعرف من أحناش الأرض بصورة كذا.

(٢) الحاقة / ١.

(٣) هو الشاهد الستون من باب المبتدأ، وقد تقدم ذكره رقم ٦٣.

واستشهد به على أن الظاهر الواقع موقع الضمير يفيد التفخيم، والأصل:

لا أرى الموت يسبقه شىء فلم يضمم للتفخيم

وعجزة:

\* نغص الموتُ ذا الغنى والفقير

وفى ب أضيف العجز الى الصدر، وليس فى الأصل.

مما إظهاره يفيد التفخيم.

ومنع بعضهم الإخبار عن خبر كان، والأصل جوازه، لأنه كخبر المبتدأ.

ويخرج أيضاً، ما جاز إضماره لكن الضمير لا يعود إلى ما تقدم من الموصول، كالمجرور برب، وفاعل نعم وبئس وأخواتهما، فإن هذه الضمائر لا تجيء إلا مبهمة مميزة بما بعدها.

وكذا كل ضمير مستحق لغيره، أى استحقه غير الموصول، كالضمير فى: زيد ضربته، وفى: زيد ضرب، وفى: زيد قائم، إذ المبتدأ، استحق الضمير من هذه الأخبار، فلو قلت: الذى زيد ضربته هو، فإن بقى الضمير كما كان راجعاً إلى زيد لم يجز، لأننا قلنا يجب أن يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد إلى الموصول، وأيضاً تبقى الصلة خالية من عائد إلى الموصول؛ وقولك «هو» فى الأخير ليس فى الصلة، بل هو خبر الموصول.

وإن جعلناه عائداً إلى «الذى» بقى خبر المبتدأ، وهو جملة، خالياً من عائد إلى المبتدأ.

وقولك: «هو» فى الأخير ليس فى حيز خبر زيد.

قوله: «والاسم المشتمل عليه»، أى الاسم الذى أحد جزأيه ضمير مستحق لغير الموصول، كغلامه، فى: زيد ضربت غلامه، فإن المضاف مع المضاف إليه، أعنى لفظ «غلامه» مشتمل على الهاء التى استحقها المبتدأ.

قوله: «عليه»، أى على الضمير المستحق لغيره؛ قيل<sup>(١)</sup>: وإن استغنى<sup>(٢)</sup> بضمير جاز الإخبار عن ضمير آخر، وإن رجع إلى ذلك المبتدأ، وذلك كما فى زيد ضاربه أخوه جاز لك الإخبار عن أى ضمير شئت منهما.

(١) فى ط: «قبل» بالياء تحريف.

(٢) فى ب فقط: «إن استغنى» بدون الواو.

وقال الأندلسي: لا يجوز ذلك، لا لعدم رجوع عائد من الصلة إلى الموصول، بل لعدم فائدة في الخبر لم يفدها المبتدأ، لأن في قولك: [الذي] <sup>(١)</sup> زيد ضاربه أخوه هو: لفظ «هو» يرجع إلى زيد، لأنه ضميره وقد أُخِّرَ وزيد مذكور في الصدر، فلا يكون في ذكر ضميره فائدة.

وليس ما قال بشيء، لأن ذكر زيد في الصدر لا يجعل المبتدأ الذي هو الموصول نصاً في زيد، حتى يخلو الإخبار بزيد عنه من الفائدة.

بيان ذلك: أنك إن أخبرت عن هاء «ضاربه» يكون المعنى: الذي ضاربه أخو زيد: زيد، فقد عرفنا بالمبتدأ أن ههنا شخصاً هو مضروب أخى زيد، فيجوز أن يكون ذلك الشخص زيداً وغيره، فقولك، إذاً في الخبر: زيد، فيه فائدة مجددة؛ وهي أن زيداً مضروب أخيه دون عمرو وغيره. وكذا إن أخبرت عن هاء «أخوه»، يكون/ المعنى: الذي ضارب زيد أخوه: زيد، فمضمون الصلة الذي يجب أن يكون معلوماً للمخاطب أن هاهنا شخصاً أخوه ضارب زيد، فيستفيد من الخبر أن ذلك الشخص نفس زيد.

وقال صاحب المغنى <sup>(٢)</sup>: لا يجوز الإخبار عن أحد الضميرين، لأن عودهما على المبتدأ، سابق على استحقاق الموصول لهما، ويتوقف المبتدأ على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد.

وليس أيضاً بشيء، إذ لا يلزم بقاء ما عاد إليه الضمير المخبر عنه بعد الإخبار على حاله قبل؛ بدليل صحة الإخبار عن تاء «ضربت» ونحوه، ولا يتوقف المبتدأ على ارتباط الضميرين به، بل يكتفى بأحدهما.

فنقول: الأولى جواز الإخبار عن كل واحد من الضميرين، إذ لا مانع. وكذا يجوز الإخبار عن ضمير عائد إلى ما تقدم إن استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير، بأن يكون الضمير في جملة ثانية بعد ذكر المفسر في جملة أولى

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٣/ ٣٦.

(٢) ليس المقصود به مغنى ابن هشام، ولكنه مغنى تقي الدين منصور بن فلاح اليمنى المتوفى سنة ٦٨٠ هـ. ابى المدرسة النحوية في مصر والشام/ ٣٧٨.

لا تعلق لها بالثانية، كما تقول: زيد أخوك، ثم تقول: قد ضربته، فيصح الإخبار عن هاء «ضربته».

وبالشرط الثالث: وهو تأخير المخبر عنه خبراً يخرج كلُّ ما لا يصح تأخيره، كضمير الشأن، إذا لو أخرته لم يحصل الإبهام قبل التفسير، وهو الغرض في (١) الإتيان به كما مرَّ.

وكذا كل مبهم مفسَّر بما بعده للتفخيم (٢) كضمير نعم وبش، وربّ. ويخرج أيضاً، كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن، ومأ، وأيّهم، وكذا، كم الخبرية، وكأين، لتصدرهما، لما فيهما من معنى الإنشاء. ويخرج، أيضاً، كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة، نحو: عند وسوى، وذات مرة، وبُعِدَات بين، وكذا: سحر، وعشاء ومساء معينات.

وكذا المصادر اللازم نصبها كسبحان ولبيك ونحوهما.

قالوا: وإن أخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره بـ «في»، كما إذا أخبرت عن يوم الجمعة في قولك: سرت يوم الجمعة، فتقول: الذي سرت فيه: يوم الجمعة إلا أن يكون الظرف متوسِّعاً فيه.

وهذا القول منهم مبني على أن الضمير لا يكون ظرفاً، وقد قدّمنا ما عليه في باب المفعول فيه.

ولا يمتنع، على ما قالوا الإخبار عن المفعول له نحو: الذي ضربت له: تأديب. هذا، والضمير القائم مقام المخبر عنه، إن كان المخبر عنه مجروراً فهو بارز متصل، وإن كان مرفوعاً فضميره إمّا مستتر، كما إذا أخبرت عن «زيد» من: جاء زيد.

(١) في ب فقط: «من» مكان «في».

(٢) كلمة: «للتفخيم» سقطت من ٣/ ٣٧.



وإمّا بارز متصل، كما إذا أخبرت عن «الزيدان» فى: ضَرَبَ الزيدان.

وإمّا منفصل، كما إذا أخبرت عن «زيد» فى: ما جاءنى إلا زيد.

وينفصل أيضاً المرفوع المتصل الذى كان فى الجملة قبل الإخبار متصلاً، إذا أخبرت بالألف واللام، وجَرَتِ صلته على غير مَنْ هى له، كما إذا أخبرت عن «زيداً» فى: ضربت زيداً باللام، فإنك تقول: الضاربه أنا: زيد، هذا عند النحاة.

وقد تقدم فى باب المضمرات أن المنفصل فى مثله تأكيد للمستتر لا فاعل، وقد عرفت مواضع كل واحد من هذه الثلاثة فى باب المضمر، أعنى المستتر، والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع إليه.

وإن كان منصوباً فضميره إمّا بارز متصل، كما إذا أخبرت عن: زيداً فى ضربت زيداً.

أو منفصل، كما إذا أخبرت عن «زيداً» فى ما ضربت إلا زيداً؛ لما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل.

وإذا أخبرت عن أى ضمير كان، فلا بد من تأخيره مرفوعاً منفصلاً، لأنه خبر المبتدأ.

ثم اعلم أنك إذا أخبرت عن ضميرى المتكلم والمخاطب، فلا بد أن يكون الضمير القائم مقامه غائباً / لرجوعه إلى الموصول، وهو غائب، كما إذا أخبرت ٤٩/٢ عن أحد ضميرى: ضربتك.

ولا يجوز الحمل على المعنى، كما فى:

\* أنا الذى سَمَّيْتُ أُمِّي حَيْدَرَهُ<sup>(١)</sup> \*

٥٠٨=

لعدم الفائدة، فلا تقول فى الاخبار عن تاء ضربتك: الذى ضربتُك أنا، ولا فى

الاخبار عن الكاف: الذى ضربتك: أنت، فليس، إذن، قوله:

\* أنا القاتلى أنت أنا <sup>(١)</sup> \*

= ٥٠٩

بصحيح الاخبار عن الكاف <sup>(٢)</sup>؛ على ما تقدمت الإشارة إليه.

وإنما اختاروا الاخبار بالذى دون من، وما، وأى، وسائر الموصولات لأنها أمّ الباب، وهو أكثر استعمالاً، ولا يكون إلا موصولاً.

وأما الإخبار بالألف واللام فاختروه أيضاً لكثرة التغير معه بسبب الفعل اسم فاعل أو مفعول، وإبراز الضمير، كما فى: الضاربه أنا: زيد، فى: ضربت زيدا، حتى تحصل الدربة فيه أكثر.

### [الإخبار فى التنازع]

ولنذكر حكم الإخبار فى التنازع فإن فيه بعض الإشكال فنقول:

الأولى فى باب التنازع: ألا يغير الترتيب، ويراعى ترتيب المتنازعين على حالهما ما أمكن، لما مرّ فى بيان حقيقة الإخبار من أنك لا تغير الجملة المتضمنة للمخبر عنه، إلا إذا اضطررت إليه.

فإذا وجّه العاملان من جهة الفاعلية، وأعمل الثانى نحو: ضرب وأكرم زيد، قلت مخبراً بالذى عن التنازع فيه: الذى ضرب وأكرم: زيد، قام مقام «زيد» ضمير، فاستتر فى «أكرم»، والضمير فى «ضرب» أيضاً. يرجع إلى «الذى»، وقد كان قبل راجعاً إلى زيد، إذ لم يمكن ههنا تنازع الفعلين فى الضمير القائم مقام المخبر عنه، كما كان فى المخبر عنه، لما ذكرنا فى التنازع أنه لا تنازع فى الضمير المتصل.

(١) تقدم ذكره رقم ٥٠٥. وفى ب ٣٩/٢: «أنا أنت القاتلى» بزيادة أنا أنت. وليست فى الأصل.

(٢) فى ط: بصحيح «الإخبار عن الكاف» وهى زيادة ليست فى المخطوطات، وكذلك فى ب ٣٩/٣ بصحيح «للإخبار عن اللام».

وتقول بالألف واللام عند الرمانى وابن السراج وجماعة من المتأخرين: الضارب وأكرم زيد عطفت الفعل الصريح وهو «أكرم» على «ضارب» لأنه أيضاً، فعل لكن فى «صورة الاسم على ما قدمنا.

والأخفش يدخل اللام فى مثله على الفعلين ويأتى بالمخبر عنه فى الأخير خبراً عن الموصولين فتقول: الضارب والمكرم: زيد كما يقول: العاقل والكريم زيد، وكأنه فى الأصل من باب عطف الصفة على الصفة لأن «العاقل» موصوفه مقدر، فهو مثل قوله:

إلى الملك القرم وابن الهما م وليث الكتبية فى المزدحم<sup>(١)</sup> = ٥١٠  
وعزى الرمانى إلى المازنى، وليس فى كتابه، أنه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان فى الأصل فعليتين، لأن المبتدأ والخبر، نظيراً<sup>(٢)</sup> الفعل والفاعل، فنقول فى مسألتنا عند إعمال الثانى: الضارب هو والمكرم: زيد.

وأول المذاهب أولى، لأنه أقلُّ تغييراً، ثم الثانى أولى من الثالث، لمثل ذلك، وما ذكر من قصد التشاكل بالإتيان بالاسميتين فى الفرع، مكان الفعليتين فى الأصل، فمما لا يرجح به على المذهب الأول، إذ عطف الفعلية على الفعلية فيه، باق فى الحقيقة مع قلة التغيير.

وأما أبو الحسن، فله أن يقول: الجملتان فى الأصل صارتا كالواحدة من حيث<sup>(٣)</sup> كون المتنازع فيه كجزء كل واحدة منهما، فهو الرابط بينهما.

وإن أعملت الأول فى مسألتنا، قلت أيضاً فى الإخبار بالذى: الذى ضرب وأكرم زيد، جعلت مقام زيد ضميراً، فاستتر فى «ضرب»، لأن الفرض أنه فاعله.

(١) هو الشاهد الخامس والسبعون فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٧٨

(٢) فى ب فقط ٤٠ / ٣: «نظير» دون ألف التثنية.

(٣) فى المخطوطات بعد كلمة: «حيث» «لم تستغن إحداها عن الأخرى لأجل المتنازع بينهما» وبعد هذه العبارة: «وإن أعملت الأول..» إلخ.

وكذا فى الإخبار بالألف واللام نحو: الضارب وأكرم زيد.

وعند الأخفش: الضارب والمكرم زيد، وقياس قول المازنى: الضارب والمكرم هو: زيد لتكون الاسمى معطوفة على الاسمى بين جزأى المعطوف عليها، كما كان فى الأصل: الفعلية معطوفة على الفعلية بين جزأيهما.

٥٠/٢

وإذا وجه العاملان من جهة المفعولية، وأعمل / الثانى نحو: ضربت وأكرمت زيداً قلت مخبراً عن التاء الأولى بالذى: الذى ضرب وأكرم زيداً، أنا، وإنما جعلت تاء أكرمت، أيضاً، ضمير غائب، وإن كان المخبر عنه هو التاء فى الجملة الأولى فقط، لأن الثانية عطف على الأولى، فلا بد فيها، أيضاً، من ضمير راجع إلى الموصول وقد تقدم أن الموصول إذا كان مبتدأ، وهو متكلم أو مخاطب من حيث المعنى لم يجوز حمل الضمير على المعنى، فلا يقال: الذى ذهبت: أنا لعدم فائدة الإخبار، والتنازع ههنا باق على حاله، لجواز انتصاب «زيداً» بضرب، وقولك: أكرم، وإن فصل بين بعض الصلة وبعض، إلا أنه ليس بأجنبى، كما يجيئ فى هذا الباب.

وتقول مخبراً باللام: الضارب وأكرم زيداً: أنا، وعند الأخفش: الضارب والمكرم زيداً: أنا، والتنازع غير باق، لأن «زيداً» لا يجوز انتصابه بضارب، إذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة.

وقياس قول المازنى: الضارب أنا، المكرم زيداً: أنا.

وكذا تخبر عن تاء أكرمت، بالذى، وبالألف واللام، سواء. على المذاهب الثلاثة.

وتقول فى الإخبار عن «زيد» بالذى: الذى ضربت وأكرمت: زيد، وبالألف واللام: الضارب أنا وأكرمت: زيد، أبرزت ضمير المفعول فى: الضاربه وإن كان محذوفاً فى الأصل، لأن ضمير الألف واللام لا يحذف، كما ذكرنا، وأبرزت «أنا» لجرى الصفة على غير من هى له.

وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام في مثله. نظراً إلى الأصل.  
وتقول على مذهب الأخفش: الضاربه أنا والمكرمه أنا: زيد.  
وعند المازني: الضارب أنا، على أنه مبتدأ وخبر، والمكرمه أنا: زيد، جملة معطوفة على جملة أخرى.  
وتقول في هذه المسألة إذا أعمل الأول نحو: ضربت وأكرمته زيداً بإبراز<sup>(١)</sup> الهاء في «أكرمته» على المختار، كما مر في باب التنازع، مخبراً عن التاء الأولى بالذي: الذي ضرب وأكرمه زيداً: أنا.  
والإخبار عن تاء «أكرمت» كالإخبار عن تاء «ضربت» سواء عند كلهم.  
وبالألف واللام: الضارب وأكرمه زيداً: أنا، والتنازع باق في الموضعين.  
وعند الأخفش: الضارب زيداً والمكرمه: أنا، قدمت زيداً إلى جنب عامله إذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته.  
وعند المازني: الضارب زيداً أنا، والمكرمه أنا.  
والإخبار عن تاء «أكرمت» كالإخبار عن تاء «ضربت» سواء عند كلهم.  
وأما الإخبار عن «زيداً» بالذي فتقول فيه: الذي ضربته وأكرمته زيد، تصل الضمير القائم مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب انفصاله.  
وكذا بالألف واللام: الضاربه أنا وأكرمته: زيد، الهاء في «الضارب» هو الضمير القائم مقام زيد، وأبرزت «أنا» لجرى الصفة على غير صاحبها.  
وعند الأخفش<sup>(٢)</sup>: الضاربه أنا والمكرمه أنا: زيد.  
وعند المازني: الضاربه أنا والمكرمه أنا هو: زيد، وزيد خبر للضاربه، لأنه كان في الأصل مفعول ضربت، والجملة المعطوفة، أعني: المكرمه.. متوسطة بين جزأي المعطوف عليها.

(١) كلمة: «إبراز» سقط من ب ٢/٤٢.

(٢) في ط: «وعند الأخفش عند» بزيادة: «عند» الثانية، تحريف.

وتقول فى : ضربنى وضربت زيداً، عند إعمال الثانى مخبراً عن الياء أو التاء بالذى: الذى ضربه وضرب زيداً: أنا، ولا تقول: ضربنى ولا ضربت، لما مرّ، والتنازع باق على حاله.

وتقول فى التثنية على مذهب البصريين: الذى ضرباه وضرب الزيدى أنا، وعند الكسائى: الذى ضربه وضرب الزيدى : أنا، بحذف الفاعل.

وتقول بالألف واللام: الضارب هو وضرب زيداً: أنا، أبرزت «هو» لجرى الصفة على غير صاحبها، والتنازع باق.

وعلى مذهب الأخفش: الضاربه هو والضارب زيداً أنا<sup>(١)</sup>، والأولى أن يقال: الضارب زيد<sup>(٢)</sup>، لأن الإضمار قبل الذكر إنما جاز فى الأصل لكونه من باب التنازع، مع مخالفة الكسائى فيه أيضاً، وليس بقياس فى جميع المواضع.

وعند المازنى فى الإخبار عن الياء : الضاربه هو : أنا، والضارب زيداً، أنا، والأولى أن يقال: الضاربه زيدٌ، لما ذكرنا، وفى الإخبار عن التاء: الضاربى هو، مبتدأ وخبر والضارب زيداً: أنا، والأولى : الضاربى زيداً، لما مرّ.

وإن أخبرت عن «زيداً» بالذى، قلت: الذى ضربنى وضربته: زيد، لا يمكن بقاء التنازع، إذ لا تنازع فى ضمير متصل، كما مرّ.

وبالألف واللام: الضاربى وضربته: زيد. وعند الأخفش: الضاربى والضارب أنا : زيد، بإبراز «أنا»، لجرى «ضاربه» على غير من هوله، وعند المازنى: الضاربى هو - والأولى الضاربى زيد - والضاربه أنا : زيد.

وإن أعملت الأول، والمختار : ضربتنى وضربتها هند، بإظهار ضمير المفعول.

(١) فى ب ٤٣/٣: «والضارب زيدٌ» صوابه من ط والمخطوطات .

(٢) فى ط : «الضارب زيداً» بالنصب.

كما مرّ في باب التنازع قلت في الإخبار عن الياء <sup>(١)</sup> أو التاء بالذى : الذى ضربته وضربها هند أنا <sup>(٢)</sup> والتنازع باق.

وبالألف واللام : الضاربه وضربها هند : أنا، وهند فاعل ضاربه.  
وعند الأخفش : الضاربه هند والضارب بها : أنا، قدّمت هنداً إلى جنب عامله،  
لتلا يفصل بين بعض الصلة وبعض بالأجني.

وعند المازنى : الضاربه هند : أنا، والضاربها : أنا.  
وفى الإخبار عن هند بالتى : التى ضربتنى وضربتها : هند.  
وبالألف واللام : الضاربه وضربتها هند.  
وعند الأخفش : الضاربه والضارب بها أنا : هند.  
وعند المازنى : الضاربه والضارب بها أنا : هند <sup>(٣)</sup>.

وتقول مخبراً عن التاء أو الياء فى : ضربتنى وضربت : هند [بالذى] <sup>(٤)</sup> عند  
إعمال الثانى، الذى ضَرَبَ وضربته هند : أنا، ولا يجوز : ضربتنى لما تقدم.  
وبالألف واللام : الضارب وضربته هند : أنا.  
وعند الأخفش : الضارب والضاربه هند : أنا.

ويقول المازنى مخبراً عن التاء : الضارب والضاربه هند : أنا، والضارب مبتدأ  
وأنا خبره، وعن الياء : الضارب أنا، والضاربه هند : أنا.  
وإن أخبرت عن هند قلت : التى ضَرَبْتُ وضَرَبْتَنى : هند، والضارب بها أنا.  
وضربتنى هند، أظهرت المفعول فى : ضاربها، لأن عائد <sup>(٥)</sup> [اللام] الموصولة

(١) فى ب فقط ٤٣/٣ : «عن الياء والتاء» بواو العطف.

(٢) فى المخطوطات : بعد وضربها هند أنا : «وهند فاعل ضربته» زيادة فى المخطوطات.

(٣) علق فى هامش ط بقوله : «أنا خبر الضاربها، وهند خبر لضاربتها».

(٤) ما بين معقوفين سقط من ب ٤٤/٣.

(٥) فى ب ٤٤/٣ : «هند» بالضم.

لا يحذف، وبعض المتقدمين يحذفه مراعاة للأصل، وأبرزت «أنا» لجرى الصفة على غير صاحبها.

وعند الأخفش: الضارب بها أنا والضاربتى: هند، وعند المازنى: الضارب أنا، على أنه مبتدأ وخبر، والضاربتى: هند.

وإن أعملت الأول، قلت مخبراً بالذى عن التاء أو الياء: الذى ضرب وضربته<sup>(١)</sup> هنداً: أنا، وبالألف واللام: الضارب وضربته هنداً: أنا، والتنازع باق فيهما، وعند الأخفش: الضارب هنداً والضاربتة هى: أنا، بتقديم «هنداً» إلى جنب عامله، كما مر، ويقول المازنى: مخبراً عن التاء: الضارب هنداً والضاربتى هى: أنا، وأنا: خبر: الضارب، وعن الياء: الضارب هنداً: أنا، والضاربتة هى: أنا.

وتقول مخبراً عن «هنداً» بالتى: التى ضربتها وضربتنى هند، وباللام: الضاربها أنا وضربتنى: هند. وعند الأخفش: الضارب بها أنا والضاربتى: هند، وعند المازنى: الضاربها، والضاربتى هى: هند، وهند خبر: الضاربها.

وتقول فى: أعطيت وأعطانى زيد درهماً، مخبراً عن التاء أو الياء بالذى: الذى أعطى وأعطاه زيد درهماً: أنا، وباللام: المعطى وأعطاه زيد درهماً: أنا، والتنازع باق فى الصورتين

وعند الأخفش: المعطى والمعطيه زيد درهماً: أنا، وأما المازنى فإنه يرد فى مثله كل ما حذف منه، فيرد مفعولى الأول نحو: المعطى زيداً درهماً، والمعطيه هو إياه: أنا، وليس بوجه لمخالفته الأصل فى الفعل الأول برّد مفعوليه، وفى الثانى بإقامة الضميرين/ مقام معموليه الظاهرين بلا ضرورة: ولو سلك فى هذا الباب سبيله فى المتعدى إلى واحد أعنى جعل الكلام جملتين لقال: المعطى زيداً درهماً: أنا، والمعطيه هو إياه: أنا.

(١) فى ب ٣/ ٤٤: «وهند» بالضم.



وإن أخبرت عن زيد، قلت: الذى أعطيت وأعطاني درهماً زيد، والمعطيه أنا وأعطاني درهماً زيداً بإبراز عائد اللام، وبعض المتقدمين يجوز حذفه لمطابقة الأصل، كما مر، وإبراز «أنا» لجرى الصفة على غير صاحبها.

وعند الأخفش: المعطيه أنا والمعطى، بالإضافة، أو المعطى إياي<sup>(١)</sup> أنا - كما تبين فى المضمرات - درهماً: زيد، ويجوز: المعطى أنا، مراعاة للأصل.

والمازنى يقول: من أظهر الضمير فى المعطيه، أظهر المفعول الثانى، وليس بوجه، لأن إبراز الضمير لأجل اللام فإنه لا يُحذف عائد، كما مر، وليس «أعطى» من أفعال القلوب حتى يلزم ذكر الثانى بذكر الأول.

فإن رددنا مفعولى الأول، كما هو مذهب المازنى قلنا: المعطيه أنا درهماً، والمعطيه أو المعطى إياه: زيد، كما ذكرنا فى المضمرات فى نحو: ضربى إياك وضربك. ولو قلت: المعطيه أنا إياه والمعطى درهماً: زيد، على أن يكون «إياه» عائداً إلى «درهماً» لأضمرت المفعول قبل الذكر فى غير باب التنازع، وهذا لا يجوز فى باب التنازع، كما مر.

وإن أخبرت عن الدرهم قلت: الذى أعطيت وأعطانيه زيد: درهم، وصَلت الضمير، إذ لا موجب للفصل.

وباللام: المعطيه أنا وأعطانيه زيد درهم.

وعند الأخفش: المعطيه أنا<sup>(٢)</sup>، أو المعطى أنا، بحذف الضمير، والمعطيه أو المعطى إياه: زيد: درهم، كضربك وضربى إياك.

والمازنى يرد المحذوف، نحو: المعطيه أنا زيداً، والمعطيه أو المعطى إياه هو: درهم.

(١) كلمة «أنا» سقطت من ط وب ٤٥/٣.

(٢) فى ط: «المعطيه أنا المعطيه أنا» بال تكرار تحريف.

وتقول فى : ظننت وظننى زيداً أخاك، مخبراً عن التاء أو الياء، بالذى : الذى  
ظنَّ وظنَّه زيد أخاك: أنا.

وباللام : الظانُّ وظنه زيد أخاك: أنا، بحذف مفعولى<sup>(١)</sup> الأول، كما كان فى  
الأصل.

وعند الأخفش: الظانَّ والظانَّه زيداً أخاك: أنا.

والمازنى: لو جعله جملتين وردَّ المحذوف، قال: الظانَّ زيداً أخاك: أنا، والظانَّه  
هو إياه: أنا، فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير «أخاك»، و «هو» ضمير زيد،  
أبرزته لجرى الصفة على غير صاحبها.

وإن أخبرت عن زيد قلت: الذى ظننت وظننى أخاك: زيد، والظانَّه أنا أخاك  
وظننى إياه أو ظننيه : زيد، نحو: خلتكه وخلتك إياه على ما مضى فى  
المضمرات، أظهرت ضمير المفعول فى : الظانَّه، لكونه ضمير اللام فلا يحذف،  
وبعضهم يحذفه مراعاة للأصل، وأظهرت ثانى مفعولى: الظانَّه، لأن أفعال  
القلوب يجب فى الأغلب بذكر أحد مفعوليهما ذكر الآخر، وأبرزت «أنا» لجرى  
الصفة على غير صاحبها.

وعند الأخفش: الظانَّه أنا أخاك والظانَّيه أو الظانِّى إياه: زيد.

وإن أخبرت عن «أخاك». قلت: الذى ظننت وظنَّيه زيد، أو ظننى زيد إياه:  
أخوك، والظانَّه أنا زيداً إياه وظنَّيه أو ظننى إياه : أخوك.

وأجاز بعضهم : الظانَّه أنا زيداً، والأولى أنه لا يجوز ذلك لما ذكرنا فى باب  
الضمائر فى ثانى المفعولين يجب انفصاله عند الالتباس بأولهما.

وعند الأخفش : الظانَّه أنا زيداً إياه، والظانِّى هو إياه : أخوك، أو : الظانَّيه هو:  
أخوك كما مرَّ فى خلتكه وضربك.

(١) فى ط وب ٤٦/٣: «المفعول» بدل «مفعولى».

وإبراز الضمير في : الظانيه هو، والظاني<sup>(١)</sup> هو إياه لكون الصفة للألف واللام التي هي الأخ والضمير لزيد، وزيد، وإن كان الأخ من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب.

وتقول في: أعلمت وأعلمني زيد عمرًا منطلقًا، مخبرًا عن التاء أو الياء بالذي: الذي أعلم وأعلمه زيد عمرًا منطلقًا: أنا.

٥٣/٢

وباللام: المعلم وأعلمه زيد/ عمرًا منطلقًا: أنا.

وعند الأخفش: المعلم والمعلمه زيد عمرًا منطلقًا: أنا.

وإن أخبرت عن «زيد» بالذي، قلت: الذي أعلمت وأعلمني عمرًا منطلقًا: زيد.

وباللام: المعلمه أنا وأعلمني عمرًا منطلقًا: زيد، هذا عند من يجيز الاختصار على المفعول الأول.

وعند سيبويه المعلمه أنا عمرًا منطلقًا وأعلمنيه إياه: زيد.

وعند الأخفش: المعلمه أنا والمعلمي عمرًا منطلقًا: زيد، إذا اقتصر على أول المفاعيل، وإن لم يقتصر: فالمعلمه أنا عمرًا منطلقًا والمعلمي إياه إياه: زيد، فإياه الأول لعمره، والثاني لمنطلقًا، ويجوز: المعلميه إياه: زيد، نحو ضربيك وضربي إياك.

وإن أخبرت عن عمرو، بالذي، قلت: الذي أعلمت وأعلمنيه زيد منطلقًا: عمرو.

وباللام: المعلم أنا زيد إياه منطلقًا، وأعلمنيه إياه زيد: عمرو، أبرزت «أنا» لجرى الصفة على غير صاحبها، وإياه ضمير اللام لم يجز حذفه، لأن عائد اللام لا يحذف على الأصح، وجعلته منفصلاً، إذ لو قدمته ووصلته بالمعلم فقلت: المعلمة أنا، لالتبس بالمفعول الأول: كما مر، في مفعول ما لم يسم فاعله.

(١) كلمة «هو» سقطت من ب ٤٧/٣.

وإنما ذكرت «منطلقاً» لأن ذكر الثانى فى هذا الباب يوجب ذكر الثالث.

قيل: ووجب هنا ذكر المفعول الأول أعنى «زيداً» لئلا يلتبس الثانى بالأول، ولقائل أن يقول: إذا ذكرت فى هذا الباب مفعولين فقط لم يجز أن يكون أحدهما الأول، والثانى أحد الباقيين، لأن ذكر أحد الباقيين يوجب ذكر الثانى.

فيتعين أن المفعولين هما الثانى والثالث، بلى يمكن أن يقال: وجب ههنا ذكر الأول ليتبين من أول الأمر أن الضمير ليس المفعول الأول.

وتقول على مذهب الأخفش: المعلم أنا زيداً إياه منطلقاً، والمعلمى هو إياه، إياه: عمرو.

فإياه الذى بعد «هو» ضمير اللام، وهو القائم مقام عمرو المخبر عنه، والثانى: ضمير «منطلقاً» (١).

وإن أخبرت عن «منطلقاً» بالذى قلت: الذى أعلمت وأعلمنى زيد عمرأ (٢) إياه: منطلق والمعلم أنا زيداً عمرأ إياه وأعلمنى إياه: منطلق، أبرزت «أنا» لجرى الصفة على غير صاحبها، وفصلت الضمير العائد إلى اللام، أعنى: إياه، الذى بعد «عمرأ» لئلا يلتبس لو اتصل، بالمفعول الأول، وذكرت الثانى أعنى «عمرأ» لذكرك الثالث، أعنى ضمير اللام.

وأما ذكر الأول، أعنى «زيداً» ففيه النظر المذكور، ويجوز: أعلمنيه إياه.

وعند الأخفش: المعلم أنا زيداً عمرأ إياه، والمعلمى هو إياه: منطلق، أو: المعلميه إياه هو.

وإنما أبرزت «هو» لجرى الصفة على غير صاحبها.

وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة.

★★★

(١) فى المخطوطات: «منطلق» مكان «منطلقاً».

(٢) كلمة: «عمرأ» سقطت من ب ٤٨/٣.

## [ما الاسمية]

(ص): «وما، الاسمية: موصولة، واستفهامية، وشرطية، وموصوفة، وتامة بمعنى شئ وصفة».

(ش): لما كان فى المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول، لم يُجعل له باب برأسه، بل بين فى ضمن الموصولات، كما بين ما وافق اسم الفعل فى اللفظ من المبنيات فى أسماء الأفعال، كباب «فجار» وباب «فساق» وباب «قطام»، الموافقة لباب «نزال»، ولولا قصد الاختصار، ورعاية المناسبة اللفظية، لكان القياس يقتضى أن تُجعل أبواباً برأسها.

فمنها «ما»، قوله: «وما الاسمية»، اعلم أن «ما» تكون حرفية أيضاً، وهى، حينئذ على أقسام، أيضاً، ولما كان هو فى قسم الأسماء، تعرض لأقسام «ما» الاسمية، وترك أقسام الحرفية إلى قسم الحروف.

قوله: «موصولة»، كما ذكرنا، والاستفهامية نحو: ما صناعتك؟ وما صنعت؟ ويدخلها معنى التحقير، كقوله:

\* ما أنت ويِّبَ أَيْبُك والفخر\*<sup>(١)</sup>.

ومعنى التعظيم كقوله:

(١) هو الشاهد الرابع والثلاثون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه ما الاستفهامية يدخلها معنى التحقير.

واستشهد به سيبويه على أنه عطف «الفخر» على «أنت» مع ما فيه من معنى مع، وامتناع النصب إذ ليس قبله فعل ينفذ إليه فينصبه. وصدوره:

\* يا زبرقان أخابنى خلف \*

والبيت للمخبل السعدى يهجو به الزبرقان.

من شواهد: سيبويه ١/ ١٥١، وابن يعيش ١/ ١٢١، ٢/ ٥١، والهمع والدرر رقم ١٦٦٦.

وفى ب أضاف الصدر إلى العجز، وليس فى الأصل.

وفى الخزانة: «ويِّبَ أَيْبُك» معناه «ألزمتك الله هلاك أَيْبُك أى فقدته».

= ٥١٢

\* يا سيدًا ما أنت من سيد \* (١)

و: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ (٢)، ومعنى الإنكار نحو: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾ (٣) أى: لا تذكرها، على أحد التأويلات/ وقد تحذف ألف «ما» الاستفهامية فى الأغلب عند انجرارها بحرف جر أو مضاف، وذلك لأن لها صدر الكلام لكونها استفهامًا، ولم يمكن تأخير الجار عنها فقدّم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة (٤) موضوعة للاستفهام، فلا يسقط الاستفهام عن الصدر، وجعل حذف الألف دليل التركيب.

٥٤/٣

ولم يحذف آخر «من» وكم، الاستفهاميتين مجرورتين، لكونه حرفًا صحيحًا. ولا آخر «أى»، لجره مجرى الصحيح فى تحمل الحركات. وقد جاء الألف ثابتًا قال:

على ما قام يشتمنى لئيم كخنزير تمرغ فى رماد (٥)

= ٥١٣

وهو اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه.

(١) هو الشاهد الخامس والثلاثون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «ما» الاستفهامية يدخلها معنى التعظيم كما فى البيت فإنها استفهامية تعجبية وعجزة:

\* موطأ البيت رحيب الذراع \*

وفى ب أضاف العجز إلى الصدر وليس فى الأصل. والشاهد من قصيدة للسقاح بن بكير رثى بها يحيى بن شداد أحد بنى ثعلبة بن يربوع. وقال أبو عبيدة هـى لرجل من بنى قريع رثى بها يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير. من شواهد: شرح شذور الذهب / ٢٣٠، والتصريح ٣٩٩/١، وجمع الهوامع والدرر رقم ٦٧٣، ٩٧٢، ١٤٤٧، والأشباه والنظائر رقم ٣٢٨.

(٢) الحاقّة / ١

(٢) النازعات / ٤٣.

(٤) فى ب فقط ٥٠/٣: «ككلمة واحدة موضوعة» بزيادة: «واحدة».

(٥) هو الشاهد السادس والثلاثون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن ثبوت الألف فى «ما» الاستفهامية، المجرورة فى غير الأغلب مفهومه أن إثباتها فيها غالب.

وإذا جاء «ذا» بعد «ما» الاستفهامية ، لم تحذف ألفها، نحو: بماذا تشتغل؟ وذلك لأن «ذا» لما لم تثبت زيادته، ولا كونه موصولاً، إلا مع «ما»، صار «ما» مع «ذا» ككلمة واحدة، فصار الألف كأنه فى وسط الكلمة، والحذف قليل فى الوسط، لتحصنه من الحوادث، ولذا لم يحذف الألف من «ما» الشرطية المجرورة، وإذا شاركت الاستفهامية فى التصدر فى نحو: ما تصنع أصنع.

والنكرة الموصوفة، إمّا بمفرد، نحو: مررت بما معجب لك، وإمّا بجملة، كقوله:

ربما تكره النفوسُ من الأمِّ — سر له فرجةٌ كحلُّ العقال<sup>(١)</sup> = ٥١٤

وجاز أن تكون «ما» ههنا، كافة، كما فى قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (٢).

قال المصنف: إلا أن النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف

= والشاهد لحساب بن ثابت من قصيدة يهجو بها بنى عباد ديوانه / ٢٥٨، مطلعها:

فإن تصلح فإنك عابدى وصلح العابدى إلى فساد

من شواهد: ابن السجرى ٢/ ٢٣٣، والشافعية ٤/ ٢٤٤، وابن يعيش ٤/ ٩، والعينى ٤/ ٥٥٤،

والهمع والدرر رقم ١٨١١، والأشمونى ٤/ ٥٢١٦ وانظر تفسير القرطبى ١٣/ ٢٠٠.

وفى ط والمخاطبات:

\* كخنزير تمرغ فى دمان \*

والدمان كالرّماد وزناً ومعنى.

وروى فى «الدهان» وروى فى «دمال» وروى فى «تراب» .

وهذا كله كما يقول البغدادى خلاف الصواب.

(١) هو الشاهد السابع والثلاثون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «ما» نكرة موصوفة بجمله: تكره النفوس. فحكم على كونها نكرة . بدخول «رب» عليها.

وذكر البغدادى أن المشهور نسبة البيت لأمية بن أبى الصلت.

انظر ديوانه / ٦٣ من قصيدة طويلة مطلعها:

اصبر النفس عند كل مُلمِّمٍ إن فى الصبر حيلة المحتال

(٢) الحجر / ٢.

وإقامة الجار والمجرور، وهو «من الأمر» مقامه، وذلك قليل إلا بالشرط المذكور في باب الصفة.

هذا قوله، ولا يمتنع أن تكون «من» متعلقة بـ «تكره» وهي للتبعض كما في أخذت من الدراهم، أى: من الدراهم شيئاً، فكذا هنا، معناه: تكره من الأمر شيئاً، وقوله: له فرجة، صفة للأمر، لأن اللام غير مقصود قصده.

ويجوز أيضاً تضمين «كره» معنى: تشمئز وتنقبض.

ويعنى بالتامة: نكرة غير موصوفة، وذلك نحو «ما» التعجبية عند سيويه، ونعماً هي، أى نعم شيئاً هي، عند الزمخشري وأبى على.

وتكون، أيضاً معرفة تامة، أى غير موصوفة، ولا موصولة عند سيويه، بمعنى الشيء، قال فى: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾<sup>(١)</sup> أى: نعم الشيء هي، وكذا فى: دققته دقاً نعماً، أى: نعم الشيء ونعم الدق.

و«ما» المصدرية: حرف عند سيويه، اسم موصول عند الأخفش والرماني، والمبرد، كما مر قبل.

وأما «الذى» المصدرية فلا خلاف فى اسميتها للام فيها، نحو قول على رضى الله عنه فى النهج: «نزلت أنفسهم منهم فى البلاء كالذى نزلت فى الرخاء» أى نزولاً كالنزول الذى نزلته فى الرخاء.

قوله: وصفة، اختلف فى «ما» التى تلى النكرة لإفادة الإبهام وتوكيد<sup>(٢)</sup> التنكير.

فقال بعضهم: اسم: فمعنى قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا﴾<sup>(٣)</sup> أى مثل.

(١) البقرة / ٢٧١.

(٢) كلمة: «وتوكيد» سقطت من ب ٥٢ / ٣.

(٣) البقرة / ٢٦.



وقال بعضهم : زائدة فتكون حرفاً ، لأن زيادة الحروف أولى من زيادة الأسماء ، لاستبدادها بالجزئية .

ولهذا استعظم الخليل وتعجب من الفصل لكونه اسماً زيد لفائدة الفصل ، وأيضاً ثبتت زيادتها ، نحو : ﴿ فِيمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ ﴾<sup>(١)</sup> ووصفيتها لم تثبت ، فالحمل على ما ثبت ، فى موضع الالتباس : أولى .

وفائدة «ما» هذه : إما التحقير ، نحو : هل أعطيت إلّا عطية ما ،<sup>(٢)</sup> أو للتعظيم نحو «لأمر ما جدع قصير أنفه»<sup>(٣)</sup> و :

\* لأمر ما يسود من يسود \*<sup>(٣)</sup>

= ٥١٥

ولتنوع ، نحو : اضربه ضرباً ما ، أى نوعاً من أنواع الضرب أى نوع كان .

وتجتمع هذه المعانى كلها فى الإبهام وتأكيد التنكير ، أى عطية لا تعرف من حقارتها ، وأمر مجهول لعظمته / وضرباً مجهولاً غير معين .

٥٥ / ٣

★★★

(١) آل عمران / ١٥٩ .

(٢) فى ب فقط ٥٢ / ٣ : «عطاء ما» بدل : «عطية ما» .

(٣) هذا مثل قالته الزباء لما رأت قصيراً مجدوعاً . انظر مجمع الأمثال ١٩٦ / ٢ .

(٣) هو الشاهد السبعون بعد المائة ، وسبق ذكره رقم ١٨٠ .

## [استعمالات من]

(ص): «وَمَنْ كَذَلِكَ إِلَّا فِي التَّمَامِ وَالصِّفَةِ».

(ش): «أَمَّا «مَنْ» الموصولة فنحو: لَقِيتَ مَنْ جَاءَكَ، والشرطية نحو: مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبْ، والاستفهامية نحو: مَنْ غَلَامُكَ وَمَنْ ضَرَبْتَ؟ والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا<sup>(١)</sup> = ٥١٦  
وبالجملة ، كقوله:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظًا صَدْرَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ<sup>(٢)</sup> = ٥١٧

(١) هو الشاهد الثامن والثلاثون بعد الأربعمئة في الخزانة.

واستشهد على أن «من» نكرة موصوفة بمفرد وهو قوله: «غيرنا» .

والشاهد لكعب بن مالك شاعر الرسول ﷺ .

وذكر البغدادى أن الشاهد مع كثرة وجوده فى كتب النحو لم يذكر أحد ما قبله إلا السيوطى فى شرح شواهد المغنى وهو :

نصروا نبيهم بنصر وليه فالله عز بنصره سمّانا

وفى المغنى : ويروى برفع «غير» فيحتمل أن «من» على حالها ، ويحتمل الموصولية.

وعليها فالتقدير : من هو غيرنا ، والجملة صفة أو صلة.

وقال الكسائى : «من هنا زائدة» و«غيرنا» مجرور بعلى نقله العينى عنه .

من شواهد: سيبويه ١/ ٢٦٩ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٥٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣٣٩ ،

وهمع الهوامع والدرر رقم ٣٠٣ ، ومجالس ثعلب ١/ ٢٧٣ ، والجمل للزجاجى ٣٢٣/ ، وابن

الشجرى ٢/ ١٦٩ ، ٣١١ ، وابن يعيش ٤/ ١٢ ، والمقرب ١/ ٢٠٣ .

(٢) هو الشاهد التاسع والثلاثون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن جملة: «أنضجت» فى موضع جر على أنها صفة لـ «من» لأنها نكرة بمعنى إنسان بدليل دخول رُبَّ عليها.

وذكر البغدادى أن الشاهد روى أيضاً

ربما أنضجت غيظاً قلب من قد تمنى .... إلخ

فلا شاهد فيه و«ما» حينئذ كافة مهية لدخول «رُبَّ» على الجملة .

والشاهد من قصيدة طويلة عدتها مائة بيت وثمانية أبيات لسويد بن أبي كاهل اليشكرى مطلعها:

بسطت رابعة الحبل لنا فوصلنا الحبل ما اتسع

من شواهد: ابن الشجرى ٢/ ١٦٩ ، وابن يعيش ٤/ ١١ ، وشرح الشذور ١٧٠/ ، والهمع والدرر رقم ٤٣٩ وانظر المفضليات/ ١٩٨ .

ولا تجيء تامة أى غير محتاجة إلى الصفة والصلة إلا عند أبى على ، فإنه جوز كونها نكرة غير موصوفة.

وتجىء عند الكوفيين حرفاً زائداً. وأنشدوا.

آل الزبير سنأَمُ المجدِ قد عَلِمَتْ ذاك العشيْرُ، والأثرونَ مَن عَدَدَا<sup>(١)</sup> = ٥١٨

وهى عند البصريين موصوفة، أى: الأثرون إنساناً معدوداً.

وأنشدوا أيضاً:

يا شاةَ مَن قَصْرٍ لَمَن حَلَّتْ له حَرُمْتُ عليَّ وليتها لم تحُرِّم<sup>(٢)</sup> = ٥١٩

والمشهور: يا شاة ما قنص.

وعلة بناء «ما» و«مَن» الشرطيتين، والاستفهاميتين والموصولتين ظاهرة، وأما الموصوفتان، فإمّا لاحتياجهما إلى الصفة وجوباً، وإمّا لمشابهتهما لهما موصولتين لفظاً<sup>(٣)</sup> وكذا: «ما» التامة.

(١) هو الشاهد الموفى الأربعين بعد الأربعمائة فى الخزانة .

واستشهد به على أن «مَن» عند الكوفيين حرف زائد أى: والأثرون عدداً وهى عند البصريين موصوفة أى والأثرون إنساناً معدوداً.

وذكر البغدادى أن هذا البيت مع كثرة دورانه فى كتب النحو لا يعرف له قائل.

من شواهد: ابن الشجرى ٣١٢/٢، والمغنى ١٩/٢، والهمع والدرر رقم ٣٥٦.

(٢) هو الشاهد الحادى والأربعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «مَن» عند الكوفيين زائدة.

وقال ابن هشام فى المغنى: «من» هنا أيضاً نكرة موصوفة بمفرد أى يا شاة إنسان قَنَصٍ على أنه من الوصف بالمصدر للمبالغة .

والشاة هنا كناية عن امرأة، والعرب تكنى عنها بالنعجة أيضاً.

والشاهد لعنترة ديوانه / ١٦٤، وروايته «ما قنص» من معلقته المشهورة .

من شواهد: المغنى ٣٩٦/١، والأشباه والنظائر رقم ٤٠٢.

(٣) بعد قوله: «لفظاً» سقط من ط وب النص التالى وصوابه من المخطوطات: «وإمّا لأن وضعهما وضع

الحروف كما قيل، وهذه الأخيرة تعمهما فى وجوههما، «وما» التامة أيضاً».

و«مَن» فى وجوها لذى العلم، ولا تفرد لما لا يعلم خلافاً لقطرب .

وتقع على ما لا يعلم تغليبا. كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ (١) .

وتقول : اشتر من فى الدار، غلاماً كان أو جارية أو فرساً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾ (٢) وذلك لأنه قال تعالى : ومنهم، والضمير عائذ إلى : كل دابة ، فغلب العلماء فى الضمير، ثم بنى على هذا التغليب، فقال: مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ، وَمَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَع.

و:«مَا» فى الغالب ، لما لا يعلم ، وقد جاء فى العالم قليلاً، حكى أبو زيد: «سبحان من سخر كن لنا، وسبحان ما سبَّح الرعد بحمده، وقال تعالى : ﴿ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ (٣) .

وتستعمل، أيضاً فى الغالب فى صفات العالم نحو : زيد ما هو؟ وما هذا الرجل؟ فهو سؤال عن صفته، والجواب : عالم، أو غير ذلك.

وتستعمل أيضاً استفهاماً كانت أو غيره ، فى المجهول ماهيته وحقيقته، ولهذا يقال لحقيقة الشيء: ماهيته، وهى منسوبة إلى «ما» والماهية مقلوبة الهمزة هاء، والأصل: المائية، أو نقول: إنه منسوب إلى : ما هو، على تقدير جعل الكلمتين ككلمة، كقولهم: كنتى (٤).

(١) الحجر/ ٢٠.

(٢) النور/ ٤٥.

(٣) فى النسخ المخطوطة وط : «وما ملكت أيمانكم» بالواو [النساء/ ٣٦].

وفى ب لفظ ٥٦/٣ : «أو ما ملكت أيمانكم» بـ «أو» [النساء ٣].

والتزام الأصل أولى فى باب التحقيق.

(٤) فى اللسان : «كون» رجل كنتى نسب إلى كنت، أى رجل كبير ومعناه : كنت فى ثيابى كذا ومنه قول الشاعر :

فأصبحت كنيئاً وأصبحت عاجناً      وشر خصال المرء كنتُ وعاجنُ

تقول: ما هذا؟ أفرس أم بقر أم إنسان، فإذا عرفت أنه إنسان مثلاً، وشككت أنه زيد أو عمرو، لم تقل: ما هو، وقلت: من هو؟

وقول فرعون: ﴿فَرَعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(١)</sup> يجوز أن يكون سؤالاً عن الوصف، ولهذا قال موسى عليه السلام: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾<sup>(٢)</sup>.

ويجوز أن يكون سؤالاً عن الماهية ويكون موسى عليه السلام أجابه ببيان الأوصاف دون بيان الماهية تنبيهاً لفرعون إلى أنه تعالى لا يُعرف إلا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر.

وقولهم: سبحان ما سخر كنّا، وسبحان ما سبّح الرعد بحمده، يجوز أن يكون لكونه تعالى مجهول الماهية.

و«مَنْ» و«مَا» في اللفظ مفردان [مذكران]<sup>(٣)</sup> صالحان للمثنى والمجموع والمؤنث، فإن عُنِيَ بهما أحد هذه الأشياء، فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والإشارة ونحوهما، أكثر وأغلب، وإنما كان كذلك لن اللفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى، إذ هو وُصِّلَ إلى المعنى، وكذا في غير «مَنْ» و«مَا».

تقول: ذلك الشخص لقيته وإن كان مؤنثاً، قال تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾<sup>(٤)</sup> والمراد آدم عليه السلام، ونقول: ثلاث أنفس من الرجال وثلاثة أشخاص من النساء.

فهذا أولى من العكس، كما يجيء في باب العدد.

وإن تقدم على المحمول على «مَنْ» و«مَا» وشبههما من المحتملات ما يعضد

(١) الشعراء / ٢٣.

(٢) الشعراء / ٢٤ وفي ب فقط ٥٦/٣ بزيادة: «والأرض».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٥٦/٣.

(٤) النساء / ١، والأعراف / ١٨٩.

المعنى اختيار مراعاة المعنى فى ذلك المحمول، كقولك: منهنَّ مَنْ أُحِبُّهَا، فهو أولى من قولك: أُحِبُّهُ<sup>(١)</sup>، لتقدم لفظة «منهنَّ»، فلهذا لم يختلف القراء فى تذكير: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ﴾<sup>(٢)</sup> و: ﴿مَنْ يَأْتِ﴾<sup>(٣)</sup> بخلاف قوله تعالى: ﴿وَتَعْمَلُ﴾<sup>(٤)</sup>، لأنه جاء بعد قوله منكُنْ، وهو عاضد للمعنى، فلذا قال: «نَوْتَهَا أَجْرَهَا».

وإن حصل بمراعاة اللفظ لبس وجب مراعاة المعنى فلا تقول: لقيت مَنْ أُحِبُّهُ، ولئت تريد من النسوان إلا أن يكون هناك قرينة.

ويجب أيضاً مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى، نحو: مَنْ هِىَ مُحَسَّنَةٌ أُمُّكَ، ولا يجوز: محسن، لأنه خبر لهِىَ المحمولة على معنى «مَنْ» الذى بمعنى التى، والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدأ تذكيراً وتأنياً وإفراداً وتثنية وجمعاً.

وأجاز ابن السراج: مَنْ هِىَ مُحَسَّنٌ.. نظراً إلى أن «هى» مراد به «مَنْ» الذى يجوز اعتبار لفظه ومعناه، فإن حذف «هى» التى هى صدر الصلة، كما فى قولهم: ما أنا بالذى قائل لك شيئاً، وقيل: من محسن أُمُّكَ، سهل التذكير، لأن المقدر لم يعين<sup>(٥)</sup> كونه بلفظ المذكر أو المؤنث، والأصل: الحمل على اللفظ، كما مر، فيقدر مذكراً.

(١) فى ب فقط ٥٧/٣: «من أحبه» بزيادة «من».

(٢) الآية بتمامها: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ الأحزاب / ٣١.

(٣) الأحزاب / ٣٠ والآية بتمامها: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنْ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ وفى ب: ﴿وَمَنْ يَأْتِ بِفَاحِشَةٍ﴾ بزيادة بفاحشة وليست فى الأصل.

(٤) وتعمل جزء من الآية رقم ٣١ وفى ب فقط: ﴿وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾ بزيادة: «صالحاً» وليست فى الأصل.

(٥) فى المخطوطات: يتعين مكان «يعين».

ولكون مراعاة اللفظ أكثر وأولى من مراعاة المعنى كان إذا اجتمع المراعيتان، تقديم مراعاة اللفظ أكثر من العكس، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾<sup>(١)</sup> حملاً على اللفظ، ثم قال: «خَالِدِينَ» حملاً على المعنى، ولكونها أولى أيضاً<sup>(٢)</sup> رجع سبحانه بعد قوله: «خَالِدِينَ» إلى الحمل على اللفظ فقال: «خالدِينَ فيها أبداً قد أحسن الله له رزقا».

وأما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من أول الأمر فنقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منعه.

والأولى الجواز على ضعف إلا في اللام الموصولة، فإنه يمتنع ذلك فيها، فلا يقال: الضاربة جاء، لخفاء موصوليتها.

ثم إنك إن أتيت لها بصاحب من الموصوف أو المبتدأ نحو جاء الزيدان الضارب غلامهما، وهم المؤدّب خدامهم لم يجز فيما يعبر عنها من الضمير واسم الإشارة مراعاة لفظها وإن كانت صالحة كـ«من»، وما للمفرد والمثنى والمجموع، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد، وذلك لخفاء موصوليتها، وكونها كلام التعريف في نحو: هما الحسن غلامهما، فكان الضمير راجع إلى صاحبها لا إليها.

وإن لم تجيء بصاحبها، جاز مراعاة لفظها، كقوله:

أَوْ تُصْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلَّى<sup>(٣)</sup>

٥٢٠ =

(١) الطلاق / ١١.

(٢) في المخطوطات: «ولكون الحمل على اللفظ أولى رجع.. إلخ».

(٣) هو الشاهد الثاني والأربعون بعد الأربعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «أل» الموصولة المستعملة في الجمع إذا لم تصحب موصوفها يجوز مراعاة لفظها كما هنا إذ المراد: في الظاعنين المؤلّين.

وجوز أن يكون الإفراد باعتبار أن موصوفها المقدّر مفرد اللفظ أى في الجمع الظاعن. وإنما حمل «أل» في الوصفين على الجمع لأن المعنى دلّ على أن المراد: إن تصبحي راحلة مع الظاعنين، وليس لإفرادهما معنى بدون ما ذكره الشارح المحقق.

أى فى الظاعنين المولّين، ويجوز أن يكون إفراده لكونه صفة<sup>(١)</sup>.

### [مبحث أى، وأية، وكائن]

(ص): «وأى، وأية: كمن، وهى معربة وحدها إلا إذا حذف صدر صلتها».

(ش): «قد ذكرنا حكم «أى» فى التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع.

فأى، الموصولة نحو: اضرب أيهم لقيت<sup>(٢)</sup>.

والاستفهامية نحو: أيهم أخوك؟ وأيهم لقيت؟.

والشرطية نحو: ﴿أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>(٣)</sup>.

والموصوفة نحو: يا أيها الرجل، ولا أعرف كونها معرفة موصوفة إلا فى النداء.

وأجاز الأخفش: كونها نكرة موصوفة، كما، فى نحو: مررت بأى معجب لك؛ قيل، وجاء الذى نكرة موصوفة، نحو: بالذى محسن إليك.

و«أى» تقع صفة أيضاً بالاتفاق، لا، كـ «ما» فإن فيها خلافاً كما مرّ، فلا أدرى لم لم يذكره المصنف ههنا؟ بل جعلها كمن، التى لا تقع صفة، ولعله رأى أن الصفة فى الأصل استفهامية، لأن معنى برجل أى رجل: أى برجل / عظيم يُسأل

٥٧ / ٢

= والشاهد من أرجوزه أورد بعضها أبو زيد فى نواتره. وقبله:

إن تبخلى يا جُمْل أوتعتلى

والشاهد لمنظورين مرثد الأسدى. ونسبه الصاغاني فى «العياب» لمنظور من حية الأسدى وهما واحد، فإن مرثداً أبوه، وحية أمة.

من شواهد: النواتر لأبى زيد / ٢٤٨، وشرح شافية ابن الجاحب للرضى، ٢٤٩ وهامش سر الصناعة لابن جني طبع عيسى الحلبي / ١٧٩.

(١) بعد قوله: «لكونه صفة» زيادة فى المخطوطات وهى: «مقدر مفرد اللفظ أى فى الجمع الظاعن».

(٢) فى المخطوطات: «لقيت أيهم ضربت».

(٣) الإسراء / ١١٠.



عن حاله، لأنه لا يعرفه كل أحد حتى يسأل عنه، ثم نقلته عن الاستفهامية إلى الصفة فاعتور عليها إعراب الموصوف.

وأى، معربة من بين أخواتها الموصولات على اختلاف في: اللذان واللتان، وذو الطائفة، ومن بين أخواتها المتضمنة لمعنى الاستفهام أو الشرط<sup>(١)</sup>، وإنما ذلك لإلزامهم لها الإضافة المرجحة لجانب الاسم، وليس كل مضاف بمعرب، بل ماهو<sup>(٢)</sup> لازم الإضافة<sup>(٣)</sup>، ألا ترى إلى عدم إعراب: خمسة عشر، وكم رجل، لعدم لزومهما الإضافة، وكذا يضاف «لدى» إلى الفعل أيضاً، كما يضاف إلى الاسم، والإضافة إليه كلا إضافة، كما يجيء في الظروف المبنية.

وإنما ألزموها الإضافة لأن وضعها لتفيد بعضاً من كل، كما مر في باب الوصف، فإذا حذف المضاف إليه، فإن لم يكن مقدراً لم يعرب<sup>(٤)</sup> كما في النداء وإن كان مقدراً بقى على إعرابه<sup>(٥)</sup>؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُونَ﴾<sup>(٦)</sup>، إلا في: كائن، فإنه مقطوع عن الإضافة مع إعرابه، وذلك لأنه يصير كالمبنى على ما يجيء في الكنايات.

قوله: ﴿إِلَّا إِذَا حُذِفَ صَدْرُ صَلَافِهَا﴾، صلتها: إما اسمية أو فعلية؛ والفعلية لا يحذف منها شيء، فلا تبنى «أى» معها.

والاسمية قد يحذف صدرها، أعني المبتدأ، بشرط أن يكون ضميراً راجعاً إلى «أى»، فلا يحذف المبتدأ في نحو: اضرب أيهم غلامه قائم، وأيهم زيد غلامه.

(١) في ط وب ٦٠/٣: «والشرط» بالواو.

(٢) في المخطوطات: «بل هو لازم الإضافة» بحذف «ما».

(٣) بعد قوله: «لازم الإضافة» وردت عبارة المخطوطات على النحو التالي:

«فخمسة عشر غير معرب. وأما كم رجل فإنه قد ينتصب ما بعد «كم» الخيرية. وأما لدى فإنه يضاف إلى الفعل أيضاً» والإضافة إليه .... إلخ.

(٤) في ب فقط ٦٠/٣: «تعرب» بالتاء.

(٥) في ب فقط ٦٠/٣: «بقيت على إعرابها».

(٦) الإسراء/ ١١٠.

وإنما يحذف<sup>(١)</sup> كثيراً مع «أى» دون سائر الموصولات لكونه مستقلاً بنفسه مع صلته بلزوم إضافته، وإنما لم يحذف أحد جزئى الفعلية، لأن التصاف الجزأين فيها أشد.

وإنما حذف المبتدأ إذا كان ضمير الموصول لأنه بالنظر إلى الموصول كالاسم المكرر.

فإذا حذف المبتدأ صار مبنياً كأخواته الموصولة، وذلك أن شيئاً إذا فارق أخواته لعارض فهو شديد النزوع إليها، فبأدنى سبب يرجع إليها. وبنى على الضم تشبيهاً بقبل وبعد، لأنه حذف منه بعض ما يوضحه ويبيّن أعنى الصلة، [لأنها المبيّن للموصول كما مرّ]<sup>(٢)</sup> كما حذف من قبل وبعد المضاف إليه المبيّن للمضاف.

هذا هو مذهب سيبويه، وهو الأكثر أعنى كونه مبنياً على الضم عند حذف المبتدأ، قال سيبويه: والإعراب مع حذف الصدر لغة جيدة، وجاء<sup>(٣)</sup> فى الشواذ «أيهم أشد على الرحمن عتياً»<sup>(٤)</sup>، بنصب «أيهم» وذلك لأنه لم تحذف الصلة بكمالها، بل حُذف أحد جزأيهما، وقد بقى ما هو معتمد الفائدة، أى الخبر.

قال الجرمى: خرجت من خندق الكوفة حتى أتيت مكة، فلم أسمع أحداً يقول فى نحو: اضرب أيهم أفضل إلا منصوباً.

وإن لم تضاف مع حذف المبتدأ، نحو: أكرم أيّا أفضل، فكلام العرب: الإعراب.

(١) فى المخطوطات بعد قوله: «وإنما يحذف» وردت العبارة التالية: «لكونه ضميراً والضمائر كثيرة الحذف فى الصلة، ولبقاء ما هو معتمد الفائدة أى الخبر، ولقيام المضاف إليه مقامه، ولتمكن أى» فى نفسها.

«وإنما يحذف كثيراً إلى قوله: «فإذا حذف المبتدأ صار كأخواته» ليس فى ظ.

(٢) ما بين معقوفين زيادة فى ط وب ١٦/٣ ليست فى المخطوطات.

(٣) فى ب فقط ٦١/٣: «وجاءنى».

(٤) مريم/ ٦٩، وهى قراءة هارون، ومعاذ بن مسلم الهراء، وطلحة بن مصرف. انظر معجم القراءات قراءة رقم ٥٠٤٥.

وأجاز بعضهم البناء قياساً لا سماعاً، فتقول: أكرم أى أفضل: مضمومًا بلا تنوين.

والخليل ويونس يقولان: اضرب أى أفضل مرفوعاً<sup>(١)</sup>، إمّا على الحكاية أو التعليق، كما يجيء من مذهبهما.

قال سيويه: لا يرفع نحو: اضرب أيّا أفضل ولا يبنى أيضاً على الضم قياساً على: اضرب أيهم أفضل، لأن ذلك مخالف للقياس، [ولم يسمع من العرب إلا: «أيّا أفضل، منصوباً»]<sup>(٢)</sup>، ولو قالوه<sup>(٣)</sup> لقلنا، [أى لو رفعوا، أو ضموا، لاتبعناهم]<sup>(٤)</sup>.

قال الجزولي: إعرابه مع حذف المضاف إليه دليل على أنه كان مع المضاف إليه أيضاً معرباً، لأن حذف المضاف إليه يرجح جانب الحرفية كما فى: قبل وبعد.

وذهب الكوفيون والخليل إلى أن نحو: أيهم، فى مثل هذا الموضع معربة مرفوعة، على أن ما بعدها خبرها، وهى استفهامية لا موصولة، قالوا: وهى فى الآية مبتدأ، خبره: أشدّ، ومن كل / شيعه: معمول لنزعن، كما تقول: أكلت من كل طعام، قال تعالى: ﴿وَأَوْتَيْتِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾<sup>(٥)</sup>، فتكون «من» للتبعية، والكلام محكى، أعنى أن «أيهم أشد صفة شيعه، على إضمار القول، أى كل شيعه مقول فيهم: أيهم أشد، كقوله:

جاءوا بمدق هل رأيت الذئب قط<sup>(١)</sup>؟

٥٢١ =

قال الخليل: وأيهم على هذا استفهامية نحو قولهم: اضرب أيهم أفضل؟ أى اضرب الذى يقال له: أيهم أفضل، كما قال الأخطل:

(١) فى المخطوطات: «معرباً» وهو أوضح.

(٢) ما بين معقوفين زيادة فى ط وب ٦٢/٣.

(٣) فى ط وب: «ولو قالوا» بدون الضمير.

(٤) ما بين معقوفين زيادة فى ط وب ٦٢/٣.

(٥) النمل/٢٣.

(٦) هو الشاهد السادس والتسعون، وسبق ذكره رقم ١٠٢.

٥٢٢ = ولقد أبيتُ من الفتاة بمنزلٍ فأبيتُ لا حرجَ ولا محرومٌ<sup>(١)</sup>

أى: أبيت مقولاً فى: لا حرج ولا محروم، أى هو لا حرج ولا محروم.  
قال سيبويه: «لو جاز: اضرب أيهم أفضل على الحكاية، لجاز: اضرب الفاسقُ الخبيثُ، أى اضرب الذى يقال له: الفاسق الخبيث بلى مثل ذلك يجىء فى ضرورة الشعر، لا فى سعة الكلام».

ومذهب يونس فى مثله أن الفعل الذى قبل: «أى» معلق عن العمل ويجوز التعليق فى غير أفعال القلوب، أيضاً، نحو: اضرب أو اقتل: أيهم أفضل؛ كما يجىء، فى باب أفعال القلوب.

وليس بشىء، لأن المعلق يجب كونه فى صدر جملة، والمنصوب بنحو: اضرب، واقتل، لا يكون جملة.

والمعلق أما استفهام أو نفى أو لام الابتداء.

و«أى» بعد: اضرب واقتل لا تكون استفهامية إذ لا معنى لها إلا على وجه الحكاية، كما قال الخليل، بل هى موصولة بعده<sup>(٢)</sup>.

وقال الأخفش فى الآية: «من» زائدة<sup>(٣)</sup> كما هو مذهبه من زيادة «من» فى

(١) هو الشاهد الثالث والأربعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن: «لا حرج عند الخليل مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف والجملة محكية بقول محذوف، أى أبيت مقولاً فى: هو لا حرج ولا محروم.  
والشاهد للأخطى ديوانه ٦١٦/ من قصيدة فى هجاء رجل يدعى: جميعاً وقدم لها بمقدمات طويلة فى الغزل والوصف، مطلعها:

صرمت أمانةً حبلها ورعوم وبدا المجمعُ منهما المكتومُ

و«أمانة ورعوم» هما ابنتا سعيد بن أبياس بن هانىء بن قبيصة و«المجمع» المخفى فى الصدور.  
من شواهد: سيبويه ٢٥٩/ ١، ٣٩٨، وابن الشجرى ٢/ ٢٩٧ والإنصاف/ ٧١٠، وابن يعيش ٨٧/ ٣، ١٤٦/ ٣.

(٢) «بعده» زيادة فى ط وب ٦٣/ ٣.

(٣) فى ط وب ٦/ ٣: «من فيها زائدة» بزيادة «فيها».

الموجب، وكل شيعة مفعول لـ «لنزعن»<sup>(١)</sup>، وأيهم أشد، جملة مستأنفة، لا تعلق لها بالفعل.

وقال المبرد: أيهم فاعل «شيعة». أي لنزعن من كل فريق يشيع أيهم هو أشد، وأي بمعنى الذى.

وعند أبى عمرو: أية إذا حذف منها ما تضاف إليه منعت الصرف، نحو: اضرب أية لقيتها، قال: لتعرفها بالصلة والتأنيث، فزاد على مذهبه فى التعريف المانع من الصرف: [تعريف الموصولات، واعتد بقاء التأنيث بلا علمية]<sup>(٢)</sup>؛ وغيره يصرفها وهو القياس.



(١) فى ب ٦٣/٣: «لنزعن» بالتاء، تحريف.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

## [بحث ماذا، ومن ذا، وما هذا، ومن هذا]

(ص): «وفى: ماذا صَنَعْتَ، وجهان: أحدهما: ما الذى، وجوابه رفع والآخر: أى شىء؟، وجوابه نصب».

(ش): اعلم أن «ذا»، لا تجبىء موصولة، ولا زائدة، إلا مع «ما» و«من» الاستفهاميتين؛ والأولى فى قولك<sup>(١)</sup>: ماذا هو؟ وقولك<sup>(٢)</sup>: من ذا خير منك: الزيادة، ويجوز، على بُعد، أن تكون بمعنى الذى، أى: ما الذى هو خير منك، على حذف المبتدأ، نحو: ما أنا بالذى قائل: [وأما قولك: مَنْ ذا قائمًا، فذا، فيه: اسم الإشارة لا غير. ويحتمل فى: ﴿مَنْ ذا الَّذِى يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾<sup>(٣)</sup> [٤] وماذا الذى أن تكون زائدة، وأن تكون اسم إشارة، كما فى قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِى هُوَ جُنْدٌ لَّكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>؛ وهاء التنبيه تدخل على اسم الإشارة فيقال: ما هذا الذى تقول:

وقد جاءت «ذا» زائدة بعد «ما» الموصولة، قال:

دَعَى مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَقِيهِ      ولكنْ بِالْمُغِيبِ نَبَّيْنِي<sup>(٦)</sup>      = ٥٢٣

(١) كلمة: «قولك» سقطت من ب ٦٤/٣.

(٢) كلمة: «قولك» سقطت من ب ٦٤/٣.

(٣) البقرة/ ٢٤٥.

(٤) ما بين معقوفين سقطت من ظ.

(٥) الملك/ ٢٠.

(٦) هو الشاهد الرابع والأربعون بعد الأربعمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن «ذا» هنا زائدة بعد «ما» الموصولة.

والبيت قائله مجهول، ونسبته إلى المثقب لعبدى كما زعم العيني، وشواهد المغنى للسيوطى غير صحيحة لأن البغدادى ذكر أن قصيدة المثقب العبدى وإن كانت على هذا الروى والوزن لم يروا فيها هذا الشاهد وقصيدة المثقب العبدى رواها المفضل الضبى فى المفضليات، وأبو على القالى فى أماليه ولم يرد ذكر الشاهد فيها. ولم يعزه إليه أحد من خدمة كتاب سيبويه، وهم أدرى بهذه الأمور. من شواهد: سيبويه ٤٠٥/١، وشواهد المغنى للسيوطى ١١٤/٢ والهمع والدرر رقم ٢٥٤.

ولقائل أن يمنع مجيء «ذا» موصولة مطلقاً: ويحكم فى نحو: ماذا صنعت بزيادتها.

وأما رفع الجواب فى نحو قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾<sup>(١)</sup>، ورفع البدل فى قوله:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل<sup>(٢)</sup> = ٥٢٤  
فلأن: «ما» مبتدأ والفعل بعد «ذا» المزيده خبره، على تقدير حذف الضمير من الجملة التى هى خبر «ما».

والذى حملهم على ادعاء كون «ذا» ههنا موصولة: رفع الجواب والبدل، فى الفصح المشهور.

ولو جاز أن يدعى فى الجواب أنه غير مطابق للسؤال، وأن ذلك يجوز وإن لم يكن كثيراً لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل / منه، فوجب أن يكون ٥٩/٢  
«ماذا يحاول» جملة اسمية، خبر المبتدأ فيها جملة فعلية.

وأما ما ذكر من حذف الضمير فى خبر المبتدأ فقليل نادر<sup>(٣)</sup>؛ كما تقدم فى باب المبتدأ، تجرّد الجملة الخبرية فى نحو: ماذا يحاول كثير غالب، فعرفنا أن الجملة

(١) البقرة/ ٢١٩.

(٢) هو الشاهد الخامس والأربعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «ما» مبتدأ و«ذا» زائدة. وحجته «يحاول» خبر المبتدأ، والرباط محذوف، أى يحاوله

والشاهد للبيد بن عامر الصحابى، وهو أول بيت فى قصيدته، انظر ديوانه / ١٣١.  
من شواهد: سيبويه ٤٠٥/١، ومعانى الفراء ١٣٩/١، والجمل للزجاجى ٣٤٩/ والمخصص ١٠٣/١٤، وأمالى ابن السجرى ١٧١/٢، ٣٠٥، وابن يعيش ١٤٩/٣، ٢٣/٤، والعينى ٧/١، ٤٤٠، واللسان: «حول».

(٣) العبارة فى المخطوطات: «ثم إن حذف الضمير من الجملة الخبرية فقليل نادر».

صلة لـ «ذا» لا خبر لـ «ما» لأن حذف الضمير من الصلة كثير، وهو أكثر من حذفه من الصفة، وحذفه من الصفة أكثر من حذفه من الخبر، كما مر في المبتدأ.

وإنما قلَّ إظهار<sup>(١)</sup> الضمير المنصوب في الجملة التي بعد «ذا» من بين الموصولات للزومها لما الاستفهامية، أو من، لأن «ذا»<sup>(٢)</sup> لا تكون موصولة، إلا وقبلها أحدهما<sup>(٣)</sup>، فكان التثاقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول أكثر، فكان التخفيف بحذف الضمير [الذي هو فضلة]<sup>(٤)</sup> أولى.

وهذا كما<sup>(٥)</sup> جاز حذف المبتدأ في صلة «أيهم» في السعة دون صلة غيرها، وذلك لتثاقلها بالمضاف إليه كما ذكرنا.

وإنما كان الجواب أو البديل مرفوعاً إذا كان «ذا» موصولاً، لأن «ماذا» إذا، جملة ابتدائية: «ذا» مبتدأ و«ما» خبر، مقدّم لكونه نكرة.

وعند سيبويه: «ما» مبتدأ، مع تنكيره، و«ذا» خبره، على ما مر في باب المبتدأ. والأولى في الجواب: مطابقة السؤال؛ فرفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف، وذلك المبتدأ ضمير راجع إلى «ذا» الموصولة.

فقول تعالى: ﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾، ليس بجواب لقوله: ﴿مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، إذ لو كان جواباً له، لكان المعنى: ﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾، أى: الذى أنزله ربنا: أساطير الأولين، والكفار لا يُقرُّون بالإنزال، فهو إذاً كلام مستأنف، أى ليس ما تدعون إنزاله منزلاً، بل هو أساطير الأولين.

(١) في المخطوطات: «مجيء» بدل «إظهار».

(٢) في المخطوطات: «لأنها» بدل: «لأن ذا».

(٣) في المخطوطات: «وقبلها ما أو من» بدل: «وقبلها أحدهما».

(٤) ما بين معقوفين ليس في المخطوطات.

(٥) في المخطوطات: «ومن ثم».

(٦) النحل / ٢٤.



وإذا كانت «ذا» مزيدة، ف«ما»، منصوبة المحل، مفعولاً للفعل المتأخر فالسؤال إذاً جملة فعلية، فكون الجواب جملة فعلية أولى للتطابق، فيُنصب الاسم على إضمار مثل الفعل الذي انتصب به «ما» في السؤال، فحذف لدلالة السؤال عليه، فقوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾<sup>(١)</sup>، أى: أنزل خيرًا، وإنما لزم ههنا النصب ليكون مخالفًا لجواب الكفار، لأن النصب تصريح<sup>(٢)</sup> بكون «أنزل» مقدرًا، والرفع يحتمل استئناف الكلام، كما ذكرنا فى: «أساطير الأولين»، ويحتمل تقدير الموصول المذكور فى السؤال مبتدأ، كما فى قوله تعالى: ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾<sup>(٣)</sup>.

وإن اشتغل الفعل بعد «ماذا» بضمير منصوب، نحو: ماذا تفعله، أو، بمتعلقه، نحو: ماذا تقضى حقه، فكون «ما» مبتدأ، أولى، وإن جعلت<sup>(٤)</sup> «ذا» زائدة، أيضًا، لأن الرفع فى: زيد لقيته، أولى من النصب، كما مرَّ فى المنصوب على شريطة التفسير؛ فرفع الجواب إذاً، أولى، كانت «ذا» موصولة، أو زائدة<sup>(٥)</sup>.

وأما فى نحو: ماذا قيل، وماذا عرض<sup>(٦)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا﴾<sup>(٧)</sup> و: ﴿مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ﴾<sup>(٨)</sup>، مما ليس بعد «ذا» فعل ناصب لما قبله، ولا

(١) النحل / ٣٠.

(٢) بعد قوله: «تصريح» وردت العبارة فى المخطوطات على النحو التالى: تصريح: «بتقدير الإنزال، والرفع كان محتملاً، لأن تقدير الموصول المذكور فى السؤال مبتدأ كما فى قوله: «العفو» وأن يكون المبتدأ غيره والكلام مستأنف كما ذكرنا فى قوله: «أساطير الأولين» إلى قوله: وإن اشتغل الفعل إلخ. (٣) البقرة / ٢١٩.

(٤) فى المخطوطات: «وإن كان» بدل: «وإن جعلت».

(٥) فى المخطوطات بعد قوله: «أولى»: «على تقدير كون ذا موصولة وكونها زائدة».

(٦) فى المخطوطات بعد قوله: «وماذا عرض» إلى قوله: «وقول الشاعر» وردت العبارة التالية: «وماذا حدث، فما كان الفعل فيه لازماً فهى جملة اسمية سواء كانت «ذا» مزيدة أو موصولة فرفع البدل واجب ورفع الجواب مختار على كل حال، ومثله قول: «وماذا عليهم لو آمنوا» وقول الشاعر.. إلخ.

(٧) النساء / ٣٩.

(٨) المائدة / ٤.

مشتغل عنه بضميره، أو متعلقه، فالجملة ابتدائية، جعلت «ذا» زائدة، أو موصولة،  
رفع البدل، إذًا، واجب، ورفع الجواب مختار، على كل حال.

وقول الشاعر:

وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا سوى أن يقولوا إئننى لك عاشق<sup>(١)</sup> = ٥٢٥

ف قيل: «ذا» فيه، زائدة لاموصولة، إذ الصلة لا تكون إلا خبرية، و: «عسى»  
ليس بخبر؛ وهذا يلزمهم في خبر المبتدأ، أيضًا.

فإن قيل: خبر المبتدأ قد جاء طلبية، كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>  
و: زيدٌ أضربه.

قيل: الصلة أيضًا جاءت «لعل» مع جزأها، كقوله:

واني لراج نظرة قبل التي لعلى، وإن شطّ نواها أزورها<sup>(٣)</sup> = ٥٢٦

وعسى ولعل متقاربان.

٦٠ / ٢ فإن قدر القول ههنا، جاز للمنازع أن يقدره أيضًا فى / خبر المبتدأ، ولا يجوز  
أن يكون «ماذا» مفعول: أن يتحدثوا، لكون «أن» موصولة [فالتقدير: أن  
يتحدثوا به]<sup>(٤)</sup>.

★ ★ ★

(١) هو الشاهد السادس والأربعون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «ذا» قيل: إنها زائدة لاموصولة.

والشاهد أورده أبو تمام فى الحماسة وبعده بيت ثان ونسبهما الجميل العذرى ديوانه ٤٨ / وهو:

نعم صدق الواشون أنت كريمة علينا وإن لم تصف منك الخلائق

من شواهد: الحماسة للمرزوقى / ١٣٨٣ برواية: «وامق» والأشمونى ١ / ١٦٣ وتفسير القرطبى  
٣٧ / ٣.

(٢) ض / ٦٠.

(٣) هو الشاهد الخامس عشر بعد الأربعمئة، وتقدم ذكره رقم ٤٨٢.

واستشهد على أن جملة: لعلى إلخ مقولة بقول محذوف هو الصلة أى قيل التى أقول ..على إلخ.

(٤) ما بين معقوفين ليس فى المخطوطات.

## [ذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام

### الموصول و«ما» و«أى» فى الاستفهام]

هذا<sup>(١)</sup> ولا بأس أن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الموصول، وأحكام من، وما، وأى، فى الاستفهام، وما يناسبها، فنقول:

الموصول والصلة كجزأى اسم، وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبيّنة له، فيجب للصلة التأخر، فلا تتقدم الصلة، ولا جزء منها على الموصول، ولا تعمل الصلة وما يتعلق<sup>(٢)</sup> بها، فيما قبل الموصول، لأن ذلك المعمول، إذاً جزؤها [وقد تقرر أن جزءاً منها لا يتقدم على الموصول]<sup>(٣)</sup>.

ولا تتعلّق الصلة بما قبل الموصول بأن تكون مصدرّة بيل، أو لکن، أو علامة جواب القسم، ونحو ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول، لأن ذلك المتعلّق به المتقدم إذن جزء الصلة<sup>(٤)</sup>.

ولا يفصل بين الموصول والصلة، ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول، كالوصف، والبدل، والعطفين، والتأكيد، ولا بخبر عن الموصول ولا باستثناء منه، إذ هذه الأشياء لا تحيى إلا بعد تمام الكلمة.

وقد جاء، فى الشعر موصول معطوف على آخر قبل الصلة.

وما بعدهما: إما صلة لهما معاً، أو صلة للأخير وصلة الأول محذوفة مدلولة بالظاهر عليها<sup>(٥)</sup> كما يجيىء بعد، من جواز حذف الصلة عند قيام الدليل، وذلك نحو قوله:

(١) كلمة: «هذا» سقطت من ب ٦٨/٣.

(٢) فى ب فقط: «ولا ما يتعلق».

(٣) ما بين معقوفين ليس فى المخطوطات.

(٤) فى المخطوطات مكان: لأن ذلك المتعلق المتقدم إذاً جزء الصلة: لأنها جزء الموصول وليست جزءاً لغيره.

(٥) فى ب فقط ٦٩/٣: «مدلول عليها بالظاهر».

٥٢٧ = من اللواتى والتى واللاتى زَعَمْنَ أَنْ قد كَبُرَتْ لداتى<sup>(١)</sup>

وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو: الذى إيَّاه ضربت، لأن الفصل ليس بأجنبىّ منهما، ولا يجوز مثله<sup>(٢)</sup> إذا كان الموصول حرفاً، فلا يقال: أعجبنى أَنْ زيداً ضربت، لأن الحروف الموصولة حروف مصدرية، هى والجملة التى<sup>(٣)</sup> بعدها بتأويل المصدر، فيطلب قربها من متضمن المصدر. وكذا فى الألف واللام الموصولة، إذ لا تدخل إلا على فعل فى صورة اسم الفاعل أو المفعول كما مرّ، [فيكون هو وما دخل عليه، كاللام الحرفية مع ما دخلت عليه، لا يفصل بينهما]<sup>(٤)</sup>.

وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التى هى صلة، كما تقول فى باب التنازع مُعملاً للأول: الذى ضربت وضربونى غلمانهُ: زيد، إذ ليس الفصل بأجنبى من الصلة.

وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض، كما تقول: جاءنى الذى قائم أبوه<sup>(٥)</sup>، والذى ضَرَبَ زيداً أخوه، والذى زيداً ضرب أبوه، إذ لا مانع منه.

فإن قيل: أليس كما أن الموصول والصلة كجزأى اسم: بعض الصلة والبعض

(١) هو الشاهد السابع والأربعون بعد الأربعمئة فى الخزنة.

واستشهد به على أن جملة: «زعموا» الخ صلة الموصول الأخير وصلة كل من الموصولين الأولين محذوفة للدلالة عليها بصلة الثالث، والتقدير: من اللواتى زعن ومن النساء التى زعن، ويجوز أن تكون صلة للموصولات الثلاثة لاتحاد مدلولها، ولا يجوز أن تكون صلة للثانى فقط.

وذكر البغدادي أن البيت لا يعرف قائله مع كثرة وجوده فى كتب النحو.

من شواهد: ابن الشجرى ١/ ٢٤، وتفسير القرطبى ١/ ٢٣٥. وفى القرطبى: ومن اللتى «بلا مين تحريف».

(٢) فى المخطوطات: «مثل ذلك» بدل «مثله».

(٣) كلمة التى سقطت من ب ١٩/ ٣.

(٤) من بين معقوفين سقط من ظ.

(٥) فى المخطوطات: جاءنى الذى منطلق أبوه.

الآخر كالجزأين، فكان ينبغي ألا يتقدم بعضها على بعض، كما لا تتقدم الصلة على الموصول؟.

قلت: بلى، هما أيضاً كالجزأين، إلا أنهما كجزأين لا يجب ترتيب أحدهما على الآخر، بل كجزأين يجوز تعقب كل منهما للآخر، بخلاف الصلة والموصول فإن تعقب الجزء الذى هو الصلة واجب لكونها مبيّنة للموصول كما مرّ، فتبيّن بهذا فساد قول من قال: إن خبر مادام لا يتقدم على اسمه.

ويجوز قليلاً حذف صلة الموصول الاسمى غير الألف واللام، إذا علّمت، قال:

فإن أدع اللواتي من أناسٍ أضاعوهنّ لا أدع الذينا<sup>(١)</sup> = ٥٢٨

وقد التزم حذفها مع: اللّيا معطوفاً عليها: التى، إذا قصد بهما الدواهى ليفيد حذفها أن الداهيتين: الصغيرة والكبيرة، وصلتا إلى حدٍّ من العظم لا يمكن شرحه، ولا يدخل فى حيّز البيان، فلذلك تركّتا على إيهامهما بغير صلة مبيّنة. ويجوز كون تصغير: اللّيا للتعظيم، كما فى قوله:

\* دويهيّة تصفّر منها الأنامل \*<sup>(٢)</sup> = ٥٢٩

(١) هو الشاهد الثامن والأربعون بعد الأربعمئة فى الخزّانة.

واستشهد به على أنه حذف صلة الموصول فيه قليلاً.

والشاهد للكميّت بن زيد من قصيدة طويلة هجّابها قحطان أعنى قبائل اليمن انظر ديوانه ١٣٠ / ٢.

من شواهد: فصل المقال لأبى عبيد البكرى / ٣٧١.

وعلق أبو عبيد على الشاهد بأن الذينا هنا لاصلة لها، يقول: إن أدع ذكر النساء، لا أدع ذكر الرجال.

(٢) هو الشاهد التاسع والأربعون بعد الأربعمئة فى الخزّانة.

واستشهد به على أن تصغير «دويهيّة» للتعظيم، فإنّه أراد بها الموت ولا داهية أعظم منها. والتصغير غير مناسب لذكر الموت.

والدليل على أنه أراد بها الموت قوله تصفّر منها الأنامل، والمراد من الأنامل: الأظفار، فإن صفرتها لا تكون إلا بالموت وصدر البيت:

\* وكل أناس سوف تدخّل بينهم \* =

٦١/٢ وأجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من / الموصولات الاسمية خلافاً للبصريين؛ قالوا في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾<sup>(١)</sup>، أى إلا من له مقام معلوم، ونحوه قول المتنبي:

= ٥٣٠ \* بُسَّ اللَّيَالِي سَهَدَتْ مِنْ طَرَبِي \*<sup>(٢)</sup>

ويجوز أن يكون من هذا:

= ٥٣١ لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلِهِ وَأَقْعُدُ فِي أَفْيَائِهِ بِالْأَصَائِلِ<sup>(٣)</sup>

ولا وجه لمنع البصريين من ذلك، من حيث القياس، إذ قد يحذف بعض

= وفي ب أضاف الصدر إلى العجز وليس في الأصل.

والشاهد للبيدين ربعة، ديوانه/ ٢٥٦.

من شواهد: ابن الشجري ١/ ٢٥، ٢/ ٤٩، ١٣١، والإنصاف/ ١٣٩. وابن يعيش ٥/ ١١٤،

والشافعية ٤/ ٨٥، والمغنى رقم ٦٧ - ٢٢٨ - ٣٥٧، والعيني ٤/ ٥٣٥، والأشمونى ٤/ ١٥،

والهمع والدرر رقم ١٧٧٩.

(١) الصافات/ ١٦٤.

(٢) هو الشاهد الموفى الخمسين بعد الأربعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أنه يُخَرَّجُ بحذف الموصول، والتقدير: بُسَّ اللَّيَالِي الَّتِي سَهَدَتْ قِيَّاسًا عَلَى تَخْرِيجِ الكوفيين قوله وتعالى: «وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ» أى إلا من له مقام، فإن الموصول يجوز حذفه عندهم.

والشاهد صدر عجزه:

\* شَوْقًا إِلَى مَنْ بَيْتٌ يُرْقَدُهَا \*

من قصيدة للمتنبي يمدح بها أبا الحسن محمد بن عبدالله.

وفي ب ٣/ ٧٠ أضاف العجز إلى الصدر، وهذا خروج عن الأصل.

من شواهد: دلائل الإعجاز/ ٣٢٧.

(٣) هو الشاهد الثامن عشر بعد الأربعمئة في الخزانة وتقدم ذكره رقم ٤٨٩.

واستشهد به على أن فيه حذف موصول عند الكوفيين.

والتقدير: لَأَنْتَ الْبَيْتُ الَّذِي أَكْرَمَ أَهْلَهُ.

حروف الكلمة، وإن كانت فاءً، أو عيناً، كشَيْءٍ<sup>(١)</sup>، وسَهٍ<sup>(٢)</sup>، وليس الموصول بالزق منهما.

ولا يحذف من الموصولات الحرفية إلا «أَنْ» في المواضع المخصوصة - كما يجيء في الأفعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها، وكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها.

### [مبحث في «من»، «و»، «ما»، «وأي»]

وأما أحكام مَنْ، وما، وأَيٍّ في الاستفهام فنقول:

إذا استفهمت بَمَنْ عن مذكور منكور عاقل، ووقفت على «مَنْ» جاز لك حكاية إعراب ذلك المذكور، وحكاية علامات تنثيته وجمعه وتأنيثه في لفظ «مَنْ». تقول: مَنْ، إذا قيل: جاءني رجل.

ومَنْ، إذا قيل رأيت رجلاً، وَمَنْ إذا قيل: مررت برجلٍ، ومَنْ إذا قيل جاءني رجلان، ورأيت رجلين ومررت برجلين.

ومَنْ، إذا قيل: جاءني مسلمون، أو رجال، أو قوم؛ وفي النصب والجر: مَنِ. ومَنْ، إذا قيل جاءتنى ضاربة أو طالق. وكذا في النصب والجر، لا يختلف، ومتان إذا قيل: جاءتنى ضاربتان أو طالقان، وفي النصب والجر: مَتَيْنِ؛ ومَنَات إذا قيل: جاءتنى مسلمات أو ضوارب. وكذا في النصب والجر، لا يختلف.

أما اشتراط الاستفهام عن المذكور في الحكاية، فلأن حكاية هذه العلامات لا بدَّ فيها من محكىٍّ مذكور قبل الحكاية، ثبتت فيه تلك العلامات حتى يحكى.

(١) في أساس البلاغة: «وشى» يقال: هو يلبس الوشى.

وقد وشاه يشيه شيةً ووشياً، وما أحسن شية هذا الفرس.

(٢) في القاموس: «سبه» .. سية القوس مخففة: ما عطف من طرفها وجمعه: سيات.

وغرضهم فى الحكاية أن يتيقن المخاطب أن المسئول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصاً.

وإنما اشترط فى لحاق العلامات المذكورة بـ«مَنْ» كونها سؤالاً عن نكرة، لأن المعارف إذا استفهم بها عنها، ذكرت فى الأغلب إما محكية أو غير محكية، كما يجيب، لأن الاستفهام عن المعارف ليس فى الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات، فلم يطلب التخفيف بحذف<sup>(١)</sup> المسئول عنه.

ولو كررت أيضاً، النكرات لم يجز حكايتها إلا بعد «مَنْ»؛ لأن النكرة المكررة<sup>(٢)</sup> إذا كررت، فلا بد فى الثانية من لام العهد، ليُعرف أن المذكورة ثانياً هى المذكورة أولاً، تقول: مَنْ الرجل؟ لمن قال: جاءنى رجل.

ومع زيادة اللام عليها لم تمكن الحكاية، لأن الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ولا نقصان.

فلما لم يمكن حكايتها، فإن لم تقصد الحكاية قلت: مَنْ الرجل؟، أو مَنْ هو؟ أو: مَنْ ذلك؟ وإن قصدتها، وهو الكثير، حذفت النكرة، وأثبت العلامات فى لفظ «مَنْ» وسهل حذفها قصد التخفيف، لأن الاستفهام عن النكرة أكثر من الاستفهام عن المعرفة<sup>(٣)</sup>، فلذا كان حذفها بعد «مَنْ» أكثر من إثباتها، ومع الحذف

(١) فى المخطوطات بعد كلمة: «بحذف»: «المعارف كما طلب بحذف النكرات، ولو كررت» إلخ.

(٢) كلمة: «المكررة» سقطت من ب ٧٢/٣.

(٣) بعد كلمة المعرفة فى المخطوطات: «وإنما كثرت الحكاية فى السؤال عن المنكر لأن السؤال عنه - كما

ذكرنا - كثير غالب، والحكاية نص فى كون المستفهم عنه ذلك المذكور فى لفظ المخاطب.

وإن قلت: من الرجل أو من هو، فربما أوهم هذا اللفظ أن، المسئول عنه معهود آخر غير هذا المذكور فى كلام المخاطب، وإزالة الإبهام بإيراد ما هو نص فى المراد فى كثير الاستعمال مناسبة» فلذا كان حذفها إلخ.

ومن قوله: «فلذا كان حذفها إلى قوله: وأما اشتراط العقل ساقط من ظ.



فالحكاية في «مَنْ» أولى، لأجل التنصيص من أوّل الأمر على أن المستفهم عنه هو النكرة المذكورة، لأنك إذا لم تحك في لفظ «مَنْ» فربّما توهم السامع أن المستفهم عنه يورده<sup>(١)</sup> بعدها.

وأما اشتراط العقل في هذه الحكاية، فظاهر، لأن «مَنْ» للعقلاء وأما اشتراط الوقف على «مَنْ»، ولم يشترط ذلك في «أَيَّ» بل تقول فيها: أَيُّ يافتي، وأَيَّا يافتي، وبأَيُّ يافتي، كما يجيئ؛ فلأن «مَنْ» مبنية مستنكر عليها الإعراب، فلما قصدوا تبعيدها عن الإعراب أثبتوا حكاية العلامات<sup>(٢)</sup>، عليها في حالة لا يكون فيها على المفرد المذكر في الأغلب [وهو اصل المثني والمجموع والمؤنث]<sup>(٣)</sup> / ٦٢ / ٢ إعراب ولاتنوين وهي حالة الوقف، لأن الكلمة تتجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين.

وأما «أَيَّ» فإنها كانت معربة، فلم يستنكر عليها حكاية الإعراب، لا وصلاً ولا وقفاً.

وإنما زادوا في المفرد المذكر: الواو والألف والياء بدل الحركات، لأنهم لو حكوا حركات المنكر كما هي، لكانت الكلمة في حالة الوقف محركة<sup>(٤)</sup> [بصورة الرفع والجر، وهذا خلاف عادة الوقف]<sup>(٥)</sup> فابدلوا من الحركات حروفاً تشبهها ساكنة، وجاءوا قبلها بحركات تناسبها. هذا مذهب المبرد.

(١) في ب : «ثورده» ٧٢ / ٣ بالثاء تحريف.

(٢) في ط وب ٧٢ / ٣: «الاعراب» بدل: «العلامات».

(٣) ما بين معقوفين ليس في المخطوطات.

(٤) في المخطوطات بعد قوله: «محركة»: ولا يجوز فثبتوا بدل الحركات حرفاً.. إلخ.

(٥) وما بين معقوفين سقط من ظ.

وقال السيرافى: بل أثبتوا فيها الحركات لحكاية الإعراب، كما فى «أى» ثم لما كان الحال حال الوقف، وآخر الموقوف عليه ساكن، أشبعوا الحركات فتولدت الحروف؛ وكلا القولين ممكن.

ولم يمكن إثبات حروف المد الدالة على الإعراب فى «منه»<sup>(١)</sup> إذ هاء التأنيث لا تكون فى الوقف إلا ساكنة، فاكتفوا بحكاية التأنيث، وتركوا حكاية الإعراب [وكان هذا أولى من العكس، لأن الإعراب]<sup>(٢)</sup> فرع الذات، فإذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والأصل، كان حفظ الأصل أولى.

وأجروا «منات» فى ترك حكاية إعرابها، وإن كانت ممكنة بالإتيان بحروف المد، مجرى واحدتها<sup>(٣)</sup> [مسلمات وهندسات فى الوقف، فإنه لا يثبت فيه شىء من حركاته، بخلاف: منو، ومنى، ومنا، فإنه بمنزلة نحو: زيد، ورجل، ويثبت فيه حال الوقف بعض الحركات مع حرف المد بعدها، أعنى الفتح، نحو: زيدا، فلم يستنكر فى «من» الجارى مجراه، عند قصد الحكاية إثبات الحركات والمدات بعدها]<sup>(٤)</sup>.

وإسكان النون فى: متان ومتين، تنبيه على أن التاء ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة هى بها، بل هى لحكاية تأنيث كلمة أخرى، فلم يتلزموا فيما قبلها الحركة التى تلزم ما قبل تاء التأنيث.

وقريب من ذلك: إسكان ما قبل التاء فى: بنت، وأخت، وهنت، لما لم

(١) فى ط وب ٧٣/٣: «منة» بالتاء صوابه من المخطوطات.

(٢) ما بين معقوفين ليس فى ظ.

(٣) «واحدتها» سقطت من ط وب ٧٣/٣.

(٤) (ومن قوله: «مسلمات» إلى قوله: «وإسكان النون فى متان ليس فى المخطوطات».

تتمحض التاء للتأنيث بل كانت بدلاً من اللام، وربما سكنت النون في المفرد، نحو: مَنَّتْ، والأكثر تحريكها فيه<sup>(١)</sup>.

لأنك لم تقدر في المفرد على حكاية الإعراب، كما ذكرنا، فلا أقلَّ من حكاية تاء التأنيث، كما هو حقه.

وأما في المشنى فقد حكيت الإعراب لمجيثك في الرفع بالألف، وفي النصب والجر بالياء، نحو: متان ومتين وقد جاء نحو متان محرك النون التي قبل التاء.

هذا، ولك في «مَن» الموقوف عليها، المستفهم بها عن النكرة، وجهان آخران: أحدهما: أن تزيد على «مَن» حروف المد واللين، كما ذكرنا في الوجه الأول في المفرد المذكر حاكياً للإعراب فقط.

ولا تحكى علامات المشنى والمجموع والمؤنث وإن كنت تسأل عنها؛ اجراءً لـ«مَن» على أصلها من صلاحيتها لكل بلفظ واحد، فتقول: إذا قيل: جاءني رجل أو رجلان أو رجال أو امرأة أو امرأتان أو نسوة: منو، وعلى هذا قياس النصب والجر.

(١) بعد: «تحريكها فيه» في المخطوطات وردت العبارة التالية:

«لأنهم زادوا التاء دلالة ونصاً على أن السؤال عن مؤنث، وكون تاء التأنيث مفتوحاً ما قبلها، ومنقلباً هاء في الوقف أدلَّ على كونها للتأنيث. وأما نحو قوله:

بل جَوَزْتِها كظهِر الجَحْفَتِ

وكتاء بنت وأخت فقليلان».

والبغدادى لم يطلع على هذه المخطوطات، ولو اطلع لكتب تعليقاً على هذا الشاهد. وتفسير الشاهد في هذا النص الساقط من ط وب ٣/ ٧٤ ما يأتي.

قائل هذا الرجز سور الذئب كما في اللسان «جحف» وشواهد الشافية/ ٢٠٠.

و«جوز التيهاء: وسطها والجحفة: الترس من الجلد.

وقوله: كظهر الجحفت أى في الاستواء. انظر الخصائص ١/ ٣٠٤ وهامشه.

والثاني: افراد «مَنْ» على كل حال، بلا حكاية لإعراب ولا لعلامات آخر، كما في حال الوصل.

هذا حكم «مَنْ» المستفهم بها عن المنكور.

وأما: «أَيَّ»، فإذا استفهمت بها عن المذكور المنكور، جاز لك، أيضاً، حكاية الإعراب وعلامات المثني والمجموع [والمؤنث] <sup>(١)</sup> في لفظها إلا أنك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر، بل تعربه بالحركات في الوصل نحو: أَيُّ يافتي، وأيا يا فتي، وأَيُّ يا فتي، وفي الوقف تُسَكِّن ياءه في الرفع والجرح، وتقلب التنوين ألفاً في حالة النصب، كما في الوقف على سائر المعربات <sup>(٢)</sup>، لأن «أَيَّا» معرب، فسقط <sup>(٣)</sup> في جواز الحكاية / في لفظ «أَيَّ» شرطان كانا في الحكاية بـ «مَنْ»، وهما العقل والوقف، أما العقل فلأن أصل «أَيَّ» أن تستعمل في العقلاء وغيرهم بخلاف «مَنْ». وأما الوقف فلما مرَّ في «مَنْ».

وإنما اشترط في حكايتها كون المحكى مذكوراً منكوراً لما مرَّ في «مَنْ» أيضاً. ولك في «أَيَّ» وجه آخر وصلاً <sup>(٤)</sup>، وهو الاختصار على إعراب «أَيَّ» مفردة فتقول: أَيُّ، وأَيَّا، وأَيُّ، في المفرد والمثنى والمجموع مذكراً كان أو مؤنثاً. وفي الحركات اللاحقة لأَيَّ، في حال الحكاية وجهان:

أحدهما: أنها إعرابها، فتكون مبتدأة محذوفة الخبر، ومفعولة محذوفة الفعل، ومجرورة مضمرة الجار.

وهذا ضعيف، لأن إضمار الجار قليل نادر؛ وأيضاً، تشية «أَيَّ» وجمعها لغير الحكاية ضعيفان، كما مرَّ.

(١) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٧٤/٣.

(٢) ب فقط ٧٤/٣: على سائر المنصوبات المعربة.

(٣) في ظ فقط: «فقط» بالقاف والكاف، تحريف.

(٤) بعده في المخطوطات: «ويعرف من ذلك حال الوقف عليها، لأنها كسائر المعربات كما مرَّ».

والأولى<sup>(١)</sup> أن يقال: كما في «مَنْ» إن هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية، ومحلها رفع على الابتداء، والتقدير: مَنْ هو؟، وأَيُّ هو؟ أى: أى رجل هو؟.

وأجاز يونس الحكاية بـمَن وصلأ، قياساً على «أَيَّ» فيقول: مَن يافتى، ومناً يافتى، ومَن يافتى، وعليه حمل قول الشاعر:

أتوا ناري فقلتُ منون أنتم فقالوا الجنُّ قلت: عموا ظلاماً<sup>(٢)</sup> = ٥٣٢

وليس بشيء لأنه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى.

وحكى يونس أنه سَمِعَ: ضَرَبَ مَنْ مَنّاً؟ استفهام عن الضارب والمضروب قال سيويه: هذا بعيد.

وقال يونس أيضاً: هذا لا يقبله كل أحد، وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام.

وأما إعرابها، ففيل: حكاية، كأنه سمع رجلاً يقول: ضرب رجلٌ رجلاً، وإلا، فكيف يعربها مع قيام علة البناء؟

والظاهر أنه ليس بحكاية، وأنه يجوز في بعض اللغات إعرابها، لا على وجه

(١) علق الشريف في هامش ط بقوله: «والأولى» هذا هو الوجه الثاني.

(٢) هو الشاهد الحادى والخمسون بعد الأربعمان في الخزانة.

واستشهد به على أن يونس يجوز الحكاية بـ «مَن» وصلأ كما في البيت.

والشاهد من أبيات أربعة نسبت - لِشُمَيْرِ بن الحارث الضبى كما في الخزانة.

من شواهد: سيويه ٤٠٢/١، والنوادر ٣٨٠/١، بيروت، والمقتضب ٣٠٦/٢، والخصائص ١٢٩/١،

وابن يعيش ١٦/٤، والمقرب ٣٠٠/١، والعينى ٤٩٨/٤، ٥٥٧، والهمع والدرر رقم ١٧٤٢

والتصريح ٢٨٣/٢، والأشمونى ٩٠/٤، ٢٢٠.

الحكاية، ألا ترى إلى قوله: مَنُون أنتم، وليس بمحكي، كما زعم يونس، إذ لا منكر مذكور قبله، والعلامات المذكورة لاتلحق «مَن» إلا في آخر الكلام لأنها في حالة الوقف.

فإذا قيل: رأيت رجلاً وامرأة، قلت: مَن ومنه<sup>(١)</sup>، وإذا قيل رأيت امرأة ورجلاً، قلت: مَن ومنا، وفي جاءني رجل وامرأتان: مَن وممتان، وعليه فقس. وإذا اجتمع مَن يعقل ومَن لا يعقل، جعلت السؤال عن العاقل بَمَن وعن غير العاقل بأى، نحو: مَن وأيين، فيمن قال: رأيت رجلاً وحمارين وعليه فقس.

### [المعارف بعد مَن]

وأما المعارف بعد «مَن» فنقول:

هى إما أعلام، وإما غيرها، فغير الأعلام فيها ثلاثة أوجه: أشهرها: أنه لا حكاية فيها، ولا فى مَن، بعد حذفها.

وحكى المبرد عن يونس، ولم يحكه عن سيبويه، أنها تذكر بعد «مَن» محكية كالأعلام، إذا قال القائل: رأيت أخا زيد قلت: مَن أخا زيد؟ وأجاز ذلك سيبويه، لا على وجه الاختيار، كما قيل: دعنى من تمرتان<sup>(٢)</sup> وليس بقرشياً<sup>(٣)</sup>؛ كما يجيئ.

وثالثها: أن تحذف وتثبت علامات الحكاية فى «مَن» كما فى النكرات، وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة، وذلك كما حكى سيبويه أنه

(١) فى ط وب: «منة» بالطاء تحريف.

(٢) على حكاية سيذكرها الرضى بعد قليل وهى حكاية قول من قال: «ما عندنا تمرتان» فقال بعضهم: «دعنا من تمرتان».

(٣) قال سيبويه: سمعت أعرابياً يقول الرجال سأله: فقال: أليس قُرْشياً؟ فقال: ليس بقرشياً.

يقال: ذهب معهم، فيقال: مع منين، ويقال: قد رأيته فتقول: منّا، ويقال: خلف دار عبدالله، فيقال: دار منى.

أما الأعلام المذكورة بعد «مَنْ»، ففيها مذهبان: مذهب أهل الحجاز، ومذهب بنى تميم.

فأهل الحجاز يحكون العَلَمَ بعد «مَنْ» بشروط، وإنما خصوا الحكاية بالعلم، دون غيره من المعارف<sup>(١)</sup>.

[لأن وضع الأعلام على عدم الاشتراك، بخلاف سائر المعارف، فإن كل واحد منها لأى معيّن كان، كما يأتى فى باب المعارف، والحكاية لدفع الاشتراك، فكانت بالأعلام أنسب]<sup>(٢)</sup>.

والشروط المذكورة: ألا يكون المسئول عنه منعوّاً ولا مؤكداً ولا مبدلاً منه/ ولا ٦٤/٢ معطوفاً عليه عطف البيان، فإن إعادة هذه المتبوعات مع توابعها تغنى عن حكاية إعرابها، إذ يعرف المخاطب أن المسئول عنه هو المذكور بإرشاد إعادة التوابع المذكورة بعينها إليه، فتقول لمن قال: رأيت زيدا الظريف، أو: زيدا أبا محمد: مَنْ زيدُ الظريف، ومَنْ زيد نفسه ومَنْ زيدُ أبو محمد، بالرفع لا غير.

نعم، لو وُصف بابن وأسقط تنوينه لوقوعه بين علمين، لم تمتنع حكايته عند أهل الحجاز، لأنه، وإن أغنى الوصف المذكور أيضاً، كسائر الأوصاف، إلا أن تنزيل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من

(١) بعد قوله: «من المعارف» زيادة فى المخطوطات، وهى: «لكونه أكثر استعمالاً من غيره، لكونه أدل على المسمى، والمراد من الحكاية تنصيب المذكور، وقد مرّ أن رفع الإبهام بكثير الاستعمال أنسب.

وأيضاً الأعلام غير متصرفة فى ذاتها مصونة من الزيادة والنقصان كما مضى فى باب غير المتصرف، فناسب أن لا يتصرف فى إعرابها أيضاً وهو معنى الحكاية» إلى قوله: «والشروط المذكورة.

(٢) ما بين معقوفين ليس فى ظ.

الموصوف، ونصب الموصوف فى المنادى جَوَزَ الحكاية فيه؛ فتقول لمن قال رأيت زيدا بن عمرو: مَنْ زيد بن عمرو، بالنصب، وإن قال: رأيت زيدا ابن أخى عمرو، قلت: مَنْ زيد ابن أخى عمرو<sup>(١)</sup>، بالرفع لاغير.

وأما عطف النسق بلا تكرير «مَنْ» فهو كسائر التوابع عند يونس فى امتناع الحكاية معه، سواء كانا عَلمين أو أحدهما.

وحكى سيبويه عن قوم، واستحسنه أنه تجوز الحكاية إذا كان المعطوف عليه عَلمًا، سواء كان المعطوف عَلمًا أو، لا، نحو: مَنْ زيدا وعمرا، ومَنْ زيدا وأخا عمرو، لمن قال: لقيت زيدا وعمرا، ولقيت زيدا وأخا عمرو.

والفرق بينه وبين سائر التوابع، أن الثانى فيه غير الأول، فالسؤال واقع بالاسم المفرد، ثم عطف عليه بعد الحكاية، وأما سائر التوابع فهى فى الحقيقة: متبوعاتها.

وإن لم يكن المعطوف عليه عَلمًا، كما إذا قيل: مررت بأخيك وزيد، لم تجز الحكاية فى السؤال اتفاقًا، بل يجب الرفع، لأن المتبوع لا تجوز حكايته فكذا التابع. وأما إن أَعْدَت: «مَنْ» فى المعطوف، نحو: مَنْ زيدا ومَنْ عمرا، أو مَنْ زيدا ومَنْ أخوه، أو مَنْ أخوه ومَنْ زيدا، فإنه تجوز الحكاية فى العلم دون ما ليس بعَلم وذلك<sup>(٢)</sup> لكونه كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه [استفهامًا مستقلاً، فيكون لكل واحد منهما]<sup>(٣)</sup> حكم نفسه، كما لو انفرد.

ومن الشروط: ألا يدخل حرف العطف على «مَنْ» نحو: ومَنْ زيد، أو: فمَنْ زيد، فلا تجوز الحكاية اتفاقًا، لزوال اللبس، إذ العطف على كلام المخاطب مؤذن بأن السؤال إنما هو عمّن ذكره دون غيره.

(١) فى ط: «زيدا بن عمرو» تحريف.

(٢) بعد قوله: «وذلك» زيادة فى المخطوطات، وهى «لانقطاع الثانى عن الأول صريحًا فيكون لكل... إلخ».

(٣) ما بين المعقوفين ليس فى ظ.



وتجوز حكاية اللقب اتفاقاً، وفي الكنية خلاف، والوجه جوازها، لأنها عَلم أيضاً، على ما يجيىء بيانه.

وكذا اختلف في حكاية مثنى العلم ومجموعه فالمجوز نظر إلى واحدهما، والمانع نظر إلى زوال العلمية بالثنائية والجمع كما يجيىء في باب العلم.

ثم نقول: إذا حكى ما بعد «مَنْ»، فَمَنْ مرفوع الموضع بالابتداء [فإن كان ما بعده مرفوعاً، فهو على الحكاية]<sup>(١)</sup> لا على أنه خبره، بل الرفع الذي يكون لأجل الخبرية مقدراً فيه، وإن كان مجروراً أو منصوباً فهو مرفوع الموضوع على الخبرية، فالكل معرب مرفوع الموضع، تعذر إعرابه<sup>(٢)</sup>، لاشتغال محل الإعراب بحركة مجلوبة للحكاية، كما ذكرنا في أول الكتاب<sup>(٣)</sup>.

وقيل ان ما بعد «مَنْ» في الأحوال معمول لعامل محذوف، كما مرّ في «أى»، وهو ضعيف<sup>(٤)</sup> لما مرّ هناك.

[وقد جاء حذف العَلم بعد «مَنْ»، وإثبات علامة الحكاية فيها؛ قيل: خلف دار عبد الله، فقال السامع: دار منى]<sup>(٥)</sup>.

وأما بنو تميم، فإنه سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه بمن، مسلك غيره من الأسماء، فأتوا به مرفوعاً على كل حال بالابتداء جرياً على القياس.

وأما إذا سألت بأى عن المعارف، فلا خلاف بينهم في أن ما بعدها لا يحكى / ، ٦٥ / ٢ فإذا قيل: رأيت زيدا، ومرت بزيد، قلت: أى زيدا، بالرفع لاغير لأن الإعراب

(١) ما بين المعقوفين مكانه في المخطوطات: «فإن كان إعراب ما بعده رفعاً فهو مرفوع على الحكاية.

(٢) في المخطوطات: «بقدر إعرابه» بدل: «تعذر إعرابه».

(٣) في المخطوطات: بدل «لما ذكرنا في أول الكتاب»: «كما ذكرنا في المضاف إلى ياء المتكلم.

(٤) العبارة في المخطوطات: وهو ضعيف للزوم الجرّ بجارّ مقدر لما مضى هناك».

(٥) ما بين معقوفين سقط من ظ.

يظهر في «أى» فكرهوا أن يخالفه الثانى، بخلاف: من زيداً، ومن زيد.

هذا، وربما حكى بعض العرب الاسم، علماً كان أو غيره، دون سؤال، أيضاً، كما قال بعضهم: دعنا من تمرتان، على حكاية قول من قال: ما عندنا تمرتان؛ قال سيبويه: سمعت اعرابياً يقول لرجل سألته، فقال: أليس قرشياً، فقال: ليس بقرشياً؛ فعلى هذه اللغة تجوز الحكاية إذا سألت بـ «من» أو أى من غير العلم أيضاً كما حكى عن يونس كما مر.

وإذا سألت بمن عن عاقل ينسب إليه علم، سواء كان المنسوب علم عاقل أو، لا<sup>(١)</sup>، بل الشرط كون المنسوب إليه عاقلاً، كما يقال لقيت زيداً أو ركب أعوج<sup>(٢)</sup>، جاز لك أن تقول: ألمنى، أى: ألبكرى أو: ألقرشى<sup>(٣)</sup>، تأتى بمن مكان المنسوب إليه العاقل، وتدخل عليه الألف واللام لأنه كذلك فى المسئول عنه، أعنى البكرى مثلاً، لأن صفة العلم المنسوب إلى من<sup>(٤)</sup> لا بد فيها من الألف واللام.

وتلحق ياء النسب آخر «من» كما كان آخر المسئول عنه، والأكثر الأشهر إدخال همزة الاستفهام على<sup>(٥)</sup> الألف واللام فتقول: ألمنى، بالمد أو التسهيل، كما يجيئ

(١) العبارة فى المخطوطات: سواء كان العلم المنسوب عاقلاً أو لا.

(٢) فى اللسان: «عوج» أعوج: فرس سابق ركب صغيراً فاعوجت قوائمه، والأعوجية منسوبة إليه. قال الأزهري: والخيل الأعوجية منسوبة إلى فحل كان يقال له: أعوج يقال: هذا الحصان من بنات أعوج. وفى حديث أم زرع: «ركب أعوجياً فرساً منسوباً إلى أعوج، وهو فحل كريم تنسب الخيل الكرام إليه».

(٣) فى المخطوطات: التيمى «مكان»: «ألقرشى».

(٤) فى ب فقط ٨٠ / ٣ «شئ» مكان «من».

(٥) بعد قوله: «على» زيادة فى المخطوطات وهى:

على «ألمنى، تقول: ألمنى بالمد، لأنه كذلك فى المسئول عنه، لأنك تقول ألقرشى أو ألهاشمى. وأيضاً فإن من ضعف تضمنها للاستفهام لصيرورتها معربة بسبب معاملتها معاملة المعربات التى لاتتضمن معنى الحرف وهى دخول لام التعريف عليها ولحاق ياء النسب بها، فأتى بحرف الاستفهام» وبعضهم إلخ.

(٣) في هامش ط: «الدواري»: الدهر يدور بالناس أحوالاً.

وإن كانت صفة العلم منسوبة إلى ما لا يعقل، كالمكى والبصرى، فلا يجوز:  
المنى، اتفاقاً.

قال المبرد: القياس: المائى، أو: الماوى.

قال السيرافى: هو تفريع منه وليس بمسموع.

وأجاز الأخفش الاستفهام بأى، على وفق: المنى، قياساً، فيقال: آلى، فيصلح  
للمنسوب إلى العاقل وإلى غيره.

والوجه المنع لعدم السماع ولاستثقال الياءات والله أعلم.

★ ★ ★

**انتهى - بعون الله وتوفيقه - الجزء الثالث ويليه -**

**إن شاء الله - الجزء الرابع، وأوله أسماء الأفعال**

## فهرس شواهد الجزء الثالث مرتبة بحسب الأبواب

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
			باب النعت
١٥	٣٧١	٣٣٢	رَبَّاءُ شَمَاءَ لَا يَأْوِي لِقَلَّتْهَا إِلَّا السَّحَابُ وَالْأَوْبُ وَالسَّبِيلُ
٢٠	٣٧٢	٣٣٣	وَذِبْيَانِيَّةٍ أَوْصَتْ بَنِيهَا بِأَنْ كَذَّبَ الْقَرَاطِفُ وَالْقُرُوفُ
٢٢	٣٧٣	٣٣٤	وَلِيلٍ يَقُولُ النَّاسُ مِنْ ظُلُمَاتِهِ سَوَاءَ صَحِيحَاتِ الْعَيُونِ وَعُورِهَا
٢٦	٣٧٤	٥٥	وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُونِي
٢٨	٣٧٥	٩٦	جَاءُوا بِمَذْقٍ، هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطْ
٣١	٣٧٦	٣٣٥	وَنَظَرَنَ مِنْ خَلَلِ السُّتُورِ بِأَعْيُنٍ مَرَضِيٍّ مَخَالَطِهَا السَّقَامُ صِحَاحِ
٣١	٣٧٧	٣٣٦	حَمِيمِ الْعَرَاقِبِ الْعَصَا وَتَرَكْنَهُ بِهِ نَفْسٌ عَالٍ مَخَالَطُهُ بَهْرٍ
٤٢	٣٧٨	٣٣٧	قَوْلًا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءٍ سَاعِيًا هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِفِيَّ الْفَرَانِضُ
٤٤	٣٧٩	٣٣٧	لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءٍ سَاعِيًا
٤٩	٣٨٠	٣٣٨	وَلَا تَجْعَلِي ضَيْفِي ضَيْفًا مُقَرَّبَ وَآخِرُ مَعْرُوفٍ عَنِ الْبَيْتِ جَانِبُ
٤٩	٣٨١	٣٣٩	فَأَصْبَحَ فِي حَيْثُ التَّقِينَا شَرِيدَهُمْ طَلِيقٌ وَمَكْتُوفُ الْيَدَيْنِ وَمُزْعَفُ
٥٠	٣٨٢	٣٤٠	كَأَنَّ حُمُولَهُمْ لَمَّا اسْتَقَلَّتْ ثَلَاثَةُ أَكْلَبٍ مُتَطَارِدَانِ
٥٢	٣٨٣	١٥٣	وَيَأْوِي إِلَى نَسْوَةٍ عَظْلٍ وَشَعْنًا مَرَضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي
٥٢	٣٨٤	٣٤١	لَا يَبْعَدُنَ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَّةُ الْجَزْرِ
			النَّازِلِينَ بِكُلِّ مَعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ
٥٤	٣٨٥	٣٤٢	وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ وَآخِرِي أَبْتَغِي الْعَيْشَ أَكْدَحِ
٥٤	٣٨٦	٣٤٢	وَكَلِمَتُهَا ثَنَتَيْنِ كَالْمَاءِ مِنْهُمَا وَآخِرِي عَلَى لَوْحٍ أَحْرَ مِنْ الْجَمْرِ
٥٥	٣٨٧	٣٤٤	لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا، لَمْ تَيْشَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبِ وَمَيْسَمِ
٥٥	٣٨٨	٣٨	أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَا عِ الشَّيَا مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي
٥٥	٣٨٩	٣٤٥	مَالِكٍ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةِ الْوَتْرِ
			تَرْمِي بِكَفِي كَانَ مِنْ أَرْمِي الْبَشْرِ
٥٦	٣٩٠	٣٤٦	كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقِيْشٍ يَقَعُّعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بَشَنَ
٥٦	٣٩١	٣٤٧	وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرِ يَمْسَحُهَا رِكَابُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغِيلِ وَالسَّنَدِ

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
٥٧	٣٩٢	١٣٧	وليل أفاقيه بطيء الكواكب
٥٨	٣٩٣	٣٤٨	ألا أيها الطير المربة بالضحي على خالد لقد وقعت على لحم
٥٩	٣٩٤	٣٤٩	فأيأكم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم يسي
٦٠	٣٩٥	٣٥٠	كبير أناس في بجاد مزمل
			عطف النسق
٦٢	٣٩٦	٧٥	إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتية في المزدحم
٦٢	٣٩٧	٣٥١	يا لهف زبابة للحارث ال صابح فالغائم فالآيب
٦٤	٣٩٨	٣٥٢	فلست بنازل إلا ألمت برحلي أو خيالته الكذوب
٦٤	٣٩٩	٢٩٨	الحافظو عورة
٦٦	٤٠٠	٣٥٣	فاليوم قربت تهجوننا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب
٧٠	٤٠١	٢٩٤	الواهب المائة الهجان وعبدها
٧٠	٤٠٢	١٨١	علفتها تبتا وماء باردا
٧٠	٤٠٣	—	مقلدا سيقا ورمحا
٧٧	٤٠٤	٣٥٤	أتعرف أم لا رسم دار معطلا من العام يغشاه ومن عام أولا
			قطار وتارات خريق كأنها مضلة بو في رجيل تعجلا
٨٦	٤٠٥	٣٥٥	وكان سيان ألا يسرحوا نغما أو يسرحوه بها واغربت السوح
٨٧	٤٠٦	٣٥٦	بات يغشيها بعضب باثر يقصد في أسوقها وجائر
٨٨	٤٠٧	٣٥٧	وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتا أو مجلف
			التاكيد
٩٦	٤٠٨	٣٥٨	أقسم بالله أبو حفص عمر
٩٨	٤٠٩	١٣٤	فلا والله لا يلقى لما بي ولا للما بهم أبدا دواء
٩٨	٤١٠	١٣٥	وصاليات ككما يؤتفين
١٠٠	٤١١	٣٥٩	فأين إلي أين النجاء ببغلي أذاك أذاك اللاحقون احبس احبس
١٠٠	٤١٢	٣٦٠	لا لا أبوح بحب بشة إنها أخذت علي موافقا وعهودا
١٠١	٤١٣	٣٦١	تراكيها من إبل تراكيها

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
١٠٥	٤١٤	٣٦٢	أقبلن من نَهْلَانِ أو وادى خَيْمٍ على قِلاصٍ مثل خِيْطَانِ السَّلَمِ
١٠٨	٤١٥	٣٦٣	يا ليتني كنت صبيًّا مرضعًا تحملني الدَّلَفَاءُ حولًا أَكْتَعَا
١٠٨	٤١٦	٢٥	قد صرَّت البَكْرَةُ يومًا أَجْمَعَا
١٠٩	٤١٧	٣٦٤	أولاك بنو خَيْرٍ وشرُّ كليهما جميعًا ومعروف أَلَمٌ ومُنْكَرُ البدل
١١٣	٤١٨	٣٦٥	يامي إن تَفْقَدِي قوماً ولدَتْهُمْ أو تُخْلَسِيَهُمْ فإن الدَّهْرَ خِلَاسٌ عمرو وعبد مناف والذِي عَهَدْتُ ببطن عَرَعَرَأبي الضَّيْمِ عَبَّاسُ
١١٥	٤١٩	٣٥٨	أقسم بالله أبو حفص عمر
١١٦	٤٢٠	٣٦٦	فلا وأبيك خيرٍ منك أني ليؤذيني التَّحْمَحُمُ والصَّهِيلُ
١١٦	٤٢١	٣٤٧	العائذات الطير
١١٧	٤٢٢	٢٩٩	أنا ابن التَّارِكِ البَكْرِيَّ بشر
١٢٣	٤٢٣	٣٦٧	إنا وجدنا بني جِلَّانَ كلُّهُمْ كساعِدِ الضُّبِّ لا طُولَ ولا قِصَرَ
١٢٣	٤٢٤	٣٦٦	فلا وأبيك خيرٍ منك ...
١٢٦	٤٢٥	٢٩٣	لخافي لحافِ الصَّيْفِ والبُرْدُ بُرْدُهُ ولم يُلْهِنِي عنه غَزَالُ مُقْنَعٍ
١٢٦	٤٢٦	٣٦٨	أوعدني بالسَّجْنِ والأْدَاهِمِ رجُلِي فِرْجَلِي شَتْنَةُ المَنَاسِمِ
١٢٦	٤٢٧	٣٦٩	ذريني إن أمرك لن يطاعا وما أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مِضَاعَا
١٢٩	٤٢٨	٣٧٠	وكأنَّه لَهَقَ السَّرَاةَ كأنَّه ما حَاجِبِيَّةٌ مُعَيِّنٌ بِسَوَادِ
١٢٩	٤٢٩	٣٧١	إن السيوف غَدَوُهَا ورواحها تركتَ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْصَبِ
١٣٠	٤٣٠	٣٧٢	إن على الله أن تباععا تؤخذ كَرَهَا أو تجي طائعا
١٣١	٤٣١	٣٧٣	وكت كذى رجلين: رجلٌ صَحِيحَةٌ ورجلٌ رمي فيها الزَّمانُ فَشَلَّتْ
١٣٣	٤٣٢	٣٥٨	أقسم بالله أبو حفص عمر ما مَسَّهَا من نَقَبٍ ولا دبر اغفر له اللهم إن كان فجر
١٣٣	٤٣٣	٢٩٩	أنا ابن التَّارِكِ البَكْرِيَّ بشر
١٤١	٤٣٤	٨٢	هذا سِراقةٌ للقرآن يدرسه
١٤٢	٤٣٥	٣٧٤	إذا زَجَرَ السَّقِيهَ جَرَى إليه

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
١٥١	٤٣٦	٣٧٥	فلول أن الأطباء كان حولى وكان مع الأطباء الأساة
١٥٢	٤٣٧	٣٧٦	بحوران يعصرن السليط أقرنه
١٥٥	٤٣٨	٣٧٧	إن كنت أدري فعلى بدنه من كثرة التخليط أتى من أنه
١٥٦	٤٣٩	٣٧٨	أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا قد تذرّيت السناما
١٥٨	٤٤٠	٣٧٩	فقلت أهى سرت أم عادنى حلم
١٥٩	٤٤١	٣٨٠	فبيناه يشرى رحله قال قائل لمن جمل رخوا الملاط نجيب
١٥٩	٤٤٢	٨٣	دار لسعدى إذه من هواكا
١٥٩	٤٤٣	٣٨١	وان لسانى شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم
١٦٠	٤٤٤	٣٨٢	رميته فأقصدت وما أخطأت الرمية
١٦٢	٤٤٥	٣٨٣	فبت لدى البيت العتيق أريغه ومطوأي مشتاقان له أرقان
١٧٠	٤٤٦	٣٨٤	وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا الأك ديار
١٧١	٤٤٧	٣٨٥	كأنا يوم قرى إثم ما نقتل إيانا
١٧٥	٤٤٨	٣٦١	تراكها من إبل تراكها
١٧٧	٤٤٩	٣٨٦	ضمنت... إياهم الأرض
١٧٨	٤٥٠	٣٨٧	وان امرا أسري إليك ودونه من الأرض مومة وبيداء سملق
			لحقوقه أن تستجيبى لصوته وأن تعلمى أن المعان موق
١٨٣	٤٥١	٣٨٨	فلا تطمع أيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع
١٨٤	٤٥٢	٣٨٩	قد جعلت نفسى تطيب لضغمة لضغمة لها يقرع العظم نابها
١٨٦	٤٥٣	٣٩٠	لن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير
١٨٦	٤٥٤	٣٩١	ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عريبا
			ليس إياي وإياك، ولا نخشى رقبيا
١٨٦	٤٥٥	٣٩٢	عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسى
١٨٧	٤٥٦	٣٩٣	فإن لا يكنها أو تكنه فإنه أخوها غدت أمه بلبانها
١٨٧	٤٥٧	٣٩٤	لولاك في ذا العام لم أحجج
١٨٨	٤٥٨	٣٩٥	وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوى



الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
١٩٠	٤٥٩	٣٩٦	لعلك يوماً أن تلمّ ملمة
١٩١	٤٦٠	٣٩٧	ولى نفس أقول لها إذا ما تنازعنى لعلّى أو عسانى
١٩١	٤٦١	٣٩٨	يا أبتا علّك أو عساكا
١٩٥	٤٦٢	٣٩٩	هلّ تبُلغنى دارها شدنيّة لُعتْ بمحروم الشّراب مُصرَم
١٩٦	٤٦٣	٤٠٠	تراه كالثغام يُعلّ مسكا يسوء الفاليات إذا فليّنى
١٩٨	٤٦٤	٤٠١	كمنية جابر إذ قال ليّنى أصادفه وأفقد بعض مالى
١٩٨	٤٦٥	٤٠٢	أيها السائل عنهم وعنّى لست من قيس ولا قيس منى
١٩٨	٤٦٦	٤٠٣	قدّنى من نصير الخبيّين قدّي ليس الإمام بالشحيح المُلحد
٢٠٠	٤٦٧	٣٩٢	إذ ذهب القوم الكرام ليّسى
٢٠٠	٤٦٨	٢٩٥	وليس حامليّ إلا ابن حمّال
٢٠٢	٤٦٩	٤٠٤	وكائن بالأباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصأبا
٢١٢	٤٧٠	٤٠٥	هو البين حتى ما تأنى الخزائق
٢١٥	٤٧١	٤٠٦	علي أنها تعفو الكلوم وإنما نوكل بالأدنى وإن جلّ ما يمضى
٢١٦	٤٧٢	٧٨	إن من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جاذراً وظيفاء
٢١٦	٤٧٣	٤٠٧	إن من لأم فى بنى بنت حساً ن ألمه وأعصه فى الخطوب
٢١٧	٤٧٤	٤٠٨	فلو أنك فى يوم الرخاء سألتنى
٢٢٥	٤٧٥	٤٠٩	ذمّ المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام
٢٢٦	٤٧٦	٤١٠	تجلّد، لا يقلّ هؤلاء هذا بكى لما بكى أسفاً وغيظاً
٢٣٠	٤٧٧	٤١١	فقلت له والرُمج يطرّ منه تأمل خفافاً إننى أنا ذلكا
٢٣٤	٤٧٨	٤١٢	تعلّمن ها لعمر الله، ذا قسماً
٢٣٤	٤٧٩	٤١٣	ها إن تا عذرة إن لم تكن نفعت
٢٣٤	٤٨٠	٤١٤	ونحن اقتسمنا المال نصفين بينا فقلت لهم: هذا لها ها وذالها
٢٣٦	٤٨١	٢٨٣	حنّت نوار، ولات هنا حنّت
٢٤٢	٤٨٢	٤١٥	واني لرام نظرة قبل التى لعلّى وإن شطّ نواها أزورها
٢٤٣	٤٨٣	٩٦	جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط
٢٤٤	٤٨٤	٢٩٨	الحافظو عورة العشيرة

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
٢٤٥	٤٨٥	—	كانك من جمال بنى أفيش
٢٤٦	٤٨٦	٤١٦	بسود نواصيها وحمّر أكفها وصفر ترأقها وبيض خدودها
٢٤٧	٤٨٧	٢٩٨	الحافظو عورة العشيرة
٢٤٨	٤٨٨	٤١٧	فد يخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيخة يتقصع
			يقول اخني وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدع
٢٤٩	٤٨٩	٤١٨	لعمري لنعم البيت أكرم أهله وأقعد في أفيائه بالأصائل
٢٤٩	٤٩٠	٥٥	ولقد أمر على اللثيم يسبني
٢٥٢	٤٩١	٤١٩	وليس المال فاعلمه بمال وإن أغناك إلا للذي
			ينال به العلاء ويصطفيه لأقرب أقربيه وللقصى
٢٥٢	٤٩٢	٤٢٠	والد لو شاء لكنت صخرًا أو جبلاً أشم مشمخراً
٢٥٢	٤٩٣	٤٢١	كاللد تزبي زبية فاصطيدا
٢٥٣	٤٩٤	٤٢٢	فقل للث تلومك إن نفسي أراها لا تعود بالتميم
٢٥٤	٤٩٥	٤٢٣	أبني كليب إن عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا
٢٥٤	٤٩٦	٤٢٤	هما اللتا لو ولدت تميم لقل فخر لهم صميم
٢٥٥	٤٩٧	٤٢٥	قومي اللدو بعكاظ طيروا شرًا من روس قومك ضربًا بالمصاقيل
٢٥٥	٤٩٨	٤٢٦	وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد
٢٥٨	٤٩٩	٤٢٧	ويثري ذو حفرت وذو طويت
٢٥٨	٥٠٠	٣٣٧	فقولاً لهذا المرء ذو جاء ساعياً هلم فإن المشرفي الفرائض
٢٥٩	٥٠١	٤٢٨	عدس ما لعباد عليك إمارة نجوت وهذا تحملين طليق
٢٦١	٥٠٢	٤٢٩	فقلت له: لا، والذي حج حاتم أخونك عهداً إنني غير خوآن
٢٦٣	٥٠٣	٤٣٠	فسلم على أيهم أفضل
٢٦٤	٥٠٤	٤٣١	أنا الذي سمئت أمي حيدر
٢٦٥	٥٠٥	٤٣٢	القاتلي أنت أنا
٢٦٩	٥٠٦	٤٣٣	من نفر اللاني الذين إذاهم يهاب اللثام حلقة الباب قعقعوا
٢٧٣	٥٠٧	٦٠	لا أرى الموت يسق الموت شيء
٢٧٧	٥٠٨	٤٣١	أنا الذي سمئت أمي حيدر

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
٢٧٨	٥٠٩	٤٣٢	أنا القاتلى أنت أنا
٢٧٩	٥١٠	٧٥	إلى الملك القرم وابن الهما م وليث الكتبية في المزدحم
٢٨٩	١١٥	٤٣٤	ما أنت ويب أيبك والفخر
٢٩٠	٥١٢	٤٣٥	يا سيداً ما أنت من سيد
٢٩٠	٥١٣	٤٣٦	على ما قام يشتمنى ليم كخنزير تمرغ في رماد
٢٩١	٥١٤	٤٣٧	ربما تكره النفوس من الأم سر له فرجة كحل العقال
٢٩٣	٥١٥	١٧٠	لأمر ما يسود من يسود
٢٩٤	٥١٦	٤٣٨	فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حب النبي محمد إيانا
٢٩٤	٥١٧	٤٣٩	رب من أنضجت غيظاً صدره قد تمنى لى موتاً لم يطع
٢٩٥	٥١٨	٤٤٠	آل الزبير سأم أجد قد علمت ذاك العشرة، والأثرون من عددا
٢٩٥	٥١٩	٤٤١	يا شاة من قصر لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم
٢٩٩	٥٢٠	٤٤٢	أو تصبجى فى الطاعن المولى
٣٠٣	٥٢١	٩٦	جاءوا بمدق هل رأيت الذنب قط
٣٠٤	٥٢٢	٤٤٣	ولقد أبيت من الفتاة بمنزل فأبيت لا حرج ولا محروم
٣٠٦	٥٢٣	٤٤٤	دعى ماذا علمت سائقه ولكن بالمغيب نبينى
٣٠٧	٥٢٤	٤٤٥	ألا تسألان المرأة ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل
٣١٠	٥٢٥	٤٤٦	وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا سوي أن يقولوا إننى لك عاشق
٣١٠	٥٢٦	٤١٥	وانى لراج نظرة قبل التى لعلى، وإن شطت نواها أزورها
٣١٢	٥٢٧	٤٤٧	من السواتى والتى واللاتى زعمن أن قد كبرت لداتى
٣١٣	٥٢٨	٤٤٨	فإن أدع اللواتى من أناس أضاعوهن لا أدع الدنيا
٣١٣	٥٢٩	٤٤٩	دويهيّة تصفر منها الأنامل
٣١٤	٥٣٠	٤٥٠	بنس الليالى سهدت من طربى
٣١٤	٥٣١	٤١٨	لعمري لأنت البيت أكرم أهله وأقعد فى أفيانه بالأصائل
٣٢١	٥٣٢	٤٥١	أتوا ناري فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت: عموا ظلاماً

## الجزء الثالث فهرس الموضوعات

الصفحة

١٣٥ - ٣	التوابع
٨ - ٣	= تعريف التوابع .
٦١ - ٨	النعته
١٢ - ٨	= تعريف النعت .
١٤ - ١٢	= فائدة النعت .
١٧ - ١٤	= النعت المشتق وغير المشتق .
٢٤ - ١٧	= الجوامد الواقعة صفة .
٢٩ - ٢٤	= وصف النكرة بالجملة .
٣٦ - ٢٩	= النعت الحقيقي والسببي .
٣٧ - ٣٦	= ضعف الجاق علامة التنثية والجمع في الفعل المسند إلي ظاهر المثني والمجموع .
٣٨ - ٣٧	= المضمر لا يوصف ولا يوصف به .
٤٤ - ٣٨	= الموصوف أخص أو مساو .
٤٥ - ٤٤	= وصف السم الإشارة بذى اللام .
٦١ - ٤٥	= بعض أحكام النعت التي أغفلها المصنف .
٨٩ - ٦١	عطف النسق
٦٣ - ٦١	= تعريف عطف النسق .
٦٩ - ٦٣	= العطف على الضمير المرفوع المتصل وعلى الضمير المجرور .
٧٥ - ٦٩	= المعطوف في حكم المعطوف عليه .
٨١ - ٧٥	= حكم العطف على عاملين مختلفين .
٨٩ - ٨١	= بقية أحكام العطف .
١١٣ - ٨٩	التأكيد
٩٧ - ٨٩	= تعريف التأكيد .
١٠٦ - ٩٧	= قسما التوكيد .
١١٠ - ١٠٦	= شرط التوكيد بكل .

١١٣ - ١١٠	= الجمع بين ألفاظ التوكيد وترتيبها .....
١٣١ - ١١٣	البدل .....
١١٣	= تعريف البدل .....
١١٩ - ١١٣	= البدل وعطف البيان .....
١٢٢ - ١١٩	= أقسام البدل .....
١٢٤ - ١٢٢	= البدل والمبدل منه فى الإبدال أربعة .....
١٣١ - ١٢٤	= قسمة أخرى للأبدال الأربعة .....
١٣٢	كيفية ترتيب التوابع؟ .....
١٣٥ - ١٣٢	= عطف البيان .....
١٣٥ - ١٣٢	= تعريف عطف البيان .....
٣٢٨ - ١٣٥	قسم المبنيات من الأسماء .....
١٣٦ - ١٣٥	= تعريف المبنى .....
١٣٧ - ١٣٦	= ألقاب البناء .....
١٣٧	= المبنيات من الأسماء وحصرها .....
١٤٥ - ١٣٧	= الضمائر وأنواعها والمقصود منها وعلّة بنائها .....
١٤٦ - ١٤٥	= الاتصال والانفصال فى الضمائر .....
١٤٩ - ١٤٦	= الضمائر مرفوعة ومنصوبة ومجرورة قائمة مقام الظاهر .....
١٦٦ - ١٤٩	= أول ما بدىء بوضعه من الضمائر .....
١٦٨ - ١٦٦	= المضمورات المستترة .....
١٧٩ - ١٦٨	= لا يسوغ المنفصل رلا لتعذر المتصل .....
١٨٥ - ١٧٩	= مواضع اتصال الضمير وانفصاله .....
١٩٤ - ١٨٥	= الاختار فى خبر كان وأخواتها الانفصال .....
٢٠١ - ١٩٤	= نون الوقاية ونون الإعراب .....
٢١١ - ٢٠١	= ضمير الفصل والعماد .....
٢١٩ - ٢١١	= ضمير الشأن .....
٢٣٧ - ٢١٩	اسم الإشارة .....
٢٦٥ - ٢٣٧	الموصول وصلته .....

٢٣٩ - ٢٣٧	= تعريف اسم الموصول .
٢٤٤ - ٢٣٩	= الصلة والعائد .
٢٥١ - ٢٤٤	= صلة الألف واللام .
٢٦٠ - ٢٥١	= ألفاظ الأسماء الموصولة .
٢٦٦ - ٢٦٠	= حذف العائد .
٢٧٨ - ٢٦٦	الإخبار بالذي أو بالالف واللام .
٢٨٩ - ٢٧٨	الإخبار في التنازع
٢٩٤ - ٢٨٩	ما الإسمية .
٣٠٠ - ٢٩٤	استعمالات متى
٣٠٦ - ٣٠٠	مبجته أي وأية وكائن .
٣١١ - ٣٠٦	بحث ماذا - ومن - وما هذا - ومن هذا .
٣١٥ - ٣١١	ذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الموصول، وما،
	وأي في الاستفهام .
٣٢٢ - ٣١٥	مبحث في من، وما، وأي
٣٢٨ - ٣٢٢	المعارف بعد من .
	أه فهرس الموضوعات.

رقم الإيداع ٢٠٠٠/١٤٧٢٠

السَّيْرَةُ الدَّوْلِيَّةُ لِلطَّبَاعَةِ

المنطقة الصناعية الثانية - قطعة ١٣٩ - شارع ٣٩ - مدينة ٦ أكتوبر

١١/٣٣٨٢٤٢ - ٣٣٨٢٤١ - ٣٣٨٢٤٠ : ☎

e-mail: pic@6oct.ie-eg.com